



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي

وزارة التربية والتعليم الماليزية

الجزء الثاني

22

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) **مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي**

22

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقّدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3938 لسنة 2017

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المحتويات

27	الفصل الخامس
27	المعلمون وقادة المدارس
27	المعلمون:
29	التركيبة السكانية للقوة التعليمية:
29	جودة التعليم:
31	الاختيار:
32	التدريب قبل الخدمة:
33	تجديد (IPG) وتدريب المعلمين:
34	تعزيز خط أنابيب من المجندين المتدربين كمعلمين:
34	تعزيز المناهج الدراسية لـ (IPG):
35	تحسين القيادة في (IPG):
35	رفع جودة المحاضر:
35	تطوير البنية التحتية:
36	زيادة أنشطة البحث والابتكار:
36	رفع مكانة (IPG):
36	التطوير المهني المستمر:
36	تحديد المستوى:
37	ظروف العمل:

37	متوسط عدد الطلبة ونسبة الطلبة إلى المعلم: ..
37	ساعات العمل وتوزيع العمل: ..
40	الأجر وإدارة الأداء: ..
43	المفاضلة بين رواتب أفضل وأعداد المعلمين: ..
44	خارطة الطريق: تحويل مهنة التعليم إلى مهنة اختيارية: ..
44	الموجة الأولى (2013 - 2015) تحسين المعايير ونظم الدعم: ..
44	رفع مكانة مهنة التدريس: ..
45	رفع متطلبات الدخول لمستويات جديدة: ..
45	مثال على الابتكار في القطاع الخاص في التعليم المالي: ..
46	ربط الأداء بالكفاءات: ..
47	تأكيد التطوير المهني المستمر: ..
48	مكتبة الفيديو «جورو»: ..
49	الحد من العبء على المعلم وتحسين ظروف العمل: ..
49	الموجة الثانية (2016 - 2020) تعزيز المسارات الوظيفية والتقدم: ..
50	الاستمرار في تحسين جودة المعلمين المتطوعين: ..
50	تعزيز المسارات المهنية: ..
50	تجديد التدرج الوظيفي: ..
52	الموجة الثالثة (2021 - 2025) خلق ثقافة قيادة النظراء للتفوق المهني: ..
53	قادة المدارس: ..
54	اختيار مديري المدارس: ..

55	التركيبة السكانية والقيادة المدرسية: ..
57	التدريب والتطوير المهني: ..
57	التدريب التحضيري والتشجيع: ..
58	برنامج قادة مستقبل إنجلترا: تحديد قادة المدارس وتطويرهم في وقت مبكر: ..
60	التطوير المهني المستمر: ..
61	استقلالية مديري المدارس: ..
61	ظروف العمل الحالية: ..
63	التقدم الوظيفي وإدارة الأداء: ..
64	خارطة الطريق: ضمان وجود قادة المدارس ذوي الأداء الجيد في كل مدرسة: ..
65	الموجة الأولى (2013 - 2015) تحسين معايير الاختيار ونظم الدعم: ..
65	تركز الوزارة على الاستفادة من معايير الاختيار: ..
65	مراجعة الخوافر للمناصب التي يصعب ملؤها: ..
66	وضع برنامج الإقامة الرئيس وتعزيز برنامج الغمر الحالية: ..
67	الموجة الثانية (2016 - 2020) تعزيز المهنة والتحرك نحو الزعامة الموزعة: ..
68	تعزيز عمليات الاختيار والتعيين: ..
68	تعزيز التقدم الوظيفي: ..
68	توسيع نطاق دعم بناء القدرات والمرونة التشغيلية: ..
68	الموجة الثالثة (2021 - 2025) خلق ثقافة قيادة النظراء للنفوق المهني: ..
70	الفصل السادس ..
70	تحول الوزارة ..

71	نظام التسليم:
72	تقييم الوضع الحالي:
72	الفجوة بين التخطيط والتسليم:
76	هيكلية مركزية عالية للنظام:
79	دراسة حالة (LINUS) بشأن التنفيذ القوي للبرنامج:
80	خارطة الطريق: سد فجوة التنفيذ:
82	الموجة الأولى (2013 - 2015): إعادة تحديد الأدوار وتعزيز (JPN و PPD):
82	تطوير رؤية واضحة نهائية للولاية:
83	تنقيح الأدوار والمسؤوليات الفدرالية والولايات والمناطق:
84	تحسين التسليم المشترك من قبل أقسام الوزارة على المستوى الاتحادي:
85	تعزيز (JPN) وقيادة (PPD):
85	طرح كامل لـ (SISC+) و (SIPartners+)
86	تعزيز إدارة الأداء وبناء القدرات لجميع مسؤولي (JPN و PPD):
86	التوفيق بين نظم جمع البيانات وإدارتها لإنشاء قاعدة صلبة لصنع القرار:
87	ترشيد الوظائف في الوزارة: عمليات التفتيش المدرسية وضمان الجودة:
87	الموجة الثانية (2016 - 2020): تنفيذ إعادة تنظيم واسعة النطاق للوزارة:
87	إعادة هيكلة الوزارة لتعزيز الوظائف الأساسية وتيسير الأدوار:
88	تمكين وتحمل (JPN و PPD) للمساءلة:
88	توسيع نطاق الإدارة المدرسية والاستقلالية:
89	الموجة الثالثة (2021 - 2025) تعزيز نقاط القوة التنظيمية:

إنتاجية الموارد: .. 89

خارطة الطريق: تعظيم نتائج الطلبة لكل رينغيت: .. 92

الموجة الأولى (2013 - 2015) ربح سريع في الترشيد: .. 92

استعراض السياسات والبرامج الوطنية: .. 93

مراجعة عمليات الشراء: .. 95

إدراج الميزانية على أساس النتائج في الإدارة المالية: .. 97

الموجة الثانية (2016 - 2020) تأثير الكفاءة على نطاق النظام: .. 97

الموجة الثالثة (2021 - 2025) الحفاظ على أفضل الممارسات: .. 99

البنية التحتية للمدارس: .. 99

خارطة الطريق: اعتماد معيار مشترك للبنية التحتية للمدارس، يتكيف مع الاحتياجات المحلية. .. 103

الموجة الأولى (2013 - 2015) ضمان مستوى جيد من البنية التحتية الأساسية لجميع المدارس: .. 104

الموجة الثانية (2016 - 2020): تجهيز المدارس لدعم المناهج الدراسية والتحسينات التربوية: .. 106

الموجة الثالثة (2021 - 2025): تحديد احتياجات البنية التحتية للمستقبل: .. 107

المدارس بدوام مزدوج أو أحادي: وضع الأمور في نصابها: .. 107

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعليم: .. 111

خارطة الطريق: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعلم: .. 115

الموجة الأولى (2013 - 2015) تعزيز الأساس: .. 117

توفير البنية التحتية للشبكة ومنصة التعلم من خلال (1 BestariNet): .. 117

تقلص مزيد من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: .. 118

ضمان أن يكون لجميع المعلمين ومسؤولي الوزارة معرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: .. 118

119	(BestariNet):
120	التحوّل نحو مزيد من المحتوى الذي أنشأه المستخدم:
120	إدارة البيانات المتكاملة للمدارس والوزارات:
120	الموجة الثانية (2016 - 2020) تقديم الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ..
120	استكشاف حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعات محددة، ومراجعة أفضل الممارسات للنظام: ..
121	تحقيق كتلة ضرورية في أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
121	الموجة الثالثة (2021 - 2025) الحفاظ على الاستخدام المبتكر على نطاق النظام:
121	تعريف محور الأمية لدى المعلمين:
122	البحوث الدولية وأفضل الممارسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:
123	الربط بين تعلم الطلبة والاستخدام الانتقائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
123	ما يزال الأثر الانتقالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم غير واضح:
124	يجب أن يكون التنفيذ مرحلياً وشاملاً:
127	الفصل السابع:
127	هيكلة النظام:
130	مراحل التعليم:
131	التعليم قبل الابتدائي:
133	خارطة طريق: محاكاة أنظمة التعليم عالية الكفاءة:
134	الموجة الأولى (2013-2015) توسعة مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية سريعاً وزيادة الالتحاق في الدراسة في المراحل الدراسية الأخرى:
134	زيادة الالتحاق وتحسين الجودة في مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية:

136	الحفاظ على نقطة البداية للتعليم الرسمي: ..
136	زيادة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية: ..
136	جعل الدراسة الثانوية الزامية للجميع: ..
138	الحفاظ على مدة التعليم الرسمي: ..
138	الموجة الثانية (2016 - 2020) فوائد الاندماج: ..
138	الموجة الثالثة (2021 - 2025) ضمان الوصول الشامل: ..
139	مسارات التعليم: ..
139	المسارات التعليمية وخيارات الحياة المهنية: ..
139	مسارات التعليم المهني: ..
141	مسارات الدراسة التقنية: ..
142	خطة التحول للتعليم المهني: ..
142	التعليم المهني المبتدئ: ..
142	كلية التدريب المهني: ..
143	مسارات التدريس الدينية: ..
144	المسارات التعليمية للرياضة والفنون: ..
145	التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة: ..
145	التعليم للطلبة الموهوبين: ..
146	خيارات ما بعد الدراسة الثانوية: ..
146	خيارات التعليم في مدارس القطاع الخاص: ..
147	خارطة الطريق: خلق مسارات تعليمية متعددة: ..

147	الموجة الأولى: (2013 - 2015) تقوية التعليم المهني:
148	بناء الوعي العام وتمكين الطلبة والأهالي من الاطلاع على خيارات التعليم:
148	زيادة الوصول إلى برامج التعليم المهني عالية الجودة:
149	خيارات التعليم الخاصة والأخرى في ماليزيا:
149	خيارات التعليم الخاص:
149	المدارس الخاصة:
149	المدارس الدولية:
150	المدارس الدينية:
150	خيارات التعليم الأخرى:
150	المدارس الصينية المستقلة:
151	جعل التعليم المهني أكثر صلة بالقطاع الصناعي:
151	تسهيل مقبولة القطاع الصناعي والتعليم والتدريب المهني:
152	تحسين مسار دراسة التعليم الديني:
152	إتاحة التعليم للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والأطفال الموهوبين:
153	تحويل برنامج النموذج (6):
153	الموجة الثانية (2016 - 2020) الارتقاء بالمبادرات:
154	بناء الوعي العام وتمكين الطلبة والأهالي من الاطلاع على خيارات التعليم:
155	جعل التعليم المهني أكثر صلة بالقطاع الصناعي:
156	تسهيل مقبولة القطاع الصناعي والتعليم والتدريب المهني:
156	تحول مسارات الدراسة التقنية:

156	توسعة مسارات الدراسة الدينية: ..
157	تقييم المدارس الرياضية والفنية: ..
157	تحسين وضع الأطفال الموهوبين والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة: ..
157	رفع المعايير والاعتراف بشهادة الثانوية العامة: ..
158	إنشاء معايير جودة للقطاع الخاص: ..
158	الموجة الثالثة (2021 – 2025) ضمان المسارات التعليمية للجميع: ..
159	ربط دعم المدارس بالطموحات الشمولية: ..
161	خارطة الطريق: إتاحة دعم متساوٍ لجميع المدارس: ..
161	الموجة الأولى (2013 – 2015) تطوير نظام دعم يُساق بالطموحات: ..
163	الوجبتان الثانية والثالثة (2016 – 2025) تضمين منهاج طموحات موجهة إلى المدارس المدعمة: ..
164	تعزيز مبدأ الوحدة في المدارس: ..
164	ستتضمن الإجراءات المتخذة الآتي: ..
166	هيكلية النظام الحالية التي يحتاج الحفاظ عليها: ..
166	التحانس الإثني في نظام التعليم: ..
167	عناصر التربية الوطنية في الدراسة: ..
167	مدارس الرؤية: ..
168	الاندماج من طريق المناهج المساعدة والرياضات: (RIMUP) ..
169	خارطة الطريق: تحسين مستوى التفاعل والاندماج في جميع المدارس: ..
169	ديباجة روكون نيغارا (1970): ..
169	الموجة الأولى: (2013 – 2015) وضع الأساسات: ..

169	قياس الوحدة الوطنية في نظام التعليم: .. .
170	تحسين تطور المدارس ذات الطابع الوطني إلى مدارس ثانوية وطنية: .. .
170	الموجة الثانية (2016 - 2020) الارتقاء بالمداخلات لرعاية الوحدة الوطنية: .. .
171	رفع كفاءة برنامج (RIMUP): .. .
171	تحسين مستوى التعليم الإسلامي والتربية الأخلاقية والتربية الوطنية: .. .
172	تقوية التعليم باللغات الإضافية: .. .
172	الموجة الثالثة (2021 - 2025) تنقيح الخيارات التدريسية وهيكلية النظام: .. .
172	النظام التعليمي: الأهالي والمجتمع والقطاع الخاص: .. .
173	المستوى الحالي لإشراك الأهالي، والمجتمع في التعليم: .. .
175	خارطة الطريق: التحرك باتجاه نظام التعليم: .. .
176	الموجة الأولى (2013 - 2015) تعزيز إشراك الأهالي والقطاع الخاص: .. .
176	زيادة الوعي عبر حملات توعية تربية وطنية: .. .
177	برنامج مدرسة الثقة: .. .
179	إطلاق عُدّة المشاركة المدرسية: .. .
179	تجديد الدعم المالي لتعزيز مشاركة الأهالي: .. .
179	تسهيل منح الدراسة للقطاع الخاص: .. .
180	ربط المساعدة المالية بالنتائج المرتقبة دراسة حالة من البرازيل: .. .
181	تعزيز برنامج تبني مدرسة: .. .
181	الارتقاء بشبكة مدارس الثقة: .. .
182	الموجة الثانية (2016 - 2020) تعميق المشاركة: .. .

182	توسيع دور (PIBG):
183	إشراك المجتمع المحيط:
183	إجراء تحسينات على مدارس الثقة:
184	الموجة الثالثة (2021 - 2025) تشجيع أكبر لإبداعات القطاع الخاص:
184	إنشاء مدارس الثقة كاختبار للإبداع:
184	مساعدة القطاع الخاص على أخذ برامج التدريس التخصصي:
185	البحث في استمرارية الإبداع في إشراك الأهالي والمجتمع والقطاع الخاص:
189	الفصل الثامن
189	إيصال خارطة الطريق
191	وضع تسلسل التحول:
195	الموجة الأولى (2013 - 2015) إدارة النظام عن طريق دعم الأساتذة والتركيز على المهارات الجوهرية:
196	إثراء أسئلة الامتحانات لتتضمن تركيزاً أكبر على مهارات التفكير العليا:
197	طرح مناهج معيارية للمدارس التي تدعمها الحكومة بلغة الباهاسا الماليزية في المرحلة الابتدائية للطلبة الذين ليست لغة الباهاسا لغتهم الأم:
198	إطلاق البرنامج التدريبي لتحول مدارس القطاع الذي يركز على المدارس ضعيفة الأداء -بضمنهم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة- لتسريع تحسين المدرسة:
198	رفع معايير دخول للأساتذة الجدد: رفع متطلبات الدخول في (IPG، و IPTA) دفعات المدرس المتدرب على البعدين الأكاديمي، وغير الأكاديمي، ووضع معايير صارمة للتخرج من برامج تدريب الأساتذة لرفع جودة الأساتذة الذين يتم تعيينهم:
198	طرح فكرة تخصيص مدرّبين لمديري المدارس للحزم (5، و6، و7)، وتحسين معايير الاختيار لتحسين جودة قيادة المدارس:

- 199 تحول الوزارة بوضع أفضل القياديين في مناصب (JPN و PDD) المفصلية لتحسين الإيصال:
- 200 تحسين التدريب العملي في برامج التعليم المهني عن طريق تعاون أكبر مع القطاع الخاص:
- 200 الموجة الثانية (2016 - 2020) تسريع تحسينات النظام:
- طرح مناهج للمرحلة الثانوية (KSSM)، ومناهج منقحة للمرحلة الابتدائية (KSSR)، لتنقيح معايير مضامين التعلم لتصل إلى المعايير الدولية:
- 200 زيادة الوعي العام، والاهتمام ببرنامج (STEM) من طريق الحملات والشراكات:
- 201 خيارات تجريبية لزيادة التعرض إلى اللغة الإنجليزية، وتقوية توفير اللغات الإضافية لتحسين الكفاءة العامة للغة:
- 201 تحسين البرامج للمجاميع ذات الاحتياجات المعينة كالسكان الأصليين، ومجاميع أخرى من الأقليات، والموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة:
- 201 زيادة ابتكارات تقنية الاتصالات والمعلومات، ولاسيما للتعلم عن بعد، والتعلم الذاتي:
- تحسين تدريب الأساتذة ودعمهم لتحسين إيصال المعرفة، والمهارة، والقيم في جميع جوانب المناهج، سواء أكاديمية كانت أم غير أكاديمية:
- 202 تحسين كفاءة وتقديم الأساتذة على أساس الأداء ومسارات الحياة الوظيفية لإنعاش مهنة التدريس:
- تقوية الأقسام الأساسية وتسهيل الأدوار الفدرالية، وأدوار الولاية، وأدوار القطاع، وإعادة هيكلة الوزارة لتحسين القدرات، والإمكانات:
- 202 توسيع خيارات التعليم المهني من طريق الدخول في اتفاقيات أخذ من مصدر مع مزودي القطاع التعليم المهني الخاص:
- 202 الموجة الثالثة (2021 - 2025) التوجه نحو التفوق مع زيادة المرونة الميدانية:
- 203 التوصيل بطريقة مختلفة:
- 203 إنشاء وحدة إيصال صغيرة القوة، وأخرى كبيرة القوة لتحفيز إيصال الخطة:
- 204 تكتيف إدارة الأداء الداخلي والخارجي:
- 205

إنشاء مؤشرات أداء أساسية (KPI) ثابتة: ..	205
- مراقبة مؤشرات الأداء الأساسية بصرامة، وإجراء تغذية استرجاعية بصورة منتظمة وقوية بناءً على الأداء المختلف وتوفير مكافآت وعواقب قيمة: ..	206
نشر الأهداف وتقديم تقارير منتظمة عن الأداء: ..	206
الحصول على الدعم من الوزارة، وإشراك الجهات المعنية الأخرى: ..	206
إشراك موظفي الوزارة: ..	206
التواصل المستمر مع الجهات المعنية الأخرى: ..	207
إيصال خارطة الطريق: ..	207
قاموس المصطلحات: ..	210
الملحق رقم (1): موجز عن تأريخ التعليم في ماليزيا: ..	219
التعليم قبل الاستقلال في أثناء الاحتلال البريطاني (1824 - 1957): ..	219
التعليم ما بعد الاستقلال (1957 - 1970): ..	220
تطور نظام التعليم في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة (1971 - 1990): ..	222
تطور التعليم في مرحلة سياسة التطور الوطنية (1991 - 2000): ..	224
التطورات التي شهدتها نظام التعليم في فترة سياسة الرؤية الوطنية (2001 - 2010): ..	225
خطة تطوير التعليم (2001 - 2010): ..	227
تطوير التعليم في ضوء منطقة النتائج الأساسية الوطنية (2012 - 2010) (NKRA): ..	228
الملحق رقم (2): الطرائق: ..	229
هيكلية الحكومة: ..	230
مكتب إدارة المشروع وأداء التعليم والتوجه المستقبلي: ..	230

230	فريق مهمات المشروع:
231	أما أعضاء مكتب إدارة المشروع فهم:
231	فريق تعديل التقرير:
232	التقرير النهائي:
233	التحليلات التي أجراها مكتب إدارة المشروع:
234	مصادر المعلومات الأساسية:
238	التحليلات التي أجرتها الجامعات العامة:
238	جامعة بوترا ماليزيا:
239	جامعة كيبانغاسان ماليزيا:
239	جامعة بنديديكان سلطان إدريس:
240	جامعة ساينس ماليزيا:
240	جامعة مالايا:
240	أكاديمية قيادة التعليم العالي (AKEPT) وزارة التربية:
240	التحليلات التي أجرتها منظمة التربية، والثقافة، والعلوم التابعة للأمم المتحدة:
241	التحليلات التي أجراها البنك الدولي:
241	الحوار الوطني:
241	اجتماعات دور البلدية:
243	نقاشات الطاولة المستديرة:
245	زيارات المدارس:
245	المذكرة:

الإعلام الإلكتروني:	245
مختبرات التعليم:	245
هيئات المراجعة المستقلة:	246
هيئة المراجعة الدولية المستقلة:	248
الملحق رقم (3): التغذية الراجعة للحوار الوطني:	248
مصادر ردود الركيات:	249
رسم خارطة التغذية الراجعة المستسقة من الحوار الوطني إلى التزامات الوزارة:	250
تعلم الطلبة:	256
لائحة بأسماء المنظمات التي قدمت مذكرة إلى الوزارة:	259
الملحق رقم (4): التغذية الراجعة عن الخطة التمهيديّة:	264
مصادر الردود:	264
لائحة بأسماء المنظمات التي قدمت مذكرة إلى الوزارة:	264
الملحق رقم (5) المقياس العالمي:	267
الأنظمة التي شاركت في التقييمات الوطنية والدولية:	267
الملحق رقم (6): خارطة الطريق:	269
التحول التعليمي التي سيجري خلال (13) عاماً:	271
الموجة الأولى (2013 - 2015): تشغيل النظام:	271
(A-29) سيجري التحول في التعليم على مدى (13) عاماً:	277
الموجة الأولى (2013 - 2015): حول النظام:	277
الملحق رقم (7): مبادرة التعليم (GTP2.0):	280

281	مناطق تركيز مبادرة (GTP 2.0):
284	الملحق رقم (8): مشاريع نقطة دخول التعليم (NKEA):
284	الأقسام ذات الأولوية لوزارة التربية المالية:
286	قائمة التقارير والصحف والمواقع الإلكترونية:
294	قائمة قواعد البيانات الخارجية الدولية:

مقدمة المركز

تزايد أهمية التربية والتعليم في العالم المعاصر مع الارتباط الوثيق لهذه العملية بمنظومة التنمية الشاملة في بلدان العالم. ومع التقدم التكنولوجي وانتشار أنماط حديثة في التعليم الافتراضي، يبدو أن العراق مطالب بالإيفاء بوعده مؤجل يخص هذا القطاع. فتشير البيانات إلى أن معدلات الالتحاق في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية (93 %، 55 %، 29 %) على التوالي على وفق الأرقام الرسمية. وتبعب هذه الأرقام المفزعة من التسرب الدراسي في المراحل المختلفة أرقاماً أخرى تخص المنشآت المدرسية التي يعاني العراق من نقص فادح فيها يبلغ 10 آلاف مدرسة بحسب التصريحات الرسمية أيضاً. ولم تنته مشكلة التربية والتعليم في العراق عند هذا الحد، إذ تتباين مستويات التعليم وتوزيع المنشآت التربوية مكانياً بين المحافظات، وبين الأرياف والمناطق الحضرية، فضلاً عن التباين بين الذكور والإناث، وتوزيع الملاكات التدريسية، وغيرها.

إن المشكلات البنوية التي تعاني منها التربية والتعليم في العراق بحاجة إلى استراتيجية شاملة للحاق بركب المستويات المقبولة من الاهتمام بهذا القطاع في العالم. وهذه الاستراتيجية تشمل إصلاحاً لعشرات القوانين ضمن المنظومة التشريعية التي تستند إليها التربية والتعليم، ووضع خطة لسد النقص في البنى التحتية المدرسية، ووضع معايير للتقويم وضمان جودة التعليم، والحوكمة، وتنمية الموارد المالية، وتطوير المناهج، والتعليم والتدريب المهني، وبرامج تخص محو الأمية، ورياض الأطفال، والتعليم الأهلي، والأجنبي وغيرها.

إن العراق يقف اليوم وهو بين يدي تركة ثقيلة من أكثر من أربعين عاماً من الإهمال والتراجع على المستويات كافة، وما قطاع التربية والتعليم سوى أحد هذه المستويات. وتشير التقارير الحكومية والدولية إلى أن مفتاح التحريك الشامل للملفات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة هو التعليم، فهو مال لا ينضب، وأساس لا مناص منه لتخريج جيل مبدع وخلاق، وواع بالأخلاق العامة، وفن التعامل، ومتذوق للجمال، ومنخرط بالتنمية المجتمعية الشاملة.

وليس من نافلة القول الحديث عن أن التعليم هو مفتاح الاستقرار الدائم، والسلام المجتمعي، ووحدة الأمة ضمن هوية وطنية مشتركة، فضلاً عن النمو الاقتصادي المستدام لضمان لردم هوة الفقر واللامساواة.

هذا الكتاب هو نتاج الاهتمام المتواصل لمركز البيان للدراسات والتخطيط بالتربية والتعليم بوصفهما المؤشر الأبرز وفي الوقت نفسه الدافع الأساس للتنمية في البلاد. لقد حرصت الإدارة الماليزية الماثرة بأدائها التنموي بالتركيز على التربية والتعليم ضمن استراتيجيات واسعة النطاق، إيماناً منها بأنه لا يمكن ضمان استمرار النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ووحدة الأمة الماليزية من دون مستويات عالية من النجاح

في التربية والتعليم.

وضمن خطة كبيرة طالت خمسة عشر شهراً، وبالاستعانة بالمختصين من بلدان العالم والمنظمات الدولية ذات الصلة، وضع الخبراء الماليزيون استراتيجية كبيرة قمنا في مركز البيان للدراسات والتخطيط بترجمتها للغة العربية ضمن الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم.

تتمن هذه الاستراتيجية مراجعة شاملة لواقع التربية والتعليم في ماليزيا، ونقاط القوة والضعف فيه، فضلاً عن طرح الأسئلة الصعبة عمّا تريده ماليزيا أمةً وشعباً من النظام التعليمي ضمن الآفاق المتوسطة والبعيدة. ووضعت الاستراتيجية الخاصة بالتعليم ضمن معايير علمية قابلة للقياس والتقييم تخص أداء الطلبة في المواد الأساسية دولياً، وحجم الانفاق على التعليم للنتائج المحلي الإجمالي للبلاد، والمعايير الدولية ذات الصلة بقياس نجاح البلدان في هذا المجال.

ونأمل من خلال هذا الكتاب تسليط الضوء على هذه التجربة المهمة والرائدة، عسى أن تكون نافعة لصناع القرار والباحثين والمختصين والمعنيين لوضع خطط استراتيجية مماثلة في العراق.

الفصل الخامس

المعلمون وقادة المدارس

الفصل الخامس

المعلمون وقادة المدارس

يُعَدُّ المعلمون وقادة المدارس من الدوافع المدرسية الأهم لنتائج الطلبة، وقد أظهرت الأبحاث النصفية التي أجريت في ولاية تينيسي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينيات أن المعلمين ذوي الأداء العالي يمكن أن يساعدوا في تحسين تحصيل الطلبة بنسبة تصل إلى (50) نقطة مئوية على مدى فترة ثلاث سنوات، مقارنة بالمعلمين ذوي الأداء الضعيف، ويمكن لمدير المدرسة المتميز -الذي يركز على القيادة التعليمية وليس مجرد الإدارية- أن يرفع من نتائج الطلبة بنسبة تصل إلى (20) %.

يدرس هذا الفصل التحديات التي تواجه مهنة التعليم، من خلال اختيار التطوير المهني المستمر وإدارة الأداء، ويناقش رؤية الوزارة للتعليم كمهنة حيوية ومجزية في الاختيار، والتدابير التي يجري تطويرها لتزويد المعلمين وقادة المدارس محل متكامل من حيث حجم العمل والتطوير المهني المستمر، والتدرج الوظيفي، وإدارة الأداء.

ستشارك الوزارة على مدار الاستعراض بأكثر من (24000) من المعلمين وقادة المدارس، وأكثر من (26000) من أصحاب المصلحة وغيرها من الجماعات الأخرى، من خلال استطلاعات مكتوبة، ومقابلات، ومجموعات التركيز، وفي أثناء الحوار الوطني. في كل هذه الانشغالات، كانت الرسالة المتسقة الوحيدة هي الحاجة إلى تحسين نوعية المعلمين وقادة المدارس في النظام، وقد أدرك المستطلعين ما أشارت إليه البحوث الدولية أيضاً بأن المعلمين الجيدين وقادة المدارس هم حجر الأساس في أي نظام. وتتطلع الوزارة إلى تجنيد الأفضل في المهنة، وتزويدهم بالأدوات والدعم؛ لتحقيق نتائج ذات جودة عالية لكل طفل في كل مدرسة.

المعلمون:

ستعمل وزارة التربية والتعليم على ضمان إيصال التعليم والتعلم الفعال المتمحور حول الطالب والمتميز في كل الفصول الدراسية، والنهوض بمستوى التدريس لتصبح مهنة اختيارية، وستقوم الوزارة بتحقيق هذا الهدف من طريق تقديم حزمة جديدة للمعلم الوظيفي من أجل إحداث التغيير الجذري بالطريقة التي يتم بها اختيار المعلمين، وتطوير نظام المكافأة على طول حياتهم المهنية بأكملها.

وتشمل التدابير المتخذة ما يأتي:

- رفع معايير الدخول في برامج تدريب المعلمين وتطبيقها.

- تجديد (IPG) من أجل رفع مستوى جودة القيادة والمحاضرين والبحوث والابتكار، ومرافق البنية التحتية، و (IPG) كمنظمة تعليمية، ومناهج التدريب قبل الخدمة.

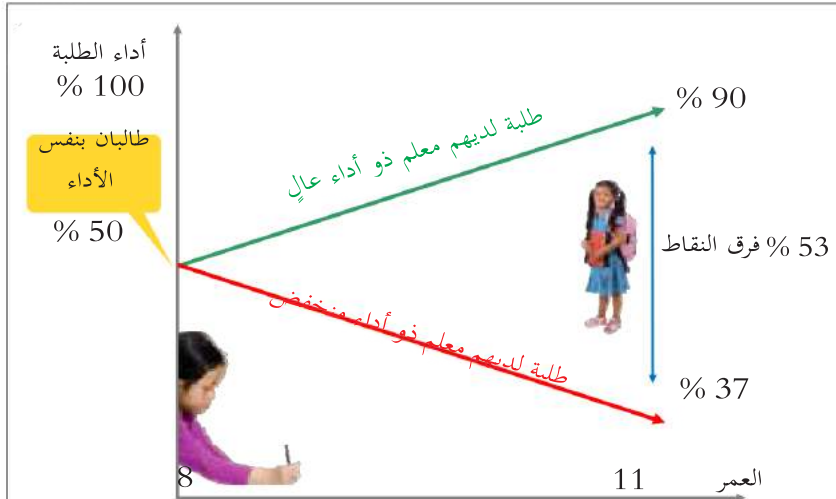
- تحسين فعالية ما قبل الخدمة والتطوير المهني المستمر.

- التطوير الأمثل للمسارات الوظيفية الجديدة التي تدعم تتبعاً سريعاً على أساس الأداء والكفاءات، جنباً إلى جنب مع فرص إعادة توزيع من يكون أداؤهم ثابتاً.

تُعَدُّ جودة المعلمين العامل الأهم المستند إلى المدرسة كمحدد في نتائج الطلبة، وأظهرت الأبحاث النصفية التي أجريت في ولاية تينيسي الأمريكية في منتصف التسعينيات، أنه حينما يكون المعدل اثنان، فإن الطلبة البالغين من العمر ثماني سنوات قد تم تسليمهم إلى معلمين مختلفين، ويكون قسم منهم عاليي الأداء الأكاديمي، والقسم الآخر من ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض، وسيكون بينهم تباين بأكثر من (50) نقطة مئوية في غضون ثلاث سنوات (الشكل التوضيحي 5-1)، وقد تم إيجاد نتائج مماثلة في الدراسات أجريت في دالاس وبوسطن.

الشكل التوضيحي (5-1).

تأثير جودة التدريس على أداء الطلبة.



المصدر: "الآثار التراكمية والمتبقية على التحصيل الدراسي للطلبة في المستقبل" (Sanders and Rivers 1996).

التركيبة السكانية للقوة التعليمية:

سعت وزارة التربية إلى زيادة القوة العاملة لديها على مدى العقد الماضي؛ للحد من النسبة الإجمالية (الطالب إلى المعلم)؛ ونتيجة لذلك أصبح لدى ماليزيا الآن (410000) من المعلمين، وإحدى أدنى نسب الطلبة إلى المعلمين في العالم، التي هي حالياً عند نسبة (1: 13)، وهي أقل من أنظمة عالية الأداء مثل سنغافورة (1: 16)، وكوريا الجنوبية (1: 20)، وكذلك متوسط منظمة التعاون والتنمية (1: 16).

وقد أدى هذا التوسع الأخير إلى خلق قوة عاملة من الشباب نسبياً، إذ إن ما يقرب من ثلثي المعلمين في ماليزيا هم تحت عمر (40) سنة؛ مما يجعل من المحتمل أن ما يقرب من (60 %) منهم سيقفون في مهنة التعليم (20) عاماً، و(50 %) منهم سيقفون في مهنة التدريس لمدة (30) عاماً.

أما من حيث التركيبة السكانية، فإن المهنة لا تعكس حالياً سكان ماليزيا الأوسع، إذ لا يوجد العديد من المعلمين الذكور والأقليات العرقية كما هو مرغوب.

جودة التعليم:

في عام (2011)، تابع باحثون من أكاديمية قيادة التعليم العالي في وزارة التعليم العالي، (125) درساً في (41) مدرسة في جميع أنحاء ماليزيا، ووجدوا أن (12 %) من الدروس قد تم تقديمها بمهنية ومستوى عالٍ، وذلك باستخدام العديد من الأساليب التربوية لأفضل الممارسات، وحققت (38 %) منها مستويات مرضية. ومع ذلك لوحظ أن (50 %) من الدروس قد تم تقديمها بنحو غير مقبول.

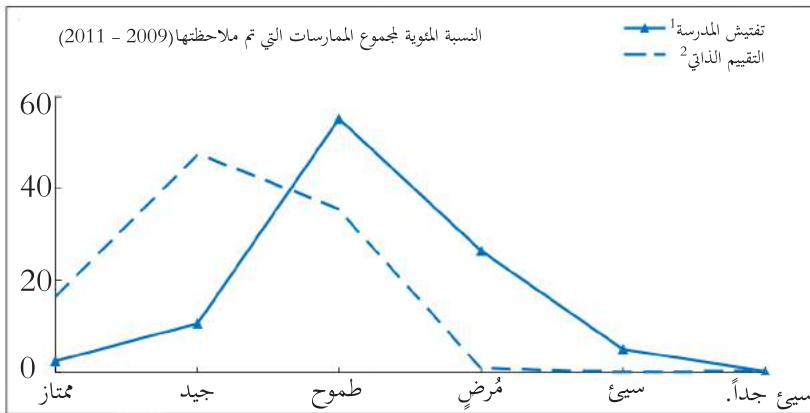
ولم تحقق الدروس مشاركة كافية للطلبة، والاعتماد على شكل محاضرة أكثر سلبية لتقديم المحتوى من قبل المعلم، وكان التركيز بنحو أكثر على تحقيق مستوى سطح محتوى الفهم لأغراض الاختبار التحصيلي، بدلاً من التركيز على غرس مهارات التفكير العليا، فعلى سبيل المثال، كان الطلبة أكثر عرضة لاختبار قدرتهم على تذكر الحقائق (تم متابعة 70 % من جميع الدروس) أكثر من تحليل البيانات وتفسيرها (18 %)، أو توليف المعلومات (15 %).

ويبدو أيضاً أن الاختلافات في التصورات لما يشكل تدريس ذو جودة عالية، والتعلم بين المدارس و(JNJK)، فعلى سبيل المثال، تم تصنيف (63 %) من المدارس على أنها تمارس التعليم والتعلم الجيدة أو الممتازة، مقارنة مع (13 %) فقط من قبل مفتشي المدارس (الشكل التوضيحي 5-2). وتشير هذه البيانات مجتمعة أن هناك مزيد مما يمكن القيام به لبناء فهم مشترك لشكل التعليم الجيد، وإعداد المعلمين لتلبية هذه التوقعات.



الشكل التوضيحي (2-5).

فعالية ممارسات التعليم والتعلم كما تقيّمها المدارس و(JNJK).



1. (N = 3,352 لعام 2009؛ N = 552 لعام 2010؛ وN = 5,049 لعام 2011).

2. (N = 9,859 لعام 2009؛ N = 9,849 لعام 2010 وN = 7,714 لعام 2011) (باستثناء المدارس الثانوية).

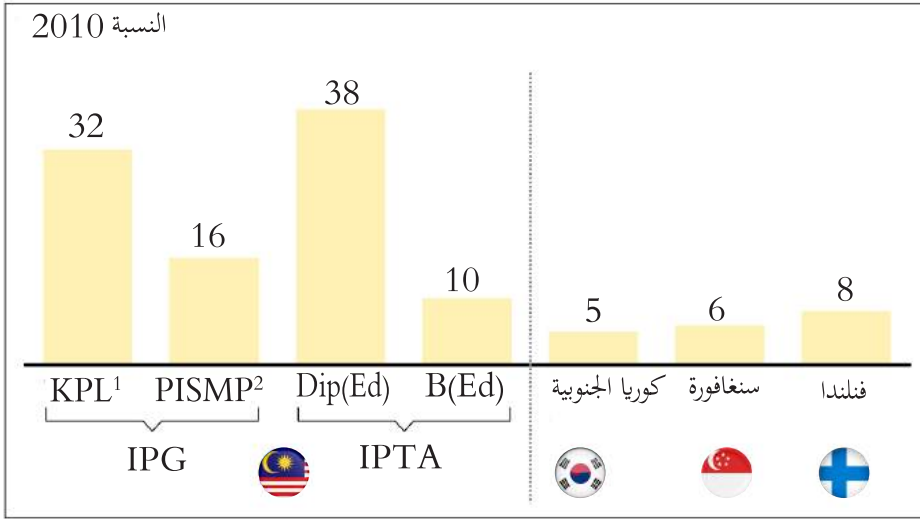
المصدر: مفتشية المدارس وضمان الجودة.

الاختيار:

يجذب النظام الماليزي عدداً كبيراً من المتقدمين لبرامج المتدرب المعلم، إذ هناك نوعان من المؤسسات العامة التي تقدم برامج تدريب المعلمين في ماليزيا ومؤسسات التعليم العالي، ومعهد تدريب المعلمين. وتُعدُّ نسبة الطلب إلى المتدرب عالية، بما أن (38) متقدماً في بعض البرامج لتدريب المعلمين، التي تفوق نظم التعليم عالية الأداء مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا (الشكل التوضيحي 3-5)، وهذا الأمر يعني أن هناك اهتماماً كبيراً في هذه المهنة.

الشكل التوضيحي (3-5).

مقدم الطلب إلى نسب الطلبة لبرامج تدريب المعلمين في ماليزيا وغيرها من النظم التعليمية عالية الأداء.



1. (KPLI) يشير إلى كورسوس بيرغوروان ليباسان إجازا، وهي دورة تدريس الدراسات العليا.

2. (PISMP) يشير إلى برنامج إجازا سارجانا مودا بيرغوروان، وهو برنامج بكالوريوس في التربية لطلبة ما بعد (SPM).

المصدر: وزارة التعليم (ماليزيا)، وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا (كوريا الجنوبية)، وزارة التعليم (فنلندا)، وزارة التعليم (سنغافورة).

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، يتم اختيار المتقدمين استناداً إلى مجموعة من العوامل بما في

ذلك الموقف، وكفاءة التعليم، والشخصية، وتحدد الوزارة الشرط الأكاديمي الأدنى للدخول إلى (IPG)، فعلى سبيل المثال تتطلب درجة البكالوريوس في برنامج التعليم (PISMP) ثلاث حالات من التمييز، وثلاثة اعتمادات في (SPM). وقد بدأت الوزارة مؤخراً بإعطاء الأولوية للمتقدمين بما لا يقل عن سبع حالات من التمييز، وتنتج هذه الأولويات تحولاً أساسياً في تشكيل المعلمين المتدربين.

في عام (2010)، سجل (93 %) من المتقدمين إلى (PISMP) أقل من متطلبات الحد الأدنى الأكاديمي، وحصل (1 %) فقط من المتقدمين عما لا يقل عن سبع حالات تميز، في المقابل، كانت نسبة المتقدمين في عام (2012)، من الذين سجلوا أقل المتطلبات، قد انخفض بنحو كبير إلى (38 %)، في حين ارتفعت نسبة المتقدمين الذين لديهم سبع حالات من التمييز إلى (9 %). والأهم من ذلك، أن جهود ترتيب الأولويات أدت إلى حصول (65 %) من الأكاديميين عاليي الأداء على عروض في عام (2012)، بالمقارنة مع (3 %) في عام (2010) (الشكل التوضيحي 4-5)، وشهدت الدراسات العليا (KPLI) أيضاً تحسناً طفيفاً في مستويات المدخول من (7 %) في عام (2010) إلى (13 %) في عام (2012)؛ وهذه خطوات واعدة نحو ممارسات نظم مثل فنلندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية، حيث يتم قبول أعلى (10-30 %) من الطلبة في التعليم عالي الأداء.

هناك نوعان من النقاط الإضافية الجديرة بالذكر: أولاً: يكون هناك أحياناً عدد غير كاف من المتقدمين المؤهلين لموضوعات محددة؛ وبالتالي فإن الوزارة تقوم باستكشاف السبل لجذب المرشحين عاليي الأداء من مجموعة واسعة من الخلفيات في مهنة التدريس. ثانياً: يتم تدريب ما لا يقل عن (50 %) من كل دفعة معلمين جدد في البرامج التي تديرها (IPTA). ولم تكن البيانات القابلة للمقارنة حول النتائج الأكاديمية للمعلمين المتدربين في (IPTA) متوافرة.

التدريب قبل الخدمة:

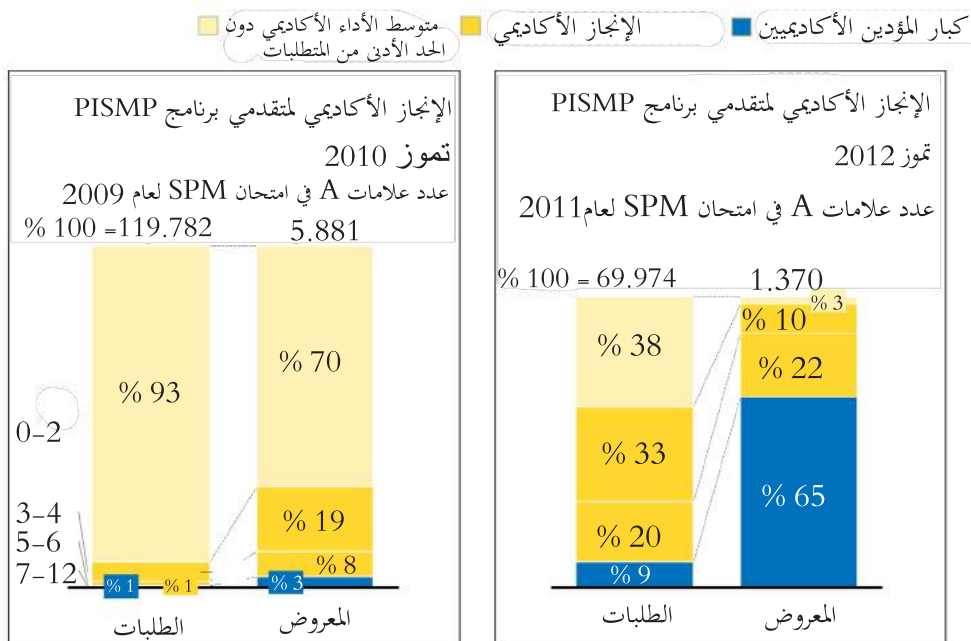
في عام (2007)، رفعت الوزارة الحد الأدنى من التأهيل لتدريب ما قبل الخدمة من الدبلوم إلى درجة البكالوريوس لمعلمي المرحلة الابتدائية، تماشياً مع الممارسة الحالية لمعلمي المدارس الثانوية، وقد قدمت الوزارة حوافز للمعلمين الحاليين لمواصلة تعليمهم من أجل تلبية هذا الطموح، وتعدّ النتائج جيدة. وابتداءً من العام (2010)، كان (31 %) من معلمي المدارس الابتدائية حاصلين على درجة البكالوريوس في الأقل.

على الرغم من هذه المكاسب إلا أن الوزارة تعترف أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، وبالمقارنة مع أداء أعلى نظم التعليم، يبدو أن لبرامج ما قبل الخدمة في ماليزيا عنصراً عملياً محدوداً يكون فيه المتدربون قادرين على ممارسة مهاراتهم في المدارس تحت توجيه وإشراف المعلمين من ذوي الخبرة، فعلى سبيل المثال

في (KPLI) يتم تخصيص ما يقرب من (20 %) من الساعات المعتمدة للتدريب العملي، وفي المقابل، تخصص برامج إعداد المعلم الأفضل أداء في المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة وكلية ملبورن للدراسات العليا في أستراليا حوالي (40 %) من الوقت المقرر لهذا العنصر.

الشكل التوضيحي (4-5).

توزيع النتائج الأكاديمية لمتقدمي برنامج PISMP (2010 & 2012).



ملاحظة: يشير (PISMP) إلى برنامج إجازا سارجانا مودا بيرغوروان، بكالوريوس في برنامج التعليم.
المصدر: قسم تعليم المعلمين.

تجديد (IPG) وتدريب المعلمين:

يُعَدُّ (IPG) مسؤولاً عن تدريب معلمي المدارس الابتدائية الجديدة، إذ يأخذ المعلمين المتدربين عند الانتهاء من الأنموذج (5، و6)، أو حين الحصول على شهادة البكالوريوس. قبل العام (2008)، كان لدى (IPG 27) جامعة تدار بشكل مستقل، وتعرض برنامج دبلوم لمدة ثلاث سنوات، وبرنامج

لشهادة الدراسات العليا. وفي العام (2008)، تم وضع جميع الجامعات الـ (27) تحت إدارة مركزية واحدة لتوحيد الجودة، وتم تطوير المناهج الدراسية والمؤهلات لتقديم أساس لمدة خمس سنوات ونصف، وبرنامج درجة، وبرنامج الدبلوم في الدراسات العليا، وعلى مدى السنوات الخمس أو العشر المقبلة، يطمح (IPG) إلى تحويل نفسه إلى جامعة لتدريب المعلمين على مستوى عالمي؛ ومن أجل تحقيق طموح (IPG)، ستقوم الوزارة بإجراء إصلاحات في سبع فئات، وستقيم أيضاً جميع المبادرات، وسيتم محاذاة الناجحين مع (IPT).

تعزيز خط أنابيب من المجندين المتدربين كمعلمين:

ستقوم الوزارة باعتماد نهج شامل لتوظيف المعلمين الجدد، وستشجع التطبيقات من الخلفيات الأكاديمية والعرقية المتنوعة، من دون المساومة على المتطلبات الصارمة للدخول، بما في ذلك المؤهلات الأكاديمية، وكفاءة التدريس لدى المتقدمين، وسيقدم (IPG) برامج مختلفة (الدبلوم، البكالوريوس، والدراسات العليا) لتلبية المرشحين على اختلاف مستويات الخبرة لديهم (الخريجون الجدد والخريجون في منتصف حياتهم المهنية).

تعزيز المناهج الدراسية لـ (IPG):

زادت نظم المدارس العليا في دول مثل فنلندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا من كمية وجودة الخبرة العملية للمعلمين قبل دخول النظام، وستقوم الوزارة بزيادة النسبة المئوية للوقت الذي يقضيه المعلمون المتدربون على التدريب العملي إلى (40 ٪)، وسيكون المعلمون من ذوي الخبرة هم المرشدين المؤهلين، الذين سيقومون بالإشراف على المتدربين في البيئة الصفية لتعزيز الاتساق والجودة في التدريب العملي.

وستقوم الوزارة بمراجعة المناهج الدراسية وتدريب المعلمين قبل الخدمة لـ (IPG) لضمان أن المعلمين الذين يجري حالياً إعدادهم لتعليم مهارات التفكير العليا المرجوة من طلبة ماليزيا -يرجى الرجوع إلى الفصل (4) لمزيد من المعلومات حول التغييرات المتصورة للمناهج والتقييم- وسيكون تدريب المعلمين معتمداً على أساليب التدريس البديلة والتقييم، مثل: التعليم القائم على المشاريع والتقييمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيحصل معلمو العلوم على تدريب إضافي على استخدام تطبيقات التواصل بنحو فعال للمفاهيم المجردة وبناء مهارات التفكير العليا.

وتماشياً مع مراجعة البنك الدولي حول تدريب المعلمين في ماليزيا لعام (2011)، ستقوم الوزارة باستكشاف السبل الكفيلة بتزويد المتدربين بمجموعة أوسع من المهارات اللازمة لجعل شهاداتهم أكثر قابلية للتسويق عالمياً، وتعتزم الوزارة تنمية المهارات القيادية والإدارية في مناهج (IPG)، وكذلك في برامج

(CPD) للمعلمين الحاليين.

إن الوزارة ستؤكد أيضاً من أن مناهج (IPG) ستكون أكثر تكيفاً مع احتياجات سياقات المدرسة المختلفة، مثل المناطق الريفية والحضرية، وسيتم أيضاً تعزيز التعاون مع (JPN) لتحديد مجموعة متنوعة من المدارس في مناطق جغرافية وذات خلفيات اجتماعية واقتصادية للمعلمين المتدربين لخدمة تدريبهم العملي.

تحسين القيادة في (IPG):

تشمل القيادة في (IPG) المديرين في جامعات (IPG و IPGM)، إذ سيتم رفع قدراتهم كونهم الرواد التعليميين والتنظيميين لتمكينهم من العمل كنقاط مرجعية ووكلاء تغيير للمحاضرين والمعلمين المتدربين والمسؤولين في (IPG).

رفع جودة المحاضر:

ستتحرك الوزارة نحو تعزيز معايير اختيار المحاضرين في (IPG) لدراستي الماجستير والدكتوراه حالياً، ومن أصل (3947) محاضراً في (IPG) في عام (2012)، حصل (308) على درجة الدكتوراه، و(3057) منهم يحملون درجة الماجستير، وسيتم تعزيز مهارات المحاضرين الجدد والحاليين من خلال برنامج التدريب التوجيهي، وتماشياً مع توصيات مراجعة (2011) التي قام بها البنك الدولي حول تدريب المعلمين والمحاضرين في ماليزيا، فإن المحاضرين في (IPG) هم على غرار نظرائهم في الجامعات التخصصية، إذ سيتم تشجيع مزيدٍ من التخصص؛ لتحسين الخبرة في الموضوع وتقسيم وقتهم بين التدريس والبحث والنشر.

وستقوم الوزارة بمراجعة المسارات المهنية للمحاضرين وتطويرها؛ لجعلها أكثر جاذبية من خلال وضع التدرج الوظيفي الأسرع لأصحاب الأداء العالي، وتقديم الحوافز المالية والمنح الدراسية لمواصلة التعليم العالي، وسيكون المحاضرين في (IPG) مسؤولين عن توفير التدريب في أثناء الخدمة والتدريب للمعلمين، من خلال برنامج (SISC). وستستفيد المدارس من زيادة التدريب في الموقع، في حين أن المحاضرين في (IPG) يمكنهم أن يبقوا على اتصال مع البيئة المدرسية الحالية.

تطوير البنية التحتية:

ستقوم الوزارة بتحسين جودة البنية التحتية المادية في جميع جامعات (IPG) من خلال بناء عدد كافٍ من قاعات المحاضرات والمكتبات والمراكز الطلابية مع مرافق فنية مناسبة، وسيتم أيضاً تحسين

الوصول إلى مصادر المعرفة من خلال تعزيز مجموعة من الكتب والبحوث، والموارد على الإنترنت.

زيادة أنشطة البحث والابتكار:

تُعَدُّ المهارات في إجراء البحوث، وتقديم الأوراق والكتابة الأكاديمية، والإبداع والابتكار من بين المهارات التربوية في القرن الحادي والعشرين، التي يحتاجها المعلمون بشدة، وسيتم تعزيز هذه الأنشطة بين المحاضرين والمعلمين المتدربين والموظفين في (IPG).

رفع مكانة (IPG):

ستقوم الوزارة بإنشاء نظام تصنيف لـ (27) حرمًا جامعيًا لـ (IPG)، استنادًا إلى تقييم (نهاية إلى نهاية) لعدة أبعاد، بما في ذلك جودة الطلبة والمحاضرين والبنية التحتية، من قبل وكالة التأهيل الماليزية (MQA)؛ وهذا سيكون بمنزلة أداة لتحديد المجالات التي تترجع، وتوفر لها الدعم المطلوب.

وتعتزم الوزارة لما يخصّ لـ (IPG) أن تكون معتمدة دوليًا بحلول عام (2020)، ورفع مكانة (IPG) الدولية، وتحديث المعرفة من خلال إقامة شراكات دولية مع مؤسسات وجامعات علمية أخرى.

التطوير المهني المستمر:

تشير نتائج مشاركة ماليزيا في المسح الدولي للتعليم والتعلم إلى أن المشاركة في أنشطة التنمية المهنية كانت جيدة جداً، وأفاد أكثر من (90 %) من المعلمين بأنهم يقضون ما يقرب من (10) أيام في كل عام على التنمية المهنية، التي هي أكثر من شرط تكليف الوزارة لسبعة أيام في السنة، ويمتد هذا التدريب عبر الدراسة الذاتية والورشات خارج الموقع لأنشطة التدريب القائم على المدرسة مثل الملاحظات الصفية والتخطيط للدرس، وتُبيّن هذه النتائج أن المعلمين الماليزيين ملتزمون بقوة بتحسين الذات.

إن الطموح هو رفع نسبة أنشطة التطوير المهني في المدارس، مثل ملاحظات الزملاء وتخطيط الدرس من مستواه الحالي، ويستند هذا إلى البحوث الدولية التي تشير إلى أن التدريب يتركز إلى ما يحدث فعلاً في الفصول الدراسية فيما هو أكثر فعالية من البرامج التدريبية خارج الموقع. وقد ذكرت مجموعات التركيز للمعلمين الماليزيين أيضاً أنهم وجدوا أنهم أكثر فائدة حينما يراقبهم مشرف المادة أو المدير في أثناء العمل، وأنه أنه يمكنهم من الحصول على نظرة مباشرة إلى الكيفية التي ينبغي من خلالها تحسين ممارسات صفوفهم.

تحديد المستوى:

خلال التدريب ما قبل الخدمة يتخصص المعلمون في موضوع يعرف بأنه «خيار» وهذا من أجل

التأكد من أنه لديهم معرفة بالمحتوى وفهم كافيين لتدريس هذا الموضوع على نحو فعال، وتهدف الوزارة إلى وضع المعلمين بحسب الخيار، لكنه ليس دائماً قادراً على القيام بذلك نظراً لظروف لا يمكن تجنبها، وقد أدى هذا إلى حالة يقوم فيها المعلمون بتدريس مواد ليسوا مدربين على القيام بها، وقد لا تكون لديهم المهارات الكافية اللازمة لتدريسها، وقد تم في عام (2011) -على سبيل المثال- تعيين ما يقرب من (6000) من معلمي المدارس الابتدائية من «خيار» لغة البهاسا الماليزية لتدريس مواد أخرى، لأنه كان هناك مزيد من المعلمين أكثر من الوظائف المتاحة.

ظروف العمل:

بحسب الوزارة عدة أبعاد تؤثر بنحو مباشر على الخبرة في مجال التدريس، مثل توافر مساحات عمل مناسبة للمعلمين، ومتوسط حجم الفصل ونسبة الطلبة إلى المعلم، ومجموع ساعات العمل، وأنواع الأنشطة التي يقوم بها المعلمون، وسيتم النظر في دور كل هذه الأبعاد، باستثناء مناقشة جودة البنية التحتية للمدارس التي يمكن العثور عليها في الفصل السادس.

متوسط عدد الطلبة ونسبة الطلبة إلى المعلم:

يوجد لدى حوالي (92 %) من المدارس الابتدائية و(88 %) من المدارس الثانوية صفوف يبلغ عديدها أقل من (35) طالباً، وذلك تماشياً مع المبادئ التوجيهية الحالية ذات العلاقة (الشكل التوضيحي 5-5). وهذا يعني أن غالبية المدرسين يعملون بأحجام الفصول تقع ضمن العتبة المستهدفة، وفي مدارس تبلغ فيها نسبة الطلبة إلى المعلم قريبة من أو أقل من معدل منظمة التعاون والتنمية (OECD)، وهي (1: 16). أما المدارس التي تكون فيها نسبة الطلبة أكثر من (35) طالباً، فهي المدارس الشعبية في المدارس الحضرية.

ساعات العمل وتوزيع العمل:

يشمل دور المعلم في العديد من الأنشطة فمن المتوقع أن المعلمين الذين يقضون الوقت في الأنشطة التعليمية مثل تخطيط الدرس، والتدريس، والواجبات المنزلية فقط، ولكنهم أيضاً يشاركون في مهام مثل تشغيل الأنشطة المشتركة للمناهج الدراسية، وحضور أو تسهيل أنشطة التنمية المهنية، ومشاركة أولياء الأمور والمجتمع، فضلاً عن ذلك من المتوقع للمعلمين المشاركة في المهام الإدارية المتعلقة بالتعليم والتعلم مثل ملء بطاقات تقرير الطالب، وتتبع حضور الطلبة في الصف.

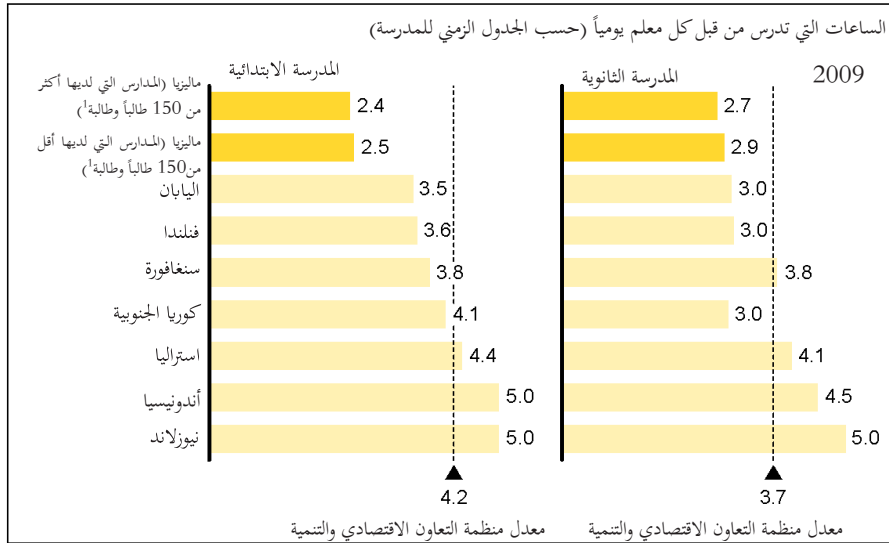
وقد أثار المعلمون الماليزيون مخاوف جدية حول ساعات العمل الطويلة، ومجموعة الأنشطة المتوقعة منهم، وأظهر مسح أجرته الوزارة على (7853) من المعلمين في عام (2011) بأن ساعات العمل كانت

تتراوح ما بين (40 و 80) ساعة في الأسبوع، بمعدل (57) ساعة، ومن الجدير بالذكر أن استطلاعات أخرى عن أعباء المعلم، قد وجدت أن متوسط ساعات العمل الذي تشير إليه التقارير يصل إلى (77) ساعة في الأسبوع (مسح جامعة بنديديكان سلطان إدريس لعام 2011)، مما يعني يوم عمل مكوناً من (15) ساعة؛ وهذا يمكن أن يعكس واقع بعض المعلمين الذين يعملون بساعات أطول من غيرهم.

وفي حين وصل إجمالي ساعات العمل إلى ساعات طويلة، فإن نسبة وقت التدريس في الفصول الدراسية كان منخفضاً نسبياً، وبناءً على قاعدة بيانات نظام معلومات إدارة التعليم في الوزارة (EMIS)، يقضي المعلمون ما بين (2,9-2,4) ساعة في اليوم في المتوسط في التدريس في الفصول الدراسية (وهذا لا يشمل الوقت المستغرق في إعداد الدرس، وتصحيح الواجبات المنزلية، أو الاتصال بين طالب وطالب ووقت الاتصال)، وهذا أقل بحوالي (40 %) من متوسط منظمة التعاون والتنمية (الشكل التوضيحي 5-6).

الشكل التوضيحي (5-6).

مقارنة ساعات التدريس في ماليزيا مع غيرها من النظم.



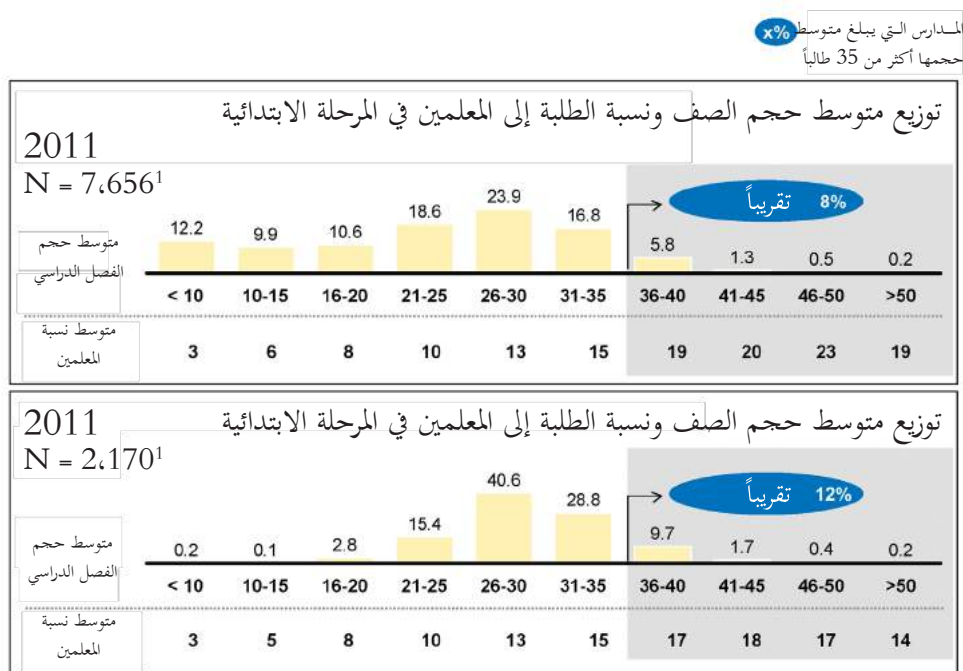
1. استناداً إلى معدل عدد الفترات التي تدرس من قبل كل معلم (باستثناء المعلمين الذين تم نشرهم على غيرها والإدارات مثل شبكات (IPN أو PPD) من قبل المدارس الابتدائية والثانوية في عام (2011). تتألف كل فترة من (30) دقيقة و(40) دقيقة على التوالي للمدارس الابتدائية والثانوية).

المصدر: قاعدة بيانات (EMIS) لعام (2011)؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009).

ويبدو أن الواجبات الإدارية تأخذ الجزء الأكبر من وقت المعلم (في أي مكان من 15 % إلى 30 % اعتماداً على المسح) أكثر مما هو مطلوب، وخلال الحوار الوطني، يثير المعلمون باستمرار المخاوف من أن العمل الإداري قد ساعد في تراجع قدرتهم على التركيز على التعليم والتعلم، ونظراً للمجموعة الكبيرة من المعلمين والنسبة المنخفضة نسبياً من الوقت الذي يقضونه في التدريس، يبدو أن هناك فرصة لتحسين كيفية إنفاق المعلمين لوقتهم.

الشكل التوضيحي (5-5).

توزيع متوسط نسبة الطلبة والمعلمين وحجم الصف للمدارس الابتدائية والثانوية (2011).



1. باستثناء (163) مدرسة في النظام مع بيانات غير كاملة.

المصدر: قاعدة بيانات (EMIS).

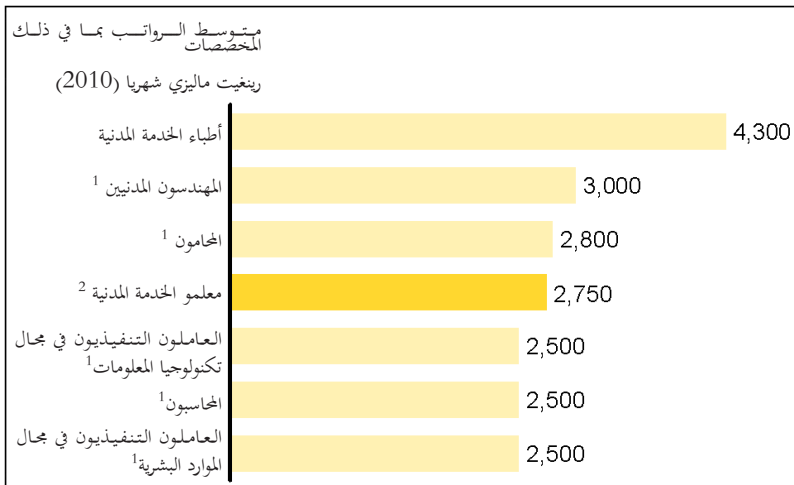
الأجر وإدارة الأداء:

ذكر في مراجعة البنك الدولي للنفقات العامة لنظام التعليم الماليزي (2011)، أن «هناك انطباعاً شائعاً بأن المعلمين يتقاضون مرتبات قليلة»، ويوضح الشكل التوضيحي (5-7) أن رواتب المعلمين في الخدمة المدنية مماثلة لتلك المهن التي في القطاع العام والخاص الأخرى في ماليزيا، بما في ذلك المحامون والمحاسبون، والمديرون التنفيذيون لتكنولوجيا المعلومات.

إنَّ راتب المعلم الذي لديه خدمة تصل إلى (15) عاماً في ماليزيا، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، مشابهة للأنظمة الكبرى مثل فنلندا (الشكل التوضيحي 5-8)، وقد تم استخدام النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد للسماح بالمقارنة بين نظم التعليم المختلفة، أما الاستثناءات فهي دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة التي لجأت إلى مقايضات في حجم القوى العاملة لتمكين من أن تدفع المعلمين بنحو أفضل.

الشكل التوضيحي (5-7).

متوسط مرتبات المعلمين مقارنة بالمهن الأخرى في القطاعين العام والخاص داخل ماليزيا.



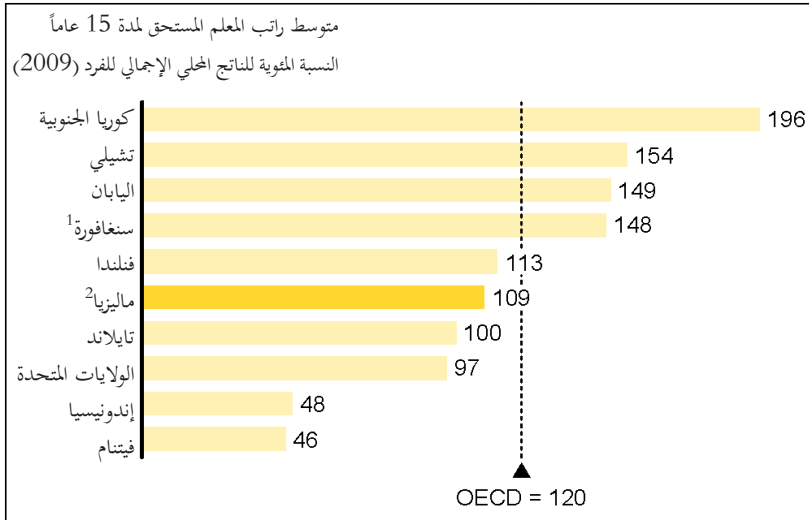
1. يشمل القطاع الخاص الراتب الأساس فقط، حيث تقدم العلاوات عادة لسداد المصروفات الشخصية

ولا تمثل جزءاً كبيراً من التعويض.

2. المتوسط المرجح لرواتب معلمي الدراسات العليا استناداً إلى بيانات المتدربين، على افتراض أن المتوسط يبلغ حوالي (2000) رينغيت ماليزي (تتراوح بين 1786 إلى 2510 رينغيت ماليزي) راتب أساس و(750) رينغيت في المخصصات.

المصدر: شعبة إدارة الموارد البشرية، وزارة التعليم؛ إدارة الخدمات العامة؛ جوبستريت. خدمات كيبي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إغلاق فجوة المواهب (McKinsey & Company 2010).
الشكل التوضيحي (5-8).

مستويات رواتب منتصف المدة للمعلمين في ماليزيا ونظم النظراء.



1. سنغافورة استناداً إلى بيانات عام (2007).

2. ماليزيا استناداً إلى بيانات عام (2011) مع راتب شهري قدره (3434) رينغيت ماليزي كمتوسط للمعلمين ذوي خدمة (15) سنة، ودرجة (DG44) مع مخصصات (400) رينغيت للإسكان، و(400) رينغيت لبدل المكافأة، و(100-300) رينغيت لتكلفة المعيشة على أساس الموقع.

المصدر: شعبة إدارة الموارد البشرية، وزارة التعليم؛ إدارة الخدمات العامة؛ جوبستريت. خدمات كيبي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إغلاق فجوة المواهب (McKinsey & Company 2010).

عملت الوزارة أيضاً على تحسين آفاق التطور الوظيفي من خلال إدخال مسار "جور كاميرلانغ" في عام 1994. وإذا أثبت المعلمون التفوق في مجالات الاختصاص المتعددة مثل الموضوع وطرائق التدريس، فإن هذا المسار يسمح بتعزيز سريع؛ وبالتالي ترتفع أرباحهم مدى الحياة، فمنذ نشأتها، تم تعيين 13300 من المعلمين في: جورو كاميرلانغ"، ويمكن لهؤلاء المعلمين أيضاً اختيار متابعة الأدوار القيادية (سواء في المدرسة، أم المنطقة، أم الولاية، أم على المستوى الاتحادي)، أو الانتقال إلى (IPG) أو معهد أمين الدين باكي (IAB) كمحاضرين.

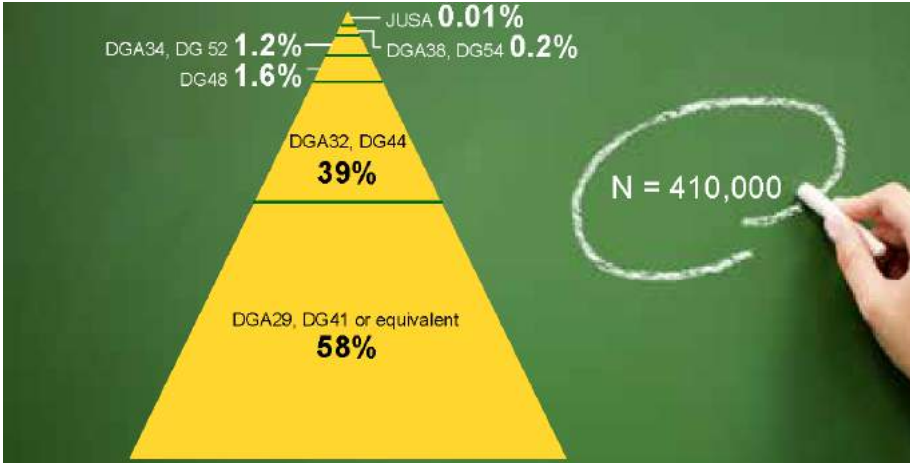
يحدد النظام الجديد (8: 8: 6: 3) تحسناً ملحوظاً على دورة التطور السابقة؛ لأنه يتيح الآن للمعلمين التقدم من مستوى (DG 41) -أول درجة في سلم الأجور للمعلمين حديثي التخرج-، إلى مستوى (DG 54) -أعلى مستوى ممكن لسلم الأجور للمعلمين القياديين- في غضون 25 عاماً، مع ذلك، فإن هذا التقدم لا يزال يستند إلى أساس الخدمة؛ مما قد يقلل من الحوافز للمعلمين لتطوير أنفسهم باستمرار، فضلاً عن ذلك فإن تعزيز الإطار الزمني (25) سنة ما يزال طويلاً نسبياً، ولن يعالج التحدي الحالي، إذ إن هناك عدداً غير كاف من كبار المعلمين لتدريب المعلمين الجدد حين دخولهم النظام، ويوجد حالياً نحو 58% من المعلمين لا يزالون في درجة (DG 41) الدنيا، أو (DG 29)، بالمقارنة مع 1.2% في درجة (DG 52) أو (DGA 34) (الشكل التوضيحي 5-9).

الجدير ذكره هنا أن آخر تقرير أداء أو (LNPT) لم يتم ربطه مع كفايات التدريس المحددة، مثل موضوع المعرفة والتمكن من مجموعة من استراتيجيات التدريس، وبما أن (LNPT) هو الأداة نفسها المستخدمة لجميع موظفي الخدمة المدنية، فإن الأبعاد لتقييمه هي عامة نسبياً ولا تصلح لتمايز الأداء. وقد جرى في عينة (2010) لما يقرب من (48000) من المعلمين تصنيف أكثر من (60%) من أفراد العينة على أن مستواهم يفوق (90%)، في حين سجل (38%) ما بين (70% و 90%)، وتم تصنيف (2%) من أفراد العينة على أنهم أقل من (70%). إن هذا النقص في التفريق لا يسمح للوزارة بتقديم الدعم الموجه لأولئك الذين هم في حاجة له.

الشكل التوضيحي (5-9).

توزيع المعلمين حسب مستوى الصف.

نسبة المعلمين، (2012).



المصدر: قسم إدارة الموارد البشرية.

ولمواجهة هذا النقص، وضعت الوزارة أدوات أخرى مثل معايير جودة التعليم في ماليزيا (SKPM): المعيار 4 و "جورو كاميرلانغ" كأداة تقييم لدعم عملية التقييم، ومع ذلك فقد خلق هذا الحل من دون قصد بعض الבלبلة بين المعلمين حول مسألة أي المعايير يجب الاهتمام بها أكثر، وقد أثار المعلمون أيضاً مخاوف من أن تصبح هذه الازدواجية مضیعة للوقت والموارد.

المفاضلة بين رواتب أفضل وأعداد المعلمين:

لدى كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة على حد سواء سياسة الحد من أعداد المعلمين، الذي يسمح بمزيد من الإنفاق لكل معلم، ويرفع من مستوى مدخولات هذه المهنة. يتعزز هذا الاختيار بمجموعة متزايدة من الأدلة حول أن عوامل أخرى مثل حجم الصف لها تأثير أقل نسبياً على جودة مخرجات الطلبة، على النقيض من جودة المعلم؛ وهكذا تبلغ نسبة الطلبة إلى المعلمين في كوريا الجنوبية (20:1)، مقارنة بمعدل منظمة التعاون والتنمية (16:1)، ونسبة ماليزيا (13:1)؛ وهذا يتيح للنظام الكوري الجنوبي أن يدفع لكل معلم أكثر بكثير، مع الحفاظ على مستوى التمويل الإجمالي نفسه مقارنة

بدول منظمة التعاون والتنمية الأخرى، لقد واصلت سنغافورة استراتيجية مماثلة؛ ولأن سنغافورة وكوريا الجنوبية تحتاجان إلى عدد أقل من المعلمين، فإنهما في وضع يمكنهما من أن يكونا أكثر انتقائية حول من يدخل هذه المهنة، وتخلق هذه الاستراتيجيات حلقة جيدة ترفع من مكانة التدريس؛ وبالتالي جودة المتقدمين، مما يجعل من المهنة أكثر جاذبية.

إن لدى ماليزيا مرونة في تحريك نسبة الطلبة إلى المعلمين إلى معدل منظمة التعاون والتنمية من دون المساومة على جودة التدريس، ومن خلال القيام بذلك ستضمن الوزارة أن حجم الصف لـ 35 طالباً لن يتم خرقه، وأن عبء العمل الإداري للمعلمين لن يتم زيادته.

خارطة الطريق: تحويل مهنة التعليم إلى مهنة اختيارية:

ما تزال الوزارة ملتزمة بالسياسة طويلة الأمد المتمثلة في تعزيز مهنة التدريس لجعلها مهنة حيوية، ومجزية، ومرموقة في ماليزيا، واستناداً إلى النجاحات التي حققتها الجهود السابقة والتعاقدات الأولية مع المعلمين ونقابات المعلمين، تقترح الوزارة طرح حزمة جديدة للمعلم الوظيفي في الموجات الثلاث؛ من أجل معالجة التحديات التي تواجه المعلمين حالياً في كل نقطة، ابتداءً من التجنيد إلى تدريب المعلمين وصولاً إلى التقاعد.

الموجة الأولى (2013 – 2015) تحسين المعايير ونظم الدعم:

ستركز الموجة الأولى على رفع المعايير المهنية، وتحسين نظم الدعم وبيئات العمل. وسيتم اتخاذ خمسة إجراءات هي: (أ) رفع مكانة مهنة التدريس، (ب) رفع متطلبات الدخول لمداخل جديدة، (ج) ربط الأداء بالكفاءات، (د) زيادة الاستثمار في التطوير المهني المستمر، (ت) تقليل الأعباء الإدارية على المعلمين؛ إذ تهدف هذه التدابير إلى تزويد المعلمين بالدعم والفرص اللازمة لتعزيز مهاراتهم والتفوق في وظائفهم.

رفع مكانة مهنة التدريس:

ستعمل الوزارة على تعزيز مكانة مهنة التدريس لجعلها مهنة اختيارية، ففي كوريا الجنوبية يُعدُّ التعليم المهنة الاختيارية الأكثر شعبية؛ نظراً للمكانة الاجتماعية العالية لها، وصعوبة الحصول على شهادة التدريس، والرواتب المرتفعة والاستقرار الوظيفي، وتعترم الوزارة تشغيل حملة للتسويق والتوظيف، مع التركيز على أصحاب الأداء العالي وقطاعات محددة أخرى يوجد فيها نقص في المعلمين، ويشمل ذلك مجالات مثل اللغة الإنجليزية والعلوم والمعلمين الذكور، وستعمل أيضاً بعض المعارض المتجولة في المدارس المستهدفة، مثل معارض التعليم والاعلانات التلفزيونية؛ لتعزيز علامة التدريس، وتعترم الوزارة اختيار بعض

المعلمين المتدربين لـ (IPG) من أعلى (30 %) من أي فئة خريجين، وقد يقلل ذلك من حجم ما تأخذه إذا كان عدد الطلبات في سنة معينة لديها أقل عدد من المرشحين المؤهلين، وسيتم تطبيق هذه السياسة على (IPT).

رفع متطلبات الدخول لمستويات جديدة:

تمشيا مع تطلعات (IPG) لتصبح جامعة تدريب معلمين على مستوى عالمي، سيتم بذل أقصى جهد من المعايير العامة للتخرج لبرامج تدريب المعلمين، وسوف تتخذ تدابير مماثلة في (IPT)؛ وهذا يعني أنه في المستقبل القريب، سيتم تعيين الخريجين الأفضل فقط، من خلال التدريب العملي والدورات الدراسية الجارية؛ من أجل ضمان وجود الأفضل والأكثر تأهيلا من المعلمين داخل النظام، ولن يتأثر المعلمون المتدربون في (IPG و IPTS) بهذه السياسة.

وتدرس الوزارة أيضاً توسيع النطاق تدريجياً ليشمل حوالي (15000) من المعلمين، بنسبة تصل إلى 50% على مدى السنوات الخمس المقبلة؛ ويرجع ذلك إلى حقيقة أن النقص المطلق في عدد المعلمين لم يعد قضية مهمة للنظام، إلى جانب معدلات التقاعد العادي، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض بنسبة (10 %) على الأقل بحلول عام (2025)، وستراقب الوزارة هذه التغييرات لضمان أن أي تخفيض لن يأتي على حساب أحجام الصف أو نتائج الطلبة. بدلاً من ذلك، سيتم هذا التخفيض عن طريق تحسين كفاءة إنفاق المعلمين لوقتهم، وتحسين إنتاجيتهم.

مثال على الابتكار في القطاع الخاص في التعليم الماليزي:

استناداً إلى التعليم الناجح لجميع البرامج مثل منظمة (Teach for America) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة (Teach First) في المملكة المتحدة، (Teach for India) في الهند، يهدف برنامج (Teach for Malaysia TFM) إلى جذب الشباب الخريجين عاليي الأداء في مهنة التدريس.

وهذا البرنامج هو استقطاب الطلبة الذين لديهم مؤهلات أكاديمية قوية جداً، ومهارات في القيادة والإدارة وكفاءة في التدريس، يجذب البرنامج في أمريكا حالياً الطلبات المقدمة من حوالي (20 %) من خريجي أفضل الجامعات مثل جامعة ييل وهارفارد، ويسمح بانتقائية كبيرة.

أنشئ برنامج (TFM) في أواخر عام (2010) بدعم من العديد من الشركات الراعية، ويعمل البرنامج بآلية مالية مؤقتة مع الوزارة لوضع الآلية المالية المؤقتة في المدارس الثانوية خلال مدة عامين.

ويتم في هذا البرنامج (TFM) تقديم التدريب والدعم، مع العمل في الوقت نفسه على التأهيل المهني في التدريس، وتم وضع المجموعة الرائدة التي تتألف من (50) متخرجاً، في (17) مدرسة في كوالالمبور، وسيلانجور، ونيجري سيمبيلان.



ربط الأداء بالكفاءات:

تحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم الوزارة بتطوير أداة واحدة تُعبّر بوضوح عن الكفاءات المتوقعة من المعلمين بحسب مستويات مختلفة عبر أربعة أبعاد هي: التعليم والتعلم، والقيم المهنية، والأنشطة غير الصفية، والمساهمات المهنية، وسيتم تجريب هذه الأداة في عام (2013) وطرحها بحلول عام (2014). والقصد من ذلك هو أن تحل هذه الأداة محل كل الأدوات الأخرى المستخدمة حالياً، بما في ذلك (LNPT).

الشكل التوضيحي (5-10).

مثال على توقعات الكفاءة مقابل الأبعاد المقترحة.

الأبعاد	المستوى					
	1	2	3	4	5	6
I التعليم	تتضمن خطط الدروس أهدافاً واضحة قابلة للقياس ومصممة خصيصاً لقدرات الطلبة. الأنشطة المخطط لها لتحقيق الأهداف مع الأدوات التعليمية المناسبة أدوات تعليمية جذابة					
• إعداد الدرس	تتضمن خطط الدروس أهدافاً واضحة يمكن قياسها. الأنشطة المخطط لها لتحقيق الأهداف مع الأدوات التعليمية المناسبة أدوات تعليمية جذابة					
II القيم المهنية	غير قادر على تقديم مساهمة كاملة للمهام المعينة					
III النشاطات اللاصفية	غير قادر على إعداد خطة مهمة خاصة					
IV المساهمات المهنية	لا تنعكس على تحسين الذات					

بموجب أداة التقييم الجديدة (انظر الشكل التوضيحي 5-10)، يفترض أن ما يقرب من (60%) ستستند إلى فعالية المعلمين في تدريس الطلبة، وسيتم تحديد كل ذلك من خلال ملاحظات المعلم في غرفة الصف، فضلاً عن نتائج الطلبة في الصفوف التي يعمل فيها المعلمون، وتقرّر الوزارة أيضاً استخدام أكثر من مقيّم واحد لكل معلم، وخلق عملية نداء للمعلمين الذين يختلفون مع تقييمهم. والهدف من ذلك هو خلق نهج يضمن قدراً أكبر من الاتساق والموضوعية في التقييم، وغرس ثقافة الأداء الأقوى في المدارس.

تأكيد التطوير المهني المستمر:

تعترف الوزارة بأن المعلمين قد يحتاجون إلى المساعدة في تلبية الكفاءات الجديدة المتوقعة منهم، وهي ملتزمة التزاماً راسخاً بإعطاء المعلمين الدعم الذي يحتاجونه لتحقيق النجاح، وعلى هذا النحو،

فإن الوزارة ستبني محفظتها من البرامج التدريسية لمعالجة كل جانب من جوانب متطلبات الكفاءة في الأداة الجديدة، وإن بعضاً من هذه الوحدات تكفي لتغطية الكفاءات الأساسية المتوقعة من جميع المعلمين، مثل دعم تطوير مهارات التفكير العليا لدى الطلبة؛ وبالتالي جعل الأمر إلزامياً.

وسيتم إطلاق مبادرتين في كانون الثاني (2013) لإعطاء المعلمين مقدمات لبرامج التطوير المهني الجديدة. المبادرة الأولى هي مكتبة الفيديو للتدريس المثالي؛ وهذا سيمكن المعلمين من تكوين تصور ملموس لمهارات الصف الجيدة، حتى يتمكنوا من تنفيذها في صفوفهم، ويمكن أيضاً لأشرطة الفيديو هذه أن تستخدم خلال الدورات التدريبية والتدريب على المهارات التربوية.

مكتبة الفيديو «جورو»:

تعمل الوزارة على تطوير مكتبة الفيديو بما يخدم التعليم الجيد وأبعاد الكفاءة، وستوفر أشرطة الفيديو أمثلة حول كيفية دمج كل أبعاد الكفاءة في دروسهم اليومية، مثل «زيادة التفاعل بين الطلبة». وستكون هذه المكتبة بمنزلة مساعدة تعليمية مهمة لـ (SISC) من خلال دورات التدريب مع المعلمين.

وتعتزم الوزارة أيضاً تطوير مكتبة الفيديو للدروس اليومية للموضوعات المهمة في الرياضيات والعلوم، ولغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، من السنة الأولى وحتى الأنموذج (5)، وسيتم ذلك من خلال التعرف على أفضل «جورو كاميرانغ» في هذه الموضوعات، ويمكن بعدها استخدام هذا المورد من قبل المعلمين؛ بحثاً عن إلهام لخطط الدرس أو أمثلة من استراتيجيات التدريس الجيدة، من خلال المدرسين في تقلد برامج التطوير المهني، أو حتى من قبل الطلبة كأداة مساعدة في المراجعة.

سيتم استخدام مكتبات الفيديو هذه كجزء من بيئة التعلم الافتراضية (VLE) على برنامج (1) BestariNet) لتمكين المدرسين والطلبة من الوصول إلى أشرطة الفيديو هذه في أي وقت وفي أي مكان.

أما المبادرة الثانية: فهي التوسع في برنامج مدرب اختصاصي تطوير المدارس (SISC+) الذي تم إدخاله لأول مرة في (GTP 1.0)، إذ سيتم على وجه التحديد إجراء ثلاثة تغييرات: الأول: سيصبح برنامج (SISC+) وظائف بدوام كامل للسماح لهم بالعمل مع أكبر عدد من المدرسين. الثاني: إن (SISC+) يُعد الآن مسؤولاً عن التدريب وعلى وفق الأبعاد الثلاثة المترابطة من المناهج الدراسية، والتقييم، وطرائق التدريس. الثالث: سيركز برنامج (SISC+) على توفير التدريب المستند إلى المدرسة للمعلمين في المدارس الأقل في الحزم (5 و 6 و 7)؛ وسيتم طرح دور برنامج (SISC) الجديد كجزء من برنامج التحول في المنطقة الأوسع لمناقشته في الفصل الرابع.

ما تزال الوزارة ملتزمة بضمان أن (60 %) من معلمي المدارس الابتدائية و(90 %) من معلمي المدارس الثانوية سيتخرجون بحلول العام (2015). لذلك ستستمر الوزارة بتقديم الدعم للمعلمين لمواصلة تعليمهم العالي.

الحد من العبء على المعلم وتحسين ظروف العمل:

تدرك الوزارة أن العمل الإداري المفرط يستغرق وقتاً طويلاً يؤثر على الأعمال الأساسية (المعلمين للتعليم والتعلم)، وعلى هذا النحو فإن الوزارة تنوي القيام بإجراءات رئيسيين خلال الموجة الأولى؛ للحد من العبء غير الضروري:

أولاً: بدأت الوزارة بتسهيل نظم جمع البيانات والإدارة الحالية للقضاء على الازدواجية في طلبات البيانات. وقد تم استهداف ثلاث قواعد لعملية التسهيل الأولى: برامج التكيف الهيكلي التي تستخدم لتعزيز نتائج الطلبة في الامتحانات الفصل الدراسي في المدارس، ونظام إدارة التقييم المدرسي (SPPBS) الذي يستخدم لتتبع نتائج التقييم الجديد المستند إلى المدرسة، ونظام معلومات الطالب (SIS) الذي يحتوي على بيانات الطلبة؛ ومن شأن هذه الخطوة أن تقضي على الازدواجية في طلبات الحصول على البيانات، وتبسيط عملية إدخال البيانات الجديدة في النظام، وستدرس الوزارة أيضاً متطلبات التوثيق وكتابة التقارير الحالية (على سبيل المثال، تلك المطلوبة للحصول على شهادة (ISO)، لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تسهيل.

ثانياً: ستقوم الوزارة باستكشاف سبل معالجة مسألة الاكتظاظ في المدارس مع متوسط أحجام فصول أكثر من (35) طالباً، وسيشمل ذلك بناء غرف صفية إضافية، ونشر معلم إضافي، و/أو تشديد تطبيق نظام تسجيل الحصص، ومع ذلك، فإن الوزارة لن تخفض الحد الأقصى لعدد الطلبة في الصف الواحد عن (35)؛ نظراً إلى أن الأدلة الدولية تشير إلى أن حجم الصف هو عامل أقل أهمية بالنسبة لنتائج الطلبة مقارنة بجودة المعلم. وأخيراً، فإن الوزارة تتطلع إلى توفير مسؤول إداري لكل مدرسة في الأقل.

الموجة الثانية (2016 - 2020) تعزيز المسارات الوظيفية والتقدم:

ستبني الموجة الثانية لحزمة المعلم الجديد على الموجة الأولى من خلال رفع المعايير وتحسين جودة برامج التدريب ما قبل الخدمة، وضمان أن يتم تجنيد أفضل الخريجين في مهنة التدريس، وسيتم البدء بتنفيذ مسارات مهنية معززة تقدم تخصصات مختلفة للمعلمين حسب اهتماماتهم، وكذلك تساعد في تطور أسرع للمعلمين من حيث الأداء والخيارات وإعادة الانتشار للمعلمين من أصحاب الأداء الضعيف، ومن الجدير بالذكر أن الأساس لجميع هذه الإصلاحات سيحتاج إلى البدء به خلال الموجة الأولى، للسماح

بالتنفيذ الفوري في عام (2016).

الاستمرار في تحسين جودة المعلمين المتطوعين:

ستواصل الوزارة اتخاذ عدة جهود لرفع جودة التدريب قبل الخدمة، في (IPG و IPTS)؛ من أجل ضمان أن يتم تجنيد أفضل المتدربين من كل فئة من المتخرجين كمعلمين، وتشمل تلك الجهود المراجعة المستمرة وتحديث المناهج الدراسية، وجودة المحاضرين والمسارات المهنية، وشروط القبول والتخرج والاعتراف الدولي بـ (IPG)، ومن شأن هذه التدابير أيضاً أن تساهم في تمكين المعلمين؛ من أجل زيادة فعالية التعليم والتعلم في الفصول الدراسية من اليوم الأول.

تعزيز المسارات المهنية:

تتطلع الوزارة إلى إضفاء الطابع الرسمي على ثلاثة مسارات مختلفة هي: (أ) مسار التدريس للمعلمين الذين يرغبون في الاستمرار في التركيز على تعليم الطلبة. (ب) قيادة وتتبع إدارة للمعلمين الذين يرغبون في الحصول على مناصب قيادية، سواء في المدرسة (PPD، JPN) أم على مستوى الوزارة. (ج) مسار الاختصاصيين للمعلمين الذين يرغبون في أن يصبحوا مدرسين للمعلمين والمدرسين، و (IPG) ومحاضري (IAB)، أو مطوري المناهج والتقييم، وسيتم تطوير هذه المسارات خلال الموجة الأولى بعد مشاورات مع نقابات المعلمين، وسيتم محاذاة ذلك مع الإصلاح المزمع للمديرين (تم تفصيلها بشكل أكبر في قسم هذا الفصل حول المديرين).

لكل واحد من هذه المسارات ستقوم الوزارة ببناء أداة تم تطويرها في الموجة الأولى، لتحديد الكيفية التي يتوقع أن تتطور مع كل تشجيع لكفاءات المعلمين؛ ومن شأن هذا أن يدعم جهود الوزارة في فرص التطوير في أثناء الخدمة، وستضمن الوزارة فرص الترقية القابلة للمقارنة في جميع المسارات الثلاثة، وتمكين الحركة بين المسارات.

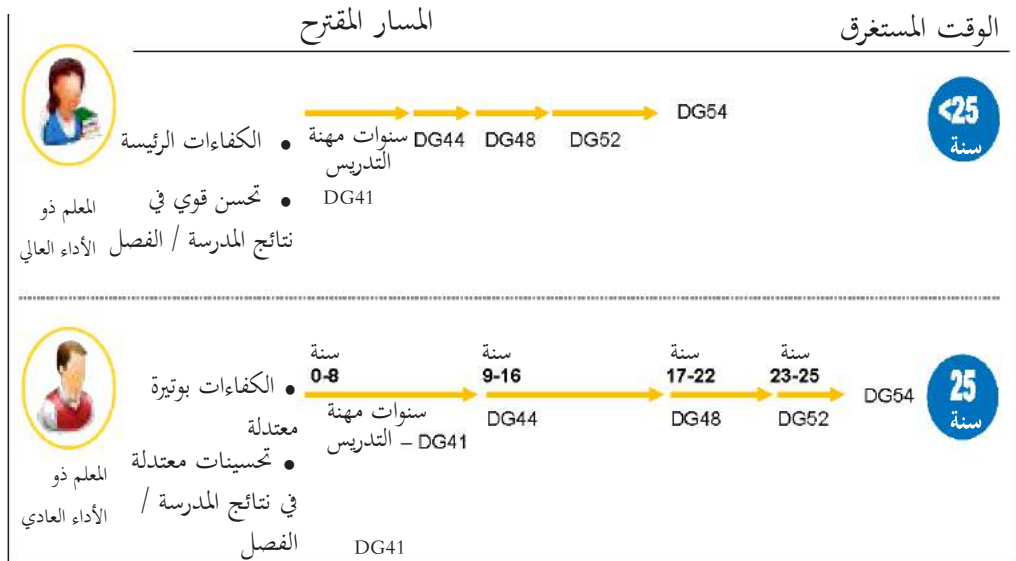
تجديد التدرج الوظيفي:

تعزز الوزارة تعزيز التقدم الوظيفي للمعلمين عاليي الأداء، وفي إطار مخطط المسار السريع المنقح، من المتوقع أن تتقدم من (DG 41) إلى (DG 54) في إطار زمني أقصر بكثير مقارنة مع الـ (25) سنوات الحالية (الشكل التوضيحي 5-11)، وزيادة إجمالي الأرباح للمعلمين عاليي الأداء، وستعتمد سرعة التقدم على مدى سرعة كل معلم في إتقان كل مستوى من مستويات الكفاءات، وسيتم أيضاً منح ائتمان إضافي للمعلمين الذين أتموا بنجاح مدة ثلاث سنوات إلى خمس سنوات في المدارس الريفية و / أو

المدارس ذات الأداء المنخفض.

الشكل التوضيحي (5-11).

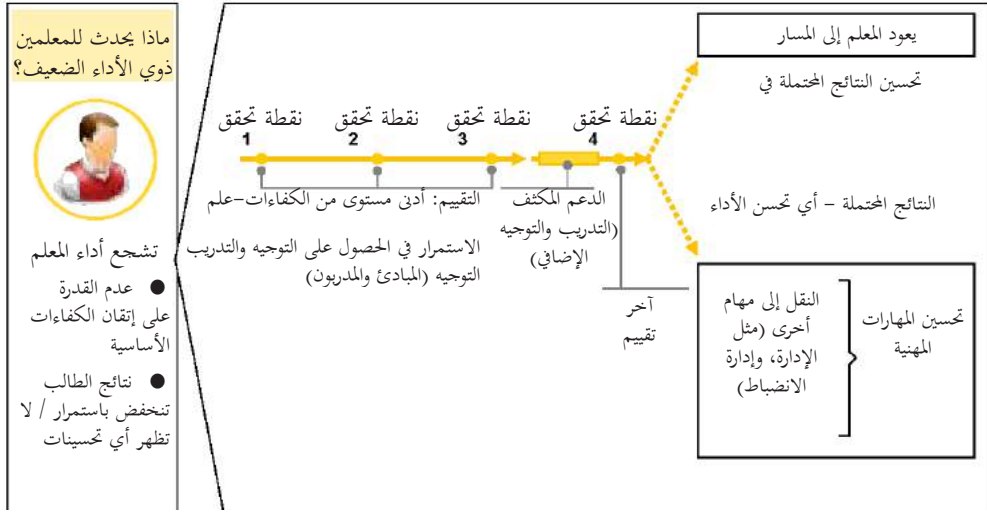
المسار المقترح للأداء الممتاز.



تلتزم الوزارة بتزويد المعلمين بهذه الخيارات، وضمان تلقيهم الدعم الكافي لتحقيق الانتقال، وفي إطار هذه السياسة، فإن الوزارة ستقوم بإعادة توزيع المدرسين إلى وظائف أخرى داخل المدرسة مثل الإدارة والتنظيم والانضباط، أو إدارة المناهج الدراسية (الشكل التوضيحي 5-12)؛ وستشارك مثل هذه الخطوة أيضاً في خفض عبء العمل الإداري على المعلمين، وتفرغهم من أجل التعليم فقط، وستقوم الوزارة أيضاً باستكشاف خيارات إعادة التدريب المختلفة لضمان أن يتم إعداد المعلمين للنجاح في الدور الجديد الذي اختاروه.

الشكل التوضيحي (5-12).

المسار المقترح لضعفاء الأداء باستمرار.



الموجة الثالثة (2021 - 2025) خلق ثقافة قيادة النظراء للتفوق المهني:

بحلول العام (2021)، من المتوقع أن يتم وضع كل عناصر الحزمة الوظيفية للمعلم، وستبدو هذه المهنة مختلفة جداً، إذ سيتمتع المعلمون بمسارات مختلفة، وخطط رئيسة لتطوير المهني، ومكافآت الأداء وليس الخدمة.

خلال الموجة الثالثة، ستركز الوزارة على التأكد من أن جميع المعلمين يحققون الاستفادة الكاملة من المرونة الممنوحة لهم في الموجات السابقة حول القضايا المهنية المتعلقة بالجدول الزمني لمناهج التعليم وتنظيم الدرس، والمناهج التربوية والتقييم على مستوى المدرسة.

إن الطموح هو خلق ثقافة بقيادة النظراء للتفوق المهني وتبادل أفضل الممارسات وتحميل أقرانهم مسؤولية الوفاء بالمعايير المهنية، وستقوم الوزارة بتأسيس نظام إصدار شهادات مرتبط بكفاءات المعلم المنصوص عليها في الموجة الأولى، من أجل زيادة جودة التدريب وفرص العمل في المستقبل للمعلمين.

وكما هو الحال مع جميع التدابير، فإن الوزارة ستعمل بالتعاون مع ممثلي المعلمين لتحقيق هذه الأهداف.

قادة المدارس:

ستقوم الوزارة بالتأكد من أن كل مدرسة - بغض النظر عن الموقع ومستوى الأداء - سيكون لها مدير مدرسة ذو جودة عالية وداعم لفريق القيادة من أجل توفير القيادة التعليمية ودفع الأداء المدرسي الشامل، وستقوم الوزارة بتحقيق هذا الهدف من طريق تقديم مجموعة وظيفية جديدة لتعزيز الطريقة التي يتم من خلالها اختيار مديري المدارس وتطويرهم ومكافأهم، وتشمل التدابير المتخذة ما يأتي:

- تنقية معايير الاختيار وتوضيحها.

- بناء مجموعة من قادة المدارس المحتملين في المستقبل.

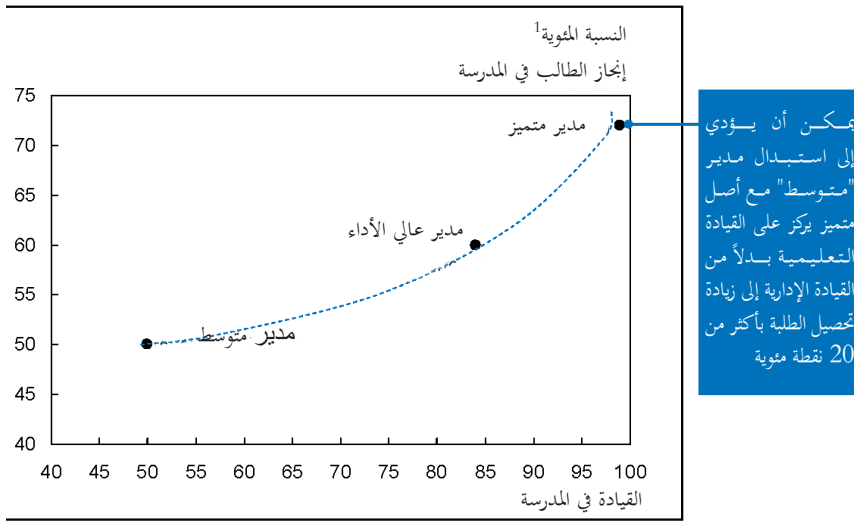
- تحسين التطوير المهني التحضيري والمستمر.

- تقديم نهج لإدارة الأداء، وإدارة الأداء على أساس الكفاءات.

من الجدير بالذكر معرفة أن وجود المعلمين الجيدين وحدهم لا يكفي وتبين الأدلة الدولية بوضوح أن هناك ضرورة لوجود قيادة مدرسية قوية أيضاً لإنتاج تحسن ملحوظ في التحصيل العلمي للطلبة. يقوم المديرون في أنظمة المدارس ذات الأداء العالي، بما هو أكثر من الأعمال الإدارية فقط لأنهم هم قادة تعليميون يركزون على تحسين جودة التعليم والتعلم في مدارسهم، وتبين البحوث أن استبدال مدير بمستوى اعتيادي بمدير ذي مستوى عال يمكن أن يحسّن النتائج بنسبة تصل إلى 20 نقطة مئوية (الشكل التوضيحي 5-13).

الشكل التوضيحي (5-13).

العلاقة بين الأداء الرئيس والإنجاز الطلابي.



1. فيما يخص القيادة والإنجاز الطلابي، تعني النسبة المئوية التنسيب النسبي ضمن التوزيع.

المصدر: "تحليل meta-analysis" لـ (69) دراسة عن القيادة المدرسية أجريت بين عامي (1978 و 2001)، شارك فيها ما يقدر بـ (14000) معلم و (1.4) مليون طالب، (Marzano 2005 و Robert, J., Waters, T., and McNulty, B.A. 2005).

اختيار مديري المدارس:

تعدُّ عملية الاختيار الصارمة والواضحة، والشفافة لمديري المدارس أمراً حاسماً لبناء المدارس الفعالة ودعمها. وكما هو الحال مع تشجيع المعلمين، تُعدُّ معايير اختيار مديري المدارس الجديدة في ماليزيا أكثر ارتباطاً بالكفاءات، ويستند الاختيار في المقام الأول على تحقيق الحد الأدنى من درجة الخدمة المدنية وطول مدة الخدمة، وهذا يمثل فرصة واضحة لتعزيز المعايير المهنية المطلوبة للاختيار.

أما التحدي الآخر فهو طول عملية الاختيار الحالية وبينما تشارك العديد من الأطراف في المنطقة، والولاية وعلى مستوى الوزارة، فإن العملية من النهاية إلى النهاية لتحديد مرشح مناسب لمنصب رسمي يمكن أن يستغرق مدة تصل إلى عام كامل، ويتفاقم هذا الوضع بسبب الوجود التاريخي لخطتين: واحدة لغير الخريجين في المدارس الابتدائية، وأخرى للخريجين في المدارس الثانوية، وقد أدى تحرك الوزارة لرفع الحد الأدنى للمؤهلات إلى مزيد من المعلمين من خريجي الجامعات العاملين في المدارس الابتدائية، ويحدد منصب مدير المدرسة في المدارس الابتدائية لغير الخريجين؛ مما يستبعد المؤهلين من المعلمين الخريجين في المدارس الابتدائية من الاعتبار.

التركيبة السكانية والقيادة المدرسية:

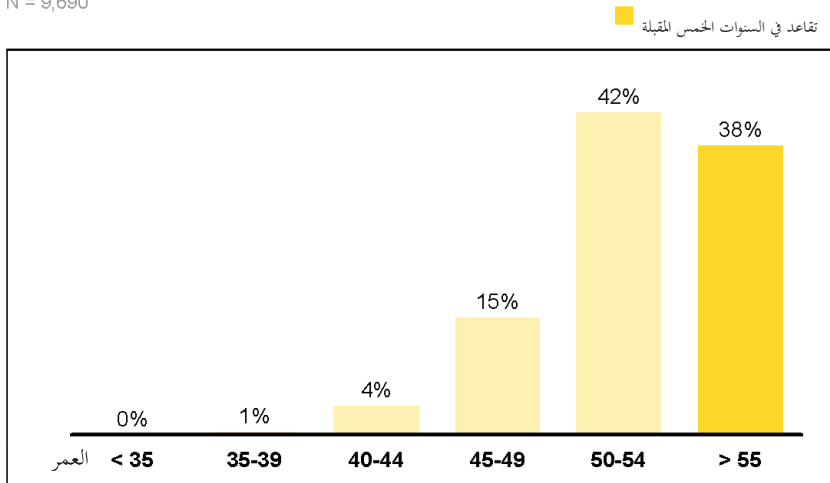
لقد أدى التعيين المستند إلى الخدمة لمديري المدارس إلى فئة من الكبار في العمر، إذ إن (40 %) من المديرين من المقرر أن يتقاعدوا في غضون السنوات الخمس المقبلة (الشكل التوضيحي 5-14). وتعد الآثار المترتبة على هذا التحيز لمدة الخدمة ذات شقين: أولاً: إن هذا يمنع النظام من تأمين أفضل المواهب المتاحة في التدريس للمناصب القيادية فيه. ثانياً: سيخدم المديرين المؤهلين لمدة أقصر مما سيكون عليه الحال. في المقابل، فإن عدداً من الأنظمة الأخرى تسعى بنشاط لتحديد وتطوير قادة المدارس في وقت مبكر من طول خدمتهم - كما هو الحال في سنغافورة، وبرنامج إنجلترا قادة المستقبل -. ونتيجة لذلك، يتم تعيين مديري ماليزيا بنحو عام في وقت لاحق في ولايتهم من نظرائهم في أنظمة أخرى (معرض 5-15).

الشكل التوضيحي (5-14).

توزيع مديري المدارس في ماليزيا حسب العمر.

النسبة المئوية (2011)

N = 9,690

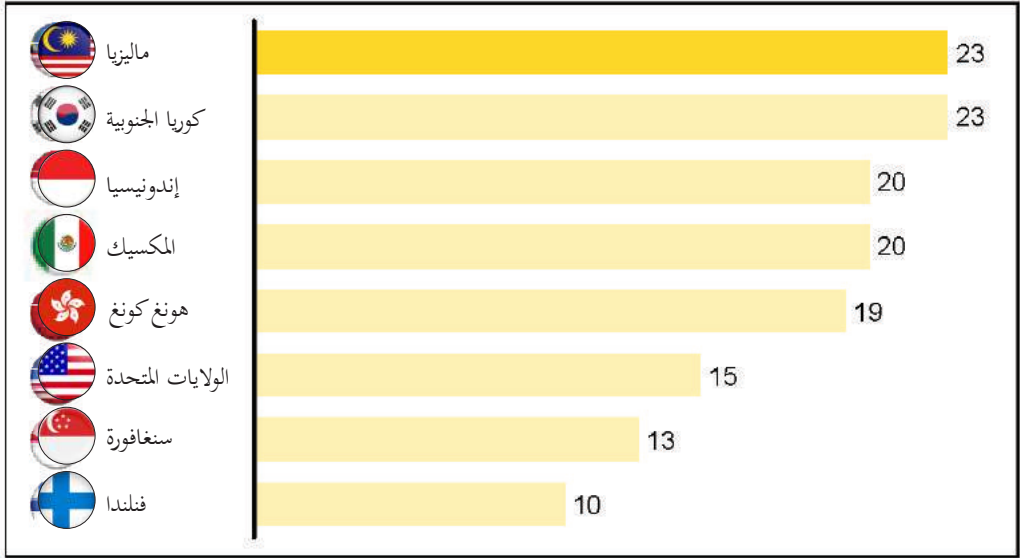


المصدر: قاعدة بيانات (EMIS).

الشكل التوضيحي (5-15).

متوسط خدمة المدير عند التعيين لماليزيا والأقران.

سنوات التدريس قبل التعيين.



المصدر: وزارة التربية والتعليم (2011)؛ مسح (TALIS 2008)؛ إدارة الكومنولث للتعليم والعلوم والتكنولوجيا (2011).

والاستثناء لهذه الممارسة هو في المدارس الريفية، حيث أدى الصعوبة في تعيين المديرين إلى حدوث ارتفاع في عدد المعلمين الذين يجري ترقيتهم في سن أصغر؛ وهذه الممارسة إيجابية وسلبية، فمن ناحية، أنه يسمح بتعزيز المواهب الشابة التي يمكن أن تعمل لعدة سنوات حتى التقاعد، ومن ناحية أخرى، أن من تتم ترقيتهم قد يكونون مستعدين لتحمل مسؤوليات القيادة.

التدريب والتطوير المهني:

كما هو الحال مع المعلمين يحتاج مديرو المدارس إلى التدريب الكافي قبل تعيينهم وطوال مدة خدمتهم، ولا سيما حول البعد الرئيس للقيادة التعليمية، وهذا ينطبق بنحو خاص على السنوات الثلاث الأولى، وهي الفترة التي أظهرت البحوث الدولية أنها تكون حاسمة في تشكيل أسلوب القيادة لمدير المدرسة ومهاراته.

التدريب التحضيري والتشجيع:

في عام (1987)، أدخلت الوزارة برنامجاً تعريفياً، هو الإدارة التربوية والقيادة (KKPP)؛ من أجل تزويد مديري المدارس بالمهارات اللازمة خلال السنوات الثلاث الأولى من عملهم كمديرين، وقامت

الوزارة للمرشحين الطامحين من ذوي الإمكانيات العالية ليصبحوا مديرين، بإدخال برنامج التدريب التحضيري المسمى التأهي المهني الوطني للقادة التعليميين (NPQEL). عند تعيينهم كمدرّاء، سيعفى خريجو برنامج (NPQEL) من حضور (KKPP) كون البرنامجين متشابهين تماماً.

وتشير المراجعات إلى أن هذه البرامج التدريبية فعالة، فعلى سبيل المثال، أظهرت الأبحاث التي أجريت من قبل جامعة ماليزيا وجامعة بنديديكان سلطان إدريس، أن مديري المدارس المعيّنين حديثاً من الذين خضعوا لتدريب (NPQEL) كانوا أكثر استعداداً لممارسة مهامهم، مقارنة مع أولئك الذين يدخلون دون الحصول على هذا التدريب.



برنامج قادة مستقبل إنجلترا: تحديد قادة المدارس وتطويرهم في وقت مبكر:

يُعَدُّ برنامج قادة المستقبل برنامج تنمية للمهارات القيادية لمدة ثلاث سنوات، ويهدف إلى المسار السريع عالي الأداء للمعلمين في أدوار القيادة المدرسية مثل كبار المعلمين، والمدير المساعد، ومدير المدرسة في غضون أربع سنوات، ويهدف كذلك إلى تطوير قادة المدارس الذين هم ملتزمون بالعمل في المدارس في المناطق الأكثر حرماناً، أو ما تسمى بالمدارس الصعبة في جميع أنحاء البلاد.

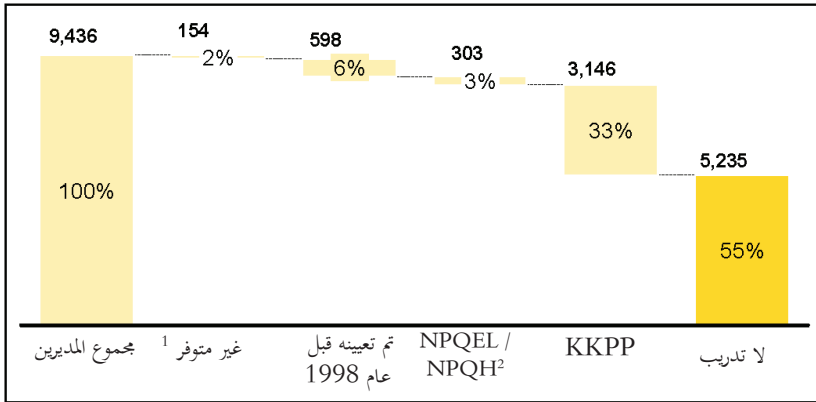
ويتم اختيار المرشحين على وفق عملية التقييم والمقابلة الصارمة التي تقيّم تفكيرهم، ومهارات القيادة، ومهارات التعامل مع الآخرين، ثم يتم وضعهم في برنامج مدته ثلاث سنوات تبدأ بتدريب صيفي للتدريب على القيادة، تليها سنة «الإقامة» في المدارس الصعبة؛ يتم بعد ذلك، اعتماد المرشحين في التقدم للحصول على منصب قيادي بدوام كامل وإذا نجحوا في ذلك، إذ ينجح عادة (95%) من المرشحين - فسيستمر البرنامج في تقديم التدريب وجهاً لوجه، والتدريب خارج الموقع لستين آخرين بينما يقوم المرشحون بدورهم في القيادة المدرسية. ومن المتوقع لهذا البرنامج أن يسهل التحول من معلم إلى مدير مدرسة خلال مدة أربع سنوات، بهذه الكثافة من التدريب والدعم.

بدأ البرنامج في عام (2006) بـ (20) مرشحاً، وفي غضون ست سنوات فقط، نما البرنامج إلى أكثر من عشرة أضعاف، وهناك الآن (350) من خريجي البرنامج المذكور يعملون في (200) مدرسة في جميع أنحاء البلاد، منها (95 %) من المناصب القيادية المدرسية العليا، و(24) من المديرين الأصلاء.

ويُعَدُّ حضور هذه البرامج من قبل مديري المدارس منخفضاً، إذ يشارك نحو (55 %) من المديرين الحاليين في برامج تدريب (KKPP أو NPQEL) (الشكل التوضيحي 5-16). فضلاً عن ذلك، لم يتم تعيين سوى ربع مجموع خريجي (NPQEL) منذ عام (1999) كمدرّاء (الشكل 5-17)، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المشاركة في البرنامج ليست شرطاً مسبقاً للترقية أو فرصة للمسار السريع.

الشكل التوضيحي (5-16).

معدلات مشاركة المديرين الحاليين في التدريب التحضيري أو التوجيهي لمديري المدارس.
نسبة مديري المدارس (2010).



1. البيانات المتعلقة بسنة المديرين غير متاحة.

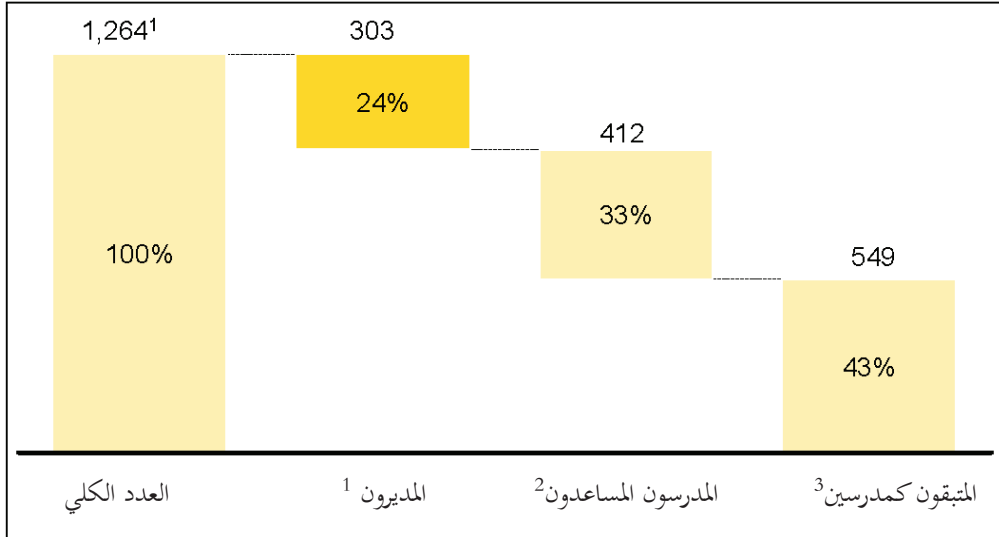
2. يشمل 65 مديراً أخذوا كل من (NPQEL / NPQH).

المصدر: معهد أمين الدين باقي.

الشكل التوضيحي (5-17).

موقف الخريجين الذين أكملوا الدورة التدريبية التحضيرية الرئيسة (NPQH/NPQEL).

نسبة خريجي (NPQEL 2010-1999).



1. لا تشمل (66) من خريجي (NPQEL) الذين تقاعدوا.

2. تشمل بينولونغ كانان أكاديميك، بينولونغ كانان هال إهوال موريد، بينولونغ كانان كوكوريكولوم، بينيليا بيتانغ وبينيليا تينغكاتان (6).

3. قد تشمل المعلمين الذين لديهم مناصب قيادية أخرى من مدرس المادة ورئيس القسم.

المصدر: معهد أمين الدين باقي.

التطوير المهني المستمر:

تُعدُّ المشاركة في أنشطة التطوير المهني المستمر أعلى بكثير مقارنة بالدورات التعريفية، وقد تم تحت إشراف (IAB)، تطوير مجموعة واسعة من الدورات وأساليب التسليم.

ويقوم المديرون أنفسهم، في الوقت الراهن، بتحديد احتياجاتهم التدريبية وبيان ماهية الدورات التي سيحضرونها، فضلاً عن تقييم احتياجاتهم التنموية على الإنترنت على وفق نماذج القيادة الخاص بـ (IAB) أو القيادة المدرسية، أو (KOMPAS)، ومن ثم استخدام المعلومات

لتوجيه اختيارهم للدورات، إلا أن غير أن نتائج التقييم الذاتي لعام (2011) تشير إلى أن مديري المدارس يميلون إلى تصنيف جميع الأبعاد بالتساوي إلى حد ما؛ مما يوحي بأنهم قد يكافحون من أجل تحديد احتياجاتهم الإنمائية الحقيقية على نحو فعال، ففي ظروف كهذه يمكن تقليص فعالية التدريب بنحو كبير. ومما يزيد من تفاقم هذه المسألة، عدم وجود آلية تعقب رسمية لتسجيل البرامج التدريبية التي أنجزها مدير المدرسة، إذ إن تحسين تعقب البرامج ومواءمتها مع الاحتياجات الفردية يساهم كثيراً في تحقيق الأثر الكامل للتنمية المهنية.

استقلالية مديري المدارس:

يتمتع جميع مديري المدارس في ماليزيا بالاستقلالية في تشكيل بيئة التعلم في مدارسهم، وفي حين أن المناهج الدراسية الوطنية ثابتة، فإن للمديرين حرية توجيه مدارسهم لاختيار أنشطة المناهج الدراسية المشتركة والمواد الاختيارية، ومع ذلك، فإن هذا يخضع لمطالب الطلبة وتوافر المعلمين المدرسين، الذين يكون لديهم استقلالية في وضع الجدول الزمني دون تغيير عدد ساعات كل موضوع. ويمكن الحصول على استقلالية إضافية من خلال برامج المدارس العنقودية وبرامج المدارس عالية الأداء -راجع الفصل (4) لمزيد من المعلومات عن مدارس المنح الخاصة (الشكل 5-18)، ويتم منح مديري المدارس عالية الأداء مرونة إضافية لإملاء ساعات كل موضوع، وإدخال اختبارات إضافية، شريطة أن يواصل جميع الطلبة حضور (SPM)، ويمكن لمديري المدارس الثانوية العامة اختيار جزء من طلبتهم ومعلميهم، على وفق المبادئ التوجيهية للوزارة.

ظروف العمل الحالية:

إن الأثر على المديرين الذي يمكن أن يكون على أساس يومي يعتمد إلى حد كبير على كيفية تخصيص وقتهم، ومدى الأهمية لإسنادها للأنشطة المختلفة، وقد أظهرت الأبحاث أن الأنشطة التعليمية التي ترفع بنحو مباشر من جودة التعليم والتعلم في المدرسة، مثل ملاحظات الدرس وتخطيط المناهج الدراسية، لديها تأثير على نتائج الطلبة أكثر من الأنشطة الإدارية، وقد وجدت دراسة في عام (2012) أن اثنتين من ثلاث من المهارات الأهم كما حددها المديرون كانت مرتبطة بالتدريب على القيادة وتحسين المناهج الدراسية؛ ومع ذلك، هناك مهارات أساسية أخرى، مثل القدرة على فهم واستخدام البيانات والقدرة على قيادة تقييم الأداء المدرسي، وتعدُّ هذه الأنشطة حاسمة في توجيه مدير المدرسة نحو تشكيل استراتيجيات هادفة لتطوير المدرسة.

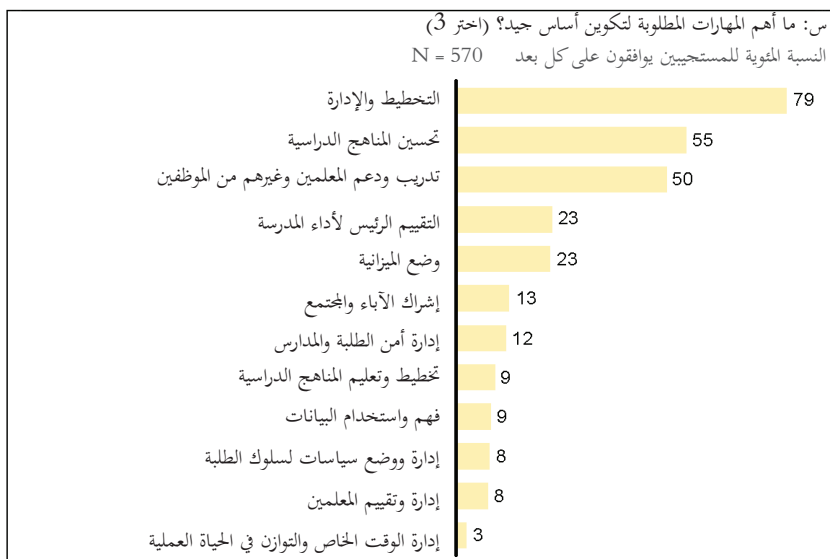
الشكل التوضيحي (5-18).

الفرق في المستوى الحالي من الحكم الذاتي بين المدارس الاعتيادية والمدارس عالية الأداء.

	الحكم الذاتي المكتسب	
	المدارس العادية	المدارس عالية الأداء
المنهاج الدراسي	- المنهج الوطني ✓ - تنظم الامتحانات الإضافية(مثل البكالوريا الدولية) ✓ - الاختبار المرن للمواد الاختيارية ✗	✓ ✓ ✓ يجب على الطلبة الانخراط في SPM
الجداول الزمنية	- ساعات اتصال ثابتة لكل موضوع ✗ - جدولة جدول زمني مرن ✓	✓ ✓
	الاختبار المرن من قائمة التقييمات القطرية المشتركة ✓	✓
المشاركة في المناهج الدراسية		
الطلبة	يسمح للمدرسة باختيار الطلاب ✗	✓ 20 % من الطلبة
	يسمح للمدرسة بإجراء توظيف مباشر للمعلمين والمدرسين ✗	✓ السماح باختيار جزء من الموظفين، على وفق المبادئ التوجيهية لتوظيف وزارة التربية والتعليم

الشكل التوضيحي (5-19).

تصور مديري المدارس حول أهم المهارات المطلوبة.



المصدر: مراجعة نظام التعليم، المسح الرئيس (2012).

التقدم الوظيفي وإدارة الأداء:

كما هو الحال مع المعلمين، أدخلت الوزارة برنامج (Pengetua and Guru Besar Cemerlang) لتحسين فرص التقدم لمديري المدارس، ومنذ هذا البرنامج في عام (1994)، تلقى (2364) من المديرين وأصبحت هذه المجموعة النموذجية قوة لتحسين المجتمع. يدير مجلس المديرين الجيدين برنامج التوجيه للمديرين المعيّنين حديثاً في كل ولاية، وكثيراً ما يتم التشاور مع الوزارة بشأن القضايا المتعلقة بالمعلمين ومديري المدارس.

لقد وضع برنامج (IAB) إطاراً رئيسياً شاملاً للكفاءات يستند إلى النموذج القيادي (KOM-PAS) وربط هذا الإطار بالجدول الزمني لبرنامج التدريب، غير أن هذا الإطار لا يرتبط بتقييم أداة الأداء السنوي (LNPT)، وكما هو الحال مع المعلمين؛ فإن هذا يعني أن الأداء لا يتم تقييمه على أساس الكفاءات المتوقعة من مدير جيد، وأنه يمكن أن يكون من الصعب التفريق بين المديرين جيدي الأداء ومديري ضعيفي الأداء، ففي عينة من (181) من مديري عام (2008) من ولاية ضعيفة الأداء، على

سبيل المثال، تم تصنيف (97%) منهم على أنهم أكثر من (90%) على (LNPT).

خارطة الطريق: ضمان وجود قادة المدارس ذوي الأداء الجيد في كل مدرسة:

تهدف الوزارة إلى ضمان أن يكون في كل مدرسة قادة عاليي الأداء لتحسين أداء المدرسة بغض النظر عن نقطة البداية، وستوسع الوزارة أيضاً من تركيزها على الأسس ليشمل إدارة المدرسة المتوسطة مثل المديرين المساعدين، واختصاصيي المواد، ورؤساء الأقسام. وكما هو الحال مع المعلمين، تسعى الوزارة إلى تطوير مجموعة وظيفية جديدة بنحوٍ يوازن بين الالتزام العميق ببناء قدرة القيادة المدرسية مع مجموعة أعلى من المعايير المهنية والمساءلة.

ستركز الموجة الأولى على رفع مستوى نظم الدعم وتحسينها، ووضع حجر الأساس لإنشاء مجموعة كبيرة من القادة بدرجة عالية من الكفاءة في جميع المدارس في ماليزيا، أما الموجة الثانية فستنظر في بدء تنفيذ مسارات وظيفية جديدة وخطط تقدم، ودعم التحول نحو الأنموذج القيادي. أما الموجة الثالثة فستنظر في تمكين أكبر لجميع قادة المدارس بينما يتحول النظام نحو أنموذج الإدارة المدرسية.



الموجة الأولى (2013 - 2015) تحسين معايير الاختيار ونظم الدعم:

ستقوم الوزارة في هذه الموجة بتوحيد عملية الاختيار والإعداد لمديري المدارس الجدد وتحسينها، والاعتراف بحقيقة أن (40%) من المديرين الحاليين سيتقاعدون خلال السنوات الخمس المقبلة، وستقوم الوزارة بالاستثمار أيضاً في بناء قدرات مديري المدارس الحاليين من خلال برامج (CPD) أفضل، وتعزيز الصلة بين الأداء والكفاءات.

تركز الوزارة على الاستفادة من معايير الاختيار:

ستقوم الوزارة بصقل معايير الاختيار الحالية لرفع مستوى الكفاءة، وضمان أن المديرين سيخدمون لمدة أطول قبل التقاعد. إن الأولوية الأولى هي التأكد من أن جميع مديري المدارس يظهرون الحد الأدنى من الكفاءة القيادية، وتهدف الوزارة إلى تعيين المرشحين الذين لديهم ما لا يقل عن ثلاث سنوات من الخدمة قبل التقاعد، والذين أكملوا البرنامج التدريبي (NPQEL). وستقوم الوزارة بالتأكد من أن الشرط الأخير لا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد فترة إشعار كافية للسماح للمرشحين الرئيسيين المحتملين بالتقدم لبرنامج (NPQEL).

ستستهدف الوزارة عملية الانتقال الخلفي بين المدير القديم والمدير الجديد؛ وهذا يعني أن الوزارة ستحتاج للتأكد من أن عملية الاختيار لكل المتقاعدين أو المنقولين ستبدأ في وقت مبكر بما فيه الكفاية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الوزارة ستقوم بتوسيع مجموعة المرشحين المحتملين من خلال حملة تجنيد كثيفة. وسيؤدي ذلك إلى تحسين نشر المعلومات، وزيادة الفائدة، وتشجيع المرشحين الطامحين، وستقوم الوزارة أيضاً بإنشاء قاعدة بيانات تسمح بالتحديد المسبق للشواغر المقبلة، وتحديد من لديهم الإمكانات العالية في المستقبل.

مراجعة الحوافز للمناصب التي يصعب ملؤها:

ستقوم الوزارة بمراجعة المجموعة الحالية من الحوافز للمناصب التي يصعب عادة ملؤها، مثل المدارس الريفية وذات الأداء المنخفض، وبصرف النظر عن الزيادة في البدلات، فإن الوزارة تدرس تدابير مثل إعطاء أبناء المديرين الأولوية في المدارس كاملة السكن (SBP)، وترقية مديري المدارس بنحوٍ سريع عند عملهم في المناطق الريفية.

وضع برنامج الإقامة الرئيس وتعزيز برنامج الغمر الحالي:

ستنشئ الوزارة برنامج الإقامة الرئيس، وتعزيز برنامج الغمر الحالي لدعم المديرين المعيّنين حديثاً؛ ليكونوا قادرين على العمل بفعالية من البداية. أما الأول فهو برنامج داخلي على أساس سنوي حيث يقضي المدير الحالي شهراً واحداً مع مدير المدرسة المنتهية ولايته في المدرسة المذكورة، وفي هذه المدة يسمح للمدير الجديد بالتألف مع ثقافة المدرسة، والحصول على التوجيه المباشر من مدير المدرسة الخبير. أما برنامج الغمر، فهو إضفاء الطابع الرسمي على برامج التوجيه الطوعية.

تعزيز الروابط بين الأداء والكفاءات:

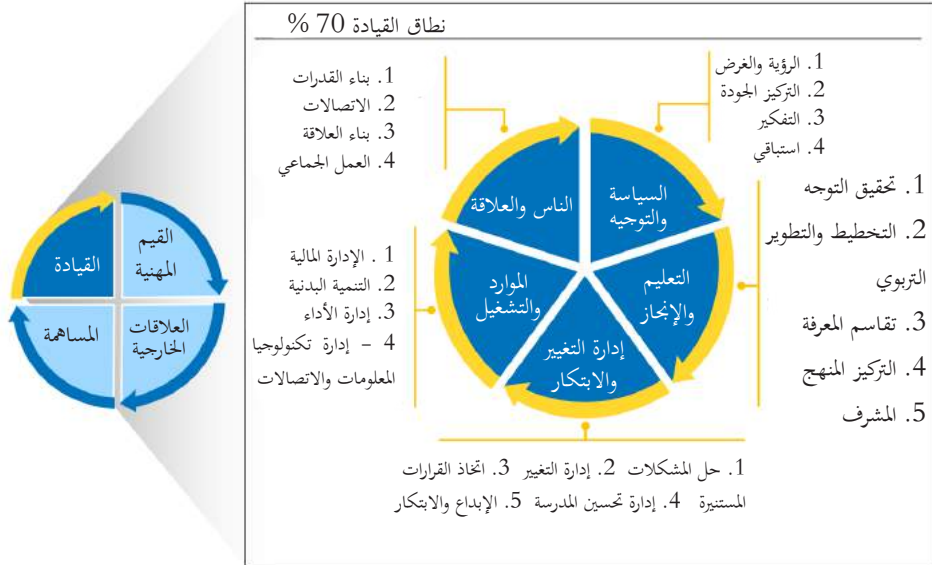
بالتزامن مع حزمة المهنة الجديدة للمعلم، ستقوم الوزارة أيضاً بتقديم أداة واحدة تعبر بوضوح عن الكفاءات المتوقعة من مديري المدارس في كل مستوى خدمة، وسيتم تجريب هذا في عام (2013)، بالتزامن مع أداة كفاءة المعلم بحلول عام (2014)، وسيقوم ذلك على أربعة أبعاد هي: القيادة، والقيم المهنية، والمساهمة، والعلاقات الخارجية.

ستكون القيادة بعداً أساسياً في الأداة الجديدة، وستساهم بما يصل إلى (70 %) من الترتيب العام، وستشمل الجوانب الرئيسة لقيادة المدرسة مثل القيادة التعليمية وقيادة الناس، وهناك أيضاً أبعاد أخرى تشمل سمات مثل السلامة الشخصية، والمساهمة الفردية في المهنة الأوسع للمناصب القيادية، والمقارنة بين الرواتب والدرجات لمديري المدارس، بغض النظر عن المدرسة التي يعملون فيها، ومن خلال القيام بذلك، تأمل الوزارة في القضاء تدريجياً على التمييز التعسفي بين قادة المدارس الابتدائية والثانوية، مع الاعتراف بأن كل موقف يأتي بتحديات فريدة من نوعها عبر أنشطة مثل الإرشاد، ومدى فعالية المدير الذي يدير العلاقات مع أصحاب المصلحة.

وتتترح الوزارة تقييم مديري المدارس فيما يخص الكفاءات الفردية، وكذلك تأثيرها على مدارسهم. وعلى هذا النحو فإن النتيجة النهائية ستكون مركبة من درجة الأداء الفردية ودرجة تحسين المدارس، وستحل هذه الأداة الجديدة محل عنصر (LNPT).

الشكل التوضيحي (5-20).

أربعة مجالات في الإطار المقترح لتقييم الأداء.



المصدر: معهد أمين الدين باقي



الموجة الثانية (2016 - 2020) تعزيز المهنة والتحرك نحو الزعامة الموزعة:

ستشهد الموجة الثانية من مدير المدرسة الجديد كحزمة وظيفية مزيماً من التحسينات حول عمليات الاختيار والتعزيز، وتقدماً في المسار الوظيفي لمديري المدارس الابتدائية والثانوية، وستقوم الوزارة بطرح المسار السريع وخيارات التحول لمديري المدارس، وتوسيع الدعم لبناء القدرة للمديرين المساعدين واختصاصيي المواد، فضلاً عن زيادة الاستقلالية في اتخاذ القرار للمديرين على أساس الأداء.

تعزيز عمليات الاختيار والتعيين:

ستقوم الوزارة بدمج اثنين من المخططات الحالية لمديري المدارس الابتدائية والثانوية في مخطط واحد جديد، وسيتم تصميم هذه الخطة الجديدة خلال الموجة الأولى مع مدخلات من مديري المدارس وقسم الخدمة العامة في الوزارة، مما سيخلق مجموعة أكبر من المرشحين، وكذلك درجات متساوية ومكافآت للمديرين في كل من المدارس الابتدائية والثانوية، وتعتمد الوزارة من خلال هذا الخطة القضاء على الخلافات بين مديري المدارس في المدارس الابتدائية أو الثانوية حيث إن كل مدير مدرسة سيواجه تحديات فريدة من نوعها.

تعزيز التقدم الوظيفي:

ستعزز الوزارة التقدم الوظيفي في بينغانتو، وجورو بيسار كاميرانغ الحاليين لمكافأة مديري المدارس الذين يظهرون أداءً عالياً باستمرار، وسرعة في السيطرة على الكفاءات المتوقعة من المستوى التالي من الأداء، وسيشمل هذا الخيار رصيماً إضافياً لمديري المدارس الريفية التي من الصعب ملء شواغرها.

سيكون هناك أيضاً خيار الانتقال للمديرين، وكما هو الحال مع المعلمين، فإن مديري المدارس الذين يكون أدائهم ضعيفاً سيتلقون التدريب والدعم لمساعدتهم على العودة إلى المسار الصحيح، وسيتم نقل المديرين الذين لا يظهرون تحسناً ملموساً بعد حصولهم على ذلك التدريب.

توسيع نطاق دعم بناء القدرات والمرونة التشغيلية:

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، ستتحرك الوزارة نحو نموذج القيادة الموزعة حيث ستطغى القيادة المدرسية الفعالة والجيدة التنظيم في جميع المدارس، ومن ثم سترفع الوزارة معايير اختيار تعيين المديرين المساعدين ورؤساء الأقسام، ووضع عملية تخطيط لتعاقب الموظفين، وبرامج تدريبية موجهة لهذه الأدوار. وستنظر الوزارة أيضاً في تمكين المديرين من قيادة مدارسهم وطلبتهم نحو النجاح وستقوم بذلك من طريق إعطاء المدارس التي تستوفي معايير أداء معينة قدراً أكبر من المرونة في اتخاذ القرارات بشأن الميزانية والمناهج الدراسية.

الموجة الثالثة (2021 - 2025) خلق ثقافة قيادة النظراء للتفوق المهني:

بحلول العام (2021)، من المتوقع أن يتم الانتهاء من كل العناصر الجديدة الرئيسة في الحزمة الوظيفية، وتتوقع الوزارة أيضاً أنه سيكون هناك دعم لمديري المدارس وقادتهم في كل مدرسة، من الذين لديهم مهارات في القيادة لتحسين والابتكار المستمر عالي الأداء.

وستركز الوزارة خلال الموجة الثالثة، على ضمان من أن جميع قادة المدارس يحققون الاستفادة الكاملة من المرونة الممنوحة لهم في الموجات السابقة، وهذا يشمل مسائل القيادة التعليمية مثل تخطيط تحسين المدارس والمناهج والتخطيط المشترك المناهج الدراسية، فضلاً عن مسائل القيادة الإدارية مثل تخصيص الأموال المدرسية، وكما هو الحال مع المعلمين، فإن الطموح هو خلق ثقافة قيادة النظراء للتفوق المهني لقادة المدارس، وتدريب بعضهم بعضاً، وتطوير أفضل الممارسات ونشرها، وجعل أقرانهم مسؤولين عن الوفاء بالمعايير المهنية



لا يوجد نظام تعليم يمكن أن ينجح دون تفان والتزام المعلمين وقادة المدارس، ولا يمكن أن يحدث أي إصلاح حقيقي دون أخذ احتياجات المعلمين وقادة المدارس بعين الاعتبار بنحوٍ جدي، والبحث عن سبل لتعزيز والحفاظ على التفوق، وبينما هناك أهمية لتزويد المعلمين الحاليين وقادة المدارس بقدر أكبر من الموارد من خلال الدعم والتطوير المهني، والمسارات الوظيفية الأفضل، فإنه من المهم أيضاً جعل التعليم مهنة حية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، واجتذاب واستبقاء أفضل المواهب التي تحتاجها ماليزيا.

الفصل السادس

تحول الوزارة

الفصل السادس

تحول الوزارة

تضطلع الوزارة بدور رئيس في مسيرة النظام التعليمي الماليزي، حيث توفر القيادة وتوجيه السياسات والدعم الضروري حيثما دعت الحاجة، ولأنها تدعم آمال وتطلعات الـ (راكيات) وتواجه التحديات

المقبلة، فإن الوزارة سوف تحتاج إلى تغيير طريقة عملها وتنظم نفسها لسد الفجوة بين صياغة السياسات والقدرة على التسليم وضمان العائد الأمثل على الاستثمارات، وينطبق هذا بنحو خاص على اثنين من أكثر الاستثمارات كثافة في رؤوس الأموال التي تديرها الوزارة: البنية التحتية للمدارس، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن تطلعات النظام لتحسين الوصول والجودة والعدالة والوحدة والكفاءة طموحة وضرورية، وسيطلب تحقيق هذه التطلعات من الوزارة تغيير طريقة عملها، وسيركز هذا التحول على مجالين رئيسيين:

أولاً: ستقوم الوزارة بتعزيز نظم التسليم لضمان تنفيذ أفضل للسياسات، وسيطلب ذلك إعادة تحديد أدوار ووظائف (JPN و PPD)، وتمكينهم من زيادة القدرة على اتخاذ القرار، والمرونة التشغيلية والمساءلة حتى يتمكنوا من تقديم حلول مصممة خصيصاً للمدارس، إذ إن وجود أفراد قادرين وملتزمين على جميع مستويات النظام أمر حاسم أيضاً للنجاح في دفع هذه العملية؛ ولذلك ستعمل الوزارة باستمرار على تحسين الطريقة التي تجتذب بها على المواهب المطلوبة لهذه التغييرات وتطورهم وتحافظ عليهم، وسيؤدي ذلك إلى تجاوز النظام بأكمله، بدءاً من الوظائف المتصلة بالتعليم، مثل: تطوير المناهج، وتعليم المعلمين، إلى الوظائف الإدارية مثل: التخطيط لتنمية الاستثمار البشري والبنية التحتية.

ثانياً: ستحسن الوزارة من إنتاجية الموارد من خلال التركيز على اهتماماتها الأساسية لنتائج الطلبة، وتخصيص الموارد لتلك المبادرات ذات العائد على الاستثمار المرتفع؛ والهدف من ذلك هو توفير سرعة في التسليم مع مزيد من الانساق والموثوقية في المبادرات التي تدفع النواتج المهمة؛ وهذا لا يتطلب فقط القدرة على إعادة توزيع الأموال الحالية بسرعة على أولويات الإصلاح، بل أيضاً تغيير الطريقة التي تخصص بها الوزارة الموارد، ورصد مشاريعها وخدماتها، وستدرج هذه التغييرات في هذا الفصل في البنية التحتية للمدارس، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على أعمالها الأساسية، ستعمل الوزارة أيضاً على نحو أوثق مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين مثل الوزارات الأخرى ورابطات الآباء والمعلمين، مع الاستفادة من المزايا التنافسية لكل طرف لتحقيق نتائج أفضل بموارد أقل.

نظام التسليم:

ستضمن الوزارة أن يكون لديها القابلية والقدرات لتوفير النوع المناسب ومستويات الدعم للمدارس والطلبة، وسيطلب ذلك تحولاً جوهرياً في تنظيمها من أجل تطوير برامجها الخاصة بالشباب والجمعيات المحلية، التي هي أقرب إلى المدارس، وأكثر انسجاماً مع احتياجاتها الخاصة.

وستشمل التدابير المتخذة ما يأتي:

- إعادة تركيز أدوار كل مستوى من مستويات الوزارة وبيان مسؤولياته لتمكين التخصص التنظيمي وتوزيع قنوات تقديم أكثر وضوحاً إلى المدارس الفردية.
- تمكين مشاركة الشبكة (JPN) و(PPD) ومتابعتها من أجل تعزيز دورها في دعم المدارس.
- تعزيز الوظائف الأساسية على المستوى الاتحادي.

تضطلع الوزارة بعدة أدوار مختلفة في إطار النظام التعليمي، فعلى المستوى الاتحادي، تعد هذه الخطة صانعةً سياسات ومخططاً للتنفيذ على المستوى الكلي، أما في وسط "الطبقة الوسطى" للولايات والمناطق، فإنها مسؤولة عن السياسات والبرامج الإدارية والتعليمية والمالية المتتالية من الإدارة الاتحادية (المكتب الرئيس) إلى جميع المدارس؛ ولتحقيق أدوارها الكثيرة، فإن الوزارة تُعدُّ وكالةً تنفيذيةً ضخمةً يعمل فيها حوالي (6800) موظف وموظف دعم على المستوى الاتحادي، وحوالي (6400) موظف على مستوى الولايات، و(6000) موظف آخر على مستوى المناطق. هذا عمّا يقرب من (420000) مدير ومدرس في المدارس، وأكثر من (13100) مسؤول وموظف دعم في مجموعات التخطيط الحكومية الدولية، و (IAB)، وكليات الثانوية العامة.

تقييم الوضع الحالي:

أُجريت مراجعة لتقديم نظرة ثاقبة عن أداء الوزارة، وتحديد المناطق التي يكون فيها أداء الوزارة قوياً أو جيداً، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، وقد شمل نطاق استعراض سياسة التعليم في ماليزيا (اليونسكو، 2012) كلاً من النتائج (من حيث الفعالية والكفاءة) وعوامل الإدارة التنظيمية التي تدعم الأداء.

الفجوة بين التخطيط والتسليم:

يؤكد الاستعراض -عموماً- جودة تطوير السياسات في النظام التعليمي الماليزي، وفي هذا الدور، تضع الوزارة رؤية واضحة للتعليم، وتركز على زيادة فرص الوصول، وإنجاز الطلبة، وتحقيق العدالة في النتائج. وتحدد الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف على مستوى عال نسبياً، وقد أفاد استعراض اليونسكو لعام 2012 بأن "وثائق السياسة العامة للوزارة توضح برامج عقلانية ومحددة جيداً لتطوير التعليم".

أما على الطرف الآخر فكانت عملية التخطيط أقل فعالية في تحديد الإجراءات المطلوبة وضمن الوضوح بشأن الجهة المسؤولة عن التنفيذ. وقد أطلقت الوزارة -على مدى العقود القليلة الماضية- العديد من البرامج التي تسعى إلى معالجة مجموعة واسعة من القضايا، بدءاً من أجور المعلمين إلى تغييرات المناهج

الدراسية.

وفي المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة مثل مسؤولي الولايات والمناطق والمديرين والمدرسين والآباء، حددت بعض هذه البرامج على أنها تحويلية قوية، في حين أن البعض الآخر كان أقل من ذلك. وكانت ردود الفعل أن هذه السياسات قد صممت جيداً، ولكن الوزارة لا تحقق دائماً النتائج المرجوة. وقد تأكد ذلك من دراسة أجرتها جامعة مالايا مؤخراً في عام (2011) بشأن تأثير (7) سياسات تعليمية رئيسية و(72) سياسة فرعية نفذت بين عامي (1957 و 2011).

وقد حدد استعراض اليونسكو نقاط ضعف محددة في عملية وضع السياسات والتنفيذ، التي تحتاج إلى معالجة:

- هناك عدد كبير من البرامج التي تؤدي إلى عدم التركيز على المدارس: تقول المدارس إنه من المتوقع أن تدير عدداً كبيراً جداً من البرامج في أي سنة واحدة - في بعض المناطق يمكن أن يتجاوز مجموعها (100) (الشكل 1-6)، وتُعد بعض هذه البرامج برامج "تراث" تم نقلها من السنوات السابقة، في حين أن البعض الآخر جديد؛ ففي عام (2011) وحده، أصدرت الوزارة حوالي (30) تعميماً عن الإضافات والتعديلات على البرامج، فضلاً عن إصدارها توجيهات إضافية على مستويي (JPN و PPD)، ومن المحتمل أن تزيد بثلاثة أضعاف عن العدد الإجمالي للبرامج. وفي حين أن المدارس الجيدة قادرة عادة على إدارة هذا الطلب، كما إن المدارس الأضعف تكافح، سواء من حيث التعامل مع عبء العمل المتزايد، أو في التخفيف من تركيزها على التعليم والتعلم الذي يجلبه ذلك.
- الاستخدام المحدود في إبلاغ بيانات عملية صنع القرار: استثمرت الوزارة بنحو كبير نظم جمع البيانات وإدارتها على مدى العقود القليلة الماضية؛ ومع ذلك فإن صنع القرار القائم على البيانات لا يزال غير واسع الانتشار أو غير فعال كما هو مطلوب. وفي دراسة أجراها معهد بوترا الماليزي في عام (2011) على أكثر من (800) مسؤول ومدير ومدرس، أثار المستجيبون عدداً من المخاوف، تتراوح بين سهولة استخدام قواعد البيانات إلى ازدواجية طلبات الحصول على بيانات متطابقة من مختلف الشعب على مستوى الاتحاد والولايات ومستوى المناطق.
- غياب التنسيق بين الشعب الرئيسة يخلق تداخلات أو ثغرات في الأنشطة: قد يعاق التنفيذ والتخطيط من خلال الممارسات الساكنة داخل الوزارة، فعلى سبيل المثال، شهد عام (2011) إطلاق (KSSR) جديد من قبل (BPK)، مع مجموعة جديدة من المحتوى

ومعايير التعلم. في موازاة ذلك، أطلق (LP) نظام تقييم مدرسي جديد لديه مجموعة خاصة به من معايير الأداء على أساس معايير المحتوى لـ (KSSR). في السنة الأولى، لم يتم إجراء دورات تدريبية في كل من (LP و BPK) معاً، مما أدى إلى ارتباك أولي بين المعلمين حول كيفية ارتباط هذه المعايير المختلفة. وعلى الرغم من أن التدريب اللاحق شهد تنسيقاً أفضل بين (LP و BPK)، فإن التعاون المبدئي ما يزال مجالاً للتحسين.

الشكل التوضيحي (6-1).
أمثلة مختارة لبرامج من المدارس الماليزية.

البرامج		
المستوى الاتحادي أو الفيدرالي	مستوى الولاية أو المنطقة	مستوى المدرسة
- Nilam - مخيم القراءة الاول في ماليزيا - LINUS - PBS - SMART - PLANT - مخيم الصلاة الذكية - TASMIK صف - MBMMBI - PPSMI - PROTIM - برنامج تحسين المدارس - طالب واحد، رياضة واحدة 1Malaysia Run - معسكر الجذور الماليزية - برنامج تحديد المواهب - MSSM - SJKC حملة لغة البهاسا الماليزية - الرياضات والألعاب والاندية والنقابات والهيات الموحدة "Syiar Islam" برامج التطوير	- برنامج ايكسل - تعزيز التربية - SAGA - TELT - برنامج 200 م - برنامج التسريع النهائي - الإجابة عن النجاح - UPSR مخيم التحفيز - SJKC - النجاح في UPSR برنامج SJKC - مجتمع التعلم المهني (PLC) - TORA TORA التدريس والتعلم للمعلمين - MSSN - مخيم لعبة الهوكي - قرية اللغة - MSSD - مخيم الوحدة الموحدة	- برنامج النخبة - NILAM برنامج - برنامج الفتح - برنامج الأخ الأكبر أو الأخت الكبرى - برنامج الوصي والموصى به - جائزة التميز الطلابي - البرنامج التحفيزي (UPSR, PMR, SPM, STPM) - تقنيات للإجابة على الأسئلة / مخطط العلامات - UPSR عيادة - برنامج التخطيط المنقح - المعلمين الشباب - SPM/PMR عيادة - برنامج صنع الإنزيم - برنامج الحداثق - رياضات المدرسة السنوية - مشروع "Boom" - معلم واحد مناهج واحد - SERASI برنامج - LESTARI برنامج - KEKAS برنامج

المصدر: مناقشات مجموعة التركيز

- تركيز الرصد على العملية بدلاً من النتائج مما تسبب في ضعف إدارة النتائج ومتابعتها:

تتطلب جميع البرامج المصممة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمناطق تعقّباً دقيقاً؛ لضمان التنفيذ الفعال، ومع ذلك فإن معظم إجراءات التعقب تستند إلى العمليات -على سبيل المثال، النسبة المثوية للمدارس التي أجرت برنامجاً تدريبياً معيناً-، بدلاً من أن تستند إلى النتائج -على سبيل المثال، نسبة المعلمين الذين يظهرون الكفاءة في مجال معين بعد التدريب-، فضلاً عن ذلك، ترتبط هذه النتائج دائماً بنحو واضح بتحسين أداء الطالب؛ ويؤدي هذا التركيز على العملية بدلاً من النتائج إلى تقليل قدرة قادة المدارس، والنظام على حل الأسباب التي تجعل بعض البرامج قد تعطي التأثير المتوقع، أو كيف ينبغي تعديلها من أجل تحسين ملائمة السياق لاحتياجات المدارس. إن الوزارة على وعي تام بهذه القضايا، وهناك عدد من المبادرات الحالية بالفعل للتصدي لها، وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها، إذ إن تنفيذ البرامج الأحدث حجماً مثل برنامج (LINUS) هو من الأمثلة على نجاح تنفيذ ذلك.

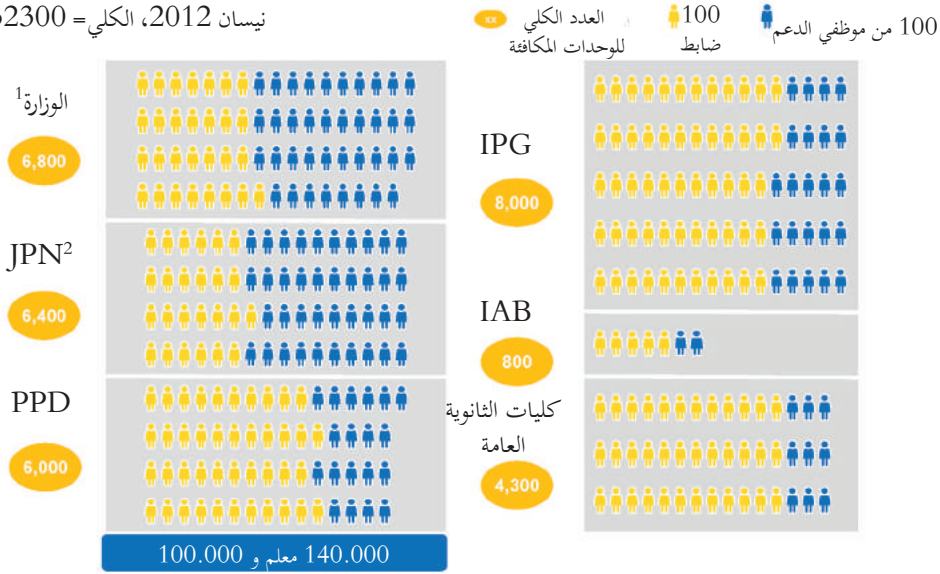
هيكلية مركزية عالية للنظام:

إن الهيكل التنظيمي الحالي للوزارة مشابه لهيكل مستطيل (الشكل 6-2)، وتمتاز كل من الحكومة الاتحادية والولاية والمنطقة بمستويات مماثلة من الموظفين؛ ويعني ذلك أن عدداً قليلاً نسبياً من موظفي الوزارة ينتشرون بالقرب من المدارس، وبالتالي فإنهم ينتقلون أكثر من حيث يحدث التعلم بالفعل. يمتاز النظام أيضاً بمجموعة كبيرة من موظفي الدعم بين (50-80%) من الموظفين هم من موظفي الدعم في كل مستوى- وأشار استعراض اليونسكو لعام (2012) إلى أنه "يمكن القول إن ماليزيا لديها واحدة من أكبر إدارات التعليم المركزية (الاتحادية) في العالم، مقارنةً بعدد المدارس".

الشكل التوضيحي (2-6).

الهيكل التنظيمي للوزارة.

نيسان 2012، الكلي = 32300



1. لا يشمل الموظفين الذين يتابعون الدراسة، وأنواع مختلفة من الإجازات، والوظائف المدرجة في ميزانية المدارس الجديدة.

2. يشمل عدد موظفي (JPN) ما يقرب من (2 200) من (BTPN) المتمركزين في مكاتب الدولة المصدر: شعبة إدارة الموارد البشرية.

يُعدُّ المكتب الرئيس للوزارة -الذي يتألف من 36 شعبة- إرثاً لنظام تعليمي مركزي، وغالباً ما تشارك شعب متعددة في العمليات اليومية الرئيسة مثل توظيف المعلمين وتنسيبهم والتخطيط الإنمائي. وفي حين أن هذه هي النتيجة الطبيعية لنظام معقد مثل نظام التعليم؛ فقد أدى ذلك أيضاً إلى عدم كفاءة العملية.

على سبيل المثال: يتضمن توظيف المعلمين وتنسيبهم حالياً ستَّ شعب مختلفة على الأقل في كل مرة، وكل منها مسؤول عن جزء مختلف من العملية (الشكل 3-6)، وتمثل الصعوبة في هذا الترتيب في أن كل شعبة تستفيد من نتائج مختلفة قليلاً، وأنه لا توجد شعبة واحدة مسؤولة عن ضمان تحقيق

الأهداف المختلفة معاً؛ وهكذا فإن النتيجة هي أن الوزارة تكافح مع عدم تطابق في العرض والطلب على المعلمين، على الرغم من أن كل شعبة قد سلمت بدقة متطلباتها.

الشكل التوضيحي (3-6).

عملية توظيف وتنسيب المعلمين.



1. هي المسؤول عن فحص المرشحين لبرامج تدريب المعلمين التي تديرها (IPTA). وتتولى (BPG) مسؤولية فحص المرشحين للبرامج التي تديرها (IPG).



دراسة حالة (LINUS) بشأن التنفيذ القوي للبرنامج:

كثيراً ما تستشهد الولايات والمناطق والمدارس ببرنامج (LINUS)، الذي أطلق كجزء من التعليم غير الرسمي، وكمثال للسياسة التي تم التخطيط لها وتنفيذها جيداً. في البداية، قامت الوزارة بإبلاغ أهداف البرنامج بوضوح إلى جميع الولايات والمناطق، وتابعت الأمر مع المشاركين؛ لضمان أن جميع الأطراف لديهم فهم قوي لأهداف البرنامج، وخطة التنفيذ، وغيرها من التفاصيل.

لقد تم بناء نظم دعم كافية في أثناء مرحلة التخطيط، فعلى سبيل المثال: تم تعيين مدرّبين متفرّجين لمحو الأمية والحساب (FasiLINUS) على مستوى المناطق، واستند عدد المدرّبين في كل منطقة إلى 30 مدرسة لكل مدرّب وهو أقل بكثير من النسبة النموذجية التي يواجهها المدرّبون الرئيسيون خلال تنفيذ البرنامج الجديد -عادة ما يكون هناك اثنان من المدرّبين الرئيسيين لكل منطقة، بغض النظر عن حجم المقاطعة-.

وهناك تعقب أداء تفصيلي ومستمر وصولاً إلى مستوى الطالب الفردي، فضلاً عن وجود حوارات أداء منتظمة بين معلمي المدارس و (FasiLINUS) المعيّنين، و (FasiLINUS) وقادة المنطقة، وهكذا.

وعلى الرغم من أن المستوى الاتحادي مصمم من أجل صنع السياسات من الأعلى إلى الأسفل، فقد كان ينظر إلى تأريخ (JPN و PPD) تأريخياً كذراعين إداريين للمكتب الرئيس؛ وهذا ما يفسر كلاً من حجمهما الصغير والوزن نحو موظفي الدعم، ومع ذلك، ولتطور احتياجات المدارس، فإن نطاق الأنشطة المتوقعة من (JPN و PPD) أيضاً -كونها أقرب هيئة تابعة للوزارة إلى الخطوط الأمامية للمدارس- قد تكون برامج تنمية القطاع الخاص على وجه الخصوص عملية مباشرة، وتوفر دعماً مباشراً للمدارس وإدارة أداؤها.

ويتمثل التحدي في أن هذا التغير في توقعات الدور لم يتبعه تغيير في الموارد. فعلى سبيل المثال: هناك نقص حقيقي في المدرسين الذين يمكنهم دعم المديرين والمعلمين، وفي ولاية سلانغور، يدعم اثنان فقط من المدرسين الرئيسيين (900) مدرسة في الولاية، ومما لا يثير الدهشة أن هؤلاء المدرسين قادرون على رؤية ثلث المدارس كل عام في أفضل الأحوال، وكل زيارة تقتصر على يوم واحد على الأكثر.

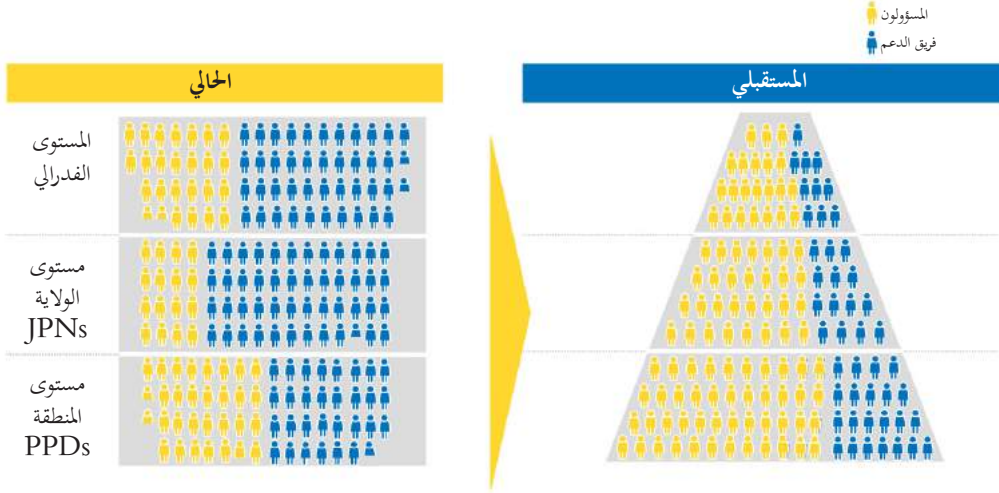
خارطة الطريق: سد فجوة التنفيذ:

وفي حين أن مشكلات التنفيذ ليست فريدة من نوعها بالنسبة لماليزيا، فإن الوزارة ستعمل على تحسين عملياتها بنحو فعال، منذ اللحظة التي يتم فيها تصميم السياسة، وصولاً إلى المرحلة التي يتم فيها طرحها من المستوى الاتحادي حتى إلى الولايات والمناطق والمدارس، وستقوم الوزارة أيضاً بإعادة تنظيم هيكلها التنظيمي مع هذه العمليات المحسنة، وقد تم الاسترشاد بعدد من الأهداف الرئيسة في وضع نموذج للوزارة في المستقبل حتى عام (2025)، وتشمل هذه الأهداف ما يأتي:

- وضع أولويات واضحة: ستوضح الوزارة ميلاً واضحاً بالاتجاه نفسه ونظام التعليم العام؛ ومن شأن ذلك أن يوفر لمبادرات وزارية أكثر اتساقاً على المدى الطويل وأن تحظى بثقة أكبر في نظام التعليم بين أصحاب المصلحة.
- إنشاء نظام يستجيب: يجب أن تكون الوزارة قادرة على الاعتراف بالمشكلات وتشخيصها وحلها بصورة مقصودة، وسيطلب ذلك تصميم الهيكل التنظيمي والعمليات التجارية للوزارة وإعادة تنظيمها. وسيعني أيضاً الاستثمار بعمق في بناء قدرات كل مسؤول في الوزارة لتمكينها من أن تصبح منظمة تعليمية قادرة على التحسين المستمر؛ وسيؤدي تحقيق هذه التغييرات إلى تمكين الوزارة من الاضطلاع بمهمتها على نحو أفضل بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة.
- زيادة المساءلة على أداء النظام: ستنقل الوزارة من دور إداري في الغالب إلى دور يركز على تحسين أداء النظام؛ وسيضمن ذلك أن كل برنامج يتم ربطه سيعطي أهدافاً واضحة لنتائج الطلبة؛ لضمان أن كل نشاط يسهم في تحسين النظام، في البدء ستضع الوزارة اقتراحاً وتضمن موافقة إدارة الخدمة العامة (JPA) على كيفية إعادة هيكلة وظائف، وهيكل المكاتب الفدرالية والولايات والمناطق، وخلال هذه المرحلة التخطيطية ستنفذ الوزارة أيضاً بعض التدابير المؤقتة لتعزيز قدرات (JPN و PPD). وستشهد المرحلة اللاحقة بدء عملية إعادة التنظيم على نطاق واسع، بما في ذلك تيسير المهام الأساسية على المستوى الاتحادي وتعزيزها، أما المرحلة الثالثة فتشهد مزيداً من اللامركزية في النظام، حيث تتلقى المدارس حقوقاً أوسع في صنع القرار، وتزيد من المساءلة على أداؤها، ومع الانتهاء من هذا التحول، سيتم تغيير هيكل الوزارة بنحو جوهري (الشكل التوضيحي 4-6).

الشكل التوضيحي (4-6).

التحول المقترح في هيكل الوزارة.

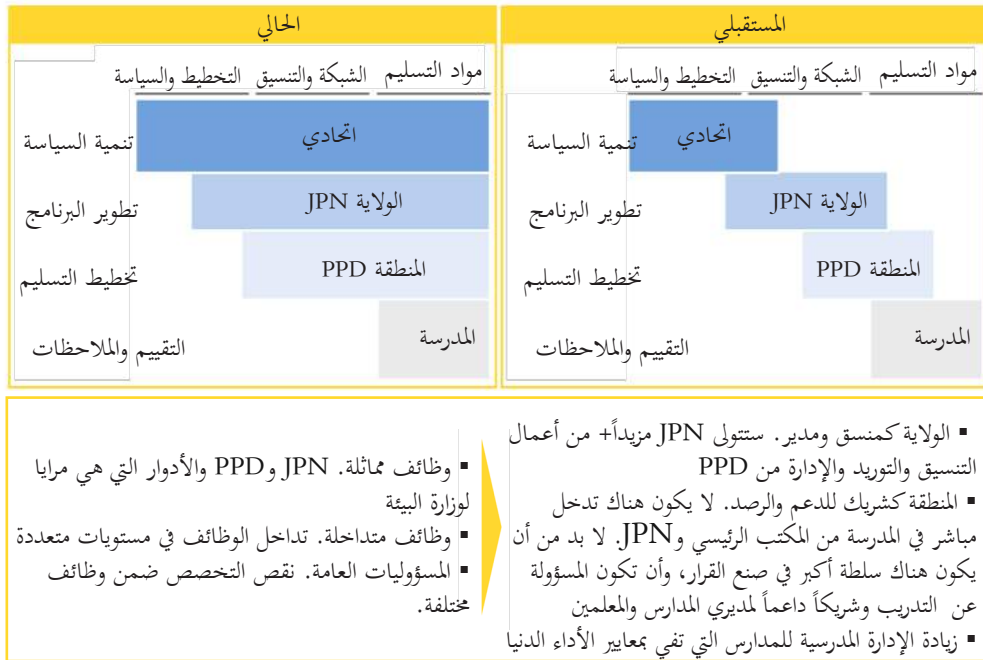


ما الذي سيكون مختلفاً؟

- زيادة التركيز الوظيفي على كل مستوى تنظيمي.
- قناة توصيل واضحة من المركز إلى المدارس.
- بناء القدرات على الخط الأمامي - زيادة عدد المسؤولين الذين سيتم نشرهم على مستوى شعبة تطوير البرامج.
- زيادة تدريجية في حقوق صنع القرار، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمزيد من المساءلة.

الشكل التوضيحي (5-6).

الأدوار الحالية والمستقبلية للمستويات داخل الوزارة.



الموجة الأولى (2013 - 2015): إعادة تحديد الأدوار وتعزيز (JPN و PPD):

يتطلب تعقيد التحول الواسع واتساعه تحسناً جوهرياً في قدرة الوزارة على تنفيذ السياسات والبرامج؛ وبالتالي ستحتاج الموجة الأولى إلى الجمع بين التخطيط البعيد المدى بشأن ما ينبغي أن يبدو عليه هيكل الدولة النهائي، والتدابير قصيرة المدى لتعزيز تطوير البرامج، التي تُعدُّ مسؤولة عن تسريع عملية تحسين المدارس من خلال مبادرات منهجية تقودها المناطق.

تطوير رؤية واضحة نهائية للولاية:

ستعمل الوزارة بالتعاون مع الوكالات المركزية ولاسيما (JPA) على توضيح ما ينبغي أن تبدو عليه الوزارة الجديدة المعاد هيكلتها، وهذا لا يقتصر على الأدوار والهيكلة التنظيمي وعدد الموظفين وخطوط التقارير في المكاتب الفدرالية وحكومات الولايات والمناطق فحسب، بل يتضمن أيضاً تفاصيل التنفيذ بشأن كيفية حدوث الانتقال عبر الموجات اللاحقة، بما في ذلك وضع خطة مؤقتة لتقديم الموارد.

كجزء من هذا الاستعراض، ستحدد الوزارة فرص تعزيز المهام الأساسية لقسم التخطيط والبحث العلمي، وقسم تطوير المناهج (BPK) وقسم تعليم المعلمين (BPG) ونقابة الامتحانات (LP) ومفتشية المدارس وضمان الجودة (JNNK). وقد أعطيت هذه الأقسام الخمسة الأولوية؛ لأنها أساسية للتخطيط، ويتمثل أحد التدابير التي يجري النظر فيها في هذه الأقسام في تفويض سلطة أكبر في اتخاذ القرارات من طريق إنشاء هيئات مستقلة أو مراكز امتياز، وستنظر الوزارة أيضاً في الهيكل والأدوار وخطوط الإبلاغ في الأقسام الأخرى، فعلى سبيل المثال، سيتضمن الاستعراض إمكانية دمج الأقسام وتغيير خطوط الإبلاغ إلى مختلف قطاعات الوزارة، وستوافق الأطراف المعنية على خطة نهائية بحلول نهاية عام (2013)، وعلى الرغم من أن التنفيذ الجزئي للخطة سيبدأ في عام (2014)، إلا أن التنفيذ الكامل لن يبدأ إلا في الموجة الثانية مع اكتساب تحول الوزارة زخماً كافياً.

تنقيح الأدوار والمسؤوليات الفدرالية والولايات والمناطق:

تعكس أدوار الولايات والمناطق حالياً الأدوار الاتحادية (الشكل 6-5)؛ وهذا يؤدي إلى تدخل كبير في الوظائف عبر مستويات متعددة، في بعض الأحيان، هناك تدخلات من المكتب الرئيسي أو (JPN) مباشرة إلى المدارس، وتجاوز (PPD) تماماً، وأن مجموعة المسؤوليات العامة تؤدي إلى نقص التخصص والتركيز ضمن الوظائف المختلفة، على سبيل المثال، يكون مسؤولو ضمان الجودة في (PPD) مسؤولين أيضاً في الوقت نفسه عن تأهيل (ISO) في المدارس، وجودة التدريس للمعلمين، والتدريب لمديري المدارس.

ستنقح الوزارة الأدوار والمسؤوليات الحالية لتوفير قناة توصيل واضحة من المركز إلى المدارس الفردية، وقد تم إدخال الأدوار والمسؤوليات الجديدة المقترحة في عام (2013) في ولايتي كيداه وصباح، بالاقتران مع تنفيذ برنامج التحول في المنطقة ووضع خطة أوسع للتحول في الوزارة. وبمجرد الموافقة عليها من قبل (JPA)، سيبدأ الطرح في عام (2014)، وتكون الأدوار والمسؤوليات المقترحة لكل مستوى كما يأتي:

- **الاتحادي:** سيحتفظ المكتب الرئيس بوظائفه المتعلقة بوضع السياسات والتخطيط الكلي.
- **الولاية:** ستركز (JPN) على التنسيق وتنفيذ التخطيط، وتوفير الصلة الحيوية بين وضع السياسات والتنفيذ على أرض الواقع. وسيتم تخصيص تنفيذ البرامج والمبادرات بناء على الاحتياجات المختلفة وتجزئة المناطق داخل الولايات، وسيكونون مسؤولين عن رصد التقدم المحرز في كل دورة من دورات البرنامج والتشجيع على التعاون وتبادل أفضل الممارسات في جميع المناطق، وفضلاً عن ذلك، ستدير الجهات المعنية على المستوى الاتحادي وداخل الولاية تنسيق الموارد من أجل تحقيق تأثير أكبر.

- **المناطق:** تماشياً مع برنامج التحول في المناطق، ستعمل (PPD) كشريك في الدعم والرصد للمدارس؛ وهذا أمر بالغ الأهمية، ويتطلب أن يكون لدى (PPD) القدرة على تحليل البيانات المدرسية، وتشخيص المشاكل الكامنة، وتصميم الدعم المتميز للمدارس. وستساعد هذه البرامج المدارس على إشراك أولياء الأمور والمجتمع الأوسع من أجل تعظيم تأثير توفير الخدمات، والأهم من ذلك ستكون (PPD) قناة الاتصال الأساسية للمدارس، ودمج جميع التوجيهات من المكاتب الاتحادية أو الولايات والحد من الارتباك البيروقراطي والمجتمعي.

ستعمل الوزارة على توضيح حقوق صنع القرار بين المستويات الاتحادية ومستوى الولايات والمناطق والمدارس استناداً إلى هذه الأدوار والمسؤوليات الجديدة، وسيشمل ذلك منح (JPN و PPD) مزيد من حقوق صنع القرار في مجالات مختارة مثل الطرح الرئيس (الشكل 6-6)، فعلى سبيل المثال، كانت جميع طلبات نقل المديرين تتطلب موافقة نهائية على المستوى الاتحادي، وبموجب النظام الجديد، سيسمح لـ (PPD) بالموافقة على عمليات النقل داخل المنطقة، وقد توافق (JPN) على التحويلات داخل الولاية عبر المناطق، بينما تحتفظ الوزارة بحق الموافقة على التحويلات بين الولايات. وستوازن هذه الحقوق المعززة لصنع القرار من خلال زيادة المساءلة على مستوى (JPN و PPD) لضمان تحقيق الأهداف.

الشكل التوضيحي (6-6).

مثال على حقوق القرار المعاد تنظيمها بعد الموجة الأولى.

القرارات الرئيسة	سلطة القرار		
	اتحادي	JPN	PPD
نشر المديرين	عبر الولايات (كل الدرجات)	عبر المناطق (كل الدرجات)	خلال المناطق (كل الدرجات)
نشر المعلمين	عبر الولايات (كل الدرجات) بضمنها GC	عبر الولايات (كل الدرجات) بضمنها GC	عبر الولايات (كل الدرجات) بضمنها GC
نشر +SISC	عبر الولايات	عبر المناطق	خلال المناطق
نشر +SISC	عبر الولايات	عبر المناطق	خلال المناطق

تحسين التسليم المشترك من قبل أقسام الوزارة على المستوى الاتحادي:

من أجل تحسين التنفيذ المشترك والحد من التراكمات، ستنفذ الوزارة عدة تدابير لزيادة التعاون والروابط بين الشعب الفردية والإدارة والأدوات المهنية للوزارة، ومن هذه التدابير التي تم اتخاذها هي:

أولاً: وضعت الوزارة برنامج "أجندة واحدة"، وهو جدول أعمال واحد يتألف من جميع المبادرات التي ستنفذها الشعب داخل الوزارة، ويوضع كل منها في شعبة رئيسية، وتم تحديد شعب الدعم لكل مبادرة ونوع الدعم المحدد بوضوح.

ثانياً: بناءً على هذا الاتفاق، تقوم الوزارة بمواءمة الحوافز من خلال مؤشرات الأداء الرئيسة المشتركة لكل مبادرة، فعلى سبيل المثال: أن واحدة من مؤشرات الأداء الرئيسة للمبادرة لرفع مستوى الكفاءة في اللغة الإنجليزية بين طلبة المرحلة الابتدائية الدنيا هي أداء الطلبة في اختبار محو الأمية الإنجليزية (تحت LINUS) (BPK) ويشارك التقسيم الرئيس، مؤشرات الأداء الرئيسة مع شعب الدعم مثل (BPG و BPSH). وتضمن الوزارة أيضاً أن كل مؤشر أداء رئيس سيتوافق ويساعد على زيادة طموح الطالب أو النظام، كما تم تعريفه في الفصل الثاني.

ثالثاً: تهدف الوزارة إلى تشجيع التعاون بين الشعب، وفي الوقت الراهن، يوجد هذا التعاون بالفعل على مستوى الإدارة العليا للوزارة، حيث يجتمع الأمين العام والمدير العام ونوابها أسبوعياً لتنسيق الجهود وإدماجهم عبر الشعب، وستوفر الوزارة فرصاً أكثر لهذا التعاون بين الشعب في النظام بأسره، وعلى سبيل المثال، ستؤسس الوزارة تدريباً مشتركاً بين الشعب وتضع برنامجاً لإعارة الموظفين الواعدين بين الشعب.

تعزيز (JPN) وقيادة (PPD):

يُعد وجود مجموعة مناسبة من القادة أمراً بالغ الأهمية لأي تغيير ناجح، وستتطلب عملية التحول التنظيمي قادة محترمين قادرين على دفع العملية وكسب المصداقية والدعم من جميع أصحاب المصلحة.

بالتوازي مع وضع خطة التحول الأوسع نطاقاً في الوزارة، ستبدأ الوزارة باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيادة (JPN و PPD). وستقوم بذلك من خلال تقييم أداء قادة (JPN و PPD) الحاليين في مواجهة مجموعة من الكفاءات القيادية، وسيتم تطوير قواعد واضحة لكل كفاءات القيادة المطلوبة لتمكين التقييمات الموضوعية، وسيتم تجميع القادة في فئات عالية ومتوسطة ومنخفضة الأداء، مع تزويد المجموعات المتوسطة والضعيفة الأداء بدعم مصمم خصيصاً لبناء القدرات ومواصلة تطوير قدراتهم القيادية، وبحلول نهاية عام 2013، سيتم تقييم جميع قادة (JPN و PPD)، وقد يعاد توزيع القادة الحاليين لـ (JPN) و (PPD) غير القادرين على إثبات التحسن على الرغم من الدعم الإضافي إلى وظائف أخرى عند التقييم.

طرح كامل لـ (SISC+) و (SIPartners+)

هناك تدبير آخر يجب أن يؤخذ بالتوازي مع وضع خطة التحول الأوسع نطاقاً في الوزارة، وهو اختيار وطرح المدرسين والمدرّبين الأساسيين بدوام كامل (SISC+ و SIPartners+ على التوالي) على مستوى (PPD)، وكما لوحظ سابقاً في الفصلين الرابع والخامس، فإن المدرّبين يشغلون حالياً وظائف بدوام جزئي؛ مما يؤدي إلى تغطية غير متسقة وغير كافية للمدارس.

ومن خلال خلق وظائف بدوام كامل على مستوى (PPD)، سيكون المدرّبون قادرين على التخصص في التوجيه، ويمكنهم تقييم علاقات أقوى مع المعلمين ومديري المدارس، وسيتم التمييز بين مستوى الدعم المقدم من قبل (SISC+ و SIPartners+) استناداً إلى نطاق أداء المدرسة، وبحلول نهاية الموجة الأولى، ستستعرض الوزارة فعالية برنامج (SISC+)، واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض، ستقيم الوزارة الحاجة إلى توسيع نطاق البرنامج ليشمل موضوعات إضافية في الموجة الثانية.

تعزيز إدارة الأداء وبناء القدرات لجميع مسؤولي (JPN و PPD):

لمساعدة مسؤولي (JPN و PPD) على التكيف مع هذه الوظائف المعززة، ستوضح الوزارة التوقعات بشأن كيفية تغيير الأنشطة اليومية لهذه المكاتب والمسؤولين، على سبيل المثال من أجل عكس تحولها من دور إداري أكثر نحو مزيد من التخطيط والتنسيق، من المتوقع أن ينفق (20 %) من وقتهم على أنشطة التخطيط مثل تحديد أهداف واضحة لمناطقهم، و(30 %) على التنسيق، و(30 %) على التنسيق ورصد واستكشاف الأخطاء وإصلاحها، وفقط (20 %) على الواجبات الإدارية، وستتولى هذه الأولويات بنحو ملائم في جميع أنحاء النظام على جميع المستويات، وستتلقى هذه البرامج أيضاً توجيهات مماثلة لتحولها نحو دعم وتقاسم أفضل الممارسات مع المدارس، وستدعم هذه التغييرات عملية جديدة لتقييم الأداء ترتبط بتحقيق النتائج الرئيسة والكفاءات المطلوبة، وسوف يتتبع هذا النظام التقييمي على كل مستوى في جميع أنحاء (JPN و PPD)، وكمثال على مقاييس الأداء الجديدة، سيتم تقييم قادة (JPN و PPD) على أداء ولاياتهم أو مناطقهم مقابل مجموعة من الأهداف المتفق عليها مسبقاً وكفاءاتهم القيادية المثبتة. وسيتم تخصيص هذه الأهداف لمراعاة مختلف نقاط البداية والظروف في كل ولاية ومنطقة. فضلاً عن وضع عمليات مماثلة لجميع الموظفين.

ولمساعدة المسؤولين وموظفي الدعم على تلبية هذه الكفاءات والأهداف الجديدة، فإن الوزارة ملتزمة بتوفير مجموعة محسنة من البرنامج القطري؛ وقد يعني ذلك أيضاً توفير الرعاية أو القروض لمسؤولي الوزارة للحصول على شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، حسب الحاجة.

التوفيق بين نظم جمع البيانات وإدارتها لإنشاء قاعدة صلبة لصنع القرار:

ستقوم الوزارة بربط بيانات النظام - التي تغطي كلاً من العمليات والبيانات المالية - للحصول على نظرة أوضح وأقصر في الأداء، وفي الوقت الراهن، لا ترتبط البيانات المالية والتشغيلية وتبقى متناثرة عبر منصات متعددة، مثل نظام الميزنة المعدلة (EMIS)، والمشتريات الإلكترونية (e-Perolehan)، ومن شأن إنشاء لوحة معلومات موحدة ومتكاملة أن تزود الوزارة بالمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب لتمكين إجراء تحليلات سريعة للأداء على طول التدابير الرئيسة وصولاً إلى مستوى المدارس الفردية.

ستستخدم الوزارة (BestariNet 1) كمنصة مركزية لتوحيد جميع البيانات، وسيطلب ذلك تحديد مجموعات البيانات الرئيسة (على مستوى الطالب والمدرسة والنظام) التي يحتاجها قادة النظام في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتقييم قدرة قاعدة البيانات الحالية على تلبية هذه المتطلبات وزيادتها حسب الحاجة، وتدريب موظفي قاعدة البيانات لضمان أن تكون قادرة على توفير إدخال البيانات المطلوبة وخدمات تجميع البيانات، وستتفق الوزارة أيضاً مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على طريقة موحدة لتوزيع المعلومات على أساس منتظم، والهدف من ذلك هو ضمان الوصول السهل في الوقت المناسب إلى البيانات لإبلاغ عملية صنع القرار على جميع المستويات.

ترشيد الوظائف في الوزارة: عمليات التفتيش المدرسية وضمان الجودة:

تكتسب عمليات التفتيش المدرسية أهمية حاسمة في ضمان جودة أي نظام تعليمي ومراقبته. ففي ماليزيا يتم تسليم هذه الوظيفة من قبل (JNJK).

وتجري (JNJK) حالياً (2500) عملية تفتيش سنوياً، وتتراوح هذه العمليات من عمليات تفتيش شاملة تماماً إلى عمليات التفتيش المستهدفة التي تتم استجابة للشكاوى من الآباء والأمهات، بيد أن عمليات التفتيش هذه لا تغطي سوى نسبة مئوية صغيرة من مدارس ماليزيا.

الموجة الثانية (2016 - 2020): تنفيذ إعادة تنظيم واسعة النطاق للوزارة:

ستعمل الوزارة على زيادة تمكين لجان (JPN و PPD) من التحول نحو تنظيم أكثر انسجاماً تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية؛ ويتطلب ذلك تسهيل المستوى الاتحادي مع زيادة القدرة على صنع القرار والمساءلة في (JPN و PPD)؛ والقصد من ذلك هو إنتاج أنموذج يكرر الوظائف لضمان التوجيه، ولكن مع أدوار متباينة بوضوح على مستويات مختلفة.

إعادة هيكلة الوزارة لتعزيز الوظائف الأساسية وتيسير الأدوار:

ستواصل الوزارة تنفيذ خطة إعادة هيكلة تنظيم الوزارة في الموجة الثانية، وستركز الوزارة على وجه الخصوص على تعزيز وظائفها المركزية بدءاً من شعب وزارة التخطيط والتنمية الاجتماعية و (BPK و LP و JNJK).

وستعطي الوزارة الأولوية أيضاً للتطوير المستمر فيما يخص الوظائف الإدارية والوظائف الإدارية الأساسية داخل النظام، مثل المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، والمشتريات، ويشمل ذلك تحديد مدى الأزواجية في هذه الوظائف الأساسية وتحديد فرص التسهيل، أو حتى إعادة الهيكلة، وسيوفر ذلك أساساً قوياً للمبادرات الجارية؛ لتحسين الفعالية التنظيمية وإنتاجية الموارد، على النحو المفصل في الفروع اللاحقة في هذا الفصل؛ ومن الأهمية بمكان أن تنظر الوزارة أيضاً في طرق لكسر التراكمات الحالية بحيث يكون هناك قدر أكبر من الوظائف والتنسيق في عملية التخطيط والتنفيذ.

تمكين وتحمل (JPN و PPD) للمساءلة:

بموازاة ذلك، ستتم إعادة هيكلة تنظيم (JPN و PPD) إلى مجموعات محددة، وسيتيح ذلك مزيداً من التخصص ويوفر ولايات أكثر وضوحاً للمسؤولين، أما المجموعات فهي:

- سوف يشرف المنهاج على المواد الدراسية، والتقييم، والتربية، وسيتم تنظيمها على وفق الموضوعات لضمان التخصص. وستكون هناك أيضاً وحدة منفصلة لمراقبة البرامج الأكاديمية، والمناهج الدراسية المشتركة، والرياضية؛ لضمان التنمية الطلابية الشاملة.
- ستشرف المدرسة على إدارة المدارس، وستقوم أيضاً برصد تنفيذ البرامج والمبادرات غير الأكاديمية مثل برنامج (KWAPM) أو صندوق ائتمان الطلبة الفقراء. وسيتم تنظيمها من خلال خيارات التعليم المختلفة لضمان استجابات مصممة خصيصاً.
- التمويل، رأس المال البشري، المشتريات والإدارة مسؤولين عن التمويل والمحاسبة، وصيانة المدارس والمشتريات، وغيرها من الوظائف الإدارية.

على الرغم من وجود مجموعات مماثلة، فإن أدوارها ومسؤولياتها ستختلف، وستركز هذه الشبكات في معظمها على إدارة المدارس والتخطيط وتنسيق تنفيذ المناهج الدراسية، وتوفير مركز خدمة مشترك له مهام إدارية مركزية من أجل تخفيف العبء الإداري الذي تحمله هذه البرامج، وستقدم هذه البرامج دعماً إدارياً محدوداً يركز معظمه على إدخال البيانات، فضلاً عن الدعم الكتابي لتخفيف العبء الإداري للمدرسين، ومواصلة التركيز على دعم المعلمين (الشكل التوضيحي 6-7).

توسيع نطاق الإدارة المدرسية والاستقلالية:

مع تحسن نوعية نظام التعليم، ستوفر الوزارة فرصاً أكبر للإدارة المدرسية للمدارس التي تستوفي معايير أداء معينة، على سبيل المثال، سيتم منح المدارس مرونة تشغيلية أكثر من مخصصات الميزانية والجدول الزمني للمناهج -انظر الفصل الرابع للحصول على مزيد من التفاصيل-. وستستخدم الوزارة برنامج " (1 BestariNet)؛ لضمان تزويد المدارس بأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير هذه الإدارة القائمة على المدرسة.

الشكل التوضيحي (6-7).

نظرة عامة عالية المستوى حول ترسيم الدور المقترح في المستقبل لـ (JPN و PPD).

	المناهج	إدارة المدرسة	التمويل، الموارد البشرية، المشتريات، والإدارة
J P N	مخطط ومنسق - رصد نشر المناهج الدراسية (الأكاديمية والمشاركة) والجودة التربوية في الولاية - تنسيق موارد التدريب عبر المناطق	إدارة المدرسة - تنسيق / توفير التدريب والموارد اللازمة لرفع مهارات مسؤولي قسم PPD - تنسيق نشر الموارد إلى المناطق التي تحتاج إليها أكثر من غيرها	مركز الخدمات المشتركة وظيفة الإدارة المركزية
P P D	دعم المعلم توفير التدريب وتوجيه الدعم للمعلمين من حيث المحتوى ومهارات التربية	دعم المدير - تقديم الدعم لتحسين المدارس. - تحديد وتقنين وتبادل أفضل الممارسات داخل المناطق - إنشاء التعاون عبر المدارس	الكتابة الأساسية وظائف الكتابة الأساسية مثل إدخال البيانات والاستفادة من 1BestariNet كمدير

الموجة الثالثة (2021 – 2025) تعزيز نقاط القوة التنظيمية:

ما أن تكمل الوزارة إعادة تنظيمها، سيكون لديها قناة توصيل معززة توفر النتائج التي تُراد، وينبغي أن يكون لديها أيضاً النظم والعمليات القائمة التي تدعم هذا الهدف؛ ومن أجل المضي قدماً ستواصل الوزارة تعزيز هذا التقدم من خلال تعزيز الصلة بين الكفاءة والأداء لجميع الموظفين، وتمكين التقدم السريع وستواصل توفير مزيد من المدارس التي توافر بدورها فرصاً أكبر للإدارة المدرسية بينما يتحسن أدائها.

إنتاجية الموارد:

ستضمن الوزارة تعظيم نتائج الطلبة من كل رينغيت، وسيتحقق ذلك من خلال التحول في الطريقة

التي تقيمها الوزارة، وتخصص لها الموارد، وترصد لها برامج ومبادرات، وسيتم التركيز على النتائج من خلال منح الأولوية للبرامج والمبادرات التي سيكون لها تأثير كبير على نتائج الطلبة، وستشمل التدابير المتخذة ما يأتي:

- ربط كل برنامج من أجل مسح نتائج الطالب وترشيد البرامج ذات التأثير المنخفض لإعادة تخصيص موارد الوزارة للبرامج التي لها أثر أعلى.
- تطوير الإدارة المالية والمشتريات بنحو أكثر استراتيجية داخل الوزارة، بما في ذلك الموازنة على أساس النتائج.
- تطوير الموظفين ذوي الصلة في الكفاءات الحرجة مثل إدارة القيمة.

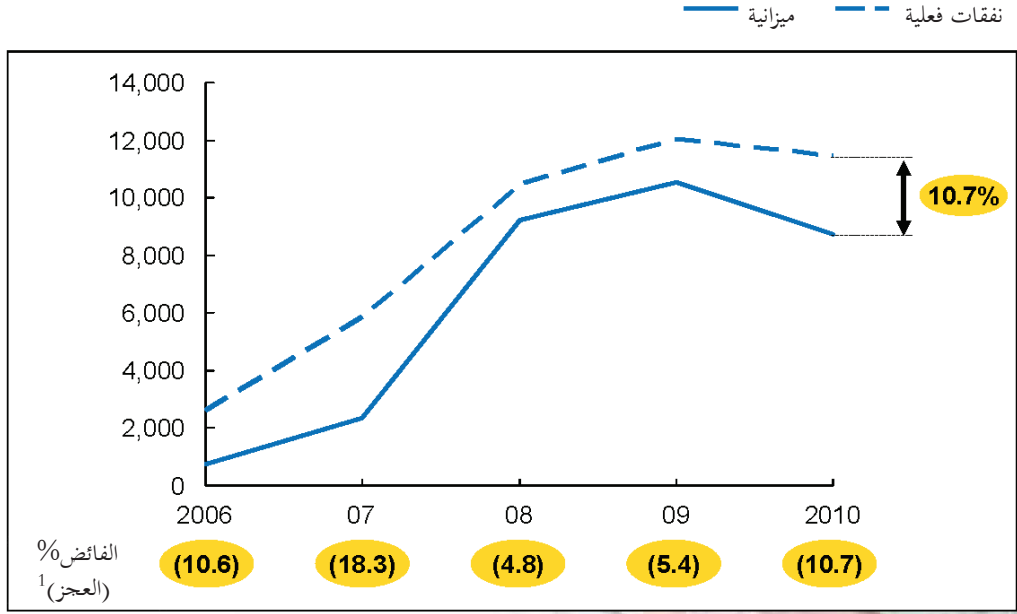
إن الحكومة الماليزية ملتزمة التزاماً شديداً بالتعليم، وقد بلغت نفقات التعليم الأساسي بنحو (37) مليار رينغيت ماليزي - من حيث النفقات التشغيلية والإنمائية - في عام (2011)، وهذا هو أكبر بند منفرد في الميزانية، وهو ما يمثل (16) في المئة من إجمالي الميزانية الاتحادية لعام (2011)، ويستثنى من ذلك أيضاً مبلغ (12) ملياراً إضافياً مخصصاً لوزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى التي تقدم الخدمات المتعلقة بالتعليم.

تفوق ماليزيا حوالي (3.8 %) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، أي أكثر من ضعف معدل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا البالغ (1.8) في المئة، وهي نسبة تفوق بكثير اقتصادات نمور آسيا في كوريا الجنوبية وهونغ كونغ واليابان وسنغافورة. إن مستوى الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي ليس فقط مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع أقرانها الإقليميين، ولكن أيضاً مقابل نظرائهم من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول مثل المكسيك وتشيلي.

مع ذلك، فقد تجاوزت نفقات وزارة التعليم على مدى السنوات الخمس الماضية ميزانيتها المخصصة (الشكل 6-8)، ويرجع جزء كبير من هذا التباين إلى التغيرات والأحداث غير المتوقعة، وكما ورد في تقارير البنك الدولي، "كانت هناك تغييرات غير متوقعة في السياسات أو الأولويات التي تتطلب إعادة تخصيص الأموال من المناطق ذات الأولوية الأدنى إلى الأعلى أو الأموال الإضافية للمبادرات الجديدة". وفضلاً عن ذلك لا يمكن تنفيذ بعض الأنشطة المقررة بسبب التأخير في تقديم العطاءات أو تسليم السلع والخدمات.

الشكل التوضيحي (6-8)

ميزانية التربية التشغيلية في مقابل النفقات الفعلية.



1. تحسب كفاءات أو عجز مقسم بحسب الميزانية المخصصة.

المصدر: تقرير نفقات البنك الدولي (2011).

هناك أيضاً تباين كبير في الإنفاق بين الولايات، ففي حين أن بعض هذا التباين يمكن أن يعزى إلى ظروف التشغيل المختلفة -على سبيل المثال، يوجد في ولايتي صباح وساراواك نسبة أعلى بكثير من المدارس الريفية من ولايات مثل سيلانغور وبينانغ-، لكن ما تزال هناك فرصة للولايات لتعلم أفضل الممارسات ذات الصلة من بعضها بعضاً.

وكونها بلداً نامياً، استثمرت ماليزيا موارد كبيرة في بناء هياكل أساسية إضافية، ولاسيما في المناطق الريفية والداخلية من ولايتي صباح وساراواك، وزيادة حجم القوة التعليمية؛ لتمكين التوسع في الحصول على التعليم، وقد نجح هذا الإنفاق في ترجمة فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي تقريباً، وإلى تحسّن كبير في فرص الحصول على التعليم الثانوي، ومع ذلك ما تزال هناك مجالات للتحسين في أبعاد أخرى مثل: الجودة، والإنصاف. وقد وضح الفصل الثالث أن النظم التعليمية التي تحقق استثمارات أقل مثل تايلند وتشيلي وإرمينيا، تحقق نتائج مماثلة أو أفضل للطالب؛ وهذا يشير إلى أن نظام التعليم الماليزي قد لا يخصص الأموال للعوامل التي لها أكبر تأثير على نتائج الطلبة مثل تدريب المعلمين، غير أن النظم عالية الأداء مثل سنغافورة وشنغهاي تنفق مزيداً من الأموال لكل طالب أكثر من ماليزيا، وأن نظام التعليم على

وشك الشروع في جهد كبير للتحويل؛ فبناءً على ذلك، ينبغي الحفاظ على مستويات الإنفاق في ماليزيا، ولكن ينبغي استعراض كفاءة وكيفية تخصيص الأموال وإنفاقها.

خارطة الطريق: تعظيم نتائج الطلبة لكل رينغيت:

ستكفل الوزارة مزيداً من الفعالية في الإنفاق على التعليم، وتزيد من عائد الاستثمار، وتجري تحليلاً واضحاً للفوائد الاقتصادية والاجتماعية لكل استثمار رئيس؛ والهدف من ذلك هو التقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى أموال إضافية مع زيادة عائد الاستثمار إلى أقصى حد ممكن في المجالات الحيوية مثل نتائج الطلبة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ستسعى الوزارة إلى إعادة ترتيب أولويات المجموعة الحالية من السياسات والبرامج وترشيدها لضمان توجيه الأموال إلى أهم الأولويات، وتلتزم الوزارة أيضاً بتنفيذ توصيات المراجع العام للحسابات، مثل رصد النفقات بعناية أكبر، والامتثال للوائح المالية، وتحسين صرف الميزانيات المخصصة.

وسيتطلب ذلك -على المدى القصير- تحقيق "أرباح سريعة" من خلال ترشيد البرامج وتنقيح عمليات الشراء مع تحديد العقود الحالية، وفضلاً عن ذلك، ستواصل الوزارة الجهود الحالية الرامية إلى تجديد نظامها للإدارة المالية مع الأخذ بالميزانية على أساس النتائج، ومع اكتمال هذه التغييرات على نظام التمويل وإعادة تنظيم الوزارة في الموجة الثانية -كما هو مفصل في القسم السابق بشأن القدرة على التنفيذ- ستركز الوزارة على إدارة مالية أكثر استراتيجية، بما في ذلك تخصيص ميزانية متباينة بناءً على احتياجات الطلبة. وبحلول الموجة الثالثة، تتوقع الوزارة أن يتم استكمال نظم الإدارة المالية وعملياتها؛ لذلك ستركز على الحفاظ على أفضل الممارسات في الانضباط المالي الذي تم تطويره خلال الموجات السابقة.

الموجة الأولى (2013 - 2015) ربح سريع في الترشيح:

ستراجع الوزارة برامجها ونفقاتها التشغيلية؛ من أجل تحسين فعالية الإنفاق، وإعادة تخصيص الموارد التي لها أكبر الأثر على نتائج الطلبة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تعكف الوزارة حالياً على مراجعة نفقات التشغيل غير المتعلقة بالمصروفات (التي تبلغ 7,7 بليون رينغيت ماليزي أو 21 % من إجمالي ميزانية الوزارة لعام 2012) ونفقات التنمية (التي تبلغ 4,6 بليون رينغيت إضافي أو 12 % من ميزانية الوزارة الإجمالية لعام 2012).

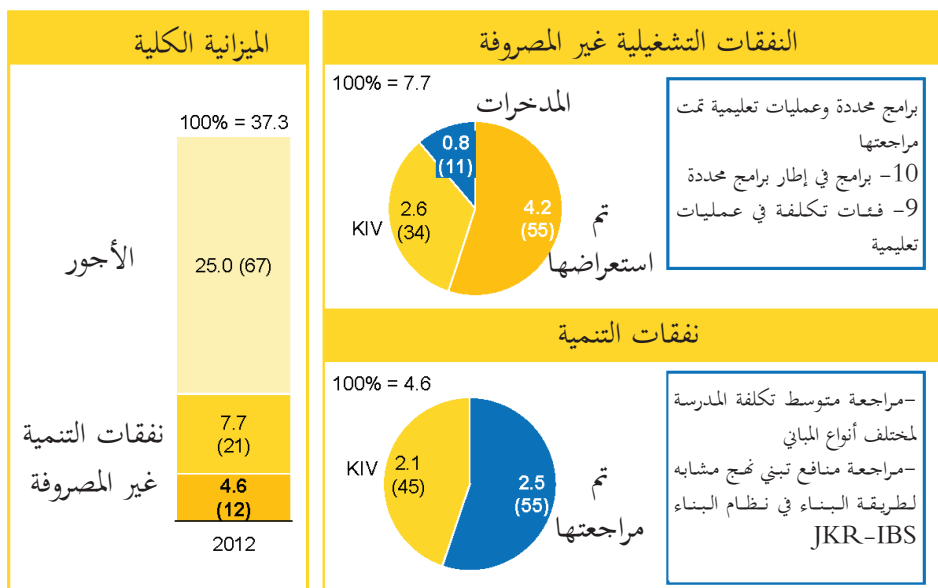
وحتى الآن، كان هناك ما مجموعه (6,7) مليار رينغيت أو ما زال قيد الاستعراض حالياً من أجل الترشيح (2-4) مليار رينغيت من نفقات التشغيل غير المصروفة، (2,5) مليار رينغيت أخرى من

التنمية- (الشكل 6-9)، ويركز استعراض نفقات التشغيل على برامج محددة ونفقات إدارة التعليم، ولا يزال استعراض نفقات التنمية جارياً.

الشكل التوضيحي (6-9).

المدخل ومنهجية التوفير في التكاليف - استناداً إلى ميزانية (2012).

مليار رينغيت ماليزي (%).



المصدر: شعبة التنمية، شعبة التمويل. ذ.

استعراض السياسات والبرامج الوطنية:

ستستعرض الوزارة محفظتها الحالية من السياسات والبرامج الرامية إلى تركيز الموارد المالية والبشرية على البرامج التي لها أكبر الأثر على نتائج الطلبة - كما هو مبين في مخطط ماليزيا للتعليم-، في الاستعراض الأولي في الموجة الأولى، سيكون إعادة وضع الأولويات والترشيد موجهاً من قبل ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- **الفعالية:** يجب أن يكون لكل برنامج تأثير كبير، وصافي إيجابي، وأن يكون قابلاً للقياس على مجال أولوية رئيس كما هو محدد في هذا المخطط.
- **الكفاءة:** ينبغي تنفيذ كل برنامج بطريقة فعالة من حيث الموارد.
- **التكامل:** يجب أن يدمج كل برنامج على نحو سلس ومتناسك مع جميع البرامج الأخرى لتجنب ازدواجية الجهود و/ أو الأهداف والآثار المتناقضة.

تماشياً مع عملية الاستعراض هذه، حددت الوزارة عدداً من برامج الترشيد في الموجة الأولى؛ فعلى سبيل المثال: -وفي إطار تدريس العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية (PPSMI)- فإن حوافز التعليم (BISP) توفر علاوة للمعلمين الذين يدرسون المواد باللغة الإنجليزية، وفي عام (2011)، تلقى أكثر من (210,000) معلم رياضيات وعلوم هذه الحوافز؛ وبالنظر إلى أنه يجري حالياً الإنهاء التدريجي للمهمة، فإن الوزارة ستقلل أيضاً من برنامج دعم المشاريع التجارية، وقد أشار استعراض أجري في عام (2012) للمعلمين الذين يدرسون اللغة الإنجليزية في الواقع إلى أن حوالي (40,000) مدرس فقط يستوفون معايير برنامج (BISP)، أما في المستقبل فستقيد الوزارة مدفوعات برنامج التحويلات المالية فقط للمدرسين المؤهلين؛ مما سيخفض التكاليف للوزارة بما يصل إلى (413) مليون رينغيت، وستبدأ عملية الترشيد هذه بحلول نهاية عام (2013).

ومن خلال هذا الجهد الترشيدي، تتوقع الوزارة تخفيض التكلفة السنوية لتلك المبادرات التي يمكن تخفيض قيمتها بنحو (579) مليون رينغيت ماليزي إلى (813) مليون بحلول عام (2015)، وسيعاد تخصيص هذه الأموال إلى أولويات المخطط الأعوام الأخرى، وستخضع أي مبادرات جديدة تم إدخالها لتقييم صارم، وسيضمن ذلك عدم ربط البرامج الجديدة بالموارد البشرية والمالية القيمة التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر إذا ما استخدمت في أماكن أخرى؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون عبء الإثبات على الشعبة المقترحة، وسيحتاج إلى إثبات كل الآتي: (1) التأثير الإيجابي المحتمل على الطلبة والمعلمين ومديري المدارس، (2) القوى العاملة والتمويل المطلوب لتنفيذ البرنامج وما إذا كانت هذه الموارد جديدة أو يعاد تخصيصها، (3) المقايضات التي تتطلب إعادة توزيع هذه الموارد.

الشكل التوضيحي (6-10).

فئات التكاليف المستهدفة للاستعراض بحلول العام (2015).

فئة التكاليف	خطة التحسين	الفعلي 2011	التوفير المتوقع في التكاليف سنوياً
بدلات السفر والمعيشة، والخدمات المهنية، والخدمات الأخرى المستقبلية، والضيافة	- الحد من الاجتماعات غير الضرورية - استكشاف ترتيبات العمل البديلة، مثل الاجتماعات الافتراضية؛ للحد من تكاليف السفر	660 مليون رينغيت	10 مليون رينغيت
الخدمات المهنية، والخدمات الأخرى المشتراة، والضيافة (الأمن)	تخفيض قيمة العقد بنسبة 5%، وذلك بزيادة عدد المدارس لكل عقد	10 مليون رينغيت	47 مليون رينغيت
مشتريات للدعم والصيانة الثانوي	تخفيض قيمة العقد بنسبة 5%، وذلك بزيادة عدد المدارس لكل عقد	1051 مليون رينغيت	44 مليون رينغيت
نفقات المرافق العامة	تقليل فاتورة الكهرباء عن طريق إدخال أضواء (LED)	502 مليون رينغيت	73 مليون رينغيت
اللوازم والمواد الأخرى والمواد لنقل المواد	تشديد المبادئ التوجيهية للسيطرة على الإنفاق عبر الوزارة	136 مليون رينغيت	16 مليون رينغيت
المجموع	رينغيت	3,059 مليون رينغيت	190 مليون

مراجعة عمليات الشراء:

مع إبرام العقود الحالية للتجديد، هناك فرصة لتشديد آليات الشراء القائمة؛ لضمان زيادة القيمة مقابل المال، وقد أجرت الوزارة استعراضاً تفصيلياً للبنود الفردية لتحديد الفرص المتاحة لتحقيق وفورات في التكاليف، ويشمل ذلك تدابير محتملة مثل تحويل سلطة شراء سلع وخدمات معينة إلى سلطات الدولة، وهذا يأتي لتمكين أفضل مطابقة العرض والطلب، وثمة تدبير محتمل آخر يتمثل في التعاقد على خدمات معينة للقطاع الخاص في الحالات التي تكون فيها الوزارة في وضع جيد لتقديم هذه الخدمات، ومن المتوقع أن تحقق هذه العملية وفورات سنوية قدرها (190) مليون رينغيت ماليزي استناداً إلى النفقات الفعلية

في عام (2011)، وينتشر هذا البند على بنود مختلفة مثل: نفقات التنظيف والمرافق ضمن فئة تكاليف عمليات التعليم (الشكل 6-1)، ويمكن بعد ذلك إعادة تخصيص الأموال التي يتم توفيرها من خلال هذه المبادرة نحو أولويات المخطط. وستكفل الوزارة أيضاً أن تتراجع عملية الاستعراض التفصيلي هذه إلى مستويات (JPN و PPD)، وتبين الفروق الكبيرة في النفقات التي لوحظت في هذه المستويات أن هناك دروساً مهمة يمكن أن يتعلمها كل من (JPN و PPD) من بعضهما بعضاً، وستكون هناك حاجة إلى (JPN و PPD) لقياس إنفاقهما على وفق أداء الأقران وتبرير التباينات.

إدراج الميزانية على أساس النتائج في الإدارة المالية:

تركز الميزانية (OBB) على النتائج المرجوة والمتحققة من الإنفاق الحكومي؛ وسيؤدي ذلك إلى التزامات مالية أكثر مصداقية في المستقبل وزيادة كفاءة الإنفاق على الأولويات، وقد شرعت الوزارة بالفعل في إدماج نظام إدارة العمليات في نظم الإدارة المالية، وستواصل تنفيذ العملية الجديدة خلال الموجة الأولى بهدف استكمال التنفيذ في الموجة الثانية.

وسيلحق بهذه المبادرة عدة عناصر: أولاً: ستتكفل الوزارة بمواءمة ميزانيات التشغيل والتنمية السنوية مع الأولويات المبينة في هذا المخطط، ومن ثم سيتم توفير تمويل كاف لكل من هذه الأولويات، وستعمل الوزارة أيضاً على زيادة شفافية عملية الميزانية والإنفاق حتى يكون هناك وضوح في النية والعمل. ثانياً: تماشياً مع التحرك نحو (OBB)، ستربط الوزارة طلبات التمويل بالأهداف المستندة إلى النتائج، وسيجري تتبع التقدم المحرز في مواجهة هذه الأهداف على أساس ربع سنوي، مع وجود مزيد من التمويل شريطة أن تكون المبادرة قد أظهرت نتائج مقصودة، ثالثاً: ستقوم الوزارة بربط بيانات النظام ومطابقتها في لوحة تحكم واحدة متكاملة؛ ومن شأن ذلك أن يوفر للوزارة المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب اللازمة لإجراء تحليلات سريعة لفعالية الإنفاق وصولاً إلى مستوى المدارس الفردية، وسيجري تعميم نظام متكامل للإدارة المالية والتتبع المالي عبر الإنترنت بحلول عام (2015) للقيام بتنفيذه، رابعاً: يُعدُّ بناء المهارات والقدرات المطلوبة في الوزارة عنصراً مهماً لتحقيق التغيير المنهجي، وستقوم الوزارة بتعيين جميع الموظفين الإداريين ذوي الصلة بحلول عام (2015) في التخصصات الحرجة مثل: (الحاسبة الإدارية، وإدارة القيمة؛ لضمان قدرتها على وضع ميزانيات شاملة قائمة على الاحتياجات وتطلعية.

الموجة الثانية (2016 - 2020) تأثير الكفاءة على نطاق النظام:

ستغيّر الوزارة -خلال الموجة الثانية- تركيز جهودها الرامية إلى الترشيد من إنجاز "الأرباح السريعة" إلى عملية على نطاق النظام، بما في ذلك القضاء على الأزدواجية في الميزانيات بين الشعب، مع حدوث عملية إعادة الهيكلة الموصوفة في القسم السابق، وفضلاً عن ذلك، ستوسع الوزارة استعراضها لفئات

التكاليف من نفقات إدارة التعليم إلى جميع التكاليف الأخرى، وكما هو الحال في الموجة الأولى، ستجري تحليلاً مفصلاً للبنود لتحديد فرص إضافية لتوفير التكاليف، وستستفيد عملية الميزانية المفتوحة التي وضعت في الموجة الأولى لتعزيز عملياتها المتعلقة بالميزانية والإدارة المالية. وسيشمل ذلك مراجعة حيثما توجد حقوق صنع القرار حالياً لعمليات التمويل الرئيسة لتحديد ما إذا كان ينبغي تمكين الولايات والمناطق والمدارس لاتخاذ مزيد من القرارات، ومع ذلك فإن أي تمكين سيرافقه تدابير دقيقة للمساءلة.

الموجة الثالثة (2021 - 2025) الحفاظ على أفضل الممارسات:

تتوقع الوزارة -بجول عام (2012)- أن تستكمل عملية إعادة التنظيم الشاملة، بما في ذلك تنفيذ نظم الإدارة المالية المجددة؛ نتيجة لذلك ستتماشى إنتاجية الموارد مع المعايير الدولية، فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون مستويات الإنفاق العام متماشية مع النظم التعليمية الأخرى التي لها مستوى مماثل من الأداء في التقييمات الدولية، وفي الموجة الثالثة، ستركز الوزارة على الحفاظ على أفضل الممارسات في ضمان الكفاءة المالية التي تم تطويرها خلال الموجات السابقة.



البنية التحتية للمدارس:

ستضمن الوزارة توفير بيئة تعليمية مواتية للطلبة في جميع المدارس، وستعتمد معياراً مشتركاً للبنية التحتية للمدارس، مع توفير المرونة الكافية لتكييف المرافق والمعدات مع الاحتياجات المحلية، وستشمل التدابير المتخذة الآتي:

1. ضمان أن يكون لدى جميع المدارس مستوى أدنى من البنية التحتية المقبولة، تتكيف مع الاحتياجات المدرسية الفردية، بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

2. إجراء صيانة فورية على جميع المدارس التي تحتاج إلى إصلاحات شديدة.
3. تطوير المرافق والمعدات في جميع المدارس لدعم متطلبات التعلم المتطورة للطلبة مع مرور الوقت.

أبرزت الوزارة -في الخطة الرئيسة لتطوير التعليم للمدة (2006-2010) عدداً من مرافق البنية التحتية التي تعتمد الاستثمار فيها على مدى السنوات الخمس المقبلة، هي: (1) إمدادات الكهرباء على مدار 24 ساعة، (2) معالجة مياه الشرب، (3) مختبر الحاسوب، (4) مختبر العلوم، (5) الفصول الدراسية والمباني الكافية لتمكين التدريس دون الحاجة إلى تقسيم الطلبة على جلسات صباحية ومساءية؛ فلتحقيق هذا المتبقي، أنفقت الوزارة أكثر من (20) مليار رينغيت ماليزي على تطوير البنية التحتية في الفترة من (2006) إلى (2010)، وقد استخدم هذا المبلغ لتطوير (400) مدرسة جديدة، وتوسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديث المرافق الحالية وصيانتها. خلال هذه الفترة، قدمت الوزارة إمدادات الكهرباء لمدة (24) ساعة إلى (473) مدرسة إضافية، والحصول على المياه النظيفة إلى (47) مدرسة إضافية، و(103) مختبر حاسوب إضافي، وكان هذا أكبر المكاسب في النسبة المئوية للمدارس التي لديها إمدادات الكهرباء على مدار (24) ساعة، التي تحسنت من (92 %) في عام (2005) إلى (97 %) في عام (2011). واستمر تطوير البنية التحتية هذا في إطار الخطة العشرية الماليزية، وعلى الرغم من هذه التحسينات، تقرر الوزارة بوجود ثغرات كبيرة في البنية التحتية للمدارس، إذ لا يزال عدد كبير من المدارس يفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، إذ لا تزال هناك (300) مدرسة لا تتوافر لديها إمكانية الوصول إلى الكهرباء على مدار 24 ساعة، في حين أن 1500 مدرسة لا تحصل على المياه الصالحة للشرب، وفضلاً عن ذلك، تفتقر العديد من المدارس إلى المرافق المتقدمة التي تُعدُّ ضرورية للتعليم الفعال للعلوم والرياضيات لتلبية احتياجات القوى العاملة في المستقبل في البلاد، وهناك أيضاً حوالي (2700) مدرسة تخلو من مختبرات حاسوب في حين أن (200) مدرسة تفتقر أيضاً إلى مختبرات العلوم العاملة (الشكل 6-11).

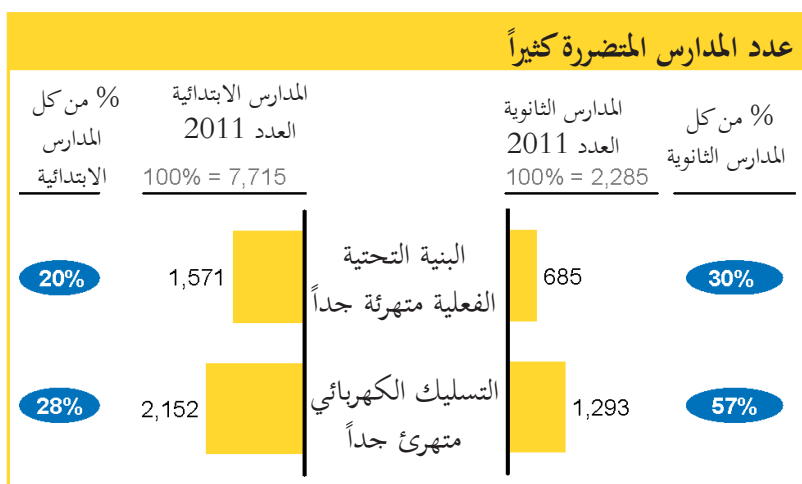
وقد أثبتت هذه النتائج في أبحاث أجرتها جامعة بنديديكان سلطان إدريس عام (2011)، وفي دراسة استقصائية أجريت على (7107) معلمين في تقييم على الصعيد الوطني لمفاهيم المعلمين بشأن جودة البنية التحتية، وجد الباحثون أنه في حين كانت هناك تحسينات، فإن المعايير لا تزال بعيدة عن أن تكون مرضية عالمياً؛ إذ إن (77 %) من المعلمين أفادوا بأنهم يعملون في المدارس التي لديها مختبر علمي واحد على الأقل، من (73 %) في عام (2005)، فيما أفاد (74 %) من المعلمين بأنهم يعملون في المدارس التي لديها مختبر حاسوب واحد يعمل على الأقل، مقابل (71 %) في عام (2005). وتشكل صيانة المرافق الحالية أيضاً مصدر قلق كبير. وقد وجد تقرير تدقيق البنية التحتية المادية لعام (2011) أن أكثر من (30 %) من جميع المدارس في ماليزيا كانت بحاجة إلى إصلاح فوري (الشكل 6-12)، وقد

خصصت الوزارة مبلغ (600) مليون رينغيت في عام (2012) لمعالجة ذلك الأمر، وستقوم باستثمارات إضافية حين الضرورة.

هناك أيضاً عدة مسائل خاصة بتحسين البنية التحتية: أولاً: هناك جدل مستمر بشأن تعريف ما يشكل البنية التحتية الأساسية للمدارس، بعيداً عن أساسيات معينة -على سبيل المثال هناك الحصول على المياه الصالحة للشرب، وما لا يقل عن (12) ساعة من إمدادات الكهرباء- ويصبح النقاش حول ما ينبغي تقديمه للمدارس أكثر تعقيداً. ومع توفير (10,000) مدرسة، من المهم تحقيق التوازن الصحيح لتلبية احتياجات البنية التحتية الأساسية مقابل الاحتياجات المتقدمة.

الشكل التوضيحي (6-12).

متطلبات الصيانة للمدارس في ماليزيا.



المصدر: قاعدة بيانات (EMIS)، تقرير تدقيق البنية التحتية الفعلية (2011).

يجري حالياً استعراض فهم الوزارة للحد الأدنى من متطلبات البنية التحتية كل خمس سنوات من خلال الموجز المعياري للمباني المدرسية الجديدة المدرجة في كل خطة من خطط ماليزيا، وتنص المذكرة المعيارية على توفير المرافق، كالوصول إلى الكهرباء والمياه النظيفة على مدار (24) ساعة، ومرافق أخرى كمختبرات العلوم، وغرف الموظفين، والمقصف، والمكتبة، وملاعب المدارس، وقد أضافت خارطة طريق المدرسة الذكية، التي أدخلت في عام (2005) طبقة أخرى من خلال الالتزام بتوفير جهاز كمبيوتر واحد لكل (20) طالباً، جنباً إلى جنب مع الوصول إلى الإنترنت، وقد أسفرت هذه الحالة عن درجة من عدم

اليقين بشأن ما إذا كان موجز البناء الموحد هو التعريف الصحيح للبنية الأساسية الدنيا المطلوبة، والأهم من ذلك، ما إذا كانت هناك حاجة إلى تحسين كل مدرسة لتلبي تلك المواصفات.

فضلاً عما تقدم ستشارك شعب مختلفة في عملية التخطيط. فعلى سبيل المثال: تتولى شعبة تكنولوجيا التعليم (BTP) مسؤولية تخطيط ورصد مختبرات الحاسوب والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على المدارس، وتوقع الخطة العامة للتخطيط التعليمي بالعدد الإجمالي للمدارس الجديدة المطلوبة بناءً على طلبات من (JPN)، أما الشعب الأخرى المسؤولة عن المدارس أو شعبة التنمية (BP) فهي مسؤولة عن إنشاء مدارس جديدة، في حين أن شعبة المشتريات وإدارة الأصول (BPPA) هي المسؤولة عن المشتريات وصيانة جميع المؤسسات التعليمية.

وقد أدى هذا التقسيم للمسؤوليات إلى تطوير قواعد بيانات متعددة تحتاج إلى تيسير لتوفير صورة متكاملة عن المرافق والمعدات في كل مدرسة، وحالة هذه المرافق، ويتفاهم ذلك؛ بسبب عدم كفاية التمويل اللازم للاضطلاع بأعمال الصيانة الوقائية، وفي الوقت الراهن، تفتقر المدارس إلى الأموال لإجراء إصلاحات طفيفة وإجراء صيانة مستمرة للخدمة. أما على المدى الأطول، فيمكن للصيانة المبكرة أن تتفادى حدوث تدهور خطير يمكن أن يكون إصلاحه أكثر تكلفة.

الشكل التوضيحي (6-11).

الفجوات المحددة في البنية التحتية للمدارس.

2005: الخطة الرئيسية لتطوير التعليم	2006-2010: خطة ماليزيا التاسعة	2011: مراجعة الخطة	نسبة التطوير (2005-2011) %
نسبة المدارس التي تعاني من نقص في البنية التحتية (2005) % 9.667=100% مدرسة	نفقات التنمية الكلية (2006-2010) % 19.771=100% مليون رينغيت	نسبة المدارس التي تعاني من نقص في البنية التحتية (2011) % 10.000=100% مدرسة	
لا يوجد كهرباء على مدار 24 ساعة 8%		لا يوجد كهرباء على مدار 24 ساعة 3%	+5%
لا يؤدي الوصول إلى المياه النظيفة 16%	البنية التحتية المادية	لا يؤدي الوصول إلى المياه النظيفة 15%	+1%
المدارس ذات النظام المزدوج 17%	البنية التحتية للمعلوماتية ومرافق البنى التحتية الأخرى ¹	المدارس ذات النظام المزدوج 16%	+1%
المدارس المشتركة 1%		المدارس المشتركة 1%	
مختبر الحاسوب 29%		مختبر الحاسوب 27%	+2%
مختبر العلوم 17%		مختبر العلوم ² 20%	-3%

1. تشمل نفقات الوزارة، ورسوم الاستشارات وحيازة الأراضي.

2. لأن مختبرات العلوم لم تعد صالحة لعمل.

المصدر: شعبة التخطيط والبحوث التربوية.

خارطة الطريق: اعتماد معيار مشترك للبنية التحتية للمدارس، يتكيف مع الاحتياجات المحلية

لتوفير مزيد من الوضوح بشأن احتياجات البنية التحتية للمستقبل، وضعت الوزارة تعريفاً موحداً للبنية التحتية للمدارس (الشكل 6-13) يحدد هذا المعيار الحد الأدنى المقبول لبيئة التعلم المواتية للطلاب في جميع المدارس، وسيتم تعديله بمرور الوقت مع استيفاء الأهداف، وتطور احتياجات الطالب، وفي حين أن العديد من المدارس في النظام تلي أو حتى تتجاوز هذه المعايير، فإن القصد من ذلك هو رفع معايير مرافق النظام بأكمله والمعدات، وسيشمل ذلك تحديث مواصفات المرافق والمعدات لتحسين الجودة والمتانة والحياة الاقتصادية للمرافق، وستعمل الوزارة أيضاً مع الهيئات الحكومية ذات الصلة مثل السلطات المحلية؛ لضمان أن تكون جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة المشاركة في تخطيط وبناء البنية التحتية المدرسية

متوافقة مع هذا المعيار.

من المهم أيضاً الاعتراف بأن المعيار الموحد لا يترجم إلى نهج واحد يناسب الجميع، فقد تختلف متطلبات البنية التحتية بسبب موقع المدرسة أو نوع المدرسة، على سبيل المثال: قد يكون لدى مدرسة فنية أو مهنية أو تعليم خاص متطلبات مختلفة جداً من المدرسة التقليدية. وستستمر الوزارة في توفير درجة من المرونة في تحديد متطلبات البنية التحتية لكل مدرسة، بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية، ويحدد لاحقاً في الموجتين الأولى والثانية.

في الموجة الأولى، سينصب التركيز على ضمان حصول كل مدرسة على الضروريات الأساسية مثل البنية التحتية المادية الكافية والوصول إلى المرافق العامة، أما في الموجة الثانية -بعد استيفاء هذه المعايير المطلقة الدنيا- فستعمل الوزارة على ضمان حصول كل مدرسة على التسهيلات والمعدات اللازمة لتقديم المناهج والتربية المعززة كما هو موضح في الفصل الرابع من هذا المخطط وفي الموجة الثالثة، ستقوم الوزارة بتعريفها للاحتياجات من البنية التحتية قبل الاستثمار في تحسينات أخرى حسب الاقتضاء.

الموجة الأولى (2013 - 2015) ضمان مستوى جيد من البنية التحتية الأساسية لجميع المدارس:

ستضمن الوزارة أن تفي جميع المدارس بالمعايير الدنيا المقبولة المحددة للبنية التحتية الأساسية بحلول عام (2015)، وكما ذكرنا سابقاً سيتم تكييف هذه المعايير لتتلاءم مع الظروف المحلية لكل مدرسة، على سبيل المثال: سيتم تعديل المرافق في المدارس في المناطق النائية بحيث تستوعب عدم الوصول المنتظم إلى المرافق، مثل إدراج مضخات الآبار.

وتماشياً مع مبادرة إعادة صياغة النموذج (6) وتعزيز شهادة الثانوية العامة (التي سنناقشها بمزيد من التفصيل في الفصل السابع)، ستقوم الوزارة بمراجعة متطلبات البنية التحتية لهذه البرامج قبل الجامعية، وهذا اعتراف بالاحتياجات العالية والمتخصصة في كثير من الأحيان للطلبة في مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية، مقارنة بالطلبة الابتدائيين والثانويين؛ ولتحقيق هذا الهدف، ستنفذ الوزارة الإصلاحات والتحسينات على مراحل، وقد أجرت الوزارة تدقيقاً تفصيلياً للبنية التحتية لتحديد مقدار الإصلاحات اللازمة لجعل جميع المدارس تتماشى مع المعيار الأساسي للبنية التحتية الأساسية، وستستمر الإصلاحات والتحسينات على مراحل، بدءاً بولايتي صباح وساراواك لأن المدارس في هذه الولايات في أمس الحاجة إلى الإصلاحات، وبحلول نهاية عام (2013)، سيتم استكمال الإصلاحات والتحديثات الحرجة في جميع المدارس البالغ عددها (1608) مدارس.

تماشياً مع خطة ماليزيا العاشرة وتطلعاتها لزيادة إنتاجية الموارد، ستنفذ الوزارة تحليل إدارة القيمة وتقييم تكاليف دورة الحياة للمشاريع الكبيرة التي تبلغ قيمتها أكثر من (50) مليون رينغيت ماليزي، ويُعدُّ هذا النهج المنظم والمتعدد التخصصات تقنيةً لتحقيق أقصى قدر من القيمة للمشاريع، فعلى سبيل المثال، تتطلب إدارة القيمة إجراء استعراض تفصيلي للمواصفات لتحديد الوظائف ومراعاة تكاليف دورة الحياة عند البت في التصميم الأمثل للمشروع.

كما حددت الوزارة تدابير يمكن أن تقلل من تكلفة هذه التحسينات بنسبة تصل إلى (70 %)، فالمباني -مثلاً- لديها حجم قياسي ويتم بناؤها من الخرسانة، بغض النظر عن موقع المدرسة، ومن خلال السماح للمدارس باختيار أحجام مختلفة من المباني بناء على احتياجاتها، وباستخدام مواد بديلة أكثر دواما مثل مركبات الألياف في المناطق الريفية، يمكن للوزارة أن توفر ما يصل إلى (88 %) من تكاليف البناء، التي ستسعى أيضاً إلى إدماج مواد البناء الخضراء لتحسين إنتاجية الموارد وتكاليف مرافقها الأساسية على المدى الطويل.

تدعم هذه الجهود الرامية تحسين عملية إدارة المشروع وتحقيق وفورات في التكاليف إدماج قواعد البيانات القائمة لتوفير منظور موحد، وفي الوقت المناسب حول متطلبات البنية التحتية، وسيتم تحسين موثوقية البيانات المتعلقة من خلال عدد المرافق وحالتها باشتراط قيام مراكز تطوير البرامج بتدقيق التقارير من المدارس الفردية بشرط مرافقها.

وستكفل الوزارة أيضاً مستويات مناسبة من صيانة المعدات والمرافق المدرسية الحالية بتوفير مخصصات سنوية للمدارس لأنشطة الصيانة، وسيتم صرف الأموال إلى (JPN و PPD)، والمدارس الفردية التي تتمتع بسلطة معززة والمساءلة لتشغيل أعمال الصيانة.

الشكل التوضيحي (6-13).

متطلبات البنية التحتية للمدارس

الأساس (2013 - 2015)	خط الأساس (2016 - 2020)	المستقبل (2021 - 2025)
لجميع المدارس يجب على الأقل تحقيق الضروريات الأساسية المطلوبة لبيئة آمنة وصحية ومواتية للتعليم والتعلم	توفير الحد الأدنى من التسهيلات لتمكين المنهاج والتقديم التربوي	لخلق بيئة مثيرة للتعليم في القرن الحادي والعشرين
- الهيكل المادي (السقف، الجدران، الأسلاك، الطلاء). - الصفوف التي تحقق نسبة (15-20) قدم مربع لكل طالب - المرافق الصحية التي تحقق نسبة 1 لكل 50 طالباً - 12 ساعة من الكهرباء، باستثناء المدارس التي تحتوي على المنزل التي تتطلب 24 ساعة من الكهرباء - معالجة المياه، تكون صالحة للشرب - طاولة وكروسي لكل طالب - مساحة عمل واحدة لكل معلم - سبورة لكل صف - جهاز واحد لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت على الأقل لكل 20 طالباً - سرعة الإنترنت لا تقل عن 2 ميغا بايت في الثانية	- مرفق رياضي واحد - إنترنت 24 ساعة وتكون سرعته (4-10) ميغا بايت في الثانية - جهاز واحد على الأقل لكل 10 طلاب في جميع المدارس - مكتبة/ مركز موارد - ميزات إضافية لإمكانيات الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة مثل المنحدرات والمرافق الصحية - أماكن مخصصة لأنشطة التربية الإسلامية - للمدارس الثانوية (حسب حجم المدرسة): * العلوم (الأحياء، الكيمياء، الفيزياء) * ومختبرات العلوم العامة * ورش عمل للمهارات الحياتية مثل الاقتصاد المنزلي والزراعة * نزل لطلبة المدارس الريفية الذين يسافرون أكثر من ساعة يومياً	- الإنترنت لا يقل عن 10 ميغا بايت في الثانية - جهاز واحد لكل طالب في المدارس الثانوية - وحدة تداول للفيديو لدعم التعلم عن بعد - ما لا يقل عن منشأة رياضية واحدة لكل ولاية - قد يلزم إجراء مزيد من التغييرات على تصميم المدرسة استناداً إلى متطلبات المناهج الدراسية الجديدة مثل غرفة التعلم الخاصة استناداً إلى مستوى الطالب وأدائه

المصدر: المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالتخطيط الإنمائي من قبل لجنة المعايير ووحدة التخطيط الاقتصادي، مكتب رئيس الوزراء.

الموجة الثانية (2016 - 2020): تجهيز المدارس لدعم المناهج الدراسية والتحسينات التربوية:

بحلول نهاية عام (2015)، ستحقق جميع المدارس مستوى جيداً من البنية التحتية الأساسية، على النحو المحدد في الموجة الأولى، ومن ثم سيتحول التركيز إلى ضمان تجهيز جميع المدارس بنحو مناسب لدعم المنهاج المفصل والتوصيل التربوي المفصل في الفصل الرابع، وسيشمل ذلك المرافق والمعدات ذات الصلة بدعم تعلم الطلبة مثل مختبرات العلوم وورش عمل المهارات الحياتية والمساحات المخصصة لأنشطة التعليم الإسلامي، وستقوم الوزارة أيضاً بالاتصال الوثيق مع الوكالات الأخرى لضمان الوصول الواسع إلى المرافق الرياضية في كل منطقة، فضلاً عن ذلك، ستكفل الوزارة أن تكون هذه المرافق الجديدة مستدامة بيئياً.

ومن مجالات التركيز بنحو خاص خلال هذه المرحلة هي الاستثمار في مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيكون هذا أمراً ضرورياً ليس فقط لضمان أن يكون لدى الطلبة معرفة بتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، ولكن أيضاً لدعم الابتكارات المستقبلية في علم أصول التدريس، وسيجري تفصيل ذلك في القسم المقبل الخاص بسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم. سدرس الوزارة أيضاً التحول المستهدف للمدارس المزدوجة الازدحام، وفي مثل هذه السيناريوهات ستكون الأولوية الأولى دائماً لفرض حدود الالتحاق بالمدارس وزيادة غرف دراسية إضافية إلى المدارس الحالية، وإذا لم تكن هذه التدابير كافية، ستقوم الوزارة بتقييم الحاجة إلى بناء مدارس جديدة.

ستواصل الوزارة -خلال الموجة الثانية- استعراض متطلبات البنية التحتية لمؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية، والهدف من ذلك هو توفير بيئة جامعية مواتية للتعلم على مستوى ما بعد الثانوي.



الموجة الثالثة (2021 - 2025): تحديد احتياجات البنية التحتية للمستقبل:

بجول نهاية عام (2020)، يتوقع من جميع المدارس أن تحقق الحد الأدنى من المعايير الأساسية للبنية التحتية والمرافق والمعدات التي أنشئت في الموجة الثانية، وقبل أي استثمارات أخرى في البنية التحتية، ستقوم الوزارة بإعادة تقييم تعريفها حول احتياجات البنية التحتية للمدارس، ويشمل المنظور الأولي للوزارة بشأن هذه الاحتياجات المستقبلية الوصول إلى مرافق رياضية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأكثر تطوراً، وإن كان من المتوقع أن يتغير ذلك بشكل ملحوظ على مدى السنوات العشر القادمة مع تطور التكنولوجيا والتربية، وتهدف الوزارة أيضاً إلى استكمال تحويل المدارس المزدوجة الدوام إلى مدارس بدوام أحادي بحلول نهاية عام (2025) إذا كان ذلك ممكناً، وحين الانتهاء من المراجعة ستشرع الوزارة في الاستثمار في التحسينات اللازمة للمرافق والمعدات المدرسية.

المدارس بدوام مزدوج أو أحادي: وضع الأمور في نصابها:

تم إنشاء المدارس مزدوجة الدوام في ماليزيا بعد الاستقلال؛ لتلبية احتياجات عدد كبير ومتنامٍ من الطلبة بطريقة فعالة من حيث الكلفة، وعلى النقيض من المدارس ذات الدوام الواحد، تقسّم المدارس مزدوجة الدوام طلبتها على مجموعتين، مع ساعات دراسية مختلفة، ولكنها تشترك في المرافق والإدارة نفسها، وعادةً يبدأ دوام الدوام الصباحي في الساعة (7:30) حتى الساعة (1:00) ظهراً، بينما يبدأ دوام الثانية من الساعة 1:15 بعد الظهر إلى الساعة (6:45) مساءً، ويمكن للطلبة والمعلمين الحضور إلى المدرسة أيام السبت من أجل الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية.

في أوائل عام (2012) كان هناك أكثر من (1500) مدرسة مزدوجة الدوام في ماليزيا، وتمثل هذه المدارس حوالي (15 %) من جميع المدارس في النظام التعليمي ولكنها تمثل (40 %) من عدد الطلبة المتحقّقين بالمدارس. إن النظام ذا الدوام المزدوج أكثر شيوعاً في المدارس الحضرية والمدارس الثانوية، وهو أيضاً أكثر انتشاراً في سيلانغور، وبينانغ، وكوالا لامبور.

هناك تصور لدى بعض الآباء والأمهات وغيرهما من أصحاب المصلحة بأن المدارس ذات الدوام الأحادي توفر تعليمًا أفضل جودة من خلال عدد من العوامل، وسنستعرض في هذا القسم الحقائق المتعلقة بالأداء النسبي بين المدارس المنفردة والمزدوجة الدوام.

1. نتائج الطلبة:

- التصور: مدارس الدوام المزدوج تقوّض نتائج التعلم.

- الواقع: نتائج التعلم في المدارس ذات الدوام الواحد والمدارس المزدوجة متماثلة.

ويؤكد استطلاع أداء الطلبة على مدى السنوات الثلاث الماضية في كل من المدارس الابتدائية والثانوية عدم وجود فرق كبير بين المدارس ذات الدوام الواحد أو المزدوج، وتؤدي المدارس الثانوية ذات الدوام المزدوج أداءً أفضل بقليل من نظيراتها ذات الدوام الواحد (الشكل 6-14).

2. الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية:

- التصور: المدارس ذات الدوام المزدوج تقلل من الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية.

- الواقع: يقضي الطلبة في المدارس ذات الدوام المزدوج وقتاً مماثلاً على الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية.

ويقضي الطلبة في كل من المدارس ذات الدوام الأحادي والمزدوج ما متوسطه ساعتين في الأسبوع

على الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية، ويقضي الطلبة في معظم الأشكال المدرسية بعض الوقت على أنشطة مماثلة وعلى نطاق واسع، مثل الرياضة والموسيقى والفن (الشكل 6-15).

3. البنية التحتية:

- التصور: للمدارس ذات الدوام المزدوج بنية أساسية ضعيفة.

- الواقع: البنية التحتية للمدارس ذات الدوام المزدوج مماثلة للبنية التحتية للمدارس ذات الدوام الواحد.

تشير مراجعات الحسابات للبنية التحتية المادية للمدارس في عام (2011) إلى عدم فرق بين المدارس ذات الدوام الأحادي والمزدوج، وهناك نسبة متكافئة من المدارس ذات الدوام الواحد والمزدوج في المناطق الحضرية تتطلب تحسينات وإصلاحات.

4. الانضباط:

-التصور: تعاني المدارس ذات الدوام المزدوج من ضعف في الانضباط.

-الواقع: مستويات الانضباط متماثلة في المدارس ذات الدورة الواحدة والمزدوجة.

إن أعداد الطلبة الذين لديهم قضايا انضباطية متساوية بين المدارس ذات الدوام الواحد والمزدوج، وهناك (150) مخالفة انضباطية سنوياً في (5%) من المدارس ذات الدوام المزدوج و(3%) من المدارس ذات الدوام الواحد، وعلى النقيض من ذلك، في (76%) من المدارس ذات الدوام المزدوج و(82%) من المدارس ذات الدوام الأحادي، هناك أقل من (50%) من الحالات الانضباطية سنوياً.

5. الاكتظاظ:

- التصور: المدارس ذات الدوام المزدوج مكتظة.

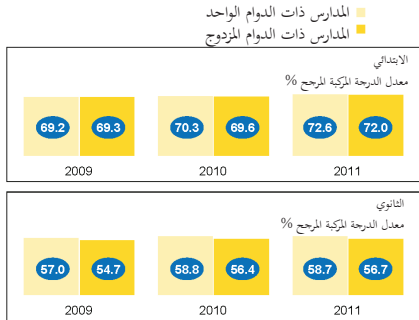
- الواقع: لوحظ الاكتظاظ في كل من المدارس ذات الدوام الواحد والمزدوج، وإن كان بدرجة أكبر في المدارس ذات الدوام المزدوج.

يكون متوسط حجم الصف أكبر من 35 طالباً في 26% من المدارس ذات الدوام المزدوج مقارنة بنسبة 8% في المدارس ذات الدوام الواحد، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن المدارس الأكثر اكتظاظاً في النظام هي المدارس الحضرية، بغض النظر عن وضعها كمدارس ذات دوام مزدوج أو واحد، وفي المستقبل،

ستتكفل الوزارة بمعالجة الاكتظاظ عن طريق توسيع عدد الفصول الدراسية والمرافق الأخرى كلما كان ذلك ملائماً.

الشكل التوضيحي (6-14).

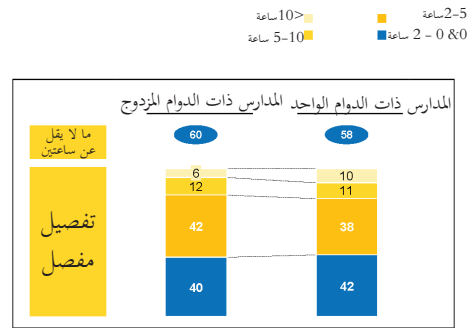
نتائج التعلم في المدارس ذات الدوام الواحد والدوام المزدوج في ماليزيا



ملاحظة: خيارات المدرسة في (KJT, SKJC, SMKSK) التي لديها بيانات كافية. المصدر: قاعدة بيانات (EMIS)، رابطة الامتحانات.

الشكل التوضيحي (6-15).

معدل الوقت في الأنشطة المصاحبة لكل أسبوع



ملاحظة: لا يؤخذ في الحسبان سوى (SKJT, SKJC, SMK, SK). المصدر: مسح الطلبة لعام (2011، العدد 1436) للمدارس ذات الدوام المزدوج، و(6153) للمدارس ذات الدوام الواحد.



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعليم:

ستضمن الوزارة أن الطلبة لا يتعلمون فقط كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن أن يكونوا قادرين على الاستفادة منها بفعالية لتعزيز تعلمهم، وستقوم الوزارة بتحقيق ذلك من خلال تعزيز أسس المدارس التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع إدخال حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المثبتة في نظام التعليم. وستشمل التدابير المتخذة ما يأتي:

- تزويد الطلبة بالمهارات والمعرفة للتعلم بفعالية والعيش بنحوٍ مثمر في عالم عالمي ورقمي متزايد.
- تجهيز جميع المدارس الوطنية البالغ عددها (10,000) مدرسة بإنترنت الجيل الرابع، ومنصة تعلم افتراضية يمكن استخدامها من قبل المعلمين والطلبة وأولياء الأمور من خلال برنامج (BestariNet 1).

- تدريب جميع المعلمين على تضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم من أجل دعم تعلم الطالب.
- زيادة عدد أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تصل نسبة الطالب إلى الجهاز إلى (10:1). ويمكن تخفيض هذه النسبة أيضاً رهناً بتقييم الأثر وتوافر الأموال.
- تجريب ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسليمها مثل التعلم عن بُعد، والتعلم الذاتي قبل توسيع النطاق على مستوى الدولة، وقد اعترفت ماليزيا منذ مدة طويلة بإمكانية التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وأشار استعراض اليونسكو إلى أن ماليزيا كانت من أوائل البلدان القليلة في العالم التي كانت رائدة في وضع خطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنظامها التعليمي، وأشار الاستعراض أيضاً إلى "مجموعة رائدة" من السياسات والخطط التي وضعت منذ عام (1990)، بما في ذلك خريطة الطريق للمدرسة الذكية وسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (2010)، والهدف من ذلك هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز عمق الجودة الشاملة للتعليم وتحسينها، وذلك أكثر طموحاً من مجرد تعليم الطلبة لتكون قادرة على توظيف وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية مثل استخدام معالجات النصوص، والإنترنت، والبريد الإلكتروني، وينبغي أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الطلبة على تعزيز مهارات التفكير العليا.

وتسعى الوزارة أيضاً إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين كفاءة تقديم التعليم الجيد إلى الفئات المحرومة مثل المناطق الريفية والمدارس غير المقيّدة، وبناءً على ذلك، كان أحد أكبر الاستثمارات الرأسمالية الكثيفة التي قامت بها الوزارة خلال العقدين الماضيين في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمدارس، وفي الفترة من عام (1999) إلى عام (2010)، استثمرت الوزارة ما يقرب من (6) مليارات رينغيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مبادرات التعليم، وذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى مختبرات حاسوب إضافية لدعم برنامج (PPSMI 2,6) مليار رينغيت ماليزي) وبناء مختبر حاسوبي في كل مدرسة (2.5 مليار رينغيت ماليزي). بيد أن دراسة أجرتها الوزارة في عام (2010) وجدت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدود نسبياً، إذ يقضي حوالي (80 %) من المعلمين أقل من ساعة في الأسبوع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فثلث الطلبة فقط يرون أن معلمهم يستخدمون هذه التكنولوجيا بانتظام، فضلاً عن ذلك، لاحظ استعراض اليونسكو (2012) أنه "حتى حينما تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس، فإنها في معظم الحالات لم تتجاوز كثيراً استخدام بويروانت كأداة تعليمية، ولا يوجد دليل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم لتعزيز الإبداع لدى الطلبة وحل المشكلات والتفكير النقدي ومهارات الاتصال".

ويبقى أحد أسباب الاستخدام محدوداً، وهو أنه تم طرح الأجهزة من دون توفير خدمات التدريب والدعم الكافية للمدارس -مثل الفنيين- للحفاظ على المعدات، وحتى في الحالات التي يقدم فيها التدريب والدعم، فكثيراً ما تكون غير مستمرة أو مستدامة، وعلى هذا النحو، لم يكن المعلمون مستعدين من حيث كيفية استخدام الحواسيب في عملهم اليومي، وتماشى هذه النتيجة مع البحوث الدولية التي تشير إلى أن المرافق الراقية، مثل مختبرات الحاسوب والفصول الدراسية الذكية، ومختبرات العلوم تصبح مفيدة فقط بمجرد معرفة المعلمين والطلبة -على حد سواء- كيفية استخدام التكنولوجيا والمعدات بطرق ذات معنى في عمليات التعلم، وثمة مسألة أخرى تتمثل في عدم وجود استراتيجية طويلة الأجل للحفاظ على العناصر الرئيسة لتنفيذ السياسات وتوسيع نطاقها، مثل: الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءات المعلمين، فعلى سبيل المثال: لا توجد فترة مضمونة صريحة لتجديد الحواسيب، حيث إن المدارس التي تلقت معدات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبحت الآن في أمس الحاجة إلى التجديد. وتماشياً مع النتائج السابقة حول إنتاجية الموارد، لم يتم ربط هذه الاستثمارات بنحوٍ ثابت بمجموعة واضحة من النتائج المتوقعة للطلاب، ولم يتم رصدها بدقة لتحديد الأثر.

خارطة الطريق: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعلم:

تواصل الوزارة العمل على تأهيل جميع المدارس رسمياً كمدراس ذكية (أي تحقيق الحد الأدنى من معايير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها وتوافر البنية التحتية والتطبيقات) مع دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعليم والتعلم، واستناداً إلى البحوث الحالية بشأن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكاناتها في مجال التعليم، ستعتمد الوزارة المبادئ التالية لتوجيه تطوير استراتيجيتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- التأكد من وجود الأسس الأساسية: تماشياً مع الأمثلة الناجحة في تنفيذ برنامج قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، ستبنى الوزارة نهجاً متسلسلاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستكون العناصر الحاسمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأجهزة والشبكات والتطبيقات، وكفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعلمين

والمناهج الدراسية والتقييم فيجب أن تكون هذه الأجهزة موجودة قبل التحول إلى استخدام أكثر كثافة ومبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- بناء أسس راسخة: ستقوم الوزارة بذلك؛ لضمان أن تستند المبادرات المتعاقبة إلى برامج سابقة، فعلى سبيل المثال: ستكفل الوزارة أن تعزز جميع مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل فعالية (BestariNet 1) وتعزيزها؛ ويهدف ذلك إلى تعظيم عائد الوزارة على الاستثمار في هذا البرنامج وضمان أن يصبح برنامج (BestariNet) محفزاً للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في ماليزيا.

- الاستثمار في حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة.

وعلى الرغم من أوجه عدم التيقن التي أبرزها البحث الدولي إلا أنه ما يزال بالإمكان استخدام الحلول الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الوصول إلى موارد التعليم والتعلم عالية الجودة من حيث التكلفة إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل: المدارس الريفية، والمدارس غير المقيدة، والطلبة الموهوبين.

- الاعتماد على التقييمات المستندة إلى النتائج: ينبغي أن يشكل التقييم القائم على الأدلة الأساس لتقييم الاستثمارات المحتملة الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وسيطلب ذلك تحسين مجموعة أدوات القياس الحالية مثل معايير تأهيل المدارس الذكية ولاسيما مع وضع المعايير الدولية، وسيطلب توظيف هذه المبادئ أولاً ضمان أساس قوي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبمجرد وضع هذه الأسس، ستنتظر الوزارة في فرص تقديم حلول مبتكرة تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تدعمها أدلة واضحة على الأثر الإيجابي.



الموجة الأولى (2013 - 2015) تعزيز الأساس:

في الموجة الأولى، ستستفيد الوزارة من القاعدة القائمة؛ لضمان وجود الهياكل الأساسية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكفاءات في جميع أنحاء النظام مع تجنب الالتزامات بأي منصة تكنولوجية محددة، وتشمل الأولويات الرئيسة ما يأتي: (1) ضمان حصول الطلبة والمعلمين على فرص كافية للوصول إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (2) تزويد النظام التعليمي بمنصة تعليمية وعرض نطاق شبكة كاف لاستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (3) ضمان حصول جميع المعلمين على الكفاءة الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل الأولويات الإضافية خلال هذه المدة تحسين نظم الرصد الحالية لتقديم تقييمات أكثر دقة للتقدم المحرز في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية وتوفير محتوى يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

توفير البنية التحتية للشبكة ومنصة التعلم من خلال (BestariNet 1):

يُعَدُّ (BestariNet 1) مشروعاً بدأته الوزارة، وبموجب هذا المشروع، سيتم تزويد 10,000 مدرسة عامة ابتدائية وثانوية في ماليزيا بإنترنت الجيل الرابع وبيئة تعلم افتراضية، إذ إن الاتصال بالإنترنت عالي السرعة والوصول إلى حلول تعليمية متكاملة على مستوى عالمي سيكون عاملاً محفزاً لغرس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات اليومية للوزارة، ويمكن أن يدفع ماليزيا للانتقال إلى طليعة الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. وستكفل الوزارة تدريب جميع المدرسين وكفاءتهم على استخدام نظام التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

تقديم مزيد من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ستركز الوزارة على تقديم مزيد من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ليست بالضرورة أجهزة الكمبيوتر - مثل الأقراص أو الهواتف الذكية والأجهزة الرقمية - للطلبة والمعلمين؛ ولكي تظل الوزارة فعالة من حيث التكلفة، فإنها ستبتكر على عدة أبعاد، إذ ستعطي الوزارة الأولوية للحلول التي يمكن الوصول إليها على أجهزة مختلفة، مثل أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة، التي تأخذ في الحسبان المواقع والأسر دون الوصول إلى الإنترنت، وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تحقق في الحصول على أجهزة تناسب الغرض. وقد أحرزت الوزارة بالفعل تقدماً جيداً في هذا المجال، على سبيل المثال: من طريق استخدامها لأجهزة الكمبيوتر ذات الحواسيب الرقيقة - محطات حاسوب منخفضة الأداء ذات وظائف محدودة مع الاعتماد على الخوادم لتوفير القدرة الحاسوبية من أجل خفض التكاليف -، وسيجري تجربة استخدام بدائل جديدة أقل كثافة للموارد لمرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بمختبرات الحاسوب الحالية، مثل: مكتبة الإقراض لأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر. وسوف تستكشف أيضاً نظام "جلب الجهاز الخاص بك" للاستفادة من الأجهزة الموجودة لدى الطلبة، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، وستزداد أهمية هذا الأمر مع تزايد قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الانتقال إلى المدرسة؛ لتصبح المدرسة بأكملها مختبراً للحاسوب.

فضلاً عن الأصول والهياكل الأساسية المادية، ستستعرض الوزارة عملية الشراء الحالية لمعالجة الشواغل الحالية فيما يتعلق بالصيانة وتكلفة دورة حياة أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك سياسة الاستعاضة عن المخزون الحالي لأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستنظر أيضاً في ابتكارات جديدة في مجال المشتريات مثل: التوريد المباشر من الشركات المصنعة واتفاقات الإيجار والشراكات الخاصة من أجل خفض التكاليف. والهدف هو تحقيق الحد الأدنى من جهاز كمبيوتر واحد لكل عشرة طلبة؛ ومن شأن ذلك أن يوفر لهم حواسيب كافية كي يتمكنوا من تعلم كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن الاستفادة من الابتكارات لدعم التعلم الأوسع نطاقاً.

ضمان أن يكون لجميع المعلمين ومسؤولي الوزارة معرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ستعزز الوزارة مجموعتها الحالية من البرامج التدريبية؛ لضمان استيفاء جميع المعلمين الحد الأدنى من محو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول نهاية عام (2015)، ويستند معيار النظام في مجال محو الأمية ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عنوان راسخ لكفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعته الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم، وسيطلب من جميع المتدربين الوفاء

بمعيار الكفاءة كجزء من تدريبهم، وسيطلب من المعلمين الحاليين اجتياز اختبار تشخيصي عبر الإنترنت بحلول عام (2014)، أما الذين لا يجتازون الاختبار فعليهم استكمال سلسلة من وحدات التدريب عبر الإنترنت وإعادة الاختبار بحلول نهاية عام (2015)، وهذه العملية من الاختبارات والتدريب سيتم دعمها من قبل منصة تطوير مهنية تعمل على (BestariNet 1).



: (BestariNet 1)

يهدف مشروع (BestariNet 1) إلى توفير النفاذ إلى النطاق العريض إلى كل مدرسة عامة في ماليزيا، ودعم إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الممارسة اليومية بخلق بيئة التعلم الافتراضية (VLE)، وتعدُّ (VLE) منصة للمعلمين وأولياء الأمور والطلبة للتواصل مع بعضهم بعضاً وتبادل موارد التعلم. على سبيل المثال: يمكن للمعلمين استخدامها لتعيين القراءة المسبقة والواجبات المنزلية للطلبة، ولتزويد الآباء بالوصول إلى محفظة عمل طفلهم، أو لتبادل خطط الدروس مع الزملاء من جميع أنحاء البلاد، وسيشمل نظام إدارة التعلم للمعلمين وقادة المدارس لتتبع التقدم المحرز لدى كل طالب في مهامهم وتقييماتهم وامتحاناتهم؛ حتى يتمكنوا من تقديم مساعدة هادفة في المناطق التي يحتاج فيها كل طالب إليها أكثر من غيرها.

ولضمان قدرة المعلمين على تحقيق الإمكانيات الكاملة لهذا النظام، ستقوم الوزارة بتدريب المعلمين على كيفية لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارساتهم التعليمية، وستكفل الوزارة أيضاً تزويد المدارس بعدد كافٍ من هذه التكنولوجيا.

سيتم تحديث معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين ووحدات التدريب ذات الصلة باستمرار مع تطورها بمرور الوقت، وكما هو مبين في الأقسام السابقة من هذا الفصل سيتم أيضاً تدريب موظفي الوزارة الآخرين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان أنهم مجهزون لتحقيق مهامهم

بكفاءة وفعالية، وهذا يشمل الكفاءة في التطبيقات المالية وغيرها من التطبيقات الإدارية المتخصصة لدعم إدارة الموارد.

التحول نحو مزيد من المحتوى الذي أنشأه المستخدم:

بالنظر إلى بدء تشغيل نظام (BestariNet 1) ستنقل الوزارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية مثل: تلفزيون (EduWeb TV) إلى قناة (VLE)، كمنصة واحدة متكاملة لاستضافة هذه الخدمات، وستقوم الوزارة باستكشاف المحتوى الأصلي، فضلاً عن تكييف المحتوى الموجود مسبقاً لدعم تعلم الطلبة. وستدعم الوزارة أيضاً مزيداً من الموارد التعليمية التي ينشئها المستخدمون مثل: خطط الدروس ومقاطع الفيديو لإضفاء المفاهيم على الحياة، وستقوم الوزارة أيضاً بإنشاء عملية لإدارة هذا المحتوى الذي ينشئه المستخدمون.

إدارة البيانات المتكاملة للمدارس والوزارات:

كما هو مبين في الأقسام السابقة من هذا الفصل، ستدمج الوزارة وتتوافق بين مختلف قواعد البيانات ونظم المعلومات الإدارية، وستتم استضافة قواعد البيانات هذه في (BestariNet 1)؛ لتمكين جميع مكاتب الوزارة ومدارسها من الوصول إلى المهام الحاسمة مثل إدخال البيانات ومعالجتها.

الموجة الثانية (2016 – 2020) تقديم الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

مع تعزيز الأسس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي الماليزي، ستدرس الوزارة فرصاً إضافية لتحويل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفصول الدراسية، من خلال تلفزيون (EduWeb TV)، ويشمل هذا توسيع نطاق أفضل الممارسات من مجالات التميز والابتكار المحددة في الموجة الأولى، وستقوم الوزارة أيضاً بتحديث استراتيجيتها لتعكس النتائج الجديدة من البحوث الدولية حول كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مهارات التفكير العليا.

استكشاف حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعات محددة، ومراجعة أفضل

الممارسات للنظام:

من المهم التمييز بين التدخلات على نطاق النظام التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كل فصل دراسي وكل تدخلات مدرسية ومخصصة لمجموعات مستهدفة محددة، فخلال هذه الفترة ستركز الوزارة على إدخال وتجريب برامج متخصصة للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة مثل: المدارس غير المقيدة والمدارس الريفية، والطلبة الموهوبين.

ويمكن أن يشمل ذلك -على سبيل المثال- تقديم الدروس افتراضياً وأدوات التعلم التكيفية عبر الإنترنت كنشاط تعزيز للتعلم في الفصول الدراسية، وستقوم الوزارة أيضاً بالتحقيق في خيارات استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مشاركة الوالدين والمجتمع المحلي في التعليم، وبما أن توافق الآراء الدولي يشكل أفضل الممارسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير مهارات التفكير العليا، ستقوم الوزارة أيضاً بإجراء استعراض مفصل لتحديد المسار إلى الأمام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسة التعليمية، وسيجري الاستعراض باستخدام تقييم قائم على النتائج للخيارات المحتملة.

تحقيق كتلة ضرورية في أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

سيكون تحقيق كتلة ضرورية في عدد أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي أمراً ضرورياً مع إدخال مزيدٍ من الابتكارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام، وكاستمرار لمبادرة الموجة الأولى، ستخفض الوزارة نسب الطلبة إلى الكمبيوتر إلى (10:1) كحد أقصى. ويشير استعراض بلدان أخرى إلى أن معظم النظم ذات الأداء الأعلى حققت نسبة بلغت (10:1) على الأكثر.

الموجة الثالثة (2021 - 2025) الحفاظ على الاستخدام المبتكر على نطاق النظام:

في الموجة الثالثة، ينبغي أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً لا يتجزأ من جميع أساليب التدريس والمناهج الدراسية لنظام التعليم، وستركز الوزارة على توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الطلبة والمعلمين وتكثيفه، وهذا سيجلب الجهاز إلى نسبة الطالب بما يتماشى مع البلدان الرائدة مثل كوريا الجنوبية، وستواصل الوزارة أيضاً توسيع نطاق الجهود الرامية إلى التعلم عن بعد والتعلم الذاتي ومناهج نظام التعليم.

تعريف محور الأمية لدى المعلمين:

تُعَدُّ الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم جمعية عالمية تدعو إلى التميز في التعلم والتدريس من خلال الاستخدام المبتكر والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمثل أكثر من (100,000) معلم في جميع أنحاء العالم، وقد وضعت مجموعة من المعايير المعترف بها دولياً للمساعدة في قياس الكفاءة من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والمعروفة باسم المعايير الوطنية لتكنولوجيا التعليم، تطلب من جميع معلمي الفصول الدراسية تلبية المعايير الآتية:

- تشجيع التعلم وإلهام التعلم لدى الطالب:

يستخدم المعلمون معرفتهم بالموضوع والتدريس والتعلم والتكنولوجيا لتسهيل التجارب التي تعزز تعلم الطالب والإبداع والابتكار في بيئات مباشرة وظاهرية.

- تصميم التجارب والتقديرية الرقمية للتعلم العمري وتطويرها: يقوم المدرسون بتصميم وتطوير وتقييم تجارب التعلم الأصلية والتقييم، وإدماج الأدوات والموارد المعاصرة لتحقيق أقصى قدر من التعلم المحتوى في السياق وتطوير المعرفة والمهارات والمواقف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- أنموذج العمل الرقمي والتعلم:

يقوم المعلمون بتصميم وتطوير وتقييم تجارب التعلم الأصلية والتقييم، وإدماج الأدوات والموارد المعاصرة لتحقيق أقصى قدر من التعلم المحتوى في السياق وتطوير المعرفة والمهارات والمواقف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تشجيع ونمذجة المواطنة والمسؤولية الرقمية:

يفهم المعلمون القضايا والمسؤوليات المجتمعية المحلية والعالمية في الثقافة الرقمية المتطورة ويظهر السلوك القانوني والأخلاقي في ممارساتهم المهنية.

- المشاركة في النمو المهني والقيادة:

يستمر المعلمون في تحسين ممارستهم المهنية وأنموذج التعلم مدى الحياة.

البحوث الدولية وأفضل الممارسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:

من بين أهم ما يشغل صانعي السياسات حين النظر في الاستثمارات في معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هو معرفة ما إذا كان استخدام الطلبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيحسن من تعلم المواد المدرسية التقليدية، وتبين الدراسات حالياً وجود علاقة غير متناسقة بين توافر الكمبيوتر أو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعلم الطالب، وكما أشارت اليونسكو في تقريرها عام (2011) حول التحولات في التعليم: قوة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "تُظهر بعض الدراسات علاقة إيجابية بين استخدام الكمبيوتر والأداء، وبعضها يظهر علاقة سلبية، وبعضها لا يظهر أي شيء"، فالعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعلم الطلبة أكثر تعقيداً ولا ترتبط بتوافرها أو عدمه، بل بكيفية استخدامها وما يجري اختباره فيها.

الربط بين تعلم الطلبة والاستخدام الانتقائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

وجد (Kulik) في تحليله عام (2003) من نتائج (75) دراسة عن "آثار استخدام التكنولوجيا التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية: ما تقوله دراسات التقييم"، أن الاستخدام الانتقائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون له أثر إيجابي على تعلم الطلبة، على سبيل المثال، سجل الطلبة الذين استخدموا دروس الكمبيوتر في الرياضيات والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية درجات أعلى في اختبارات هذه الموضوعات، وسجل طلبة المدارس الابتدائية الذين استخدموا البرنامج التعليمي في القراءة درجات أعلى بكثير فيها.

ما يزال الأثر الانتقالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم غير واضح:

ساعد ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة في تسريع الحاجة إلى مهارات تفكير أعلى مثل التفكير الإبداعي وتذليل العقبات من أجل إيجاد حلول مبتكرة لمجموعة من المشكلات المتغيرة باستمرار، وتعدّ التطبيقات الإبداعية والمبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات محتملة مهمة لدعم العملية التعليمية في تطوير مهارات التفكير العليا هذه، إلا أن قاعدة الأدلة ما تزال محدودة.

وتفيد منظمة اليونسكو بأن "هناك دراسات قليلة تتجاوز الطرق التقليدية لدراسة تعلم الطلبة بشمول نتائج مثل الإبداع وحل المشكلات المعقدة والتعاون والقدرة على التعلم، وهي قليلة جداً في البلدان النامية".

وبالمثل، تمت التوصية بمجموعة من المناهج الدراسية كأكثر الطرق فعالية لإشراك المتعلمين في تطوير مجموعة المهارات هذه، وتشمل التعلم الذي يركز على الطالب، والتعلم النشط، والتعلم القائم على المشاريع، والتعلم القائم على الاستقصاء.

ولأن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعلم ينطوي على إمكانيات كبيرة تدعم الأهداف، فإن البنك الدولي يشير إلى أنه "ما يزال هناك كثير مما هو غير معروف عن النهج الأفضل أو الأكثر فعالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذه الأهداف".

ويكمن جزء كبير من الصعوبة في عدم وجود مقاييس واضحة لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مهارات التفكير العليا، على سبيل المثال، من الصعب قياس التحسن في الإبداع لدى الطالب ومن ثم اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سبباً لذلك بنحو نهائي. وتعمل منظمات مثل الاتحاد الأوروبي على وضع عدد من المقاييس مثل نظام (ICT4E)، على الرغم من أنها لم تُستخدم بعد على نطاق واسع.

ومع ذلك، فإن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانياتها في إحداث ثورة في التعليم لا يمكن إنكاره، ويوفر النمو الهائل لأعداد أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع وتطورها واستخدامها أساساً قوياً لجعل المدارس أكثر إنتاجية وفعالية في تحويل التعليم والتعلم إلى عملية ممتعة وفعالة.

يجب أن يكون التنفيذ مرحلياً وشاملاً:

في خضم هذه الشكوك بالأهداف وأفضل الممارسات، ليس من المستغرب أن تفشل بلدان كثيرة في تحقيق أهدافها التعليمية بنحوٍ كامل، ويذكر البنك الدولي أن "إحدى الصعوبات المستمرة في استخدام التكنولوجيا في التعليم هي أن معظم البرامج لم تتبنَ نهجاً شاملاً إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفشلت في ربط الهدف التعليمي المتمثل في توسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإصلاحات اللازمة المرتبطة بالمنهج، ونظام تقييم الطالب، والمنهج التربوية في الفصول الدراسية، وتدريب المعلمين".

على سبيل المثال: وزعت بيرو في عام (2007) أكثر من (800,000) جهاز كمبيوتر محمول منخفض الكلفة في إطار مبادرة "كمبيوتر محمول لكل طفل" بتكلفة قدرها (200) مليون دولار أمريكي في محاولة للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفقر، ومع ذلك -وبعد خمس سنوات- أشارت التقارير إلى أن المعلمين غير مستعدين لاستخدام الكمبيوتر لتعزيز التدريس، فالكثير منهم ليسوا على دراية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن أن البرمجيات تحتاج إلى تصحيح، وأن بعض المدارس لا تتوفر فيها إمكانية الحصول على الكهرباء، وعلى النقيض من ذلك، فإن أكثر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نجاحاً في التعليم مثل سنغافورة والأردن قد تبنت نهجاً أكثر تدريجاً، ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد ضمان إدراج جميع العناصر في عملية التحول: الأجهزة والبرمجيات، والمحتوى، وتدريب المعلمين، وعلم التربية، وأنظمة إدارة الجودة.

ومع بدء نظام التعليم رحلته الطموحة نحو التحول، يجب على الوزارة أيضاً أن تسعى إلى التحول من أجل التوجيه والدعم المستمر حسب الحاجة، وسوف يعزز تحول الوزارة موردين مهمين هما: إنتاجية الموارد والقدرة على الإنجاز، وستمكن هذه الإصلاحات الوزارة من التركيز بنحوٍ أفضل على الشيء المهم فعليا: تعلم الطلبة والنتائج: أولاً: ستعيد الوزارة تخصيص مواردها للبرامج والسياسات التي تؤثر على الأولويات الحيوية مثل تدريب المعلمين؛ وبالتالي تحسين عائد الاستثمار لنفقات الوزارة، وسيتم تغيير نهج الإنفاق على البنية التحتية للمدارس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثانياً: ستقوم الوزارة بتمكين

"الطبقة الوسطى" (JPNs and PPDs) للمساعدة على سد الفجوة بين السياسات والممارسات. إن توفير مزيدٍ من السلطة والمسائلة لمستوى (JPN و PPD) سيجعل عملية صنع القرار أقرب إلى مكان التعلم؛ مما يسمح للمدارس بتحديد وتلبية الاحتياجات الفريدة من نوعها وكذلك التحديات للطلبة.



الفصل السابع

هيكلية النظام

الفصل السابع

هيكلية النظام

يبدل القائمون على نظام التعليم الماليزي كثيراً من الجهود باستمرار؛ للحرص على أن يتلقى كل طفل ماليزي فرصته المخصصة من التعليم على اختلاف مراحلهم العمرية، من المهد حتى بلوغهم مرحلة بداية حياتهم المهنية؛ لذلك يتطلب الهيكل التعليمي عدداً من التغييرات، إذ يبحث هذا الفصل في التغييرات الهيكلية المأخوذة بنظر الحسبان في نظام التعليم الماليزي، وكيفية مطابقة الممارسات من نظم التعليم عالية الكفاءة؛ للحصول على نتائج أفضل، وسيناقش الفصل توسُّع الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي؛ ليتمكن الجميع من الحصول على بداية تعليم متساوية تُبيل التعليم الأساس، فضلاً عن تغييرات أخرى في مراحل التعليم، وسيعرض أيضاً كيفية قيام النظام بتطوير المرونة اللازمة، ولتوفير المسارات التعليمية المناسبة لمواهب الطلبة الشخصية، واهتماماتهم، ونمط التعليم، أخيراً، سيتغير النظام من كونه نظاماً مدرسياً، إلى أن يصبح نظاماً يشمل الأهالي والمجتمع المحيط بهم؛ لضمان تمتع كل طالب ببيئة تعليمية فعالة، وتشجيعية قدر المستطاع.

تهدف الوزارة إلى مساعدة جميع الأطفال الماليزيين باكتشاف مواهبهم؛ للإفادة القصوى منها، ولوضع الأطفال على بداية الطريق، باتجاه تحقيق إمكاناتهم القصوى؛ وهذا يدعو لضمان حصول كل طفل على فرصة متساوية للتعليم قبل الأساس، بغض النظر عن خلفياتهم، وحصوله على مجموعة متكاملة من فرص التعليم؛ وكي يتعلم في بيئة أكثر تشجيعاً، وسيساعد انتهاز تلك الأساليب في التعليم الأطفال في تطوير المهارات اللازمة في القرن الحادي والعشرين؛ وسيساعد هذا على تدريب الشباب في ماليزيا، ممن يبحثون عن أجوبة لاستفساراتهم، والراغبين بالتفكير بطرق جديدة، وإيجاد حلول جديدة، وخلق فرص جديدة.

مراحل التعليم وفتراته:



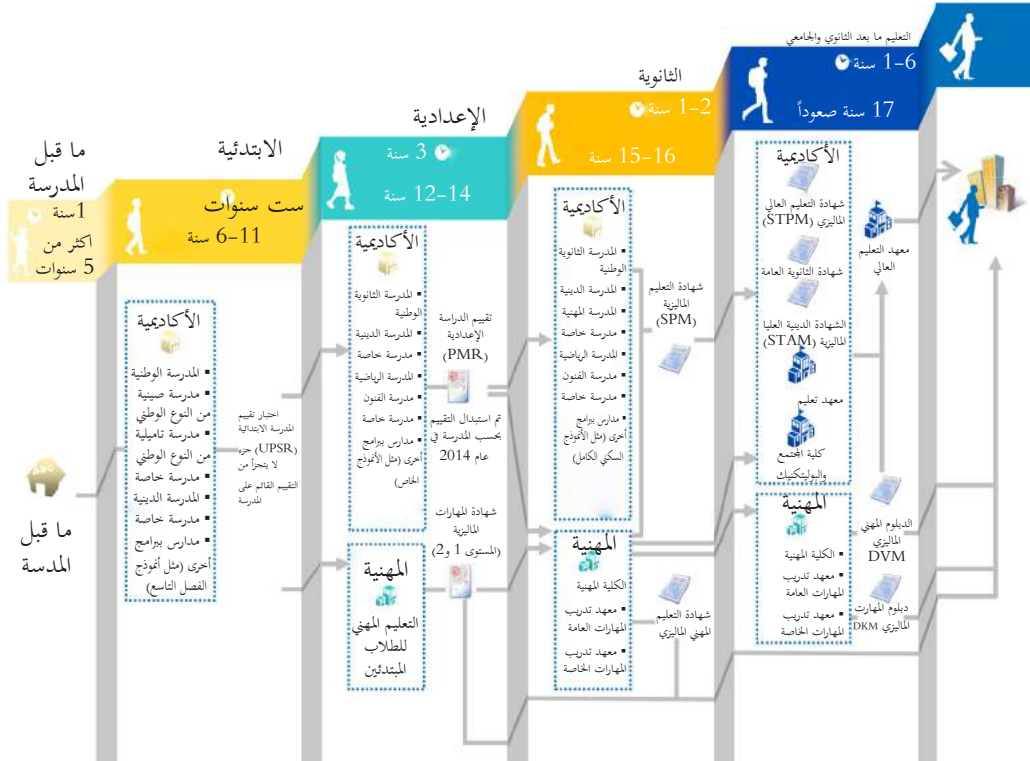
تحرص الوزارة على حصول كل طفل على فرصة متساوية للتعليم قبل الأساس، بغض النظر عن قوميته، أو حالته الاقتصادية-الاجتماعية، أو الرقعة الجغرافية التي ينتمي إليها، وستحقق الوزارة هذا الهدف من طريق زيادة التسجيل في المراحل التي تسبق التعليم الأساس، والحرص على شمولية إتاحة تلك الفرص على مستويات التعليم الابتدائي، والمتوسط، والإعدادي.

تتضمن الإجراءات المتخذة كلاً من:

- الحرص على موازنة مراحل التعليم الأساس وفتراته مع الممارسات في نظم التعليم عالية الكفاءة.
- توسيع فرص التسجيل والالتحاق في التعليم الأولي.
- تبني سياسة مساعدة موجهة حسب الاحتياجات، وأشكال أخرى من المساعدات، لمعالجة مسألة الأطفال غير المسجلين، الذين يواجهون خطر ترك مقاعد الدراسة.

الشكل التوضيحي (1-7).

رحلة التعليم في ماليزيا.



مراحل التعليم:

تتتم الوزارة بخمس مراحل أساسية من التعليم هي: التعليم الأولي، والابتدائي، والمتوسط، والإعدادي، وما بعد الإعدادي.

ففي نظام التعليم الوطني، يقضي الطالب الماليزي (12-13) سنة دراسية قبل دخوله المرحلة التحضيرية للجامعة (ما عدا التعليم الأولي) إذ تعتمد السنة الإضافية على اختيار الطالب: إذا ما كانت سنة تحضيرية بعد الثانوية، أم برنامجاً تحضيرياً للجامعة. يحتاج الطلبة إلى (13) سنة دراسية لإكمال التعليم ممن يختارون برنامج (STPM) -الذي يعادل الامتحان المتقدم في المملكة المتحدة- أما الطلبة الذين يختارون البرنامج الديني (STAM) عوضاً عن البرنامج المذكور آنفاً، أو برنامج ما بعد الإعدادية

فسيحتاجون إلى (12) سنة دراسية لإكمال الدراسة. ويمكن للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة اختيار سنتين إضافيتين لإكمال الدراسة.

يمكن مقارنة الإطار الزمني (STPM) على مدى (13) سنة دراسية، بالكثير من أنظمة التعليم التي تحقق التعليم المتقدم في المدة الزمنية نفسها، كما هو الحال في إنجلترا وإسكتلندا، وأيضاً تجارب هونغ كونغ وسنغافورة كما يوضح (الشكل التوضيحي 2-7) إمكانية إكمال المرحلة المتقدمة خلال (12) عاماً دراسياً؛ لتحقيق ذلك قامت هونغ كونغ بحذف اختبار (O-Level) المعادل للمرحلة المتقدمة لغرض منح الطلبة وقتاً تعليمياً أكثر. أما في سنغافورة، ما زال (30 %) من الطلبة يدرسون (13) سنة دراسية لتحقيق درجة التعليم المتقدم. بالمقارنة مع نظم تعليمية أخرى، تمنح ماليزيا عدداً مماثلاً من الساعات الدراسية في مجمل مراحل التعليم: الابتدائي، والثانوي، وما بعد الثانوي كما موضح في (الشكل التوضيحي 2-7). ويدل هذا على أن نظام التعليم يمنح الطلبة وقتاً كافياً للتعلم، بالمقارنة مع أنظمة التعليم عالية الكفاءة.

يبدأ التعليم الرسمي في ماليزيا حين دخول الطالب إلى المرحلة الابتدائية في عمر السادسة، إن بدء التعليم في هذا العمر أي عمر السادسة- يتوافق مع الكثير من أنظمة التعليم عالية الكفاءة، مثل سنغافورة، وكندا، وفي الحقيقة، تبدأ فنلندا بنظام التعليم عند السابعة من العمر (أحد أفضل أنظمة التعليم بحسب التقييم الدولي).

التعليم الابتدائي هو المرحلة الإجبارية الوحيدة في الوقت الحاضر اعتمدت ماليزيا على المبادرات الأخرى لزيادة الانتظام بالدراسة على مدى سنين طوال، إذ تتضمن حملات معلوماتية إلى الأهالي، ومساعدات مالية إلى العوائل أيضاً، وقد أشار الفصل الثالث إلى النجاح الباهر الذي حققته تلك الحملات في زيادة مستوى الحصول على التعليم، وازداد الالتحاق في التعليم بنحو مضطرد مع الوقت، ليحقق تقريباً التحاقاً شاملاً في المدارس الحكومية والأهلية في مرحلتي الابتدائية، والمتوسطة: بنسبة تبلغ (96 %، و 91 % في عام 2011)، وقد ازداد الالتحاق في المرحلة الإعدادية بإضطراد أيضاً على مدى السنين، محققاً ما يقارب (82 %) عام (2011)، بعد إن كان بنسبة (45 %) في ثمانينيات القرن الماضي، ومع ذلك، هنالك الحاجة للكثير من الجهود لتسجيل السكان الذين يصعب الوصول إليهم والذين يشكلون (5 - 10 %).

التعليم قبل الابتدائي:

يقسم برنامج التعليم المبكر والرعاية الأولية (ECCE) ما بين: برنامج تعليم الأطفال دون سن

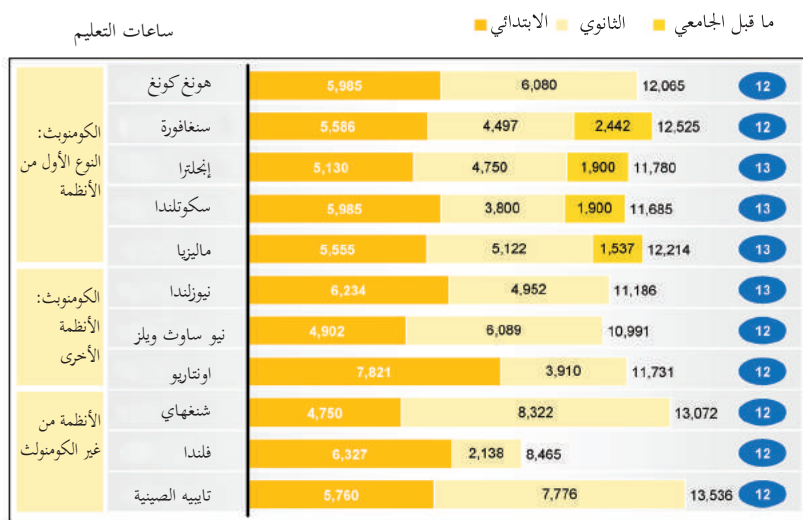
الدراسة، عمر (4 و 5) سنوات، والحضانة إلى الأطفال الاصغر عمراً. يؤدي برنامج التعليم المبكر والرعاية دوراً فعالاً في تطوير نفسية وذكاء الطفل، وتهدف الوزارة إلى تحقيق الالتحاق الشامل في مراحل الدراسة قبل الابتدائية، إلى الأطفال بعمر (5) سنوات؛ لكي تمنح جميع الأطفال فرصاً متكافئة من التعليم خلال هذه المرحلة.

أثبت بحث أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام (2011)، أن التعليم المبكر يرتبط بزيادة الدخل الشخصي في الحياة، وعائدات أخرى، إذ قلما يحضر الطلبة من العوائل محدودة الدخل إلى التعليم ما قبل الابتدائي، لهذا ينخرطون في التعليم الابتدائي دون الامتيازات التي يتمتع بها أقرانهم الأثرياء الذين حضروا التعليم ما قبل الابتدائي. إذ تستثمر الوزارة جهداً كبيراً في التشجيع على الالتحاق في التعليم قبل الابتدائي كجزء من (NKRA).

كما دُكر في الفصل الثالث، أن التوسع الكبير والسريع في الالتحاق في التعليم قبل الابتدائي في العقود الماضية، جعل ما يقارب (77%) من الأطفال من عمر (4 و 5) سنوات منذ نهاية عام (2011) ينخرطون في أحد أشكال التعليم قبل الابتدائي. إذ بلغ عدد الأطفال المنخرطين في تعليم قبل الابتدائية حوالي (733.000) في أكثر من (40.000) حصة دراسية. الهدف هو رفع نسبة الالتحاق والتسجيل في برامج التعليم قبل الابتدائي لتصل إلى (92%) في نهاية عام (2015). ولترجمة هذا على أرض الواقع يجب إضافة نحو (3500) حصة دراسية لتستوعب (71000) طفل بحلول (2015). تتوقع الحكومة إلتحاقاً شاملاً في برنامج التعليم قبل الابتدائي بحلول عام (2020). إذ من المتوقع إلتحاق (900000) طالب من شتى أرجاء البلاد.

الشكل التوضيحي (2-7).

مقارنة مجموع ساعات التعليم بين أنظمة التعليم.



المصدر: مكتب التعليم (هونغ كونغ)؛ وزارة التعليم (سنغافورة)؛ وزارة التعليم (المملكة المتحدة)؛ وزارة التعليم (ماليزيا)؛
إدارة التعليم والتدريب (نيو ساوث ويلز)؛ مكتب التعليم (شنغهاي)؛ وزارة التعليم والثقافة (فلندا)؛ وزارة التعليم (أونتاريو)؛ وزارة التعليم (تاوان)؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

خارطة طريق: محاكاة أنظمة التعليم عالية الكفاءة:

تلتزم الوزارة بضمان مطابقة نظام التعليم الماليزي مع ممارسات أنظمة التعليم عالية الكفاءة. إذ ستقوم الوزارة بالتركيز على إجراء التغييرات اللازمة للمراحل التعليمية كافة. وأيضاً تقتضي الضرورة، سيتم توسيع نطاق مرحلة التعليم قبل الابتدائي ليتضمن وجبات متعاقبة، بهدف ضمان شمولية الالتحاق، وحصول الطلبة على بداية تعليمية متساوية.

بعكس ذلك، فإن بقية مراحل التعليم موازية للأنظمة التعليمية المشابهة، سواءً من ناحية عدد

سنوات الدراسة، أم ساعات الدراسة؛ وبناءً على ذلك سيكون التركيز على تحسين نسبة الالتحاق، مع العلم أن تلك النسبة مرتفعة بالأساس، يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق بناء نهج ذي أهداف محددة لمساعدة الأطفال الذين لا ينخرطون في التعليم الابتدائي، والمهملين بترك مقاعد الدراسة (سواءً في المرحلة الابتدائية أم الثانوية)، وعلى وفق التطلعات المطروحة في الفصل الثاني؛ فمن المتوقع تحقيق شمولية الالتحاق في مختلف المراحل، الابتدائية، وما قبلها، والمتوسطة، والإعدادية بحلول (2020).

الموجة الأولى (2013-2015) توسعة مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية سريعاً وزيادة الالتحاق في الدراسة في المراحل الدراسية الأخرى:

تركز الموجة الأولى على الارتقاء السريع بمرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية بناءً على الإنجازات المتحققة في مجال الالتحاق بالدراسة في مرحلة ما قبل الابتدائية، والهدف هو تحقيق وصول شبه شامل في هذه المرحلة الدراسية، وستركز الوزارة أيضاً على إجراء تحسينات إضافية، بغية زيادة الالتحاق ببقية المراحل الدراسية.

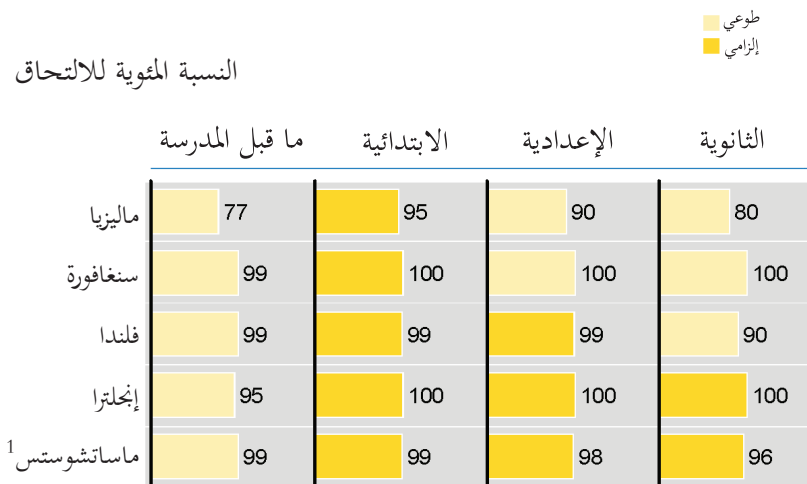
زيادة الالتحاق وتحسين الجودة في مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية:

في الموجة الأولى: ستركز الوزارة على زيادة الالتحاق وتحسين الجودة في الوقت نفسه ولن يكون الالتحاق إجبارياً، إذ ستشجع الوزارة الحضور من طريق خفض مستوى الحواجز وتسهيل الوصول إلى مقاعد الدراسة، وسيضمن ذلك رفع مستوى الوعي للأهالي بشأن فوائد التعليم مرحلة التعليم قبل الابتدائي، وتقديم مساعدات مالية للعوائل ذات الدخل المحدود، فضلاً عن إعادة النظر في حد الدخل الخاص بالرسوم المساعدة لدعم زيادة الحضور، وتظهر أدلة من أنظمة تعليمية عالية الكفاءة مثل: سنغافورة، وفنلندا اللتين يتمتع نظاميهما التعليميين بشمولية الالتحاق في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائية كما يظهر (الشكل التوضيحي 3-7) بأن تلك الإجراءات فعالة ومؤثرة لتحسين مستوى الالتحاق.

تماشياً مع (NRKA) تهدف المبادرات إلى زيادة الالتحاق بالدراسة، وتتعاون الوزارة مع القطاع الخاص لضمان توفر مقاعد كافية لتلبي الإقبال المتزايد على الدراسة، إذ من المتوقع أن يدعم القطاع الخاص من منظمات غير حكومية، ومنظمات أخرى، تحقيق الهدف المنشود، ومن المتوقع أن تدار نسبة (70%) من مؤسسات مرحلة التعليم ما قبل الابتدائية من جانب القطاع الخاص، وستقوم الوزارة بزيادة دعم الأجر، ومنح البداية الدراسية، والقروض التفضيلية للبداية والتوسع. ستعيد الوزارة النظر في متطلبات التسجيل؛ لكي تُمكن الطلبة من التسجيل في المراكز التي تُقدم خدمات كِلا برنامجي التعليم المبكر اللذين تقدمهما الوزارة، فضلاً عن النظر في إمكانية نقل ملف برنامج (PERMATA) من مكتب رئيس الوزراء إلى الوزارة.

الشكل التوضيحي (7-3).

سياسة التعليم الإلزامي ومعدلات الالتحاق بنظام التعليم.



1. ماساتشوستس لديها تعليم إلزامي حتى الصف العاشر، وليس الثاني عشر.

المصدر: وزارة التعليم (ماليزيا)؛ وزارة التعليم (سنغافورة)؛ وزارة التعليم والثقافة (فلندا)؛ وزارة التعليم (المملكة المتحدة)؛ إدارة ماساتشوستس للتعليم الابتدائي والثانوي.

تدرك الوزارة التحديات التي تواجه تحسين الجودة والحفاظ عليها في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائية في فترة النمو هذه. ففي المدارس العامة؛ ستقوم الوزارة بإعادة النظر في الحصة الممنوحة لتعليم كل فرد، لكي تتمكن تلك المؤسسات من تقديم طيفاً أوسع من الرياضات، والفعاليات المساعدة للمناهج الدراسية لإثراء الطلبة، وستحدد الخطوط الأساسية لمساعدة المدارس العامة التي توفر مرحلة التعليم ما قبل الابتدائية لوضع خطة مناسبة لاختيار الرياضات، والفعاليات المساعدة للمناهج الدراسية للطلبة، وستقوم الوزارة بإعادة النظر في وجبات الطعام المقدمة إلى الطلبة، إذ يجب الحرص على أن تكون مغذية بنحو يتناسب مع نموهم الإدراكي في أثناء هذه المرحلة الحرجة من النمو عند الأطفال، وسيتم هذه المبادرات بحلول منتصف عام (2013).

قامت الحكومة بإنشاء مجلس التعليم المبكر والرعاية الأولية عام (2001)؛ لضمان مطابقة مدارس القطاع الخاص المعايير الوطنية، وزيادة مستوى مهنية مدارس القطاع الخاص في مجال التعليم المبكر والرعاية الأولية، وتقوم الوزارة بالتعاون مع المجلس لتطبيق معايير الجودة، وآليات التفتيش لمراكز التعليم المبكر والرعاية الأولية، وذلك لتوحيد متطلبات المؤهلات العلمية في القطاع التعليمي، وستكون الحكومة قد فتشت (100 %) من المدارس الحكومية، و(50 %) من المدارس الأهلية، على التوالي، بحلول (2015).

تشجع الوزارة بشدة التسجيل في المدارس الأهلية مع (JPN)، إذ يُطبق الهدف المنشود للتسجيل على مرحلة التعليم ما قبل الابتدائية فقط، تلتزم جميع المدارس التي توفر التعليم لمرحلة ما قبل الابتدائية بالمنهاج الدراسي الوطني، ستقوم الوزارة بالتنسيق مع الوكالة الماليزية للمؤهلات العلمية (MQA) وجهات وطنية أخرى للتأكد من حصول المدرسين والمعلمين على فرص التعليمية والتدريب المناسبة، فضلاً عن الأساتذة العاملين حالياً، ستوفر الوزارة دعماً لأساتذة المدارس الأهلية الذين تنقصهم شهادة الدبلوم في التعليم الأولي لرفع مؤهلاتهم العلمية المطلوبة للمعايير الأساسية، من المتوقع أن يحصل (30 %) من مجمل الأساتذة في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائية على شهادة الدبلوم في الأقل بحلول (2015).

الحفاظ على نقطة البداية للتعليم الرسمي:

تمثل نقطة التعليم في المرحلة الابتدائية بعمر السادسة نقطة بداية التعليم الرسمي في ماليزيا، وكما ذُكر في هذا الفصل مسبقاً، أن عمر بداية التعليم الرسمي يتوافق مع العديد من أنظمة التعليم عالية الكفاءة، والأهم من ذلك أن الحفاظ على هذه السياسة يمنح الأطفال وقتاً كافياً لتطوير ذاتهم فكرياً، وروحياً، وعاطفياً، وجسدياً قبل دخولهم المرحلة الابتدائية.

زيادة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية:

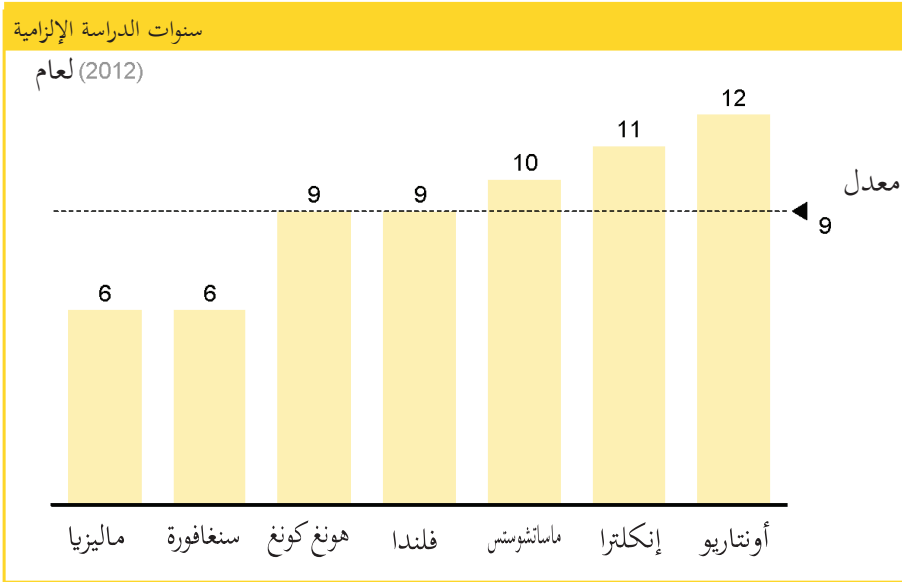
يقارب الالتحاق بالدراسة الابتدائية أن يكون شاملاً، وعلى الرغم من ذلك، يجب تشجيع النسبة المتبقية، التي تشكل (5 %) على الالتحاق، وفضلاً عن ذلك يجب أن يتلقى الطلبة المهددون بترك مقاعد الدراسة في المرحلة الابتدائية دعماً أكبر للاستمرار بالدراسة، وستتخذ الوزارة إجراءات معينة فيما يخص هاتين المجموعتين من الطلبة، بالأخص ذوو الاحتياجات المعينة: كذوي الاحتياجات الخاصة، والسكان الأصليين، وأقلياتٍ أخرى ومن المتوقع أن يبلغ مستوى الالتحاق بالدراسة الابتدائية بنسبة (98 %) من مجمل السكان.

جعل الدراسة الثانوية الزامية للجميع:

ستجعل الوزارة التعليم في مرحلتي المتوسطة والإعدادية إجبارياً للجميع بحلول (2015). إذ ستضع تلك الخطوة ماليزيا في مصاف الدول المطابقة للمعايير الدولية من ناحية عدد السنوات الإلزامية للدراسة، كما يوضح الشكل (4-7)، وستظهر نية الوزارة لتحسين الالتحاق بمرحلتي الدراسة الثانوية، وكما هو الحال مع الدراسة الابتدائية، ستتخذ الوزارة إجراءات معينة لتشجيع أكبر على الالتحاق بحلول العام (2015)، وستتضمن هذه الإجراءات الطلبة الذين يتركون الدراسة ما بين المرحلة الابتدائية والمتوسطة، والطلبة الذين يلتحقون بالدراسة المتوسطة، ولكنهم مهددون بترك الدراسة، على سبيل المثال، سٌحجز (70 %) من الأمكنة في (SBP) للطلبة الفقراء، لكي يتمكنوا من الحصول على نوعية تعليم أفضل، ومن المتوقع أن تصل نسبة الالتحاق في الدراسة المتوسطة إلى نسبة (95 %)، بينما سيصل مستوى الالتحاق بالدراسة الإعدادية نحو (90 %) من مجمل السكان.

الشكل التوضيحي (4-7).

مقارنة بين البلدان من حيث سنوات التعليم الإلزامية.



المصدر: مكتب التعليم (هونغ كونغ)؛ وزارة التعليم (سنغافورة)؛ وزارة التعليم (المملكة المتحدة)؛ وزارة التعليم (ماليزيا)؛ وزارة التعليم والثقافة (فلندا)؛ وزارة التعليم (أونتاريو)؛ إدارة ماساتشوستس للتعليم الابتدائي والثانوي.

الحفاظ على مدة التعليم الرسمي:

ستحافظ الوزارة على الإطار الزمني للتعليم الذي يتراوح بين (12-13) سنة دراسية؛ مما سيمنح الطالب الماليزي الوقت للتطور كلياً، بحيث يصبح مدركاً بصورة تجعله قادراً على الاختيار بين البرامج قبل الجامعية المطروحة.

الموجة الثانية (2016 - 2020) فوائد الاندماج:

تُرَكِّز الموجة الثانية في البناء على النتائج المتحصلة من المرحلة السابقة، لضمان استمرار التقدم الحاصل في موضوعي الالتحاق والوصول إلى الدراسة ستستمر الوزارة بتعديل أشكال المساعدة، والمنح لتقدم الدعم المناسب بصورة مؤثرة، وفعالة؛ وهذا ما يدعو -على سبيل المثال- إجراء تعديلات على عتبة المؤهلات للمساعدة المالية.

أما بالنسبة لبرنامج التعليم الأساسي والرعاية الأولية: فسيكون التركيز على استمرارية تحسين المعايير للتعليم قبل الابتدائي، وسيضمن هذا استكمال تفتيش جميع المدارس للتأكد من أن 100% من المعلمين يحملون شهادة الدبلوم على الأقل كمؤهل علمي، وستبحث الوزارة في الخيارات المتاحة لرفع مستوى المعايير في أجزاء أخرى من برنامج التعليم الأساسي والرعاية الأولية، كالحضانة.

تماشياً مع ما ذُكر في الفصل الرابع، ستقوم الوزارة بقيادة ثلاثة برامج للطلبة المتفوقين -غالباً، الطلبة المتميزون، الذين يشكلون (15 %) من مجمل الطلبة، والطلبة الموهوبون الذين يشكلون (1 %) من الطلبة- هذا سيساعد على إشراك الطلبة المتميزين ببرامج مسرعة تمكنهم من إكمال الدراسة الإعدادية بمدة أربع سنوات بدلاً من خمس، وسيسمح للطلبة باستغلال الوقت المخصص للدراسة بحسب حاجاتهم.

الموجة الثالثة (2021 - 2025) ضمان الوصول الشامل:

من المتوقع أن يحقق نظام التعليم الماليزي شمولية الالتحاق بنسبة (100 %) في مختلف مراحل التعليم: ما قبل الابتدائي، والابتدائي، والمتوسطة، والإعدادية بحلول عام (2021).

ستستمر الوزارة بتحسين جودة التعليم في التعليم الأساس والرعاية الأولية، وسيضمن هذا إجراءات مثل: تحسين المستقبل المهني لمعلمي مراحل ما قبل الابتدائية، واستخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وابتكارات أخرى، في الصفوف؛ لغرض دعم تطوير الطلبة.

وكما وُضِّح الفصل الرابع تفصيلياً، تستمر الوزارة بالعمل على إطلاق عددٍ من البرامج التجريبية للطلبة المتفوقين والموهوبين في الموجة الثانية، بينما ستقوم الوزارة بتنقيح تلك البرامج التجريبية في الموجة

الثالثة والعمل على نشرها على المستوى الوطني.

مسارات التعليم:

ستحرص الوزارة على أن يتضمن نظام التعليم طرائق مميزة لتلاقي اهتمامات الطلبة المختلفة، وقدراتهم، وستكون تلك الطرائق حيوية وجذابة، لتمكين من إيصال مستوى معين في المهارة المراد تطويرها، والمعرفة اللازمة لرسم طريق واضح عن الحياة المهنية المراد اختيارها، إذ ستركز الوزارة على تقوية مسارات الدراسة الموجودة وجعلها محببة لدى الطلبة.

تتضمن الإجراءات المتخذة ما يأتي:

-زيادة وعي الطلبة ومعرفتهم بمسارات الدراسة وخيارات العمل المتاحة.

-تحسين خطة تحويل التعليم المهني لتشمل تعاوناً أكبر بين القطاع العام والخاص.

-رفع جودة البنى التحتية للمدارس الدينية وجعلها متاحة.

-الحرص على استمرارية جذب برامج ما بعد الدراسة الإعدادية للطلبة.

وقمتاز الوزارة القدرات والاهتمامات المختلفة للطلبة، وهي عازمة على مساعدتهم لتطوير تلك المواهب، ويتطلب ذلك الحصول على طرائق تدريس بديلة جذابة، وحيوية لتقدم كل طالب على حدة. يسمح نظام التعليم الثانوي للطلبة باختيار نوع الدروس في مراحل مختلفة من سنوات الدراسة الثانوية، تسمح باختيار أحد الاختصاصات الآتية: الاختصاص الأكاديمي، والتقني، والمهني، والرياضي، والأدبي.

المسارات التعليمية وخيارات الحياة المهنية:

عبر الطلبة والأهالي عن قلقهم إزاء الحصول على معلومة محدثة حول الاختصاصات التعليمية المتوفرة، وفرص العمل المتاحة لكل منها، إذ إنهم في أغلب الحالات تنقصهم الرؤية الواضحة عن أنواع المهارات والكفاءات والتدريب المطلوب للنجاح في مختلف المهن.

مسارات التعليم المهني:

يدعو التعليم المهني الطلبة لاكتساب خبرات في المهن التي تتطلب مجموعة معينة من التقنيات، على عكس المجال التقني الذي يدعوهم إلى تعليم أكثر، إذ إن المجال المهني موجه نحو الحياة المهنية بنحو أكبر، وفي السنوات الأخيرة، تناقصت أعداد الطلبة الملتحقين بمدارس التعليم المهني في المرحلة الثانوية

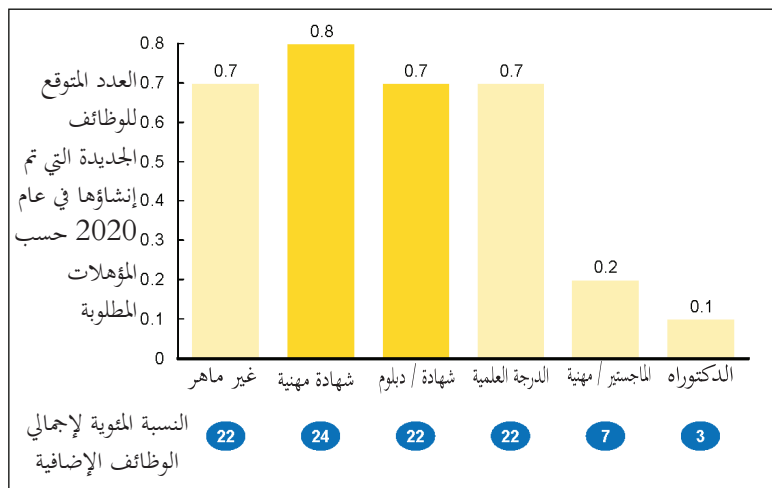
ببطء بسبب محدودية التجهيزات.

مع ذلك فإن طلب القطاع الصناعي لخريجي التعليم المهني كبير، ويستمر بالزيادة، في عام (2008) قدمت وزارة الموارد البشرية تقريراً يفيد بوجود نقص يقدر بأكثر من (700000) عامل في قطاعات الصناعة، والزراعة، وقطاع الإسكان، وسيتمنى الطلب في المستقبل بنحو أكبر مما هو عليه. إذ سيتطلب (46%) ما بين شهادة مهنية، ودبلوم مهني، من أصل (3.3) مليون فرصة عمل سيوفرها (NKEA) بحلول العام (2020)، مقارنة باثنين وعشرين بالمائة ممن يتطلب تشغيلهم درجة جامعية، كما يوضح (الشكل التوضيحي 5-7). يجب فتح ما يقارب (50000) مدرسة مهنية إضافية في العام لغلق تلك الفجوة في معدل الطلب، إذ تتطلب غالبية التعليم المهني العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات (STEM) فسيكون وضع الدراسة المهنية حاسماً في تلبية متطلبات سياسة (60:40) علمي: أدبي؛ لإيفاء متطلبات القوة العاملة التي يحتاجها الاقتصاد المالي.

فضلاً عن تحديات تلبية تلك الاحتياجات، هنالك تحدٍ مصاحب لذلك يتعلق بضمان مستوى الجودة، إذ قد يؤدي النقص في مؤهلات المدرسين، ومنهج علمي يحاكي ما يتطلبه القطاع الصناعي، وضعف التعاون معه، ومحدودية التدريب في أثناء العمل، إلى عدم تلبية الخريجين الذين ينقصهم ذلك. تسلط المقابلات التي أجريت مع الطلبة والأهالي الضوء على قلة الوعي عن المناهج المهنية؛ وبالتالي الفرص التي يوفرها ذلك المنهج.

الشكل التوضيحي (5-7).

خلق فرص العمل في إطار برنامج التحول الاقتصادي، استناداً إلى المؤهلات المطلوبة.



المصدر: برنامج التحول الاقتصادي (2010).

لمعالجة تلك المشكلات قامت الوزارة بتطوير خطة تحويل التعليم المهني لتقوية التدريب للخريجين من ذوي المهارات ووسعت التدريب المهني لبيدأ من الدراسة المتوسطة من طريق برنامج التعليم المهني للصغار (PAV)، وتقوية البرامج المهنية المعمول بها في الدراسة الإعدادية خلال برنامج التدريب المهني الجامعي (KV)، تتوقع الوزارة أن تُشكل نسبة الطلبة في خطة تحويل التعليم المهني حوالي (10%) من مجمل طلبة الدراسة الإعدادية بحلول 2015، وتتوقع وصولها إلى نسبة (20%) بحلول (2020)، وكانت ردود فعل الأهالي، والطلبة، والقطاع الصناعي إيجابية في الوقت الذي أطلقت فيه تلك الخطة.

مسارات الدراسة التقنية:

تُهيئ الدراسة التقنية الطلبة إلى الدراسات العليا في مجال الهندسة ومجالات احترافية أخرى؛ بالنظر إلى ذلك فهي معروفة كونها جزءاً من المناهج التعليمية التي غالباً ما تتطلب مؤسسة أكاديمية قوية يحضرها الكثير من الطلبة للحصول على مؤهلات المرحلة الثالثة، أو بعد الثانوية، فضلاً عن دراسة العديد من الموضوعات الأكاديمية التي يدرسها الطلبة في المدارس الأساسية، ويمكن لطلبة الدراسة التقنية أن يختاروا دراسة مجموعة من الموضوعات ما بين الهندسة المدنية، والعلوم الزراعية، ومبادئ الحاسبة. بدأت الوزارة مؤخراً بالعمل مع الشركاء في القطاع الخاص؛ لتحسين مقبولة القطاع الصناعي لهذا النوع من التعليم. على سبيل المثال: يمكن لطلبة الحاسبة أن يستحصلوا اعتماداً جزئياً من جمعية المحاسبين المحازين المسجلين (ACCA) لغرض الحصول على مؤهلات (ACCA) المهنية إذ هنالك أكثر من (20000) طالباً ملتحقين بالمدارس التقنية، وتمثل تلك النسبة أقل من (1%) من طلبة المدارس الثانوية.

خطة التحول للتعليم المهني:

وضعت الوزارة خطة تحول مهني (الشكل 7 - 7) لتعزيز تدريب الخريجين المهرة، وهي تتألف من عنصرين، على النحو الآتي:

التعليم المهني المبتدئ:

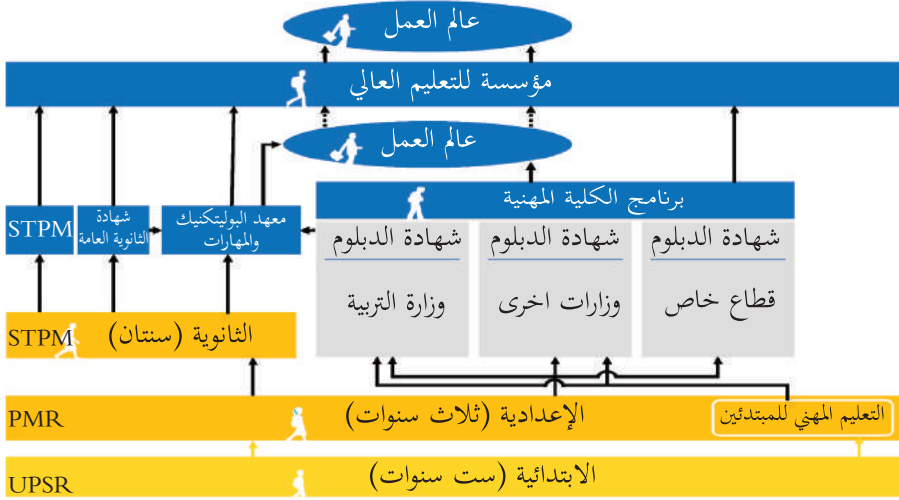
في عام (2012)، قامت وزارة التعليم بتجريب مسار مهني بديل للتعليم الثانوي الأدنى (من 13 إلى 15 سنة) في (15) مدرسة؛ وهذا البرنامج سيسمح للطلبة لتحقيق شهادة المهارات، وتصل إلى المستوى الثاني من شهادة المهارات الماليزية في سن مبكرة من (15)، مقارنة مع (17) سابقاً، ويتمشى تناول السن في وقت مبكر مع النظم العالمية الأخرى مثل النمسا وألمانيا، وكلاهما يعدان من الأنظمة التعليمية المهنية القوية، وتعرض الوزارة منهجاً جامعاً جديداً، مع تدريب (70 %) على المهارات المهنية و(30 %) على التعليم الأكاديمي، وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج بالكامل في عام (2013).

كلية التدريب المهني:

تعمل الوزارة أيضاً على تعزيز برنامج التعليم المهني الثانوي العالي الحالي من خلال تحويل المدارس الثانوية المهنية (SMV) إلى مراكز تدريب مهني، وستقدم هذه الكليات مناهج محددة، وشهادات على مستوى الدبلوم، والدبلوم المهني في ماليزيا، وسيتم الاعتراف بهذا الائتمان بموجب المعايير الوطنية والدولية. ويشمل منهج الدبلوم الجديد (70 %) من التدريب على المهارات العملية و(30 %) التعليم الأكاديمي العام. ويشمل المنهج أيضاً تدريباً طويلاً في الصناعة لمدة (6) أشهر، وقد تم التشاور مع مختلف الشركاء في الصناعة لضمان الاتساق مع معايير الصناعة وممارساتها.

الشكل التوضيحي (7-7).

خطة التحول للتعليم المهني.



مسارات التدريس الدينية:

هناك طيفٌ واسع من الخيارات المتاحة للدراسات الدينية الإسلامية في ماليزيا، موضح في (الشكل 6-7). إذ يوجد أكثر من (90000) طالب ملتحق في المدارس الدينية العامة، أي ما يعادل (2 %) من مجمل الطلبة الملتحقين بالدراسة الابتدائية والثانوية. تتألف هذه الشريحة الدراسية من: المدارس الدينية الفيدرالية، التي هي ضمن نطاق صلاحية الوزارة، ومدارس الولاية الدينية (SAN)، وهي ضمن صلاحية السلطات الدينية للولاية، والمدارس الدينية التي تدعمها الحكومة (SABK) التي تُدار بنحوٍ مشترك من الوزارة والسلطات الدينية للولاية، أو ما يسمى (هيئة الوصاية على المدارس). تُدرس المدارس الدينية الفيدرالية المنهج الوطني، وتُدرس كل من: مدارس الولاية، والمدارس التي تدعمها الحكومة المنهاج الحكومي الرسمي، والديني، فضلاً عن حوالي (350) مدرسة دينية تُشكل نسبة (1 %) من إجمالي الالتحاق بالدرستين الابتدائية والثانوية، ومن المحتمل ألا تُدرس هذه المدارس المنهاج الوطني، إن معظم تلك المدارس صغيرة الحجم، وريفية، وتنقصها الموارد اللازمة (SAP, SAR)، مع ذلك، يتنامى عدد المدارس الدينية الحضرية الخاصة (SAS) التي تشبه المدارس الدولية.

يتنامى عدد الأهالي الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الدينية العامة في المرحلة الثانوية، ولاسيما المدارس التي تدعمها الحكومة، إذ تُشير الحقائق إلى أنها إحدى أكثر المدارس نمواً من ناحية اختيار نوع التعليم في ماليزيا، لكن تُعزى (80 %) من المعاملات المرفوضة إلى محدودية المكان.

الشكل التوضيحي (6-7).

خيارات التعليم الديني في ماليزيا

في طور التحويل ✓ صحيح ✓

		التسجيل			
		اتحادي	الولاية	تمويل حكومي	المنهج الوطني
المدارس العامة ¹	المدارس الدينية الوطنية (SMKA SMAP, KISAS, SBP, SMK, SR, KAA)	✓	□	✓	✓
	مدارس الولاية الدينية (SAN)	□	✓	✓	✓
	المدارس الدينية التي تدعمها الحكومة (SABK) ²	✓	✓	✓	✓
المدارس الخاصة	Sekolah Agama Rakyat (SAR)	□	✓	✓	✓
	Sekolah Agama Rakyat (SAP) ³	□	✓	✓	□
	Sekolah Agama Swasta (SAS)	✓	✓	□	✓

1. لا تشمل خيارات التعليم الديني في المدارس الوطنية (SK, SRK and SMK).

2. يتم تسجيل مدارس (SABK) لدى الوزارة، وتتلقى المساعدة الحكومية، ويطلب منها استخدام المنهج الوطني.

3. المدارس الدينية الخاصة هي مدارس أنشأها الأفراد وتستخدم المناهج الدينية.

المصدر: شعبة التربية الإسلامية.

ولمعالجة تلك المشكلة، قدمت الوزارة برنامج تسجيل لتحويل مدارس (SAN) و (SAR) إلى مدارس فيدرالية (SABK)؛ لوضع حصص دينية أو ما تسمى (KAA) في المدارس الوطنية الثانوية. سجلت (195) من (SAN) و (SAR) لغاية الآن لتصبح (SABK) بينما ثبت عدد المدارس التي تُدرس الحصص الدينية ليصل إلى (547) مدرسة، وسيستمر تنفيذ برنامج التسجيل لتحويل مدارس (SAN) و (SAR) إلى (SABK) ليتماشى مع الطلب المتنامي.

المسارات التعليمية للرياضة والفنون:

تُعَدُّ مدارس الرياضة والفنون في المرحلة الثانوية مهمة جداً لتنشئة المواهب الوطنية اليافة وتطويرها، إذ تدعم تلك المدارس تطوير فنانين، رياضيين معروفين عالمياً عن طريق عبر ضمان إتاحة المنشآت الضرورية، والتدريب المتخصص، وخدمات أساسية أخرى، وهناك أربع مدارس رياضية، ومدرستان فنيّتان تعملان ضمن نظام التعليم.

ويتلقى الطلبة تعليماً شمولياً، بضمنها المواد الأكاديمية، فضلاً عن تطوير مواهبهم الرياضية أو الفنية، ويجب عليهم اتباع المنهاج الحكومي، وأخذ الامتحانات نفسها التي يأخذها أقرانهم في المدارس الحكومية، إذ إن الهدف هو جعل الطلبة يطورون طاقاتهم الكامنة وبأبعاد مختلفة.

التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة:

تدرك الوزارة أهمية تقديم التعليم المناسب للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بسبب الإعاقة، والجدير بالذكر أن البرامج الحالية تعاني نقصاً حاداً في الأساتذة المؤهلين، والاختصاصيين، ونقص المناهج الدراسية والتقييمات الخاصة بحالات معينة، وعدم كفاية تلك المنشآت لتقديم الخدمات.

التعليم للطلبة الموهوبين:

تمتلك ماليزيا عدداً من البرامج لتعليم الطلبة الموهوبين، كبرنامج: (PERMATApintar). وعلى الرغم من ذلك تبقى الموارد العامة المخصصة للطلبة الموهوبين محدودة، لكن هنالك فرص للارتقاء بتلك الموارد.



خيارات ما بعد الدراسة الثانوية:

تلتزم الوزارة بالحرص على أن يتلقى جميع الطلبة في مرحلة الدراسة ما بعد الثانوية مؤهلاتٍ تتوافق مع المعايير الدولية، وفي الوقت الراهن لدى الطلبة الذين يكملون برنامج (SPM) عدة خيارات لبرنامج ما بعد الثانوية هي: برنامج (Form 6)، وبرنامج قبل الدراسة الجامعية، والبرامج الجامعية، والبرامج الأساسية أو البدائل التي تقدمها مدارس القطاع الخاص.

تقدم الوزارة عدداً من الخيارات، مثل: برنامجي (STPM و STAM)، اللذين تقدمهما مدارس مختارة من طريق برنامج الأنموذج (6) لمدة سنتين معترف به في الكثير من الجامعات الدولية. يُركز البرنامج على: العلوم، والرياضيات، والمحاسبة، وأن التعليم التقني يُعد مقبولاً للدراسة في الجامعات الحكومية الماليزية، وعدد من المعاهد المختارة في العالم، إذ يُقدم من طريق برنامجٍ أمدته سنةً أو سنتان مخصص للدخول إلى الجامعات.

خيارات التعليم في مدارس القطاع الخاص:

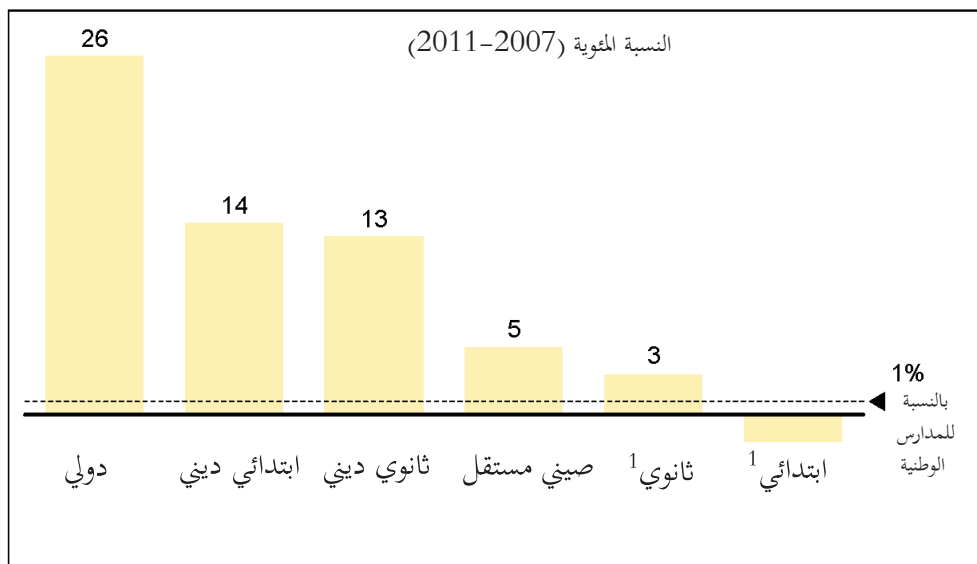
هنالك العديد من الخيارات التي توفرها مدارس القطاع الخاص إلى الأهالي، إذ يتفوق القطاع الخاص على القطاع الحكومي من ناحية النمو، على الرغم من أن القطاع الحكومي أكبر بأربعين مرة، كما يوضح (الشكل 7-8).

ومن المتوقع ان تساهم التطورات الأخيرة، المتمثلة بتقليل القيود المفروضة على التحاق الطلبة

المحليين بالمدارس الدولية في زيادة سرعة التحاق الطلبة بالمدارس الأهلية.

الشكل التوضيحي (7-8).

معدل النمو في المدارس الخاصة حسب النوع.



1. المدارس الخاصة الابتدائية والثانوية التي تتبع المنهاج الوطني.

المصدر: إحصاءات ماليزيا التعليمية (2011).

خارطة الطريق: خلق مسارات تعليمية متعددة:

ستحرص الوزارة على أن يتضمن النظام التعليمي عدداً من المناهج المختلفة لمحاكاة طيف الاهتمامات، والقدرات الواسع من جانب الطلبة، وستكون تلك المناهج حيوية، وجذابة لتقدم فرصاً تعليمية ذات فائدة كبرى، ومفصلة لتطوير المعرفة، والمهارات المطلوبة، وستتوافق تلك المناهج مع متطلبات سوق العمل لضمان قدرة الطالب على التحول بنجاح في الحياة المهنية التي اختارها، وستتصف تلك المناهج بالضمنية، وسهولة الوصول إليها من جميع الطلبة، بضمنهم الطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

الموجة الأولى: (2013 - 2015) تقوية التعليم المهني:

إن تطوير المناهج المهنية هو أحد الأساسيات، التي تهتم بها الوزارة، إذ تُقدّر ضخامة الجهود التي يجب أن تُبذل من أجل إصلاح مناهج التعليم المهني الحالي، وتستثمر الوزارة موارد إضافية في خطة تحويل التعليم المهني للتأكد من إيصاله الإبداع، وستبدأ بتطوير وتوجيه مداخلات إضافية في مناهج التعليم الأخرى لدعم التحسينات في مناطق أخرى من قطاع التعليم، مثل: التعليم الديني لمجاميع من الطلبة من ذوي احتياجات معينة.

بناء الوعي العام وتمكين الطلبة والأهالي من الاطلاع على خيارات التعليم:

يمكن أن يقدم الأساتذة المشورة والإرشاد إلى الطلبة لرسم طريقهم في النظام التعليمي؛ وبالتالي الخيار الوظيفي المناسب، إذ غالباً ما يفقد هذا الدور الأولوية بسبب انشغال المعلم بأدوار أخرى، كفرض الانضباط وتعليم المواد الأخرى.

حين إحراز التقدم، ستقوم الوزارة بزيادة الوقت المخصص للمشورة المهنية بين وظائف أخرى من المتوقع أن يقوم بها المرشدون، وستركز على تقوية برامج الإرشاد المصممة لتقديم المشورة إلى الطالب عن المناهج الأكاديمية، وخيارات الحياة الوظيفية. ستقوم الوزارة بتضمين خدمة الإرشاد، والمشورة كجزء من الجدول الرسمي في المدارس الثانوية بحلول (2013)، وستدرب الوزارة جميع المدرسين في برنامج الإرشاد وتهيئتهم، فضلاً عن تقديم المشورة لضمان امتلاكهم المعرفة والأدوات اللازمة لإرشاد الطلبة بنحوٍ فاعل، بضمنهم الطلبة ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة.

سيعمل ما معدله (35 %) من مجمل طلبة الدراسة المتوسطة على تطوير خيارات مناهج التعليم، وملفات الحياة الوظيفية الخاصة بهم، ستسجل هذه الملفات اهتمامات كل طالب، وتاريخه الأكاديمي، وإنجازات أخرى، كلها مصممة لمساعدة الطالب على القيام باتخاذ القرارات المصيرية التي تخص تعليمه، في أثناء المرحلة المتوسطة التي تُعدُّ مرحلة مصيرية.

وستنتج الوزارة كراساً شاملاً عن المناهج الوظيفية، والأكاديمية. سيستخدم هذا الكراس كل من الأهالي، والطلبة، والمرشدين، لتوجيه ودعم صنع القرار منذ عمر (6) سنوات فما أعلى، ستنتج وتوزع تلك الكرايس بنهاية عام (2013).

زيادة الوصول إلى برامج التعليم المهني عالية الجودة:

تهدف الوزارة إلى توسعة الوصول إلى برامج التدريب المهني ضمن نظام التعليم الوطني، وتهدف الوزارة إلى إكمال الارتقاء بالبرنامج التجريبي البديل (PAV) للدراسة المتوسطة وطرح منهاج مدمج جديد يحتوي (70 %) من تدريب المهارات المهنية، و(30 %) من التعليم الأكاديمي بحلول نهاية العام

(2013)، وستقوم الوزارة بتحويل البرامج الحالية (SMVs) إلى (KVs) التي تُقدم منهاجاً دراسياً جديداً يتوج بإرساء مؤهلات (DVM)، إذ تهدف الوزارة إلى إكمال هذه المرحلة بمجرد نهاية الموجة الأولى.

وتستمر الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص بتقديم حلول اقتصادية للتعليم المهني، بما يتوافق مع برنامج (NKEA)، إذ بدأت بشراء مقاعد في معاهد التعليم المهني الأهلية. إذ إن الشراكة مع المعاهد الأهلية الخاصة بالتعليم المهني ستسهم بزيادة عدد الأمكنة، ونطاق الحصص التعليمية المتاحة في نظام التعليم المهني لملاقاة نمو الطلب بشكل اقتصادي.

يجب على معاهد التعليم المهني الأهلية (KVs) أن تطابق معايير صارمة لضمان جودة التعليم، ويتضمن ذلك خبرة سابقة في تقديم دروس محددة، وغير متاحة في النظام التعليمي الوطني، مثل: صيانة الطائرات، والهندسة الآلية الكهربائية. ويجب عليهم أيضاً ضمان إجراء تعديلات على اجزاء التدريب العملي، وستقوم الوزارة باختيار، وتعيين مدارس من القطاع الخاص على أساس اتفاقيات أخذ من مصدر لإرسال عدد من الطلبة للدراسة في المعاهد الخاصة، وتتضمن الأهداف مجاميع من الإعدادات لـ يتم تغطيتها كل سنة.

خيارات التعليم الخاصة والأخرى في ماليزيا:

في عام (2011)، كان (3 %) أو (145,000) من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين (7 و 17) عاماً ملتحقين في خيارات التعليم الخاصة والأخرى.

خيارات التعليم الخاص:

المدارس الخاصة:

تشير إلى (130) مدرسة ابتدائية وثانوية تقوم بتدريس المنهاج الوطني لما لا يقل عن المواد الأساسية الست المدرجة ضمن قانون التعليم لعام (1996)، وتقوم شعبة التعليم الخاص التابع للوزارة أو (Ba-hagian Pendidikan Swasta) بتنظيم المدارس الخاصة؛ لضمان توافيقها مع فلسفة التعليم الوطني وتقديم تعليم يتماشى مع الطموحات الوطنية، وتقدم هذه المدارس أيضاً أنشطة أكثر ثراءً مثل الدراما والموسيقى والفن واللغات الأجنبية، وهناك (18 %) من الطلبة الماليزيين الملتحقين بالمدارس الخاصة مسجلون في هذه الفئة من المدارس؛ مما يجعلها النوع الثاني في السوق التعليمية.

المدارس الدولية:

وهي المدارس الابتدائية والثانوية التي تستخدم المناهج الدولية مثل البريطانية والأمريكية والأسترالية والكندية، أو برامج البكالوريا الدولية، وعلى عكس الفئات الأخرى من المدارس الخاصة التي نوقشت هنا، يكون معلمو المدارس الدولية من خارج البلد عادة، ومن حيث التسجيل، تشير البيانات حتى (30) حزيران/يونيو (2011) إلى أن (18 %) من الطلبة المأليزيين في خيارات التعليم الخاص مسجلون في المدارس الدولية على الصعيد المحلي، وتضمن الوزارة بأن الطلبة المسجلين في المدارس الدولية سيقومون بتنمية الشعور بالهوية الوطنية -على سبيل المثال من خلال التعليم الإلزامي للغة الملايوية- والمدارس الدولية أيضاً هي إحدى القطاعات الفرعية التي تم تحديدها في إطار المناطق الاقتصادية الوطنية الرئيسة (NKEA) لدفع النمو الاقتصادي للبلد.

المدارس الدينية:

هناك (14 %) من طلبة المدارس الخاصة مسجلون في هذا النوع من المدارس، ويوجد أكثر من (350) مدرسة في جميع أنحاء البلاد عام (2011)، وهذه المدارس لا تلتزم بتعليم المناهج الدراسية الوطنية بل تركز بكثافة على التربية الإسلامية، وعلى النقيض من المدارس الخاصة، تكون المدارس الدينية قليلة التكاليف؛ لأن معظمها تُدار بنحوٍ تقليدي كونه غير ربحية، وعادةً ما يتم تأسيسها من قبل الأفراد أو الشركات أو المنظمات الإسلامية.

خيارات التعليم الأخرى:

المدارس الصينية المستقلة:

وهي تشكل أكبر مكّون من خيارات التعليم الأخرى في ماليزيا، حيث التحق ما يقرب من (66,700) طالب في (60) مدرسة صينية مستقلة، وهناك مجلس أمناء مستقل يعمل مع مسؤولي المدارس لإدارتها، وهي تُمول من خلال الرسوم الدراسية والمساهمات الخيرية، وتستخدم هذه المدارس اللغة الصينية كوسيلة رئيسية للتعليم، وتقوم بتعليم المناهج التي طورها (Dong Jiao Zong)، وتقوم هذه المدارس بتحضير طلبتها لإجراء فحص موحد يعرف بالشهادة الامتحانية الموحدة (في السنة السادسة من المرحلة الثانوية) على الرغم من أن العديد من المدارس تقوم بتحضير الطلبة لشهادة (SPM).



جعل التعليم المهني أكثر صلة بالقطاع الصناعي:

تهدف الوزارة إلى تحقيق زيادة في إتقان طلبة التعليم المهني لمهارات تتوافق مع متطلبات القطاع الصناعي، لسد حاجة القوى العاملة وتوظيف خريجي الدراسة المهنية بنحو أفضل، أولاً: ستقوم بالتعاون مع الشركاء من القطاع الصناعي لتطوير مناهج دراسية جديدة، وتدريب مدرسي التعليم المهني. ثانياً: ستقوم بتحديث المعدات، والأدوات لتواكب التطبيقات الصناعية الحديثة. ثالثاً: سيتم تحسين التدريب المهني بصورة تشدد على مسارات الدراسة العملية في البرامج الوطنية.

تسهيل مقبولة القطاع الصناعي والتعليم والتدريب المهني:

ستعمل الوزارة مع الوكالات الحكومية ذات الصلة، وقطاع الصناعات المختلفة لإنشاء المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني (MPPVLN)؛ وهذا سيمكن القطاع الصناعي من تأدية دور أكبر في صياغة شكل التعليم المهني، ومدى فاعلية التدريب، وسيتم إنشاء المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني، الذي يقوم باجتذاب المواهب في قطاع التعليم المهني بحلول نهاية العام (2014)، هنالك العديد من المجالس المشابهة في الأنظمة عالية الكفاءة، مثل مجلس المهارات الصناعية في أستراليا، ومجلس مهارات القطاع في المملكة المتحدة.

إن الغرض الرئيس من وجود تلك المجالس هو تطوير المهارات، والقوى العاملة لكل من القطاعات ذات الصلة، إذ تتألف تلك المجالس من اشخاص من القطاع الصناعي، ومؤسسات التعليم المهني

الحكومية والأهلية، ووكالات أخرى تأخذ على عاتقها تطوير القوى العاملة، مثل: وزارة الموارد البشرية، ومؤسسة الإنتاج المالىزية (MPC)، وعلى الرغم من مشاركة الحكومة جزئياً بتمويل هذا المجلس، إلا أنَّ القطاع الصناعي هو الذي يضع جدول الأعمال بصورة رئيسة.

تحسين مسار دراسة التعليم الديني:

إن الوزارة عازمة على تقديم تدريس ديني عالي الجودة، مانحة الطلبة المعرفة والمهارة اللازمة للنجاح في سوق العمل، والتحلي بالقيم، والمعتقدات الإسلامية الحميدة في الوقت نفسه، وستعزز الوزارة تطبيق المنهاج الوطني في المدارس الدينية عن طريق اعلاء منهاجي التحفيظ، والنهج الديني، وتكثيف العناصر الدينية في المنهاج، ففي الوقت الراهن، وفضلاً عن المواد الإلزامية التي تتضمن: تعليم القرآن والسنة، وتعليم الشريعة الإسلامية، وتعليم اللغة العربية. يمكن للطلبة أن يسعوا إلى اختيار أحد المسارات العلمية، أو الأدبية، أو التقنية، وستُدرس اللغة العربية إلى الطلبة في المستقبل.

ستستمر الوزارة بتحسين الاعتراف الدولي بالمؤهلات التعليمية الدينية الصادرة عنها، وحالياً يُعدُّ برنامج (STAM) معترفاً به، ويعادل شهادة برنامج (STPM)، وهو من أحد المتطلبات لدخول جامعة الأزهر، والجامعات المحلية. وفضلاً عن ذلك، سيُسمح لمدارس دينية أخرى بتبني برنامج (STPM)، وستقوم الوزارة بتسويق برنامج (STPM) كمعيار للدراسة المتقدمة في التعليم الإسلامي في المدارس في عموم دول جنوب شرق آسيا.

ستُحافظ الوزارة على دعمها للمدارس الدينية الفيدرالية وتبحث في إمكانية زيادة التمويل لمساواة الدعم الحكومي إلى مدارس دينية أخرى، وستستمر برفع المعايير في المدارس الدينية الأهلية عن طريق تقديم المساعدة بأشكال مختلفة: كالدعم المالي، أو في المناهج، أو التدريب، أو الموظفين، وستستمر جهود الوزارة لتسجيل مدارس ومدارس الولاية الدينية (SAN)، ومدارس (SAR) التي تطابق المواصفات المطلوبة للتسجيل.

إتاحة التعليم للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والأطفال الموهوبين:

ستركز الوزارة على تحسين فرصها التعليمية المتفصلة خصيصاً لكل طالب من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، والأطفال الموهوبين أيضاً، في الموجة الأولى، سيتم التركيز على التعرف على درجة كفاءة الطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ليوضعوا في المدرسة المناسبة، بضمنها حصص المهارات المهنية، وستعمل الوزارة على تحسين نوعية الإجراءات المعدةة مسبقاً لدعم تقديم الخدمات إلى الطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة عن طريق تحديث البنى التحتية في التعليم الأساسي، والتعليم لذوي

الاحتياجات الخاصة، وتحسين التدريب للمدرسين في الخدمة، والتدريب قبل الخدمة، وتدريب الإخصائيين للتعليم الخاص، وحياسة منهاج، وتقييمات لقابليات الطلبة.



وتماشياً مع ما ذكر في الفصل الرابع، ستجعل الوزارة البرامج الحالية للطلبة الموهوبين أساساً على عكس البرامج التعليمية الوطنية للطلبة الموهوبين والمتفوقين، وذلك لتمييز المناطق التي يمكن التطوير فيها، ونسخ الممارسات الجيدة، وستقوم الوزارة بتطوير برامج التعليم للطلبة الموهوبين عن طريق بناء الشراكة مع القطاع الخاص، ومعاهد البحوث الرائدة في مجال التعليم للأطفال الموهوبين.

تحويل برنامج الأنموذج (6):

ستعمل الوزارة على تحويل برنامج الأنموذج 6 بحلول نهاية العام (2013)؛ لتشجع الطلبة على اختيار هذا البرنامج، إذ تنوي الوزارة تغيير بيئة المدرسة وطرائق التعليم تجاه التعليم ما قبل الجامعي، عوضاً عن التعليم بعد الاعدادي. ستجعل تلك الخطوة برنامج الأنموذج (6) موازياً لخيارات ما قبل الجامعة، التي تقدمها كيانات القطاع الخاص.

سُمنح المدارس الحق في صنع القرار بنحو أكبر لتمكنهم من تقديم مبادرات لتهيئة الطلبة إلى الجامعة بنحو أفضل، ويمكن أن يتضمن ذلك؛ على سبيل المثال لا الحصر: إرخاء المتطلبات للطلبة المستفيدين من برنامج النموذج (6)، فيما يخص ارتداء الزي الخاص بالمدرسة، ويمكن منح الطلبة فرصاً إضافية لتطوير المهارات الناعمة، والقيادية عن طريق زيادة الدور الذي يؤديه الطلبة واختيار تشكيلة أكبر من الرياضات، والبرامج المساعدة للمنهاج التعليمي، ونشاطات الخدمات الاجتماعية.

الموجة الثانية (2016 - 2020) الارتقاء بالمبادرات:

ستبني الوزارة في الموجة الثانية الزخم المتحقق في المرحلة السابقة لتوسعة مسارات التدريس الموجودة حالياً، مثل: التعليم المهني، والديني، وسيكون التركيز على تحسين ضمنية المسارات لترعى الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: الأطفال الموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة.

بناء الوعي العام وتمكين الطلبة والأهالي من الاطلاع على خيارات التعليم:

ستستمر الوزارة ببذل الجهود للتأكد من اتخاذ الطلبة قراراتهم وهم على دراية تامة بخيارات تعليمهم؛ وبالتالي الحياة المهنية المختارة، وبحلول العام (2018) سيتملك كل طالب في الدراسة المتوسطة ملفاً شخصياً، وسيتم تدريب أساتذة المشورة والإرشاد لتقديم النصح إلى الطلبة الذين يبحثون عن مسارات متخصصة كمدارس الرياضة والفنون، وتحسين الجذب لتلك الخيارات.

ستقوم الوزارة أيضاً بتوظيف عدد أكبر من المستشارين، لضمان حصول الطلبة على الاهتمام الكافي، وبحلول نهاية العام (2020) ستتحسن نسبة المستشارين في المرحلة الثانوية من (1:430) إلى (1:350). وأخيراً ستقوم الوزارة بإطلاق حملة ترويجية لبناء الوعي عن المسارات التعليمية المختلفة، ومدى مرونتها، إذ ستنتشر الحملة عبر قنواتٍ مختلفةٍ كالمذياع، والتيلفزيون، ومقالات الصحف، والبوابات الإلكترونية، والاستعراضات، وقنوات أخرى. ستُطلق الحملة من (2016) ولغاية نهاية عام (2020).

الشكل التوضيحي (7-9).

الصناعات المستهدفة المحتملة للتعاون مع الكليات المهنية

ممر صباح للتنمية (SDC)	منطقة شرق الممر الاقتصادي - كيلانتان، ترينجانو، باهانج	الممر الشمالي للمنطقة الاقتصادية - كيداه، بيرك، بيرليس، بينا
- الطاقة المتجددة والنفط والغاز - تكنولوجيا الطاقة الشمسية - الطاقة وتكنولوجيا الطاقة - المبيعات والتسويق - إدارة تجارة التجزئة - التسويق - التصنيع - التكنولوجيا الكهربائية وتكنولوجيا المعدات - السياحة - السياحة الطبية - السياحة الزراعية	- الطاقة المتجددة والنفط والغاز - تكنولوجيا الطاقة الشمسية - الطاقة وتكنولوجيا الطاقة - الزراعة - إدارة الحضانة - التكنولوجيا الحيوية الزراعية - معالجة المنتجات الزراعية (الحلال) - نقل المنتجات الحيوانية (الحلال) النقل واللوجستيات - صيانة الطائرات - التكنولوجيا الأيونية	- تربية الأحياء المائية - السياحة - السياحة الطبية - السياحة الزراعية - تكنولوجيا المعلومات - تكنولوجيا نظام الحاسوب - قاعدة البيانات والبرمجة - دعم شبكة الخدمات - تكنولوجيا الاتصالات - إدارة الحضانة - التكنولوجيا الحيوية - الزراعة - إدارة الحضانة - التكنولوجيا الحيوية الزراعية - معالجة المنتجات الزراعية
ممر ساراواك للطاقة المتحدة (SCORE)	اسكندر ماليزيا-جوهور	وادي كلانج
- الطاقة المتجددة والنفط والغاز - تكنولوجيا الطاقة الشمسية - الطاقة وتكنولوجيا الطاقة - المبيعات والتسويق - إدارة تجارة التجزئة - التسويق - التصنيع - التكنولوجيا الكهربائية وتكنولوجيا المعدات - السياحة - السياحة الطبية - السياحة الزراعية	- اللوجستيات والنقل - تكنولوجيا الخدمات البحرية - اللوجستيات العالمية وتكنولوجيا - سلسلة التوريد - تكنولوجيا المعلومات - تكنولوجيا نظام الحاسوب - قاعدة البيانات والبرمجة - خدمة دعم الشبكة - لعبة / محاكاة / الرسوم المتحركة - تأثيرات الصوت / الفيديو - الزراعة - التكنولوجيا الحيوية الزراعية - تجهيز المنتجات الزراعية - السياحة - السياحة الرياضية (غولف) - التصنيع (البنية التحتية الحالية، والمعدات والمرافق)	- النقل والخدمات اللوجستية - اللوجستيات العالمية وتكنولوجيا - سلسلة التوريد - تكنولوجيا القطر - العلوم الصحية - المختبرات الطبية - التقنية - الصحة البيئية - المالية - الخدمات المصرفية - التأمين - السياحة - السياحة الطبية - السياحة الرياضية (غولف)

جعل التعليم المهني أكثر صلة بالقطاع الصناعي:

ستقوم الوزارة بالارتقاء وتكثيف التعاون مع الشركاء من القطاع الصناعي لتقديم المعونة اللازمة لتطوير المناهج، وتدريب الأساتذة، وفضلاً عن ذلك ستعمل بالتعاون مع الشركاء من القطاع الصناعي لتوفير فرص التدريب العملي لطلبة التعليم المهني.

مع التوقعات التي تُفيد بنمو الالتحاق بالتعليم المهني، ستتطلب خطة تحويل التعليم المهني وضع أكثر من (220000) حصة عملية بحلول العام (2020)، وستُحسن الوزارة التعاون مع الشركاء من القطاع الصناعي لتقسيم التدريب في أثناء العمل للطلبة، ويمكن تشجيع الشركاء المحتملين للمشاركة في تلك الخطة عن طريق محفزات، مثل الإعفاء الضريبي، وأولوية الحصول على الخريجين لأجل العمل، ستأخذ هذه الشراكة صيغتها الرسمية عن طريق اتفاقيات تُبرمها وزارة التربية والشركاء في القطاع الصناعي، ومن المتوقع أن يكون لمعظم برامج التدريب المهني الجامعي مذكرات تفاهم مع المغذيين الأساسيين في القطاع الصناعي في أثناء الموجة الثانية.

بحلول العام (2020)، يجب على برامج التدريب المهني الجامعي أن توقع مذكرة تفاهم واحدة

على الأقل مع شريك في القطاع الصناعي. وفضلاً عن ذلك، ستستمر الوزارة بعقد اتفاقيات الأخذ من مصدر مع معاهد التعليم المهني الأهلية؛ لزيادة عدد الأمكنة المتاحة للطلبة، ولتوسعة طيف المواد المتاحة، وبصورة اقتصادية.

ستُركز الجهود المبذولة للوصول إلى الشركاء في القطاع الصناعي على المغذين الأساسيين لطلبة الدراسة المهنية، كما يوضح (الشكل 7-7)، وفي غضون ذلك سيتم تقليل الوقت المطلوب لعملية الموافقة على شركاء القطاع الصناعي.

تسهيل مقبولة القطاع الصناعي والتعليم والتدريب المهني:

حالما يُنشأ مجلس المهارات الصناعية، سيقوم المجلس بوضع كفاءات، ومهارات أساسية لكبرى المهن الصناعية بحلول نهاية العام (2016)، وتماشياً مع ذلك ستقوم الوزارة بالعمل المشترك مع المجلس لتطوير تقييمات معيارية للمؤهلات المهنية المعتمدة من المجلس، على سبيل المثال: اختبار معياري للمؤهلات إدارة دور الرعاية المعتمدة من جانب مجلس المهارات الزراعية؛ إذ تهدف الوزارة إلى طرح تقييمات معيارية لجميع المهن الصناعية بحلول نهاية العام (2018).

تحول مسارات الدراسة التقنية:

ستقوم الوزارة بتحسين جذب، وزيادة علاقة مسارات التعليم التقني عن طريق وضع الخيارات التقنية المنتقاة تصب في ثلاثة محاور رئيسة هي: (i) الهندسة والعلوم التطبيقية. (ii) التصميم والتكنولوجيا. (iii) الأعمال الحرة والخدمات، وستقوم الوزارة ببناء شراكات مع الجمعيات المهنية لزيادة الاعتراف والاعتماد في المحاور الثلاثة المذكورة آنفاً، وفضلاً عن العمل مع جمعية المحاسبين المحازين المسجلين، وسيطلب ذلك إخراج المنهاج من تقنية الانتقاء (مع إمكانية، البنى التحتية المساندة لتلك المدارس) تماشياً مع متطلبات تلك الهيئات المهنية.

توسعة مسارات الدراسة الدينية:

في الموجة الثانية، ستسعى الوزارة إلى البحث في زيادة عدد الأمكنة التي توفر الدراسة الدينية للطلبة عن طريق بناء (77 SMKAs) بحلول العام (2025) وتشجيع تحويل المدارس الدينية الأهلية إلى مدارس دينية تدعمها الحكومة (SABK)، وتُدرّك الوزارة ضرورة المحافظة على جودة التعليم في المدارس الدينية، لذلك ستقوم الوزارة بتوسعة تطبيق المنهج الديني، ومنهج التحفيظ في (SMKA). ستسعى

الوزارة في إمكانية منح حريجي برنامج التحفيز شهادات التحفيز في برنامج (الأنموذج 5).

أما فيما يخص المدارس الأهلية التي لا تُدرّس المنهاج الوطني، التي لا تود التحول إلى (SABK)، فستقترح الوزارة على الحكومة الفيدرالية أن تقوم بتقوية وتوسعة دور هيئة التنسيق التعليمي الإسلامي والاستشاري (LEPAI) التي ترفع تقريرها إلى مجلس الحُكام، وستقوم هيئة التنسيق التعليمي الإسلامي والاستشاري (LEPAI) بالتنسيق بين الحكومات المحلية والوزارة لتوفير موارد أكبر للمدارس، وستبحث الوزارة في إمكانية إيجاد آلية اعتماد للمدارس الأهلية بالتعاون مع هيئة التنسيق التعليمي الإسلامي والاستشاري (LEPAI)، والسلطات الدينية المحلية ليتمكن الآباء من التأكد من نوعية التعليم الذي يحصل عليه أبنائهم في تلك المدارس.

تقييم المدارس الرياضية والفنية:

ستعمل الوزارة على تقييم الطلب على المدارس الفنية، والرياضية المتخصصة لتحديد فيما إذا كان هنالك حاجة للتوسع في أثناء الموجة الثانية، وقد يتطلب توسعة المدارس الموجودة أصلاً، أو بناء مدارس جديدة، وسيضمن تقييم الوزارة النظر في الآتي: جودة البنى التحتية، والمنشآت، والمناهج، والخدمات الأخرى (كالمدرسين المتخصصين)؛ لضمان احتواء تلك المدارس على المواد الأساسية لتخريج فنانين ورياضيين من الطراز العالمي في المستقبل.

تحسين وضع الأطفال الموهوبين والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة:

في الموجة الثانية ستقوم الوزارة بإطلاق برنامجين تدريبيين للطلبة الموهوبين، والمتفوقين، وستكون وظيفة هذين البرنامجين تطبيق أفضل الممارسات في أنظمة التعليم عالية الكفاءة لبرامج الموهوبين، ويمكن إيصاها بالتعاون مع القطاع الخاص وخبراء آخرين، وستضمن الموجة الثانية دعماً للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة للارتقاء بالمبادرات التي أُطلقت في الموجة الأولى، والتحرك باتجاه شمولية التعليم.

رفع المعايير والاعتراف بشهادة الثانوية العامة:

في الموجة الثانية سترفع الوزارة المعايير التي تخص برامج الثانوية العامة لتحسين مستوى الاعتراف الدولي، إذ إن الهدف الأساس هو ضمان الاعتراف بتلك المؤهلات داخل ماليزيا وخارجها. ستؤشر المعايير والتقييمات الأكاديمية من هيئة اعتراف دولية وبمستوى ثانوي متقدم. (المستوى-AS) أو شهادة أسكتلندا العالية، وستراجع مناهج الثانوية؛ لغرض تحضير الطالب في مرحلة الانتقال إلى الجامعة، بضمنها اللغة الإنجليزية والمهارات الجامعية كالتحليل النقدي، وكتابة التقرير، ومبادئ البحث.

تهدف الوزارة إلى خلق جو يوفر التجربة التعليمية عينها لبرنامج (Form 6) والدراسة الجامعية. وهي تبحث أيضاً في إمكانية منح الطلبة الجامعيين رأياً أكبر فيما يتعلق بالنشاطات الطلابية، بضمنها منح مجالس الطلبة حقوق اقتراح مداخلات في جوانب معينة من حياة الطلبة، وزيادة الخيارات المتاحة لبرامج الرياضة، والمناهج المساعدة.

إنشاء معايير جودة للقطاع الخاص:

ستعمل الوزارة على إنشاء معايير جودة، وطريقة تفتيش ملائمة لمرحلة ما قبل الابتدائية، ومع وجود معايير جودة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ستبحث الوزارة في إمكانية إنشاء آلية تفتيش مشابحة. أما في المرحلة بعد الثانوية فستحرص الوزارة على أن يوفر القطاع الخاص القدر الأدنى من المعايير التعليمية المطلوبة لتهيئة الطلبة إلى المرحلة الجامعية، والتعليم المتقدم.

الموجة الثالثة (2021 – 2025) ضمان المسارات التعليمية للجميع:

ستركز الوزارة خلال هذه المدة على تشذيب المسارات الدراسية الشخصية؛ مما قد يتطلب توسعة تلك المسارات (كالمدارس الرياضية والفنية)، وقد يُسهل الأمر بنحو كبير للقطاع الخاص، إذ ترى الوزارة الدور المتنامي الذي تؤديه الجامعات المهنية الأهلية في مرحلة تطور القطاع المهني، ومن المتوقع أن تقوم الجامعات المهنية الأهلية بخفض الكُلف خلال مقياس اقتصادي، وستجعلها مرنة بطبيعتها لتلبية احتياجات القطاع الصناعي المتزايدة.



من المتوقع أن تقود الجامعات المهنية الأهلية الطريق التعليمي للصناعات منخفضة الكلفة، مثل: الفندقية، وستدعم الوزارة توسيع القطاع الخاص من طريق المنح والقروض الميسرة، وستستمر الجامعات المهنية الحكومية بتأدية دور حيوي، ولاسيما في الصناعات عالية التقنية التي يصعب على فاعلي القطاع الخاص الولوج إليها، مثل: هندسة الطيران، وستستمر الوزارة بتأدية دور في وضع المعايير وفرضها في القطاع الصناعي، وفضلاً عن ذلك، فهي ستبحث في إمكانية إنشاء منصة إلكترونية عبر الإنترنت؛ لخلق جو من الشفافية فيما يخص الوظائف المتاحة للخريجين المرتقبين من الدراسة المهنية، ولتقديم معلومات عن مراكز التدريب المهني، ومواءمة الطلبة المهنيين مع الوظائف الإقليمية.

ربط دعم المدارس بالطموحات الشمولية:

ستحرص الوزارة على تلقي المدارس الحكومية والمدارس المدعومة من الحكومة التخصيص الذي يتلاءم مع طموحات نظام الوزارة بصورة شفافة ومتساوية، ستتضمن الإجراءات اللازمة الآتي:

- تطوير مجموعة مبادئ متساوية وشفافة فيما يخص التخصيصات المالية وغير المالية المقدمة إلى المدارس الحكومية والمدارس التي تدعمها الحكومة.

- تشجيع تحويل المدارس التي تدعمها الحكومة إلى مدارس حكومية.

تُقدم الوزارة دعماً متساوياً للمدارس الحكومية بحسب الحاجة. مع ذلك، تأخذ الوزارة على عاتقها الرحلة التعليمية المطروحة في هذا الكتاب (المخططات الأولية للتعليم في ماليزيا)، إذ هنالك حاجة لإعادة التركيز على نظام الدعم للمدارس في الأنظمة الخمس المطروحة في الفصل الثاني من هذا المخطط الأولي.

في الوقت الراهن، يتشابه الدعم المتاح لجميع المدارس بمختلف أنواعها، إذ هناك عدد من أقسام الدعم التي يحددها نوع المدرسة، سواءً أكانت حكومية أم تدعمها الحكومة، وتُعرف المدارس الحكومية بأنها تلك المدارس التي أنشأتها الحكومة، وتديرها الوزارة على أرضٍ حكومية. أما المدارس التي تدعمها الحكومة، فهي كل مدرسة على أرض غير حكومية وتستلم دعماً مباشراً من الوزارة، وتتضمن المدارس التي تدعمها الحكومة عدداً من المدارس الوطنية، والبعثة، ومواءمة اللغة الصينية، والمدارس الدينية المبنية على أرضٍ خاصة.

هنالك ثلاثة أنواع رئيسة من الدعم المالي المقدم إلى المدارس:

- الإعانات الحكومية أو الكلف التشغيلية: يُعدّ التخصيص الفردي (PCG) من أكبر عناصر الإعانات الحكومية، فهو يتم احتسابه بالطريقة عينها في جميع المدارس الحكومية التي تدعمها الحكومة

عبر البلاد.

تأخذ المعادلة عوامل الاحتياجات لكل مدرسة بالحسبان، مثل: حجم المدرسة، والمواد التي يدرسها الطلبة، وعدد الطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. أما النوع الوحيد المختلف في الإعانات الحكومية فهو الخدمات. وتغطي الوزارة جميع فواتير النفقات الخدمية للمدارس الحكومية ولكنها تساهم ببعض فواتير الخدمات للمدارس التي تدعمها الحكومة، بحسب دراسة تحليلية لدعم المدارس في سيلانغور: دفعت الوزارة ما معدله (33.820) رنغيت ماليزي عن الخدمات لكل مدرسة حكومية عام (2011)، مقابل (30.375) رنغيت ماليزي لكل مدرسة تدعمها الحكومة.

- الإعانات الرأسمالية أو الدعم لنفقات التطوير وتتضمن منحاً لبناء مدارس أو بنايات جديدة، والإعمار وإعادة التأثيث.

تغطي الوزارة نفقات التطوير بالكامل في المدارس الحكومية، وتغطي أيضاً نسبة (80 %) أو أكثر من نفقات التطوير العارضة. بلغ معدل أجور الصيانة، والتعديلات، والتحديثات للمدارس الموجودة في سيلانغور عام (2011) حوالي (24.305) رنغيت ماليزي لكل مدرسة حكومية، مقابل حوالي (23.872) رنغيت ماليزي لكل مدرسة تدعمها الحكومة.

- مساعدات مالية أخرى: هنالك بضع أشكال أخرى من المساعدات المالية متاحة للمدارس، مثل: برنامج تمويل الثقة للطلبة الفقراء، أو ما يسمى (KWAPM)، ويعد هذا أكبر تمويل في هذا القسم، وحدث التمويل الخاص عام (2012)، الذي خصص مئة مليون رنغيت ماليزي لكل من (822) مدرسة وطنية لتعلم اللغة الصينية، و(224) مدرسة تامل و(468) بعثة، و(167) مدرسة دينية تمولها الحكومة، وهناك أيضاً خمس مئة مليون رنغيت ماليزي تُخصصت لحوالي (1800) مدرسة حكومية.

وفضلاً عما تستلمه المدارس من مساعدات مالية، هنالك أشكال أخرى من المساعدات تقدمها الوزارة، إذ تُعَدُّ القوة العاملة من أكبر المساعدات غير المالية التي تستلمها المدارس، وتُخصص الوزارة لمعلمين ومدرسين للمدارس الحكومية، والمدارس التي تمولها الحكومة، وبحسب مجموعة محددة من المعايير، وتحمل الوزارة رواتب جميع المعلمين والمدرسين، إذ بلغ مجمل الرواتب ما نسبته (68.7 %) من مجمل نفقات الوزارة عام (2011)، ويتضمن الدعم المقدم إلى المدارس توفير الكتب، وتدريب الأساتذة، وتدريب قادة المدارس.



ستقوم الحكومة بدعم جميع المدارس المنضوية تحت لواء نظام التعليم الوطني، سواءً أكانت مدارس وطنية صينية، أم مدارس تاميل، أم بعثات مدرسية، أم مدارس إسلامية دينية

خارطة الطريق: إتاحة دعم متساوٍ لجميع المدارس:

لأجل إيصال أفضل للطموحات الواردة في هذا المخطط الأولي، ستستمر الوزارة بتحسين النظام الحالي فيما يتعلق بتخصيص الدعم للمدارس. فأولاً وقبل كل شيء، ستقوم الوزارة بإعادة هيكلة نظام الدعم ليكون مُقادراً بالطموحات المطروحة في الفصل الثاني من المخطط الأولي. ثانياً: ستحرص الوزارة على أن نظام الدعم المعاد هيكلته سيصبح أكثر شفافيةً لمديري المدارس والناس. ثالثاً: ستشجع الوزارة تحويل المدارس التي تدعمها الحكومة إلى مدارس حكومية طوعياً، والحفاظ على هويتها وثقافتها في الوقت عينه.

الموجة الأولى (2013 - 2015) تطوير نظام دعم يُساق بالطموحات:

في الموجة الأولى ستقوم الوزارة بالتركيز على تطوير مجموعة مبادئ متساوية لتخصيص الدعم المالي والعيني المقدم إلى المدارس، وكما يوضح الشكل (7-10)، تعتمد المبادئ على الأنظمة الخمس التي عَرَفَها الفصل الثاني من هذا المخطط الأولي، سترسم خارطة المبادئ لكل قسم من أقسام الدعم المُقدَّم إلى المدارس بصورة منتظمة، وسيتم الانتهاء من وضع تلك المبادئ وإعلانها بنهاية العام (2015)، فضلاً عن ذلك، ستشجع الوزارة التحول الطوعي للمدارس التي تدعمها الحكومة إلى مدارس حكومية، وستضع خارطة طريق شاملة للتحول الطوعي للمدارس التي تدعمها الحكومة إلى مدارس حكومية بحلول العام

(2015). على سبيل المثال، ستقوم الوزارة بالبحث في إمكانية تشجيع مالكي الأراضي للمدارس التي تدعمها الحكومة على منح الوزارة عقود إيجار طويلة الأمد أو العقود المحددة مع الوزارة، لتمكين الوزارة من الاحتفاظ بالأرض العائدة للمالك دون تغيير ملكية هذه الأرض، وسيتم وضع مراحل لهذا التحول الطوعي من المدارس التي تدعمها الحكومة لتمكين الوزارة من صياغة مناهج لحالات فردية لتحول المدارس ولتجنب تحمل الوزارة أي عبء غير مُجدٍ.

تُميز الوزارة كثيراً من المدارس التي تدعمها الحكومة، كالمدارس الوطنية، والبعثات المدرسية، والمدارس الوطنية التي تُدرس اللغة الصينية، والمدارس الدينية تُعدُّ جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية، وثقافة المجاميع المتنوعة وحضاراتهم التي تُشكل النسيج الماليزي؛ لذلك ستعمل الوزارة على توفير عناية خاصة للحفاظ على هيكلية الحوكمة الموجودة، والهوية الثقافية لتلك المدارس، وستقوم بإشراك المستفيدين من المناهج في تطوير خارطة الطريق بفاعلية، من دون استعمال أي شكل من أشكال الإكراه في تلك العملية. في الوقت الراهن، تستخدم الكثير من المدارس التي تدعمها الحكومة لإقامة فعاليات اجتماعية وثقافية فضلاً عن الغرض الأكاديمي؛ وبهذا الشأن، ستستمر الوزارة بإتاحة تلك المدارس للأغراض المذكورة آنفاً طالما أنها لا تؤثر على تعليم الطلبة، ولا تُشكل عبئاً مالياً على المدرسة.

الشكل التوضيحي (7-10).

توازي مبادئ الدعم المنصف مع تطلعات النظام.

الأهداف	مبادئ الدعم المنصف
 الجودة	- توفير تمويل إضافي لمهارات المعلمين في جميع المدارس - إنشاء مزيد من المكافآت والحوافز لتحسين المدارس بسرعة، مثل تمويل HPS
 الوصول	توفير دعم إضافي للمدارس في المناطق النائية مع ارتفاع معدلات التسرب وانخفاض الحضور عن طريق برنامج تحول المنطقة
 الوحدة	ضمان أن يكون نظام التمويل منصف لجميع المدارس ويستند التخصيص إلى مستوى (على سبيل المثال، الابتدائي والثانوي)، وعدد ونوع الطلبة والموضوعات
 الكفاءة	الإعلان عن التمويل والمدفوعات والنفقات المخصصة لكل مدرسة
 المساواة	- توفير دعم تدريبي إضافي للمدارس ذات الأداء الضعيف مثل +SISC+, SIPartner - تخصيص مزيد من الأموال للمدارس التي تشمل طلبة التربية الخاصة للمعلمين والبنية التحتية - توفير حوافز للمعلمين وقادة المدارس في المدارس الريفية - توفير تمويل إضافي ودعم للدول الضعيفة الأداء، على سبيل المثال، نشر مزيد من المدرسين ومزيد من الأموال للبنية التحتية - تحسين المساعدات المالية، مثل تحسين KWAPM المرتبط بالنتائج (مثل الحضور)

الوجبتان الثانية والثالثة (2016 – 2025) تضمين منهاج طموحات موجهة إلى المدارس

المساعدة:

ستتناضل الوزارة لأجل تطوير نظام دعم موحد لجميع المدارس الحكومية في الوجبتين اللاحقتين. أولاً: ستُترجم الوزارة مبادئ الدعم المتساوية إلى خطوط عريضة لاحتساب أنواع الدعم المختلفة المقدمة إلى المدارس، وعلى سبيل المثال لا الحصر: ستقوم الوزارة بتطوير نظام دعم شفاف، وخطوط عريضة للمساعدات المالية الاعتيادية الممنوحة إلى المدارس، وتهدف الوزارة إلى الانتهاء من وضع الخطوط العريضة للدعم بنهاية العام (2017).

بموازاة ذلك، ستحرص الوزارة على تطبيق مبادئ الدعم المتساوي عملياً في جميع المدارس التي

تدعمها الوزارة من طريق وظائف التدقيق الموجودة، وستطبق الوزارة خارطة الطريق للتحويل الطوعي من المدارس التي تدعمها الحكومة.



تعزيز مبدأ الوحدة في المدارس:

ستحرص الوزارة على أن يوفر نظام التعليم فرصاً لجميع الطلبة للتفاعل مع أشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، والخلفيات الدينية، والعرقية المختلفة، والمناطق الجغرافية المختلفة لتعلم تفهم الآخرين وتقبلهم، وتقبل الاختلافات الاجتماعية. إذ إنّ تلك التفاعلات، وتبادل الخبرات، والطموحات المشتركة تُمثل المفاهيم التي يمكنها بناء المستقبل الماليزي.

إنّ تلك الخبرات المتبادلة والطموحات هي التي بدورها تُشكل الأساس في رعاية الهوية الوطنية المشتركة، والوحدة، وستركز الوزارة على تقديم مداخلات لخلق الفرص لجميع الخيارات التدريسية؛ لتشجيع الاندماج بنحو أكبر، إذ إنّ الهدف النهائي هو ضمان وصول المدارس الوطنية إلى أن تكون الخيار الأمثل، وحصول تلك التفاعلات سيكون طبيعياً.

ستتضمن الإجراءات المتخذة الآتي:

-زيادة كفاءة لغة الباهاسا الماليزية في المدارس الوطنية لتحسين الانتقال إلى (SKMs).

-الارتقاء ببرنامج (RIMUP) لتشجيع الصداقات ضمن المجموعات من طريق الرياضة والمناهج المساعدة.

-تقديم الخدمة الاجتماعية الإلزامية لجميع المدارس.

-تنقيح عناصر التعليم الإسلامي، ومناهج التعليم الأخلاقي لفهم قيم الوحدة والعلاقات الطيبة بين البشر والتشديد عليها.

وقد سلط الفصل الثالث الضوء على خيارات التعليم المتعددة في المراحل الابتدائية، والثانوية، في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. إذ يوفر نظام التعليم درجات متفاوتة من الخيارات للطلبة والأهالي (صفحة 3-21). ان ذلك التنوع هو جزء من تأريخ الأمة العريق، وتنوعها المثري. إذ تلتزم الوزارة بتقديم أفضل جودة من التعليم لجميع المدارس.

إلى يومنا هذا هنالك حوالي (2.9) ملايين طالب ملتحق بالمدارس الابتدائية، ويواظب ما نسبته (98%) منهم على الدوام في المدارس الحكومية، وتقسم هذه النسبة على: (74 %) في (SK) حيث متوسط الإرشادات فيها هي لغة البهاسا الماليزية، ونسبة (21 %) في (SJKC) حيث متوسط الإرشاد فيها هي اللغة الصينية، ونسبة (3 %) في مدارس (SJKTs) التي متوسط الإرشاد فيها بلغة التاميل، وأقل من نسبة (1 %) تُقسم بين مدارس (SABKs)، ومدارس التعليم الخاص. أما نسبة (2 %) المتبقية فهي ملتحقة بالمدارس الأهلية. حيث تتضمن تلك الخيارات المدارس الأهلية التي تُعلم المنهاج الوطني، والمدارس الدولية، والمدارس الدينية، ومدارس التدريس الخاص (لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة).

كما هنالك ما مجموعه (2.3) مليون طالب ملتحق بالدراسة الثانوية في عموم المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، إذ إن ما يقارب نسبة (96 %) من هؤلاء الطلبة ملتحقون في المدارس الحكومية (93%) منهم في مدارس (SMK)، بضمن مجموع أقسام مدارس (SMK).

هنالك العديد من البرامج التي يمكن للطلبة الاختيار من بينها، تحديداً، إذ بإمكانهم الاختيار ما بين مدارس (SMK) الاعتيادية (إذ تشكل نسبة (88 %) من مجمل الملحقين بالدراسة الثانوية أو (SBP) (الذي تشكل نسبته (2 %) من مجمل الملحقين بالدراسة الثانوية) والدراسة التقنية أو المهنية (التي تشكل نسبة (2 %) من مجمل الملحقين بالدراسة الثانوية)، ومدارس (SMKA) (الذي تشكل نسبته (1 %) من مجمل الملحقين بالدراسة الثانوية)، فضلاً عن نسق مدارس (SMKA)، هنالك عدد من الخيارات الحكومية المتاحة للطلبة، التي تتضمن المرحلة الثانوية لمدارس (SABK) ومدارس التعليم الخاصة (التي يشكل مجمل نسبته (3 %) من مجمل الملحقين بالدراسة الثانوية).

تشكل المدارس الصينية المستقلة النسبة الأكبر من بين المدارس الثانوية، إذ تحتوي على (3%) من مجمل الملتحقين بالدراسة الثانوية، أما النسبة المتبقية من خيارات القطاع الخاص فتقسم ما بين المدارس الدولية، والمدارس الدينية، والمدارس الخاصة التي تُدرس المنهاج الوطني، ومدارس ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، التي تشكل نسبة (1%) من مجمل الملتحقين بالدراسة الثانوية.

هيكلة النظام الحالية التي يحتاج الحفاظ عليها:

إن تنوع الثقافات، ومكونات الشعب يُعدُّ أساسياً للهوية الماليزية، ومصدراً لامتياز التنافس في عالمنا اليوم مع تزايد العولمة، وبتميز ذلك، ستبقى هيكلة النظام التعليمي الماليزي قائمةً، ولاسيما في المدارس الوطنية الابتدائية التي يُتبع فيها متوسط الإرشاد باللغة الصينية ولغة التاميل. وهو ما سيحافظ على حال تلك المدارس وهويتها الأساسية، ولكون تلك المدارس جزءاً من نظام التعليم الوطني، ستبقى تتمتع بدعم الوزارة.

«قرر آباؤنا المؤسسون أن الاندماج هو أفضل طريق للمضي قدماً، لكنهم لم يقرروا الطريقة»

ياب داتو سيري محمد بن تون عبد الرزاق (2012).

أظهرت أبحاث أجرتها منظمة الثقافة والتعليم والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو)، ومنظمات أخرى؛ أن أفضل طريقة لبدء تعليم الطلبة تتم عن طريق لغتهم الأم، لتمهيدهم للدراسة بلغتين أو أكثر. لذلك، سيبقى الخيار متاحاً للأهالي ليقروا إرسال أبنائهم إلى المدارس الابتدائية الوطنية أو المدارس الوطنية التي توفر تعليماً بلغات أخرى، وسيندمج الطلبة في المرحلة الثانوية الوطنية بعد تخرجهم من المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية بمختلف أنواعها: سواء أكانت تُدرّس باللغة الصينية، أم البعثات الدراسية، ويتوافق هذا القرار مع أغلبية الآراء التي طرحت في الحوار الوطني، التي تبعها إطلاق النسخة التمهيديّة من هذه الخطة الأولى.

التجانس الإثني في نظام التعليم:

يعكس نظام التعليم التنوع الوطني بصورة عامة، لكن هنالك بضع خيارات مدرسية تميل إلى بيئة متجانسة إثنيّاً، على سبيل المثال: تبلغ نسبة المسجلين في المرحلة الابتدائية في مدارس (SK 94)، وتبلغ نسبة الطلبة المسجلين في مدارس (SJKC) من الأصول الصينية (88%)، وتبلغ نسبة الطلبة الهنود المسجلين في مدارس (SKJT 100)، مع وجود استثناءات مؤثرة للاهتمام (على سبيل المثال، يمكن لمدرسة (SK) أن تحتوي على تنوع أكبر بين الملتحقين بها). وكما يوضح (الشكل التوضيحي 7-9) تتكرر تلك النمطية في أغلب الخيارات المدرسية؛ مما يساعد على اندماج الطلبة القادمين من مدارس

ابتدائية مختلطة في المرحلة الثانوية في مدارس (SMKs).

إذ تعلم الوزارة أن البيئة المدرسية المتجانسة تضع الطلبة أمام تحدٍّ أكبر، ألا وهو صعوبة التعرض إلى المواد الدراسية بسبب خلفياتهم الثقافية، وإثنياتهم المختلفة، كما قد اتخذت إجراءات داخل المدارس بهذا الصدد، مثل: مناهج مصممة بعناية لمساعدة الطلبة على اكتساب التقدير للثقافات الأخرى والاثنيات الأخرى، وتنوي الوزارة مضاعفة الجهود لتحسين الوحدة خارج نطاق البيئة المدرسية من طريق تنظيم نشاطات تُشجع التفاعل بين الطلبة الذين ينتمون إلى مجاميع مختلفة، مثل: المناهج المساعدة والنشاطات الرياضية عبر المدرسة.

عناصر التربية الوطنية في الدراسة:

عُرِضَت مادة التربية الوطنية لأول مرة كمادة من منهاج التدريس عام (1953)، إذ كان الهدف منها هو تضمين المنهاج الوطني بالمعرفة ذات الصلة بالموضوع، والقيم المشتركة والفريدة التي تمتاز بها الهوية الوطنية الماليزية، وكانت النية هي تنمية فهم الطلبة وتقديرهم للتأريخ الماليزي، وشعبه، وثقافته، وقيمه. وجعل الطالب قادراً على فهم وتقبل المشتركات والاختلافات التي تجعل من ماليزيا فريدة، وتخدم ككوتها وسيلة لغرس القيم الأساسية، والمعتقدات المرسومة في ركون نيجارا، مثل الإيمان بالله عز وجل، والولاء للملك والوطن، واحترام مبادئ الدستور وسيادة القانون، والسلوك الحسن، والقيم الإنسانية العليا. لا تُدرس التربية الوطنية كمادة مستقلة بحد ذاتها في المناهج الموجودة حالياً، وإنما تُدرس ضمناً عبر المواد الدراسية المختلفة، كالتعليم الإسلامي، والتربية الأخلاقية، والتأريخ، والدراسات المحلية.

وتشير الدراسات حول مدى فعالية التربية الوطنية في ماليزيا، مثل دراسة تور لعام (2009) التي حملت عنوان « قياس مدى تنمية الوطنية في ماليزيا من ناحية المفاهيم، وتطوير الأدوات باستخدام معيار راش، والمخرجات الأساسية ». إذ تدل على أن نظام التعليم الماليزي يوفر المعرفة في مجال التربية الوطنية بنحو فعال (على سبيل المثال، يتفهم معظم الطلبة على المبادئ الوطنية ويتقبلونها؛ كمبادئ ركون نيجارا، مثلاً)، وقد أشارت نتائج الاستبيانات إلى أن معظم الطلبة يتفوقون مع تصرفات وقيم ركون نيجارا، ومع ذلك، يمكن تحسين قدرات نظام التعليم بحيث يُشجع الطلبة على ترجمة تلك المعتقدات إلى أفعال يطبقونها في حياتهم اليومية، على سبيل المثال: قال معظم الطلبة الذين تركوا المدرسة إن وقع المشاركة في الخدمة الاجتماعية إيجابياً، وتطوع القليل منهم.

مدارس الرؤية:

طُرِحت مدارس الرؤية للمرة الأولى عام (2003) لتشجيع أكبر قدر من التفاعل والاندماج بين

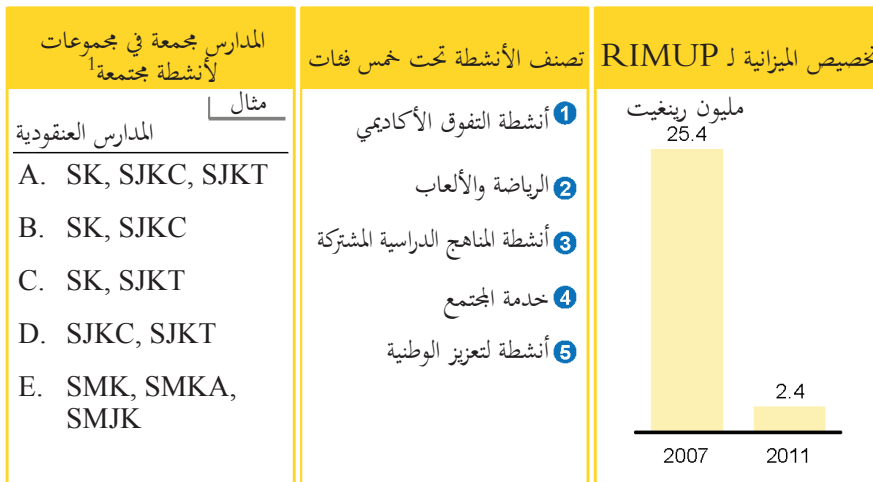
الطلبة في مختلف المدارس، تحت هذا المفهوم، تتشاطر ثلاث مدارس تقليدية، إحداهن (SK)، وأخرى (SJKC)، ومدرسة (SJKT)، الجمع المدرسي ذاته والمنشآت ذاتها، ويديرون مدارس مختلفة. تُنشأ مدارس الرؤيا حيثما تتوفر الأرض لبناء المجمعات المشتركة، وحينما يتوافر القرب الكافي للمدارس الوطنية، والمدارس ذات الطابع الوطني؛ لكن هذا سيحد من موازنة هذا المفهوم في نظام التعليم ككل؛ بالتالي هنالك خمسة مجموعات لمدارس الرؤيا تعمل حالياً.

الاندماج من طريق المناهج المساعدة والرياضات: (RIMUP)

تُشجع الوزارة اندماجاً أكبر من طريق المشاركة في الرياضات، ونشاطات المناهج المساعدة بين مختلف المدارس في برنامج (RIMUP). يُركز برنامج (RIMUP) على تشجيع التفاعلات بين المجموع الطلابية في الرياضات وجلسات المناهج المساعدة، إذ يتم مواءمة مدرستين: كأن تكون مدرسة وطنية مع مدرسة ذات طابع وطني، وتشجيع الطلبة من تلك المدارس المختلفة على المشاركة في رياضات منتقاة، ونشاطات المناهج المساعدة معاً، إذ يتماشى هذا البرنامج مع المؤشرات الدولية التي تدل على أن النشاطات الجماعية الموجهة كالرياضات والخدمة الاجتماعية هي واحدة من أكثر الطرق تأثيراً لتشجيع الصداقات ضمن المجموعات الطلابية، لكن شهدت السنوات الأخيرة انحداً حاداً في مستوى التخصيصات لبرنامج (RIMUP)، التي قد تحد من التأثير الإيجابي المحتمل لرعاية الوحدة بين الطلبة.

الشكل التوضيحي (7-11).

مبادرة (RIMUP).



1 . تقرر على مستوى الولاية.

المصدر: شعبة المناهج الدراسية المشتركة والفنون.

خارطة الطريق: تحسين مستوى التفاعل والاندماج في جميع المدارس:

تُعَدُّ مناقشة موضوعات التجانس أساسية لرعاية الوحدة، فمن المهم تعليم المجموعة الصحيحة من القيم، والتصرفات، والسلوكيات حينما يكون الطلبة في مرحلة تطوير نظرتهم إلى العالم والسلوكيات، ومن المحتمل ألا تكون المداخلات فعالة كما يجب في المراحل المتقدمة من العمر، وإن الهدف النهائي هو ضمان وصول المدارس الوطنية إلى أن تكون الخيار الأمثل، وحصول تلك التفاعلات سيكون طبيعياً.

ديباجة روكون نيغارا (1970):

سيتم طرح تلك المبادرات في جميع المراحل الدراسية بضمنها تلك التي تحقق أكثر تجانس إثني، ستحترم الحكومة المهمات الشخصية، ومعتقدات كل نوع من أنواع المدارس عند تطبيقها لتلك المبادرات. كما ستدعم تلك المبادرات التعليم الواسع للطلبة.

الموجة الأولى: (2013 - 2015) وضع الأساسات:

ستركز الموجة الأولى على تطوير مفهومية المستوى الحالي للوحدة، وهذا سيساعد الوزارة على التعرف على النقاط الأساسية التي تحتاج إلى الإعانة في النظام لكي تتمكن من إجراء المداخلات المناسبة. وسيكون هنالك تركيز على مناقشة الموضوعات الآتية التي تخص اندماج مدارس (SJKC و SJKT)، مع التركيز على دعم انتقال سلس بين اللغة الصينية متوسط الإرشاد في المدارس الابتدائية بلغة التاميل من جهة، ومتوسط الإرشاد بلغة الباهاسا الماليزية من جهة أخرى.

قياس الوحدة الوطنية في نظام التعليم:

ستقوم الوزارة بإطلاق استبيان سنوي طويل الأمد عن الوحدة الوطنية بين ممثلين عن عينات في عام (2014)، لأطفال البلاد ذوي الستة أعوام، وطلبة برنامج الأغودج (5)، وسيضمن هذا الاستبيان عنصرين أساسيين هما: الأول: يحتوي على اختبار التربية الوطنية (مثل معلومات أساسية عامة عن الشؤون الوطنية في ماليزيا)، أما الثاني فيحتوي على اختبار للسلوكيات والتصرفات المبنية على أساس مؤشر العلاقات الاجتماعية الخاص بجمعية (JPNN's).

سيُفيد الاستبيان أغراضاً عدة، وسيقدم أساساً لفهم مدى الوحدة الوطنية الحالية لدى الطلبة في

المراحل الانتقالية، في الدراسة أو الانتقال إلى سوق العمل، وسيساعد هذا الاستبيان الوزارة على التعرّف على عدة نقاط تتطلب التدخل في نظام التعليم، وتحليل اهتمامات محددة كقلة الانفتاح على التنوع الاجتماعي، وهندسة الاستجابة المناسبة، وسيعمل الاستبيان أيضاً على تعقب التغييرات في حالة تطور مفهوم الوحدة الوطنية لدى الطلبة، وسيوفر أساساً لقياس التقدم الحاصل مقابل الطموحات.

تحسين تطور المدارس ذات الطابع الوطني إلى مدارس ثانوية وطنية:

تعرف الوزارة التحديات التي يواجهها الطلبة الذين ينتقلون من مدارس الباهاسا الماليزية (SMK) إلى مدارس (SJKT و SJKC) التي تُدار مناهجها باللغة الصينية ولغة التاميل، يجب على كل طفل أن يكون مُجهزاً بنحو جيد لاجتياز (SMK)؛ وهذا ما يتطلب رفع كفاءة مدارس الباهاسا الماليزية لطلبة مدارس (SJKT و SJKC).

سيُرفع مستوى معايير التقييم والمناهج في مدارس الباهاسا وطنية الطابع لتوازي معايير ومناهج مدارس (SK)، إذ إن مستوى معايير التقييم في المدارس الوطنية أعلى قليلاً، يضمن استخدام معايير مشابهة لجميع المدارس اجتياز الطلبة لامتحان (UPSR) مما سيجعلهم مستعدين للنجاح في بيئة تعليمية تُدرس المناهج بلغة الباهاسا الماليزية، وستقوم الوزارة بتحسين مستوى جودة التدريس بلغة الباهاسا الماليزية في المدارس ذات الطابع الوطني، ورفع قدرة مُدرسي الباهاسا لتجنب النقص في عدد الأساتذة إذا ما اقتضت الضرورة.

ستقدم الوزارة مبادرات فعالة أكثر في المدارس لمساعدة الطلبة على ملاقة المعايير المطلوبة، وستساعد البرامج على تمكين الطلبة من تجنب الدروس المحذوفة سنوياً، وسيُتوجب على الطلبة الضعفاء تطوير مستوى القراءة والكتابة عن طريق برنامج (LINUS) خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، وبعد إكمال ذلك البرنامج سيتم إدخال الطلبة الضعفاء في دروس تقوية إضافية بعد المدرسة؛ لتحسين كفاءتهم في لغة الباهاسا خلال السنوات الدراسية من (4-6)، ولا حاجة للطلبة الذين أثبتوا كفاءة أعلى للالتحاق في تلك البرامج، وسوف تطبق تلك المناهج على طلبة المرحلة الرابعة بحلول العام (2014).

الموجة الثانية (2016 - 2020) الارتقاء بالمداخلات لرعاية الوحدة الوطنية:

ستركز الموجة الثانية على رفع مستوى الأداء في عددٍ من البرامج الحالية المُعدّة خصيصاً لرعاية الوحدة الوطنية، بضمنها رفع كفاءة برنامج (RIMUP) الحالي، وعدد من مناهج الابتكار، والمناهج التربوية، وسيتم وضع أساسيات تلك البرامج من أفضل الممارسات من البحوث الوطنية والدولية لرعاية التجانس الاجتماعي والسلوك الوطني بين الطلبة.

رفع كفاءة برنامج (RIMUP):

ستقوم الوزارة بتوسعة برنامج (RIMUP) لتمكين جميع المدارس من المشاركة بنشاطين داخليين على الأقل سنوياً، إذ ستقسم المدارس على مجموعات مختلفة من القطاع الحكومي والخاص، لضمان اشتراك الطلبة من مختلف المدارس في النشاطات.

وستقوم الوزارة بتنقيح مجموعة النشاطات والفعاليات في برنامج (RIMUP)، ويتضمن البرنامج الحالي منظوراً واسعاً من النشاطات، بضمنها تحسين المعرفة الأكاديمية، والرياضة والألعاب، والخدمات الاجتماعية، ونشاطات المناهج المساعدة، إذ تشير الأبحاث إلى عدم فعالية جميع تلك النشاطات في تقوية مفهوم الوحدة الوطنية؛ لذلك ستقوم الوزارة بتقليل مجال النشاطات في البرنامج وتُركز على النشاطات التي أثبتت فعالية في تقوية الصداقات بين المجاميع، وتقوية الأواصر الاجتماعية، مثل: الرياضات، والفنون، والخدمات الاجتماعية.

تحسين مستوى التعليم الإسلامي والتربية الأخلاقية والتربية الوطنية:

في الموجة الثانية ستقوم الوزارة بإضافة عنصر الخدمات الاجتماعية إلى جميع المدارس في الرحلة الابتدائية من الصف الرابع وحتى الصف السادس، تماشياً مع تطبيقات أنظمة التعليم عالية الكفاءة مثل كندا وسنغافورة، وفضلاً عن ذلك، سيكون إكمال جزء الخدمات الاجتماعية شرطاً للتخرج من المرحلة الثانوية، إذ إن الخيار المطروح حالياً هو نشاط أسبوعي يجمع الطلبة من مختلف الإثنيات ويستمر لأربعة أشهر في السنة، ويساعد إشراك الطلبة في أداء مهام جماعية مختلفة لتحقيق هدف معين في بناء مفهوم الوحدة الوطنية بين الطلبة ومجتمعاتهم المحلية، سيكون الأهالي والمجتمع المحيط بالطلبة محوراً للواجبات المنزلية، والنشاطات الصفية، ومشاريع الخدمات الاجتماعية، إذ سيعزز اشراك المجتمع التعليم الذي يتلقاه الطالب في الصف.

وسيتِم إعادة النظر في التدريس الإسلامي والتربية الأخلاقية لتتضمن أداء أدوار أكبر في المحاكاة، والنقاشات الصفية، وأعمال المجاميع الصغيرة. إن تلك المشاركات التعليمية أكثر فعالية من التمرينات الصفية المطبوعة فيما يتعلق بغرس القيم الجيدة وتهذيب السلوك، وسيعاد النظر في مناهج التربية الإسلامية والتربية الأخلاقية لتركز بنحو كبير على قيم الوحدة ومبادئها والتناغم وفهمها.

تقوية التعليم باللغات الإضافية:

ستعمل الوزارة على تحسين فرص الطلبة بتعلم لغات إضافية تخضع إلى مدى توافر الموارد اللازمة، وسيكون التعليم باللغات الأكثر شعبية، وهي الصينية، والعربية، والتاميل متوفرة في عدد أكبر من المدارس بحلول العام (2020)، وفضلاً عن ذلك سيتم دمج وقت تعليم اللغة الإضافية مع أوقات التدريس في المراحل الابتدائية والثانوية، بطبيعة الحال ستقدم المدارس الكبيرة خيارات تعليمية بعدة لغات، أما المدارس الصغيرة، فعليها البحث في إمكانية استغلال التكنولوجيا لزيادة عدد الخيارات من اللغات الاضافية.

الموجة الثالثة (2021 – 2025) تنقيح الخيارات التدريسية وهيكلية النظام:

ستصبح مدارس (SK و SMK) من يقع عليها اختيار الأهالي في الموجة الثالثة، بصرف النظر عن الإثنية أو الخلفية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ستستمر الوزارة بمراقبة مستوى التفاعل والاندماج بين مجاميع الطلبة المختلفة، ومن الممكن أن تقوم الوزارة بإعادة النظر في مدى الخيارات الدراسية لتُحدد فيما إذا كان هنالك حاجة لتغيير تطور مفهوم الوحدة الوطنية أو تحسينه بناءً على جودة تلك النتائج.

النظام التعليمي: الأهالي والمجتمع والقطاع الخاص:

ستحرص الوزارة على إشراك الأهالي، والمجتمع، والقطاع الخاص كلياً بالتعليم، وسيكون التركيز على جمع المزايا المقارنة للأطراف المختلفة؛ لتحسين جودة التعليم بنحوٍ مُدمج، وفعال، وكفاء.

تتضمن الإجراءات المتخذة ما يأتي:

- زيادة وعي الأهالي، والمجتمع عن دورهم في تعليم أطفالهم.
- تقديم المشورة والإرشاد للمدارس لتقود عملية إشراك الأهالي والمجتمع.
- ربط المساعدة المالية للطلبة الفقراء مع تحسين إشراك الأهالي.
- تقوية جمعية الأهالي المعلمين (PIBG) لتؤدي دوراً أكبر في تعزيز إشراك الأهالي والمجتمع.
- الارتقاء بمدارس الثقة، والمناطق التي تحتاج مشاركة القطاع الخاص.

تتراوح أعمار الأطفال الذين يقضون (27 %) فقط من إجمالي وقت النهار في المدرسة، بين (7-17)، ويتعلم الطفل خارج أسوار المدرسة أيضاً كون معظم الوقت الذي يقضيه الطفل خارج المدرسة، وكونه جزءاً من مجتمع أكبر، بينما تؤدي المدرسة والمدرسون دوراً محورياً في تنشئة الأطفال، إذ إن

هنالك جزءاً كبيراً من الدلائل بأن اشتراك الأهالي، والمجتمع في تعليم الطفل يُحدث فرقاً كبيراً في المحصلة التعليمية، وبهذا ستقوم الوزارة بتركيز جهودها على بناء نظام التعليم المحيط بالطلبة عوضاً عن المدارس؛ لضمان وجود بيئة محيطة تحث على التعليم، كما يوضح (الشكل التوضيحي 7-12).

المستوى الحالي لإشراك الأهالي، والمجتمع في التعليم:

تُشير الدلائل من اختبار (PISA 2009) إلى أن أهم الخطوات الأولى لتعلم الأطفال هي اهتمام الأهالي، ولكن كيفية قضاء الوقت مع الطفل في المنزل هو العامل الأكثر تأثيراً على أداء الطالب في المدرسة. استنتج (OECD) مؤخراً أنباءً جيدة هي أن الأهالي لا يحتاجون إلى شهادة الدكتوراه، أو عدد غير محدود من الساعات لإحداث الفارق، ففي الحقيقة، لا تحتاج الكثير من النشاطات بين الأهالي والأبناء إلى كثير من الوقت، ولا إلى معرفة خاصة، ولا سيما تلك المتعلقة بأداء الطفل في القراءة بين زملائه، لكن ما تحتاجه تلك النشاطات هو اهتمام جيد، ومشاركة فعالة.

تُظهر دراسات منظمة التعاون والتنمية (OECD) أن الطلبة ممن كان آباؤهم يقرأون كتاباً مع أبنائهم "يوميًا، أو مرة أو مرتين في الأسبوع" في أثناء السنة الأولى من المرحلة الابتدائية كانوا قد سجلوا درجة أعلى في امتحان (PISA +2009) من الطلبة الذين لا يقرأون كتاباً مع أبنائهم أبداً، أو مرة أو مرتين في الشهر، كما يبين (الشكل التوضيحي 7-13). والأهم أن ذلك الأمر يُعبر عن حقيقة ثابتة بغض النظر ما إذا ما كانت العائلة محدودة الدخل، أو متوسطة أو ميسورة الحال.

هنالك بالأساس تباين في الأساسات بين الأهالي الماليزيين، فقد أجرى مكتب وزير التعليم استبياناً لألف وثمان مئة شخص من مختلف المناطق عام (2011)، وقد وجد الاستبيان أن "60%) من الأهالي يقضون أوقاتاً يساعدهم فيها أبنائهم على أداء الواجبات المنزلية يوميًا، ويقضي (50%) من الأهالي وقتاً يناقشون فيه ما دار في المدرسة يوميًا. وكل تلك العوامل تؤدي إلى أداء أفضل في القراءة في المدرسة؛ هدفه الحرص على إحداث تلك الممارسات في كل منزل، لجعل الأهالي شريكاً أساسياً في تحسين المحصلة التعليمية لأبنائهم.

وتُشير الأبحاث إلى أن المدارس والأنظمة التدريسية التي وسّعت اهتمامها فأصبحت لا تقتصر على الأهالي فحسب وإنما لتشمل المجتمع المحلي، قد شهدت تطوراً في النتائج. إن إشراك مجتمع الأعمال، والكيانات غير الربحية، ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يوفر موارد (على شكل تمويل، أو إطلاق القدرات) أكثر بكثير مما يمكن للقطاع الحكومي أن يوفر، فعلى سبيل المثال: أظهرت دراسة من مركز منظمات المدارس الاجتماعية في الولايات المتحدة أن المدارس التي تُشرك المجتمعات الاجتماعية -بضمها الأعمال الحرة، والمنظمات الوطنية، والكليات والمعاهد- تتمتع بنسبة غياب أقل، ومستوى عالٍ في إكمال

الواجبات المنزلية، وتسجيل درجات أعلى.

ولا يُعدُّ إشراك المجتمع -ولاسيما جمع التبرعات من جانب جمعية الأهالي والمعلمين (PIBG)- ممارسةً جديدةً على المدارس الماليزية؛ ومع ذلك، تشجع الوزارة على بناء شراكات جديدة تتمحور حول مشاركة الخبرات، وفي بعض الحالات، قامت بعض المدارس والمجتمعات بتطوير مناهج لتحسين إيصال الخدمات التعليمية إلى الطلبة.

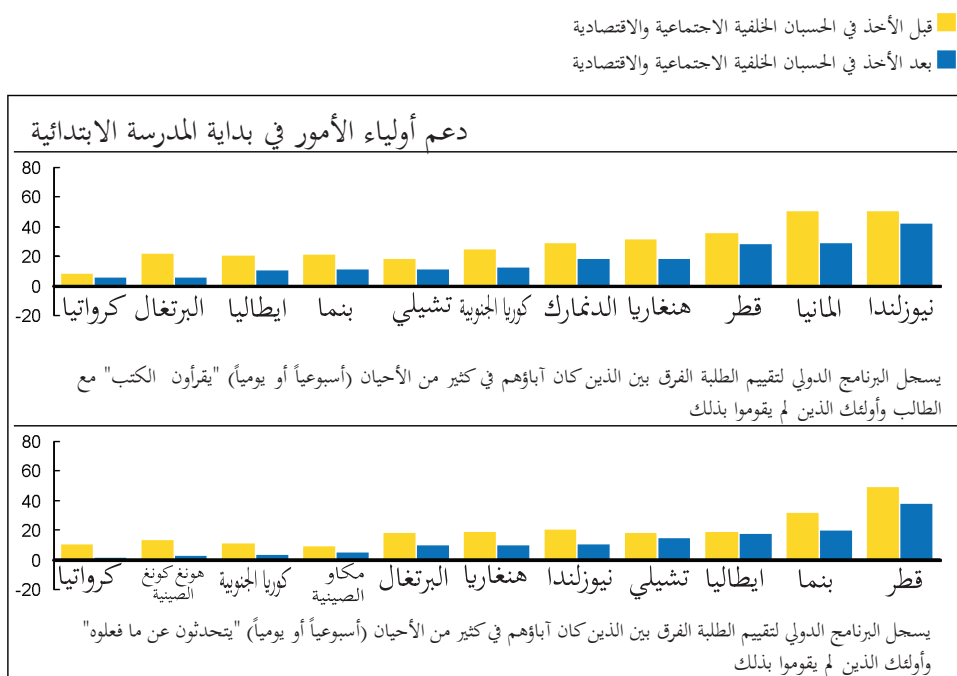
الشكل التوضيحي (7-12).



يمكن أن يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في الوصول إلى طموحات نظام التعليم، ولا يمكن للقطاع الخاص أن يصبح بديلاً للنظام الحكومي، ولكنه يمكن أن يكون عاملاً مساعداً لتحسين المبادرات العامة، وتحقيق كفاءة أكبر في مستوى الخدمات المقدمة، بما فيها مناطق في المجالات المناسبة. وكما هو معلوم في (NKRA)، ويمكن أن تساعد الشراكة المطبقة جيداً بين القطاع العام والخاص (PPP) بتسهيل تقديم الخدمات، وتؤدي إلى تمويل إضافي لقطاع التعليم، فضلاً عن توسيع قابلية الحصول على التعليم، وتحسين نتائج التعليم، ويمكن لهذا الأمر تحديداً أن يكون مثلاً فاعلاً للمجتمعات التي تعاني نقصاً من الخدمات التعليمية؛ بسبب طرق التدريس التقليدية، على سبيل المثال: تقدم الوزارة برنامجاً أنموذجياً تجريبياً جديد يقوده القطاع الخاص عن مناهج الدراسة الحكومية، والتدريس والتعلم، والإدارة العامة للمدارس. سيطبق على مدارس الثقة، بالشراكة مع (يايسان أمير) من القطاع الخاص.

الشكل التوضيحي (7-13).

دعم أولياء الأمور في بداية المدرسة الابتدائية.



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البرنامج الدولي لتقييم الطلبة 2009 + قاعدة

البيانات.

خارطة الطريق: التحرك باتجاه نظام التعليم:

يتطلب تحول الاهتمام من المدارس إلى نظام التعليم المحيطي رفع مستوى المشاركة للأهالي والمجتمع، والقطاع الخاص في جميع المدارس في البلاد، التي يبلغ عددها (10000) مدرسة، وهذا بدوره سيتطلب من المدارس أن تكون فاعلة، وخلاقةً بإشراك المجتمع المحيط، والتواصل معه لغرض بناء شراكة قوية.

تواجه كثير من المدارس صعوباتٍ أكبر بالعمل مع الأهالي الذين ينتمون إلى مجتمعاتٍ متدنية

نسبياً، ويكون السبب الأغلب عدم قدرة الأهالي على استقطاع وقت للمشاركة في ورشات العمل أو الاجتماعات، أو إظهار العوائق اللغوية أو الثقافية التي من شأنها قطع التواصل بين المدرسين والأهالي.

ويعتبر كسر تلك الحواجز الحل الأساس لمحاربة مشكلة الإنجازات الاقتصادية الاجتماعية المستمرة، التي تتطلب من المدارس إبداعاً أكبر من ذي قبل، فضلاً عن دعم من الوزارة.

الموجة الأولى (2013 - 2015) تعزيز إشراك الأهالي والقطاع الخاص:

يتطلب النظام التعليمي تغييرين مزدوجين: الأول: تحتاج الأطراف المعنية إلى الانتقال عبر طريقة تفكير تركز على نظام التعليم عوضاً عن المدارس بحد ذاتها. ثانياً: على الأهالي والمجتمعات أن يظروا أنفسهم كلاعبين أساسيين يساعدان في نجاح أطفالهم في رحلة التعليم، وستقوم الوزارة بالتركيز على مساعدة المدارس للوصول إلى تطوير أواصر أقوى مع الأهالي والمجتمع.

زيادة الوعي عبر حملات توعية تربوية وطنية:

ستجري الوزارة استبياناً وطنياً عن مستوى مشاركة الأهالي والمجتمع في التعليم؛ للمساعدة على تحقيق فهم أكبر للمستوى الوطني للشراكة، وسيؤسس ذلك خطأً أساساً لمستوى الاشتراك، ويسمح بتطوير الأهداف؛ لتحسين المشاركة، وأجري الاستبيان في أرجاء البلاد عام (2013).

ولتعزيز تلك الطموحات، أطلقت الوزارة حملة تربوية وطنية في بداية عام (2013) تهدف إلى مساعدة الأهالي والمجتمع المحيط والقطاع الخاص على تغيير طريقة التفكير، إذ تمحورت حول رسالة أساسية تُفضي بالمسؤولية المشتركة لمساعدة أطفالنا على التعلم، واستحضار إحساس المسؤولية أكبر بالمجتمع لتنمية الأطفال، ولتحسين اشتراك القطاع الخاص في التعليم.

تستخدم الحملة قنوات متعددة للنشر (على المستوى الوطني، ومستوى الولاية، ومستوى المدرسة) وستستخدم طرقاً متعددة (الطرق التقليدية، عن طريق الإنترنت، والأشكال الأساسية)؛ وذلك للحرص على شمولية التعزيز المشترك للوصول إلى الجمهور المعني وتحفيز التغييرات السلوكية.

برنامج مدرسة الثقة:



أنشئ برنامج مدارس الثقة ليُمثل التزاماً طويل الأمد لتعزيز الوصول إلى جودة عالية من التعليم في المدارس الحكومية بالتعاون مع مؤسسة (ياياسان أمير) غير الربحية كشريك للوزارة.

وحين إطلاق التجربة للمرة الأولى في كانون الأول من عام (2010) أُختيرت عشر مدارس (خمس من جوهور، وخمس أخرى من ساراواك) لتشكل أول مجموعة من مدارس الثقة، وقد تم اختيار تلك المدارس لتشكل عينةً تمثل المدارس الماليزية، وتتألف من مدارس ابتدائية، وثانوية، ومدارس وطنية، وأخرى ذات طابع وطني، ومدارس حضرية، وأخرى ريفية.

تعمل مدارس الثقة بتمويل اعتيادي من موارد الوزارة، فضلاً عن تمتعها بحق اتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارة المدرسة لتحقيق الإبداع وتحسين نوعية التعليم، يركز البرنامج على أربعة أهداف استراتيجية: (i) تطوير مبدأ القيادة عال الجودة. (ii) تحسين جودة التعلم والتدريس. (iii) تحقيق الانجازات القصوى للطلبة. (iv) تعزيز اشتراك الأهالي، والمجتمع، والجهات المعنية الأخرى.

للوصول إلى تلك الأهداف يجب إحداث تحول واسع على مستوى المدرسة، ويجب تركيز الجهود على إثراء الملاك التدريسي لتمكينه من تحقيق تلك الأهداف؛ لذلك، يجب أن يتركز الجهد على الهيكل التطويري المهني لتحسين الكفاءات الأساسية، في أثناء المرحلة الأولية للإنشاء، تُحضر فرق القيادة المدرسية (SLT) التدريبات لصقل مهاراتهم كقادة التعلم، ومديري لمنظمات المدرسة، وتُعزز هذه العملية بمستشارين مخصصين للتدريس والتعلم (TLA) محددتين لكل مدرسة ليعملوا كمدرسين للأساتذة وفرق القيادة المدرسية.

دخل البرنامج الآن عامه الثاني من أصل خمسة أعوام للعمل مع المدارس، إذ تبدو النتائج الأولية واعدة، وبدأت التغييرات الإيجابية تأخذ مسارها، أظهرت نتائج مراقبة الحصص الدراسية من شباط عام (2012) وحتى حزيران (2012) تحسناً عاماً في الأساتذة بنسبة (25%)، إذ تضمنت مناطق تطوير معينة حددتها مؤسستا يياسان أمير، و(BPSH) الآتي:

-زيادة استخدام التحقيق الاستراتيجي بنسبة (33%) لتحسين مستوى تفكير الطلبة.

-زيادة استخدام هيكلية التعليم التعاوني، وهيكلية التعليم المتعاودي المَعْرِف بنسبة (40%).

-زيادة استخدام استراتيجيات إدارة السلوك الإيجابي بنسبة (18%).

الشكل التوضيحي (7-14).

مثال ملصق لزيادة الوعي لدى أولياء الأمور.



أشركي إلى الحيوانات والنباتات،
والناس.

ساعد طفلك في تجربة المشاهد
والأصوات والروائح المختلفة.

شاهد الشاحنات والمعدات في محطة
الإطفاء أو موقع البناء.

قم بتذكير طفلك بمتعة الأشياء التي
فعلناها معاً.

إطلاق عُدة المشاركة المدرسية:

طورت الوزارة عُدة شاملة طُبقت عام (2013) لتقدم مشورة معينة عن كيفية تطوير المدارس مع علاقة العمل مع الأهالي، والمجتمع، والقطاع الخاص، إذ تُمكن تلك العدة كل مدرسة من تطوير الآتي (i) دليلاً مدرسياً. (ii) خطة عمل مع الأهالي والمجتمع.

للمضي قدماً، ستقوم الوزارة بجعل الأمر إلزامياً، مما يتوجب على كل مدرسة أن تُطوّر دليلها الخاص لتوفر للأهالي معلومات عن طموحات المدرسة، وقواعدها، وتفاصيل أخرى عن المدرسة، ما يمنح الأهالي إحساساً مشتركاً بالمسؤولية، وسيتم تقديم الدعم إلى المدارس التي تطلب المساعدة لتطوير دليلها الخاص، وسيمنح الأهالي نسخة من الدليل حين التسجيل لطلبة المرحلة الأولى، وطلبة برنامج النموذج (1)، بينما ستُنشر النسخة الرقمية على موقع المدرسة الإلكتروني.

إن الهدف من خطة العمل مع الأهالي، والمجتمع المحيط؛ هو تشجيع جمعية الأهالي المعلمين (PIBG)، والمجتمع المحيط بالطلبة على لتوسعة قاعدة التركيز من جمع التبرعات لتشمل برامج تعليم يقودها المجتمع والأهالي، ولغرض مساعدة كل مدرسة على وضع خططها الخاصة بالعمل مع الأهالي والمجتمع، ستوفر الوزارة الأدوات اللازمة لإجراء الاستبيان إلى المدارس لتقييم درجة المشاركة مع مجموعة قياس واضحة، وتحديد الأولوية بين المناطق التي تحتاج إلى التحرك عليها.

تجديد الدعم المالي لتعزيز مشاركة الأهالي:

تنوي الوزارة إنعاش برنامج المساعدة المالية الحالي الذي يرضى الأهالي من ذوي الدخل المحدود لتقليل الكلفة المترتبة عليهم جراء إرسال أبنائهم إلى المدرسة، وستركز الوزارة في السنوات الثلاث المقبلة على برنامج (KWAPM) بتقوية الرابط بين المساعدات المالية والنتائج المرتقبة، وتحديدًا يمكن أن يُحسن برنامج (KWAPM) إلى أبعد حد ممكن ليُستخدم كأداة لتحفيز الأهالي من ذوي الدخل المحدود على زيادة مشاركة أبنائهم في التعليم بجعل التمويل مشروطاً بالتزام الأهالي والطلبة بسلوكيات محددة. ولغرض ربط توزيع برنامج (KWAPM) بنحو فعال بين حضور الطلبة وشارك الأهالي، ستقوم الوزارة بتشذيب عملية الإنفاق. سيُضحى توزيع نفقات برنامج (KWAPM) شبه سنوياً، مع التزام الطلبة بالحد الأدنى المطلوب للحضور كي يتمكن من استلام الدفعة الثانية، وستكون جهة (PPDs) مسؤولة عن مراقبة امتثال الأهالي لعملية التوزيع الجديدة، ومراقبة الدخل أيضاً.

تسهيل منح الدراسة للقطاع الخاص:

تُميز الوزارة مبادرات القطاع الخاص في ماليزيا فيما يتعلق بتقديم المنح الدراسية الخاصة، إذ تُمكن

تلك المنح الطلبة المتميزين، ومن يستحقونها الحصول على فرص تعليمية عالية الجودة ومساعدتهم على إطلاق قدراتهم الكامنة، ويمكن رفع تلك البرامج في الموجة الأولى لتوسيع مدى جودة الخيارات التعليمية للطلبة الذين ينتمون إلى خلفيات فقيرة؛ وسيحقق ذلك وقعاً جيداً على المدى القريب.



ربط المساعدة المالية بالنتائج المرتقبة دراسة حالة من البرازيل:

إن برنامج «بولسا فاميليا» هو شكل من أشكال المساعدة المالية فهو برنامج تحويل مالي مشروط، يغطي هذا البرنامج حوالي (50) مليون مواطن برازيلي، أي ما يعادل ربع سكان البرازيل، تحت مظلة هذا البرنامج، تدفع الحكومة البرازيلية منحة دراسية شهرية تعادل (13) دولاراً أمريكياً للعوائل الفقيرة عن كل طفل يواظب على الدراسة بعمر (15) عاماً فما دون، ولغاية ثلاثة أطفال. تقريباً غالباً ما تُسلم تلك الأموال مباشرة إلى النساء في العائلة؛ لأنهن على الأرجح لن يُفقدن ذلك المال على العائلة، وبغض النظر عن ذلك، تلك الدفعة مرهونة بالطفل، إذ يتوجب عليه أن يحقق عتبة حضور معينة في كل شهر.

بحسب إحصائيات البنك الدولي فإن حوالي (110) مليون شخص في أمريكا اللاتينية يستفيدون من تلك البرامج، إذ تُشير الوقائع إلى أن تلك البرامج ساهمت في رفع نسبة الالتحاق بالمدارس والموظبة على الدوام، وشاركت أيضاً في تقليص أعداد الطلبة الذين يتركون مقاعد الدراسة، فضلاً عن مساعدتها على زيادة مشاركة الطلبة في الرعاية الولاوية وما بعدها وأخذ التطعيمات.

تعزيز برنامج تبني مدرسة:

أطلقت الوزارة برنامج (تشجيع الذكاء، ورعاية المواهب، والارتقاء بالمسؤولية) (PINTAR) عام (2006)؛ لتشجيع الشركات على بناء شراكات مع المدارس التي تعاني نقصاً خدمياً، وذلك لتقديم التكنولوجيا الحديثة، ونشاطات ما بعد المدرسة، ومشاريع محو الأمية، والعيادات التعليمية، والخطاب المخفر مع طلبة تلك المدارس، امتاز البرنامج بنتائج جيدة، إذ تبنى (35) شريكاً من القطاع الخاص (292) مدرسة (شركات مرتبطة بالحكومة). وإذا ما مضينا قدماً، فستقوم الوزارة بتشجيع شركاء أكثر على الانضمام إلى البرنامج لتمكين مزيد من المدارس من الحصول على الدعم والرعاية.

الارتقاء بشبكة مدارس الثقة:

ستستمر الوزارة بتشذيب اتفاقية الإدارة السارية حالياً (OMA) مع ياياسان أمير لتعزيز نجاح البرنامج التجريبي، وستوسع تلك التعديلات من الاستقلالية الممنوحة إلى مدارس الثقة، وتُعزز من فعالية المدارس، بما فيها توفير مرونة أكبر فيما يتعلق بتمويل الأوقاف الدينية لمبادرات تحسين المدارس، والفرص لتقديم مناهج من الطراز العالمي بناءً على برامج (IB) وشهادة الثانوية العامة الدولية، والقدرة على تنصيب ممثلين من الجهات المحلية المعنية إلى هيئة الحكام الخاصة بالمدارس.

وستعمل الوزارة على تقييم نتائج البرنامج التجريبي الحالي المُقدّم لمدارس الثقة بنهاية عام (2013). وستبحث الوزارة في إمكانية توسيع البرنامج التجريبي إذا كانت نتائجه واعدة، إذ إنها ستستهدف (20) مدرسة بحلول عام (2015)، عوضاً عن (10) مدارس.

حالما يُتخذ قرار توسيع شبكة مدارس الثقة في عام (2013)، ستركز الوزارة على تنوع الجهات الراعية وأنواع المدارس، وسيطلب ذلك اتفاقية إدارة مختلفة لغرض النجاح في تلك المهمة، فعلى سبيل المثال: تتطلب إدارة مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة أساتذة متخصصين يمكن توفيرهم محلياً، ما يتطلب استقلالاً أكبر لتعيين متخصصين أجانب إن لم يتوافر المحليون، وكجزء من عملية التطوير ستقوم الوزارة بتطوير إطار عمل مفتوح، واتفاقية إدارة بمعايير محددة لمدارس الثقة التي تمنح استقلالية كافية، ومرونة لمجموعة الجهات الراعية، وأنواع المدارس التي تغطيها.

ولتعزيز مشاركة الجهات الراعية المحتملة، ستنشر الوزارة مجموعة معايير واضحة للأحقية، تساعد على تذليل العقبات للدخول في المشروع (مثل الحدود الدنيا للالتزامات المالية)، مع الحرص على عدم وجود تلكؤ في جودة التعليم المُقدّم، وستُختصر عملية التقديم بحد ذاتها لتقليل البيروقراطية (إذ ستحدث تقريباً من نهاية شهر إلى نهاية الشهر التالي في إطار زمني لمدة سنة)، وتضمن عنصر الحوار، وعملية المشاركة في المدارس المنتقاة؛ لضمان اصطفاف الجهات المعنية الأساسية على خط واحد قبل التحول إلى

برنامج مدرسة الثقة.

ولمن المهم أيضاً مأسسة أفضل الممارسات الحاصلة، والإبداع في التدريس والتعلم من مبادرات مدارس الثقة في الوزارة للتأكد من استفادة نظام التعليم جله من هذا البرنامج على المدى القصير والمتوسط، ولتعزيز هذه العملية ستقوم الوزارة بالربط بين مدارس الثقة ومدارس (JPNs/PPDs) لضمان مساءلة أفضل، وحس بالملكية لمدارس الثقة على مستوى الولاية، ومستوى القضاء.

الموجة الثانية (2016 – 2020) تعميق المشاركة:

ستركز الموجة الثانية على بناء الأساسات التي طرحتها الموجة التي سبقتها، وستؤدي جمعية الأهالي المعلمين دوراً موسعاً في تعزيز المدارس كما ستساعد على تحفيز المشاركات مع المجتمع المحيط على مستوى المدرسة، إذ إن إلحاق القطاع الخاص في العملية سيعزز التطور بنحو أكبر، سواء في تحسين برنامج تبني مدرسة، أم شبكة مدارس الثقة.

توسيع دور (PIBG):

سيُوسّع الدور الذي تؤديه جمعية الأهالي المعلمين ليوفر شبكة دعم، ومجموعة لدعم الأهالي، وإشاعة الأفكار للأهالي ليتعلموا ويشاطروا أفضل الممارسات في العمل مع أبنائهم ودعمهم في مرحلة التعلم والنمو، ويمكن لأعضاء جمعية الأهالي المعلمين ان يُساعدو على تحسين فعالية نشاطات المدرسة، وبرايجها في مناطق معينة، كالحكومة، وجمع الأموال (التبرعات)، والقوة البشرية (الوصيفات، والمدرسين) فضلاً عن مشاركة الخبرات، ويمكن إشراك جمعية الأهالي المعلمين في عملية توفير المدخلات إلى قيادة المدارس بشأن النهج المتبع في تطبيق المناهج الوطنية، وجودة التعليم في المدارس.



إشراك المجتمع المحيط:

ستواصل المدارس مع المجتمعات المحيطة بالتعاون في مسألة تحسين تعلم الطلبة، وسيشمل هذا التعاون النشاطات التي تتمحور حول الطالب -من المحتمل أن تتضمن المبادرات برامج الإرشاد الميداني، ورحلات الطلبة، وتظليل الأعمال- فضلاً عن النشاطات التي تتمحور حول المدارس -تتضمن رعاية معدات المدرسة وموادها، والمساعدة في غرف الصفوف- وكذلك النشاطات التي تتمحور حول المجتمع -مثل الخدمات الاجتماعية، وأداء الطلبة-؛ وستكتسب تلك النشاطات أهمية واسعة في جميع المدارس، لكنها ستكون أساسية للطلبة الذين ينتمون إلى المجتمعات الفقيرة.

لمساعدة المدارس على تطوير خطة إشراك المجتمعات الفردية، ستقوم الوزارة بتجهيز المدارس بمجموعة مصادر عن أفضل الممارسات المحلية والدولية لتعزيز المشاركة، وستقود عملية المشاركة في المراحل الأولية من إطلاق تلك المبادرات، في المقابل ستقوم جمعية الأهالي المعلمين بالتخطيط وإدارة عملية مشاركة المجتمع المحيط.

إجراء تحسينات على مدارس الثقة:

بحلول عام (2020) تتوقع الوزارة أن يصل إجمالي عدد مدارس الثقة إلى (20) مدرسة تعمل في جميع أرجاء البلد، وسيجذب هذا التوسع عدداً من الجهات الراعية للمدارس فضلاً عن ياياسان أمير، بضمنها الأعمال الحرة الخاصة، ومنظمات المجتمع، وهيئات الخريجين، فضلاً عن مجموعة أكثر تنوعاً من المدارس. ترى الوزارة وعوداً معينة في توسيع التغطية لشبكة مدارس الثقة لتتضمن المدارس

ضعيفة الأداء (الحزمة 6 أو 7، أو غير ذلك إذ تظهر انحداراً في نتائج أداء الطلبة) إن المدارس التي تعني بالمجاميع من ذوي الاحتياجات الخاصة كالسكان الأصليين، ومجاميع أخرى من الأقليات، والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمدارس الريفية، والمدارس قليلة الالتحاق، ستقوم الوزارة بإجراء التعديلات باستمرار على اتفاقية الإدارة لدعم تنوع أكبر للجهات الراعية والخيارات المدرسية في برنامج مدارس الثقة.

الموجة الثالثة (2021 - 2025) تشجيع أكبر لإبداعات القطاع الخاص:

في الموجة الثالثة، سيترسخ نظام التعليم بقوة، إذ سيتضمن الأهالي، والمجتمعات، والقطاع الخاص، وسيعملون كشركاء أقوىاء في التعليم، وستركز الوزارة في هذه الموجة على تقديم إبداع إضافي لتعزيز بناء التقدم الحاصل.

إنشاء مدارس الثقة كاختبار للإبداع:

تتوقع الوزارة أن تعمل (500) مدرسة ثقة بحلول عام (2025) (مثلة ما يقارب 5 % من مجمل المدارس العامة). إذ سيساعد نظام مدارس الثقة ببناء التقدم على المبادرات السابقة لتعمل كفرشاة اختبار للإبداع في ممارسات التدريس والتعلم، التي يمكن مأسستها وتطبيقها في نظام التعليم بكامله ليستفيد منها جميع الطلبة.

مساعدة القطاع الخاص على أخذ برامج التدريس التخصصي:

تُميز الوزارة أيضاً بأن أنواع المدارس المختلفة قد لا تكون متساوية بشعبيتها، وأن إمكانية اختيار جهة لرعايتها ضعيفة، ستبحث الوزارة في إمكانية تطوير طرق التعاقد مع خدمات تعليمية متخصصة؛ مما قد يجعل هذا الأمر تحديداً ذا صلة بتحسين توفير التعليم للمجتمعات المحرومة من الامتيازات، مثل السكان الأصليين، ومجاميع الأقليات الأخرى، والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمدارس الريفية، ويمكن توسيع البرنامج ليشمل أشكالاً مختلفة من المدارس المختصة: كمدارس الموهوبين، ومدارس الرياضة، ومدارس الفنون الجميلة.

على سبيل المثال: أسست هونغ كونغ: أكاديمية لتعليم الموهوبين لتخدم نسبة 2% على الموهوبين في المنطقة. تُوفر أكاديمية هونغ كونغ لتعليم الموهوبين برامج إثراء خارج المدرسة للطلبة، وتقدم النصح للأساتذة والأهالي على حد سواء، وكانت الأكاديمية قد أنشأت كشركة غير ربحية لتمتع بالاستقلالية والمرونة المطلوبة لتخدم تلك النخبة، وتتسلم أكاديمية هونغ كونغ لتعليم الموهوبين معظم تمويلها من حكومة هونغ كونغ، فضلاً عن موارد خاصة.

البحث في استمرارية الإبداع في إشراك الأهالي والمجتمع والقطاع الخاص:

ستستمر الوزارة باسكشاف مناطق أخرى يمكن لشركاء القطاع الخاص أن يقودوا منافع أساسية تؤثر إيجاباً في نتائج الدراسة للطلبة، ومن ضمن تلك المناطق هي إشراك الإعلام لغرض الحملات التعليمية وإعلان مبادرات الخدمة العامة، والتعاون مع عدد كبير من الباعة للترويج لحملات محو الأمية.



يتوجب على ماليزيا تعديل نظام التعليم للسماح للطلبة بالوصول إلى المجموعة الصحيحة من الفرص التعليمية في الوقت المناسب؛ لتحقيق ذلك يجب اعتماد استراتيجية متشعبة على أربع شعب: يجب موازنة العناصر الهيكلية الأساسية كعدد سنوات الدراسة الرسمية، والتعليم الإلزامي مع أنظمة التعليم عالية الكفاءة، مثل سنغافورة وهونغ كونغ، وسيستمر نظام التعليم بتطوير مسارات دراسة حيوية وجاذبة لتقدم عناية لمختلف الاهتمامات والمواهب التي يتمتع بها الطالب الماليزي، إن تقوية التعليم المهني ككل يُعدُّ أمراً أساسياً لتطور الأمة الماليزية، وستُحول الوزارة توجهاتها في نظام التعليم بانتظام من نظام التعليم في المدارس، إلى نظام تعليمي أوسع، هذا ما سيتطلب مستوى عالياً من جانب الأهالي والمجتمع المحيط للمشاركة والانتباه إلى تعليم أطفالهم، وسيؤدي القطاع الخاص دوراً محورياً في قيادة الكثير من تلك التحولات في مرحلة ما قبل الابتدائية، والتعليم المهني، فضلاً عن أجزاء أخرى.

الفصل الثامن

إيصال خارطة الطريق

الفصل الثامن

إيصال خارطة الطريق

على نظام التعليم الماليزي أن يخضع لخطة تحول شاملة في حال أراد النهوض بواقعه للوصول إلى طموحات الرؤيا المستقبلية للماليزيين، إذ إن ماليزيا مستعدة لمواجهة التحديات التي يفرضها القرن الحادي والعشرون. إن عملية التحول تلك معقدة للغاية من ناحية توسعها وعمقها كذلك، وستنجح فقط حين تضافر الجهود المبذولة وتركيز الدعم المقدم إلى جميع الجهات المعنية. إن لمن المهم أيضاً ترتيب الخطوات المطلوب من الوزارة القيام بها بحذر، لتجنب تحميل المبادرات أكثر من طاقتها، ولضمان استمرارية التحسن، وسيتم تنفيذ هذا التحول على مدى (13) عاماً، مع التركيز المبدئي على مد الجسور لسد الفراغات الحاصلة في النظام الحالي، ووضع الأساسات لنظام تعليم جديد يختلف جذرياً عن النظام الحالي. وستعمل الوجبات المتعاقبة لعملية التحول على إسرار التحسينات، والتحول نحو الإبداع المستدام ذاتياً، لغرض نشئة جيل جديد من الطلبة الماليزيين المستعدين للتفوق في بيئة تنافسية عالمياً.



ستشرع الوزارة بالتحول الأساسي لنظام التعليم، إذ تمتاز رحلة التحول التي سيرتها نظام التعليم بأربع خصائص هي:

أولاً: الطموح: يجب أن تعمل التغييرات المطلوبة على دفع نظام التعليم الماليزي ليصبح مصنفاً من بين مجموعة تحتوي أفضل أنظمة التعليم في ثلث العالم، وسيُنتج هذا النظام طلبة ذوي معرفة، ومهارات فكرية، وكفاءة لغوية، وقدرات قيادية، وأخلاق وروح رياضية، وهوية وطنية لتقود صعود ماليزيا كقوة إقليمية، واقتصادية، وسياسية. وإن هذا التحدي من بين التحديات الأصعب التي تواجهها الأنظمة

المدرسية حول العالم، محاولة رفع المعايير باستمرار.

ثانياً: الشمول: يجب أن تُحيط التغيُّرات بمختلف أنواع المدارس العامة، والتعليم المكتسب خارج أسوار المدرسة أيضاً، مثل ذلك الحاصل في المنازل أو من طريق المجتمع؛ لأجل خلق نظام تعليم شامل يحق، ويمكنه تلبية احتياجات الطلبة الماليزيين. وستمس تلك التغيرات حياة الملايين من الطلبة الماليزيين وأهاليهم، وآلاف الأساتذة، ومديري المدارس، وموظفي الوزارة في مختلف أنحاء البلاد، وتأمل الوزارة أن توفر الشمولية أساساً للتركيز المشترك، الذي يتوجب على جميع الجهات المعنية احتضانه.

ثالثاً: السرعة: إن توقعات الأهالي والموظفين عالية في الوقت الذي يكون الوطن بأمس الحاجة إلى عدد كبير من الشباب المتعلمين جيداً؛ ليقودوا الطموحات المتنامية، ويحافظوا على الشمولي، وتمثل تلك الحاجة بحقيقة أن ما يقارب ثلث الطلبة الذين يتركون المدارس من دون ملاقة المعايير الدنيا في المواد الأساسية في اختبار شهادة التعليم الماليزية (SPM) وقبل إكمالهم برنامج النموذج (5)، تدعو الحاجة إلى الموازنة بين الرغبة في الحصول على النتائج الفورية، وحقيقة أن التحسينات التحويلية تأخذ وقتاً للإنجاز.

رابعاً: الاستدامة: على الرغم من إدراك عدد من النتائج الإيجابية المبكرة خلال السنة الأولى من الإصلاح، إلا أن التحسينات على النظام ككل يتطلب تغييراً هيكلياً، يأخذ وقتاً ليعطي ثماره. وإن النقطة الحاسمة هي ضمان تعاقبية بناء تلك التحسينات على بعضها بعضاً، لتوفر الوقت لتحسين النظام، ويتمكن من بناء القدرات والقابليات، لتكتسب التحسينات ديمومة، وتأثيراً دائماً على الطلبة.

في الوقت الذي تُثير احتماليات التحول حماسةً، يجب معرفة أن الطريق الطموح الذي تسلكه ماليزيا مليء بالتحديات بصرف النظر عن كل شيء، فقد تمكنت أنظمة تعليمية قليلة فقط من النجاح في جهودها الرامية إلى التحويل، إذ فشل الأغلبية -من بين (55) نظاماً تعليمياً يُشاركون عادة في التقييمات الدولية- الوصول إلى مطامحهم، إذ تمكن (12) نظاماً تعليمياً فقط من إجراء تحسينات واسعة، ومهمة، ومستدامة في العقد الماضي من الزمن، على الرغم من زيادة الإنفاق على أنظمة التعليم في العالم، كما يُوضح (الشكل التوضيحي 1-8). وجدت تحليلات بضع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن أنظمة التعليم إما استمرت على مسارٍ مستقيم، وإما تردّى في أثناء المدة بين أعوام (1970 - 1994) على الرغم من زيادة الإنفاق الحقيقي على تلك الأنظمة كما يُوضح (الشكل التوضيحي 2-8).

عادة ما تخفق أنظمة التعليم العالمية في إجراء الإصلاحات لأسباب معروفة، فعدم كفاية الإرادة للإصلاح، والوقت والالتزام الذي يتطلبه الإصلاح من قيادات الوزارة، وانعدام القدرة على الاستمرار على مسار الإصلاح تحت الضغط الشديد من أولئك المعارضين للتغيير، والشلل في الجزء الخاص بوضع محاور

لقاعدة البيانات، التي تقع على عاتق الأساتذة والجهات المعنية الأخرى، فضلاً عن مقاومة التغيير بين الأساتذة أو الفجوات في القدرات داخل الوزارة؛ يجب على ماليزيا التنبه لكل هذه التحديات.

على الرغم من كون تلك المعوقات شاقة، إلا إنه من الضروري أن تقف ماليزيا بوجه تلك التحديات، الذي يبعث التفاؤل هو: إشارة أبحاث عالمية إلى أن أكثر أنظمة التعليم تحسناً في العالم، يمكنها التغلب على تلك العقبات، لتُجري تحسينات أساسية بغض النظر عن نقطة البداية في النظام بزمان لا يتجاوز (6) سنوات.

وضع تسلسل التحول:

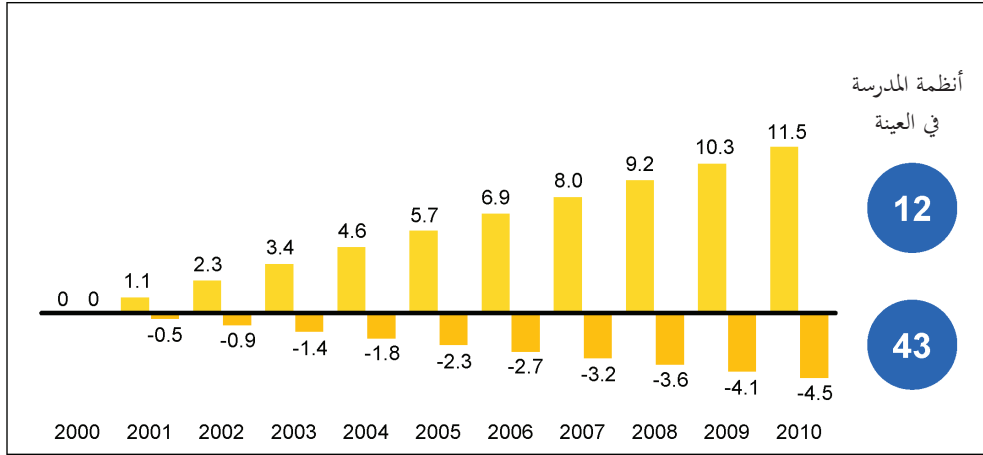
إن الإصلاح المرتقب واسعٌ، ومعقدٌ؛ وكنتيجة لذلك طُورت العديد من المبادرات كجزء من ذلك الإصلاح. في الوقت الذي تُعدُّ فيه كل مبادرة مهمة وذات معنى على حدة، من الضروري سلسلتها، والحرص على إنسيابيتها لتجنب إرهاب النظام وإثقال كاهله. وإن وضع الأولويات للمناطق المحتملة إجراء تحسينات عليها يُعد من العوامل المعروفة لنجاح التحول في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، الذي يكون في بعض الأحيان على حساب الآخرين.

وقد أُشيرَ إلى خمس نتائج إيجابية للنظام في الفصل الثاني، تحديداً: الوصول، والجودة، والإنصاف، والوحدة، والكفاءة، إذ تحقق تقدم مهم بالفعل في مجال الوصول خلال الالتحاق الشامل تقريباً بالمرحلة الابتدائية، وأن عدم الإنصاف أقل منه في أنظمة التعليم عالية الكفاءة مثل هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية. مع ذلك هنالك استمرارية بوجود مناطق فراغ في مجال الجودة، إذ انحدرت نتائج الطلبة الماليزيين بحسب التقييمات الدولية في السنوات العشر الماضية حتى أضحت في مؤخرة مجموعة الثلاث الأخير من أنظمة التعليم عالمياً. إن التحسينات المطلوبة في مجالات الوصول، والإنصاف، والوحدة، والكفاءة تقودها التحسينات في مجال الجودة. على سبيل المثال: يتطلب زيادة الالتحاق بالمرحلة الثانوية تحسين الجودة في التعليم المهني، وبصورة مشابهة، جعل المدارس الوطنية مدارس الاختيار لتحسين الوحدة يتطلب تحسين جودة التعليم في تلك المدارس بالدرجة الأساس.

الشكل التوضيحي (1-8).

اتجاهات الدرجات على النطاق العالمي منذ عام (2000)⁽¹⁾.

زيادة منذ عام 2000 (في وحدات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة 2000)
تحسين النظم²
ركود أو تراجع النظم³



1. الاتجاه هو انحدار متوسط الدرجات على النطاق العالمي.

2. أنظمة التحسين البالغ عددها (12) هي إنجلترا، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، ولاتفيا، وليتوانيا، وأونتاريو/كندا، وبولندا، وساكسونيا، وسنغافورة، وسلوفينيا، وبوسطن، ولونغ بيتش / الولايات المتحدة الأمريكية.

3. تشمل النظم الراكدة أو المتناقصة البالغ عددها (43) نظاماً: أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، والبرازيل، وبلغاريا، وكندا، وتايبيه الصينية، وكولومبيا، وقبرص، والتشيك.

الجمهورية التشيكية، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، وأيسلندا، وإندونيسيا، وإيران، وآيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وليختنشتاين، ولكسمبورغ، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، ورومانيا، وروسيا، وأسكتلندا، والجمهورية السلوفاكية، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، وتونس، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

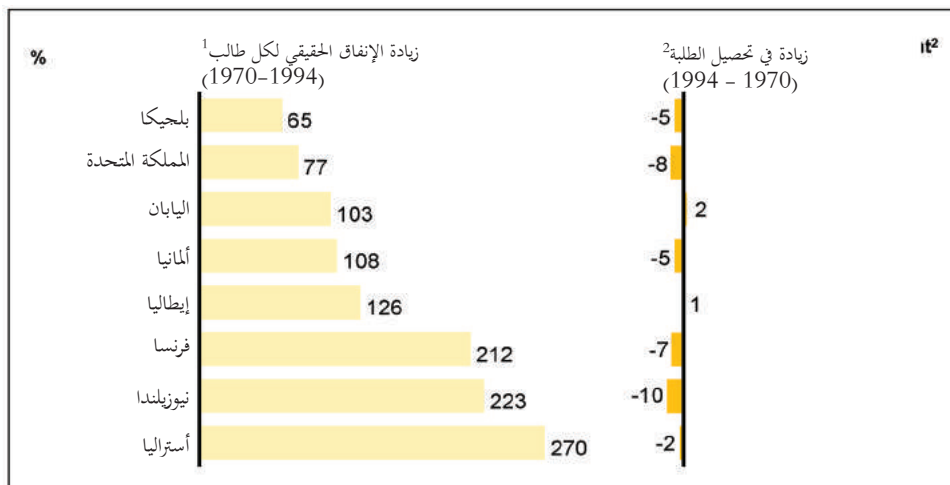
المصدر: (TIMSS)، لبرنامج الدولي لتقييم الطلبة، التقييم الوطني الأمريكي للتقدم التعليمي (NAEP) التقييمات الوطنية والإقليمية.

سيكون هنالك ثلاث موجات من الإصلاحات، إذا ستركز الوزارة في الموجة الأولى (2013 - 2015) في إصلاحاتها على إعادة أداء النظام إلى سابق عهده؛ والهدف هو تحسين جودة التعليم إلى الحد الذي تصبح فيه ماليزيا متساوية مع المعدل العالمي بحلول عام (2015)، إذ سيساعد ذلك بدوره في جاهزية النظام لنجاحاتٍ أبهر، إذ حددت الوزارة ثلاث مناطق للتركيز خلال تلك الموجة هي:

- 1- تحسين التدريس الصفّي؛ لضمان تطوير الطلبة لمهارات التفكير العليا.
 - 2- تحسين قيادة الوزارة والمدرسة؛ لضمان تركيز كل مدير على إجراء التحسينات في المدرسة، فضلاً عن وضع أفضل القادة في أعلى (150-200) منصب محوري في الوزارة.
 - 3- رفع مهارات مُدرسي اللغة الإنجليزية لضمان ملاقاتهم أدنى حدّ من الكفاءة لتدريس المادة.
- ولا يعني ما تقدم أن مبادرات الإصلاح سوف تقتصر على تلك المواد الثلاث فقط، وإنما ستكون هنالك مبادرات تهتم بمسائل أخرى، مثل: تحسين المناهج، وتحديث البنى التحتية، لكن قد أُختيرت تلك المناطق الثلاث لكونها تمثل مُحفزات أساسية لتحسين الجودة (الأساتذة، ومديري المدارس)، أو لكونها مطلوبة لتحقيق طموحات اقتصادية للبلد (اللغة الإنجليزية).

الشكل التوضيحي (2-8).

التغيرات في الإنفاق والتحصيل الطلابي على مدى (24) عاماً.



1. الإنفاق الحقيقي، المعدل باستخدام مؤشر أسعار السلع والخدمات الحكومية الرياضيات والعلوم.

المصدر: UNESCO, EFA Global Monitoring Report 2005, Pritchett 2004, Woessmann 2002.

في الموجة الثانية (2016 – 2020) ستطرح الوزارة تغييرات هيكلية تهدف إلى تسريع عملية التغيير. وإن التخطيط لجميع تلك المبادرات سيبدأ في الموجة الأولى، بما فيها تحويل جميع الأساتذة الذين يبلغ عددهم (410000) مدرس، ومديري المدارس الذين يبلغ عددهم (10000) إلى رزمة وظيفية جديدة، وإعادة هيكلة المكاتب الفيدرالية، ومكاتب الولاية وخط مسار يتضمن أدواراً جديدة لتقويتهم، وتمكينهم من دعم المدارس، وتقديم مناهج للمرحلة الثانوية، ومعايير مناهج منقحة للمرحلة الابتدائية بحيث تعنى بالاهتمامات فيما يخص المعرفة، والمهارات، والقيم المطلوبة في عالمنا الاقتصادي اليوم.

مع بداية الموجة الثالثة (2021 – 2025) سيكون أداء جميع المدارس ومديريها جيداً، وأعلى المعايير الدنيا، إذ ستركز الوزارة على زيادة المرونة الميدانية لتنشئة ثقافة يقودها الأقران لتحقيق التفوق المهني، وستحوّل الوزارة معظم المدارس -إن لم تكن جميعها- إلى طريقة الإدارة المدرسية، والارتقاء بالأمثلة الناجحة من الإبداع التدريسي؛ والهدف من ذلك هو وضع نظام مستدام ذاتياً، ويكون قادراً على الارتقاء بالإنجازات إلى مرحلة أعلى.

يحتوي الملحق رقم (6) قائمة كاملة بالمبادرات المطلوب الاخذ بها في كل من المراحل الثلاث.

الشكل التوضيحي (3-8).

سيجري التحول في التعليم على مدى (13) عاماً.

الموجة الأولى (2013-2015)	الموجة الثانية (2016-2020)	الموجة الثالثة (2021-2025)
تحول النظام من خلال دعم المعلمين والتركيز على المهارات الأساسية	تسريع تحسين النظام	الموجة الثالثة (2021-2025) التحرك نحو التميز مع زيادة المرونة التشغيلية
- رفع مستويات التدريس من خلال تدريب المعلمين على أرض الواقع، ولا سيما في المواد الأساسية (لغة الباهاسا الماليزية، اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم). - إعادة النظر في أسئلة الامتحانات لتشمل زيادة التركيز على مهارات التفكير العليا. - تعزيز جودة تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM من خلال منهج معزز، واختيار وتدريب المعلمين، واستخدام نماذج التعلم المختلطة. - إطلاق مدرسة من النوع الوطني لمدرسة الباهاسا الماليزية الابتدائية وهي مناهج قياسية مصممة للطلبة الذين لغتهم ليست الباهاسا الماليزية. - تعزيز إتقان اللغة الإنجليزية من خلال اختبار المعلمين وإعادة تدريبهم وتوسيع نطاق LINUS والدعم العلاجي فضلاً عن نماذج التعلم المختلطة. - نشر برنامج 1BestariNet إلى جميع المدارس لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعلم اليومي. - طرح برنامج تحول المناطق، الذي يركز على المدارس ذات الأداء الضعيف، بما في ذلك المدارس الخاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، لتسريع عملية تحسين المدارس - إعادة تدريب فريق التخطيط بين الدورتين والتدريب قبل الخدمة، ورفع معايير الدخول للمعلمين الجدد - تدريب المدرسين الأساسيين المخصصين للحزم 5، 6، و7، ومعايير اختيار أفضل لمديري المدارس لتحسين جودة القيادة المدرسية - تحول الوزارة من خلال وضع أفضل القادة في مواقع محورية JPN و PPD لتحسين الأداء. - زيادة الالتحاق بالمدارس التهديدية أو ما قبل المدرسة والثانوية من خلال حملات التسجيل، وزيادة مشاركة أولياء الأمور، وبرامج مهنية أفضل - تعزيز التدريب العملي في البرامج المهنية من خلال زيادة التعاون	- طرح المنهاج الثانوي (KSSM) والمنهاج الأساسي المنقح (KSSR) لرفع المحتوى ومعايير التعلم إلى المعايير الدولية - زيادة الاهتمام العام والوعي في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال الحملات والاتصالات للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة والمواصلة رفع معايير التعلم على المستوى الوطني - زيادة ثقافة التفوق المهني التي يقودها الأقران، حيث يقوم المعلمون والمديرون بتوجيه بعضهم بعضاً، ويشاركون أفضل الممارسات ويحاسبون الأقران على مثل مجموعات الشعوب الأصلية وغيرها من فئات الأقليات، والموهوبين، والاحتياجات الخاصة - تسريع الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما بالنسبة للتعلم عن بعد والتعلم الذاتي - تعزيز تدريب المعلمين ودعمهم لتحسين تقديم المعرفة والمهارات والقسم عبر جميع الجوانب الأكاديمية وغير الأكاديمية للمنهاج الدراسي - تعزيز الكفاءة والتقدم القائل على الأداء والمسارات المهنية للمدرسين لتنشيط مهنة التدريس - تعزيز التقسيم الأساسي، وتبسيط الأدوار الفيدرالية ودور الولايات والمناطق، وإعادة هيكلة الوزارة لتحسين قدرات تقديم الخدمات - الحصول على الاعتماد الدولي وتعزيز المناهج الدراسية لشهادة الثانوية العامة لتزويد الجامعات بالطلبة بنحو أفضل - توسيع خيارات التعليم المهني من خلال إبرام اتفاقات مع مقدمي الخدمات المهنية الخاصة	- توسيع نطاق الابتكارات والخيارات من أجل رفع مستوى إجادة لغة الباهاسا واللغة الإنجليزية بشكل مستمر وتوفير مزيد من الاختيارات للغات الإضافية - طرح ابتكارات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة - زيادة ثقافة التفوق المهني التي يقودها الأقران، حيث يقوم المعلمون والمديرون بتوجيه بعضهم بعضاً، ويشاركون أفضل الممارسات ويحاسبون الأقران على مثل مجموعات الشعوب الأصلية وغيرها من فئات الأقليات، والموهوبين، والاحتياجات الخاصة - إشاعة إدارة واستقلالية أكبر في المدرسة حول تطبيق المناهج الدراسية وإدارة الميزانية لمعظم المدارس - تعزيز الوزارة وإضفاء الطابع المؤسسي على التحول مع تعزيز التقدم الوظيفي لمسؤولي الوزارة - مراجعة هيكل المدرسة لتحديد ما إذا كان هناك مجال لمزيد من التحسين

النتائج الرئيسية

- 100 % من الطلبة الملمين بالقراءة والكتابة في لغة الباهاسا الماليزية بعد 3 سنوات من الدراسة. يتم تحديد هدف هو الأمية باللغة الإنجليزية بعد تحديد خط الأساس
- 92 % مرحلة ما قبل المدرسة، 98 % المرحلة الابتدائية، 95 % المرحلة الثانوية
- انخفاض بنسبة 25 % في الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية
- أداء ماليزيا متساوي مع المعدل الدولي في الدورة القادمة TIMSS والبرامج الدولية لتقييم الطلبة
- 100 % من التعليم ما قبل المدرسية إلى المرحلة الثانوية
- انخفاض بنسبة 50 % في الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، و 25 % في الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية والفوارق بين الجنسين
- أداء ماليزيا في TIMSS والبرامج الدولية لتقييم الطلبة في الثلث الأعلى من الأنظمة
- الحفاظ على نسبة التحاق أو تحسينها
- الحفاظ على الفجوة بين الحضر والريف أو تحسينها، وتخفيض الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والفوارق بين الجنسين بنسبة 50 %.

الموجة الأولى (2013 - 2015) إدارة النظام عن طريق دعم الأساتذة والتركيز على

المهارات الجوهرية:

ستركز الوزارة في هذه المرحلة على توصيل برنامج يعمل على إعادة النظام للنظام التعليمي بطريقة توقف الانحدار المستقبلي لنتائج التعليم. ستعني المراحل الأولى من هذا البرنامج بالقابليات الموجودة، ومحددات القدرات، وسيكون التركيز على مبادرات وصفية أكثر، وسيكون التركيز أيضاً على تحسين التدريس الصفي، وتحسين قيادة الوزارة والمدارس، ورفع مستوى كفاءة اللغة؛ فلهذا الغرض، ستأخذ الوزارة مبادرات في مناطق معينة.

ومن الأمور التي ستعمل عليها الوزارة هي: رفع معايير الأساتذة عن طريق برامج مصممة خصيصاً لتدريب للأساتذة على الأرض، وبالتحديد في المواد الأساسية كلغة الباهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، سيبدأ التدريب الخاص للأساتذة الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، بداية بالأساتذة في المدارس المصنفة (5، 6، و7). إن ما يجدر الإشارة إليه هو الحاجة لطرح فكرة توظيف مدرّبين متخصصين بتحسين المدارس (SISC +)، وبدوام كامل، فضلاً عن متخصصين بلغة الباهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، وستعين الوزارة متخصصين (SISC +) بمواد العلوم إذا ما توافرت الموارد الكافية، سيعمل مدرسو (IPG) على دعم المختصين في برنامج (SISC +)، وسيكون هؤلاء المدرسون التدريسيون مسؤولين عن طرح المناهج الجديدة وإعداد التقييمات، وتدريب المدرسين على تطوير مهارات التدريس. فضلاً عن طرح أداة تقييم كفاءة المدرس المنفردة، لتمكين مديري المدارس من تقييم المدرس على أساس تحقيق الأهداف، والتعرف على المناطق التي تحتاج التقوية والتطوير. فضلاً عما تقدم ستنشئ الوزارة مكتبة فيديوية رقمية عملاقة، ليتمكن الأساتذة من الولوج إليها وعرض أمثلة عن أفضل الممارسات في طرق التدريس الجيدة.

إثراء أسئلة الامتحانات لتتضمن تركيزاً أكبر على مهارات التفكير العليا:

بحلول العام (2016) ستحتل مهارات التفكير العليا على الأقل (40 %) من أسئلة امتحان (UPSR)، و (50 %) من أسئلة امتحان (SPM)، وسيعمل هذا على شد اهتمام الأساتذة للتركيز على تطوير مهارات التفكير العليا لديهم، كما ستشهد أسئلة المدارس تقييماً مشابهاً لتحقيق إجراء التحول.

تحسين جودة تعليم (STEM) من طريق مناهج مُحسنة، وامتحان الأساتذة، واستخدام طرق تدريس مختلطة: سيتم تحسين المناهج الدراسية لتركز على تطوير مهارات التفكير العليا، وتطبيقها في الظواهر اليومية، إذ إن الارتقاء بالمناهج التدريسية يستهدف الحصة الأكبر لسد الفراغات في مهارات الطلبة، التي تم تحديدها من خلال تقييمات (TIMSS، وPISA)، ويمكن طرح إبداعات (ICT)

لتحسين تعليم الطلبة، إذ سيتم استهداف طلبة المدارس الابتدائية والأهالي في جلسات تواصل غير رسمية لزيادة الاهتمام بمواد الرياضيات والعلوم.

طرح مناهج معيارية للمدارس التي تدعمها الحكومة بلغة الباهاسا الماليزية في المرحلة الابتدائية للطلبة الذين ليست لغة الباهاسا لغتهم الأم:

ستطلق الوزارة برنامج (KSSR) هو عبارة عن منهاج بلغة الباهاسا الماليزية مصمم خصيصاً لتعليم الطلبة الذين ليست الباهاسا الماليزية لغتهم الأم، والذين لا يمتلكون الوقت لحوض غمار التجربة كالوقت الذي يمتلكه طلبة المدارس الوطنية. ستُعرّف تلك المناهج القليل من متطلبات التعليم في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية وتساعد على اندماج مشابه لمعايير المهارات المطلوبة في المدارس الوطنية في السنة السادسة، فضلاً عن رفع مستوى مهارات الأساتذة ليتمكنوا من تعليم الطلبة -الذين ليست لغة الباهاسا الماليزية لغتهم الأم، بصورة فعالة. بموازاة ذلك، ستقوم الوزارة بتوفير دروس تقوية مكثفة المدارس التي تدعمها الحكومة للسنوات (4-6) للذين لم يصلوا إلى مستوى الكفاءة المطلوب بعد.

زيادة كفاءة مستوى اللغة الإنجليزية عن طريق تدريب الأساتذة واختبارهم، وتوسيع برنامج (LINUS) والتقوية، والدعم، فضلاً عن استخدام طرق تعليم مختلفة: ستطلب الوزارة من جميع معلمي اللغة الإنجليزية الذين يبلغ عددهم (61000) مدرس أخذ اختبار (CPT) للذين لم يصلوا مستوى الكفاءة المطلوب، ولتلقوا التدريبات، وسيتوسع برنامج (LINUS) الناجح ليتضمن ثقافة أساسيات اللغة الإنجليزية، لتحديد الطلبة الذين هم "في خطر" في مراحل مبكرة للسنوات (3-1)، وستطلق الوزارة سلسلة من المبادرات الأخرى، مثل برنامج (OPS) لتحسين سماعية الطلبة وقدرتهم على التحدث، وبرنامج "النظام الجاهز" للتدريس والتعلم، الذي يجمع طلبة المرحلة الثانوية بحسب مستوى كفاءتهم، ودعم دروس التقوية لأولئك الطلبة الذين لم يصلوا مستوى اللغة المطلوب بعد، وستبحث الوزارة في إمكانية تقديم طرق تعليم مختلفة التي تعتمد على رفع مستوى استخدام التكنولوجيا لتحسين تدريس الطلبة.

منح (BestariNet 1) لجميع المدارس ليُدمج (ICT) مع التعلم اليومي: إن برنامج (BestariNet) هو مشروع تطلقه الوزارة، وتحت مظلة هذا المشروع ستُجهز 10000 مدرس ابتدائية، وثانوية حكومية بخدمة الانترنت، وبيئة التعلم الافتراضية (VLE)، توفير الوصول إلى شبكة الانترنت والوصول إلى حلول التعلم المدججة ذات الطراز العالمي. ستحرص الوزارة على أن يكون جميع الأساتذة مؤهلين للعمل على بيئة التعلم الافتراضية بحلول العام (2015)، وضمان توزيع أجهزة "ملائمة للغرض" كافية إلى المدارس لتمكينهم من استخدام المنشأة بنحو أفضل.

إطلاق البرنامج التدريبي لتحول مدارس القطاع الذي يركز على المدارس ضعيفة الأداء -بضمنهم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة- لتسريع تحسين المدرسة:

سيتم إعادة تحديد أدوار مدارس (JPN و PPD) لمنحها قدرة أكبر على اتخاذ القرارات، وتفاعل مباشر مع المدارس، وستُمكن هذه الزيادة في المرونة الميدانية مدارس (JPN و PPD) من وضع السياسات، وتصميم البرامج في السياق المحدد لمدارسهم، وستكون الأولوية المبدئية للمدارس ضعيفة الأداء، بضمنهم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة كالسكان الأصليين وبمجاميع الأقليات، وستقوم الوزارة بمركزية بعض الوظائف الإدارية التي تقوم بها مدارس (PPD) حالياً؛ وذلك لمنح مسؤولي مدارس (PPD) ليقضون بعض الوقت على الأرض بالعمل مع مدراسهم. وسيتم طرح مجموعة معيارية من (KPIs) في جميع مدارس (JPN و PPD)، لضمان التركيز المشترك على أولويات مخطط التعليم الماليزي.

رفع معايير دخول للأساتذة الجدد: رفع متطلبات الدخول في (IPG، و IPTA) دفعات المدرس المتدرب على البعدين الأكاديمي، وغير الأكاديمي، ووضع معايير صارمة للتخرج من برامج تدريب الأساتذة لرفع جودة الأساتذة الذين يتم تعيينهم.

تنقيح برنامج (IPG) وتدريب ما قبل الخدمة: سيتم تقوية خط تدريب الأساتذة من طريق تبني نهج شامل في خياراته لتعيين المرشحين من خلفيات مختلفة، ومستوى خبراتٍ مختلف، ستُحسن المناهج بزيادة وقت التدريب العملي، وتضمن مهارات القيادة، والإدارة، وسيتم تحسين جودة المحاضرين، وتحديث مسار حياتهم المهنية لتتساوى أدوارهم مع نظرائهم من المحاضرين الجامعيين، وكذلك ستحدث البنى التحتية، وسيتم تحسين الوصول إلى مصادر المعلومات، وسيُرفع ملف برنامج (IPG) من طريق زيادة الشفافية حول جودة جميع البنات والشراكات الدولي الأجنبية.

طرح فكرة تخصيص مدرّبين لمديري المدارس للحزم (5، و6، و7)، وتحسين معايير الاختيار لتحسين جودة قيادة المدارس:

سيحتاج تقوية دور مديري المدارس في البداية إلى تحسين عملية شغل منصب المدير، وتحسين معايير الاختيار لتركز على ملاقات الحد الأدنى من كفاءة القيادة المطلوبة، وستقدم الوزارة خطة تتابع المديرين بنحو محسّن، مع تمييز فعال، ونظام تتبع سريع للأساتذة الذين يتحلون بالمهارات القيادية الجيدة. للتأكد من حصول المديرين على دعم كافٍ، وسيحصل مديرو مدارس الحزم (5، و6، و7) على الإرشاد من (SIPartners+) لمساعدتهم على تحسين مدراسهم.



تحول الوزارة بوضع أفضل القياديين في مناصب (JPN و PDD) المفصلية لتحسين الإيصال:

ستعمل الوزارة على إعادة تحديد أدوار (JPN و PPD)، القوة اللازمة لتقديم الدعم المباشر إلى المدارس، عوضاً عن هيمنة المديرين الإداريين عليهما، ومع إعادة تحديد الأدوار هذه، سترسل الوزارة موظفين ذوي إمكانات للمناصب المفصلية في (JPN و PPD) وقادتهما.

زيادة الالتحاق بالمرحلة ما قبل الابتدائية، والثانوية من طريق مخفضات الالتحاق، ومشاركة أكبر للأهالي وتحسين برامج التعليم المهني: ستمدد عدد سنوات التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة، بالتحديد، لغاية مرحلة (Form 5)، وستركز الجهود على شمولية الالتحاق بالمدارس للمرحلة ما قبل الابتدائية، وتحسين معايير جودة التعليم في المدارس الحكومية، ومدارس القطاع الخاص للمرحلة ما قبل الابتدائية. ستطلق الوزارة حملات الالتحاق للمدارس المستهدفة من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، حتى التعليم الثانوي، وسيتم تشجيع مشاركة الأهالي ودعمها من طريق طرح مجموعة أدوات توفر للأهالي طرق تعزيز تعلم أطفالهم، وستطلق حملات توعية لزيادة الوعي العام عن (STEM)، والوظائف الخاصة وسيتم طرح مبادرتين جديدتين لإصلاح التعليم المهني هما: (PAV -) في المرحلة المتوسطة، و(KV) في المرحلة الإعدادية، اللتين ستوسعان عدد الأماكن لبرامج التعليم المهني، والخيارات المتاحة في النظام. وسيتم تحسين التعليم ما بعد الثانوي، وتحويل برنامج (Form 6) لزيادة شعبيته، وزيادة الالتحاق به، وسيمنح الطلبة دوراً أكبر في نشاطاتهم، وسيتم منحهم فرصاً لتطوير مهارات القيادة والمهارات.

تحسين التدريب العملي في برامج التعليم المهني عن طريق تعاون أكبر مع القطاع الخاص:

تعمل الوزارة مع القطاع الصناعي لتطبيق مناهج المعرفة من جانب القطاع في الكليات المهنية، إذ يحتل وضع التدريب العملي جزءاً كبيراً من تلك المناهج ليوفر خبرة العمل الملائمة إلى الطلبة، وستقوم الوزارة بإنشاء عدة مجالس خاصة بالمهارات الصناعية للمجاميع الكبيرة من الصناعات التي تستفيد من خوض مواهب التعليم المهني.

الموجة الثانية (2016 - 2020) تسريع تحسينات النظام:

سيكون التركيز في هذه المرحلة على زيادة سرعة التحسينات من خلال دمج المكاسب المكتسبة من الموجة الأولى، ومناقشة العتلات الأسس التي تركز إليها قابليات الوزارة لتنفيذ ذلك؛ وعلى هذا الأساس هذا الغرض، ستم التحسينات في هذه المرحلة على المناطق الآتية:

طرح مناهج للمرحلة الثانوية (KSSM)، ومناهج منقحة للمرحلة الابتدائية (KSSR)، لتنقيح معايير مضامين التعلم لتصل إلى المعايير الدولية:

ستقوم الوزارة بطرح (KSSM)، و (KSSR) منقح عام (2017)، سيقى التركيز في المناهج المطروحة على النشاطات التي تتمحور حول الطلبة، والتدريس المتفرق، لكنها ستركز في الوقت نفسه على العمل المبني على أساس المشكلات وحلها، والعمل على أسس المشاريع، مجموعة من المواد أو الموضوعات المبسطة، والتقييمات التركيبية، وستدعم المناهج أيضاً مساراً تعليمياً مُسرّعاً للطلبة المتميزين؛ لإكمال برنامج (SPM) في أربع سنوات بدلاً عن خمس، ولإكمال برنامج (UPSR) في خمس سنوات بدلاً عن ست سنوات، فضلاً عن ذلك سيتم طرح معايير تعليمية واضحة لكي يتمكن الطلبة والأهالي من فهم التقدم المتوقع في كل سنة من سنوات التعليم.



زيادة الوعي العام، والاهتمام ببرنامج (STEM) من طريق الحملات والشراكات:

ستقوم الوزارة ببناء شبكة شراكات، ومراكز تدريب غير رسمية، ومعاهد لتوسيع نطاق البيئة التعليمية خارج المدارس لبرنامج (STEM).

خيارات تجريبية لزيادة التعرض إلى اللغة الإنجليزية، وتقوية توفير اللغات الإضافية لتحسين الكفاءة العامة للغة:

ستبحث الوزارة في إمكانية تقديم خيارات لتشجيع التعرض إلى اللغة الإنجليزية بنحو أكبر، مثل توسيع الأجزاء الإلزامية من الأدب الإنجليزي في الدراسة الثانوية، وسيتوجب على الأهالي الذين يعاني أطفالهم جراء لغة الباهاسا الماليزية إرسالهم إلى دروس تقوية أو إلغاء الدرس، وستشجع الوزارة تعلم لغات إضافية أخرى حالما تكتسب معايير لغة الباهاسا، واللغة الإنجليزية القوة الكافية في نظام المدارس الحالي. على سبيل المثال، ستقوم الوزارة بتدريب مُدرسي اللغة الصينية، ولغة التاميل، واللغة العربية ونشرهم على المدارس الابتدائية والثانوية.

تحسين البرامج للمجاميع ذات الاحتياجات المعينة كالسكان الأصليين، ومجاميع أخرى من الأقليات، والموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة:

غالباً ما تحتاج مجاميع كالسكان الأصليين، ومجاميع أخرى من الإقليات، والموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة إلى احتياجات لا يُعنى بها بشكل كافٍ في النظام البسيط، فلذلك ستطرح الوزارة في الموجة الثانية مساراً دراسياً مُسرّعاً كخيارٍ للطلبة المتميزين، وبرنامج النوابع، والموهوبين الذي يُغطي ما نسبته (1 %) من كل مجموعة من الطلبة، وستقوم الوزارة بتعزيز البرامج الحالية للسكان الأصليين، وطلبة مجاميع الأقليات الأخرى، والطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة باستثمار موارد مادية، وتدرسية، سيسمح ذلك بتوسيع الأمكنة، وتصميم الدعم في سياق تلك المجموعات المحددة من الطلبة، وستبحث في إمكانية زيادة الشراكة مع مُقدمي الخدمات الصحية، ومراكز المجتمع، لتوفير دعم شامل للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

زيادة ابتكارات تقنية الاتصالات والمعلومات، ولاسيما للتعلم عن بعد، والتعلم الذاتي:

مع وجود الأساسيات للمفاهيم ستبحث الوزارة في كيفية أن يساهم الابتكار في توسيع الوصول إلى نوعية جيدة من التعليم بغض النظر عن موقع الطالب أو مستوى المهارة، فيما يخص التعليم عن بعد، والتعلم الذاتي على وجه الخصوص.

تحسين تدريب الأساتذة ودعمهم لتحسين إيصال المعرفة، والمهارة، والقيم في جميع جوانب المناهج، سواء أكاديمية كانت أم غير أكاديمية:

ستطلق الوزارة برامج (CPD) المقدمة بنحو أكبر، وتسمح بشخصتها أيضاً؛ وذلك لتحسين إيصال أجزاء المناهج في الجوانب الأكاديمية وغير الأكاديمية.

تحسين كفاءة وتقديم الأساتذة على أساس الأداء ومسارات الحياة الوظيفية لإنعاش مهنة التدريس:

ستقوم الوزارة بإطلاق منهاج تعليم الأساتذة ما قبل الخدمة في (IPG و IPT) الذي يعكس الكفاءات الجديدة المتوقعة من الأساتذة بشكل أفضل، إذ سي طرح المنهاج تقدماً أسرع معتمداً كلياً على المنافسة والكفاءة بدلاً من التدرج الوظيفي، ونظام تطور مهني مدمج مرتبط بإدارة الأداء، وسيتم تطوير مسارات مُحسنة للسماح للمدرسين بالمضي قدماً بناءً على اهتماماتهم ومهاراتهم، سيُنقل الأساتذة الذين يقومون بأداء ضعيف باستمرار -على الرغم من الدعم المشترك- إلى وظائف مدرسية أخرى، كالبليات، وإدارة الانضباط.

تقوية الأقسام الأساسية وتسهيل الأدوار الفدرالية، وأدوار الولاية، وأدوار القطاع، وإعادة هيكلة الوزارة لتحسين القدرات، والإمكانات:

سيُعتمد برنامج التعليم الجامعي بما يُعادل درجة (AS) أو الدرجة العليا الإسكوتلندية لضمان اعتماده داخل ماليزيا، وخارجها، وسيُعاد تصنيف البرنامج ليشابه نماذج التعليم ما قبل الجامعي إلى حد كبير، مع الرأي الأكبر للطلبة في النشاطات الطلابية.

توسيع خيارات التعليم المهني من طريق الدخول في اتفاقيات أخذ من مصدر مع مزودي القطاع التعليم المهني الخاص:

تشجيع شركاء القطاع الخاص على توفير التدريب في أثناء العمل للطلبة مع توفير المحفزات؛ كالإعفاءات الضريبية، ومنح الأولوية لهم في الحصول على الخريجين لغرض التعيين. زيادة عدد اتفاقيات الأخذ من مصدر مع (KVs) الخاصة لزيادة عدد الأمكنة المتاحة للطلبة، وتوسيع طيف المواد المُقدمة.

الموجة الثالثة (2021 - 2025) التوجه نحو التفوق مع زيادة المرونة الميدانية:

تركز الموجة الثالثة على تسريع وتيرة تحسينات نظام التعليم الماليزي، والتقدم باتجاه الثلث العالمي الأول، والشروع بالرحلة نحو التفوق؛ لذلك، وستعمل هذه المرحلة على زيادة الإدارة المدرسية، وتنشئة ثقافة قيادة الأنداد للتفوق المهني، والقدرة على الإبداع وأخذ الإنجازات إلى مستوى أعلى من طريق ضمان الآتي:

- الارتقاء بالإبداعات والخيارات لغرض رفع مستوى كفاءة لغة الباهاسا الماليزية، وتوفير خيارات أكثر في اللغات الأخرى.

- طرح برامج وإبداعات (ICT) للمجاميع من ذوي الاحتياجات الخاصة لرفع مستوى التعلم باستمرار على الصعيد الوطني.

- تنشئة ثقافة قيادة الأنداد للتفوق المهني، إذ يقوم الأساتذة ومديرو المدارس بإرشاد بعضهم بعضاً، ومشاركة أفضل الممارسات، وجعل أندادهم مسؤولين عن ملاقة المعايير المهنية، وستأخذ الوزارة بالحسبان مخططاً لمنح الشهادات في أثناء الموجة الأولى، ويرتبط بكفاءة إتقان الأساتذة.

- تحسين الإدارة الذاتية للمدرسة، والاستقلالية في تطبيق المناهج الدراسية، وتخصيصات الموازنة لمعظم المدارس - إن لم تكن جميعها - ويتوجب على الأساتذة، وجميع قيادة المدارس أن يستفيدوا من المرونة الممنوحة لهم، وفيما يخص الأساتذة يجب الاستفادة من المرونة في المسائل المهنية كتقسيم المنهاج، وتنظيم الحصص الدراسية، وطرائق التدريس، والتقييم المدرسي. أما قيادة المدارس فيتضمن المرونة في مسائل القيادة الإرشادية، مثل: تحسين المدارس، والمناهج، والخطط المساعدة للمناهج، والقيادة الإدارية كتخصيص أموال المدرسة.

- تقوية مؤسسة التحول الذي تقوم به الوزارة لموظفيها، مثل تحسين التقدم الوظيفي بحسب الكفاءة.

- تنقيح هيكلية المدرسة لتحديد فيما إذا كانت هنالك ضرورة لتحسين خيارات المسارات المدرسية بدرجة أكبر.

التوصيل بطريقة مختلفة:

يُعدُّ وضع خطة جيدة نقطة البداية لتحول فعال، إذ إن تحديد الأهداف المعينة لنظام التعليم، وأين يجب وضعها، ومتى يجب إنجازها مرتبط بالجزء النهائي المتبقي وهو كيف ستقوم الوزارة بذلك التحول؟

وقد استخدمت الوزارة ثلاثة مصادر للمعلومات والخبرات لتحديد إيصال العناصر التي تُمكن من تجاوز التحديات المقبلة: (i) البحث في أكثر أنظمة المدارس في العالم تحسناً. (ii) أمثلة عن التحولات الناجحة في الولايات الماليزية (iii) تحليل في عمق التحديات المعينة التي تواجهها ماليزيا في محاولة تحسين نظام التعليم، إن العناصر الأساسية التي تساهم في قدح شعلة إصلاح التعليم الناجح هي الآتي:

تقوية التزامات القيادة وإمكانات الوزارة:

تضع الأنظمة التي تتطور بسرعة قيادات تحول قوية في أدوار مفصلية في جميع مراحل نظام التعليم، سواء على المستوى الوطني، أم مستوى الولاية، أم مستوى القطاع، أم المؤسسات التعليمية، ويعمل هؤلاء القادة على استمرارية التقدم، وتحقيق التغييرات، يُسحب بعضهم من خارج النظام المدرسي أو وزارة التربية، إلا أن أكثرهم من داخل الوزارة. وتعمل هذه الأنظمة على تحديد الإمكانيات القيادية للجيل الجديد وتطويرها من قادة الأنظمة لضمان استمرار وثبات جهود التحول.

سيتم تقوية بعض الأدوار في الوزارة فوراً لتمكينهم من دعم نجاح جهود التحول، وستتضمن الأدوار (16) مديراً في (JPN) و(138) رئيس قسم في (PPD)، فضلاً عن (20-40) دوراً فدرالياً آخر، إن تلك الأدوار التي يتراوح عددها بين (150-200) دور، هي على تماسٍ مباشر مع جميع كادر الوزارة البالغ عددهم (27000) موظف، ومديري المدارس والأساتذة البالغ عددهم (420000) بين مديرٍ وأستاذ. بدأت الوزارة بمراجعة ملفات الكفاءة، وتطوير خطة التعاقب للتأكد من المهارة العالية، وقدرة لتحول الأقسام والمدارس التي تعمل تحت مسؤولية من يشغل تلك الأدوار، أما فيما يتعلق بالمديرين والأساتذة، فهناك نية لترقية مسؤولين لتلك الأدوار المفصلية بناءً على مستوى الكفاءة، والأداء -بعض النظر عن المنصب الذي يشغله- وستحرص الوزارة على تلقي هؤلاء القادة التطوير المهني اللازم تفوقهم في أدوارهم، وسيلتزم أكبر قياديي الحكومة، والوزارة، بضمنهم وزير التعليم، ورئيس الوزراء بمراجعة التقدم بنحوٍ منتظم، لتوجيه الارشاد، وحل المشكلات الخاصة بالمخطط.

إنشاء وحدة إيصال صغيرة القوة، وأخرى كبيرة القوة لتحفيز إيصال الخطة:

تُظهر الخبرات الدولية أن الإدارة الناجحة للتحول، مع الانضباط، والصرامة الضرورية لإنشاء مكتب لبرنامج صغير قوي، وآخر كبير لدعم قيادة الوزارة. يراقب هذا المكتب التقدم، ويقوم بحل المشكلات، ويدير الاتصالات المتعلقة بعملية التحول، وستنشئ الوزارة وحدة توصيل مراقبة الأداء (PADU) لتحفيز إيصال جميع المبادرات إلى الوزارة، وجميع المدارس.

ستعمل وحدة توصيل مراقبة الأداء على تحفيز تنفيذ مبادرات المخطط، والتفاعل مع العامة

لتبقيهم على اطلاع بالتقدم الحاصل، وجمع الأصضاء حوله، وستقوم وحدة توصيل مراقبة الأداء بدمج الوظائف الحالية لمكتب إدارة التوصيل (DMO) ومكتب إدارة المشروع (PMO). إن عملية تحفيز تنفيذ المبادرات التعليمية يتعدى عملية تعقب التقدم الحاصل، إذ ستقوم وحدة توصيل مراقبة الأداء بتوخي حلول واقعية على الأرض، وستكون أول من يرفع المشكلات إلى الوزارة يومياً، ومن المهم ملاحظة قيام وحدة توصيل مراقبة الأداء بدورٍ داعمٍ أيضاً إذ إن المساءلة عن عملية التوصيل تبقى بيد الأشخاص المحوريين في الوزارة.

يُعدُّ تشكيل وحدة توصيل مراقبة الأداء أساساً لنجاح عملها، إذ ستحتوي وحدة توصيل مراقبة الأداء على قياديين لتعقب السجلات لإيصال النتائج السريعة، والكبيرة، والطيف الواسع من المهارات المؤثرة، والمعرفة بالوزارة، أو على الأقل بالخدمة المدنية. أما بقية موظفي وحدة توصيل مراقبة الأداء فسيكونون على قدرٍ عالٍ من المهارة، من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وسيكون هؤلاء الموظفون من بين أكثر الأشخاص موهبةً في ماليزيا، وسيمتلكون مهارات مسجلة في تتبع المشكلات وحلها، والتوصيل، والمشاركة.

تكثيف إدارة الأداء الداخلي والخارجي:

يتعدى الإصلاح المدرسي الناجح تصميم البرنامج ليُحسن جذرياً من فعالية وزارة التربية وكفاءتها ومما يجعل ذلك متكاملًا هو الحاجة لإنشاء نظام إدارة أداء لرفع التوقعات الشخصية، ويعود بأداء قوي، معالجاً الأداء الضعيف، ويوفر الدعم المطلوب للأشخاص لغرض تحقيق أهدافهم.

إنشاء مؤشرات أداء أساسية (KPI) ثابتة:

سيتم استخدام الطموحات الخمس للنظام، ومبادرة مؤشرات الأداء (KPIs) كأساس، إذ ستُطرح هذه المبادرة لجميع الأشخاص في النظام. في البدء ستشأ مؤشرات أداء أساسية للقيادات العليا في الوزارة وزير التربية، والأمين العام لوزارة التربية، ومدير عام التعليم، وسيتم قياس أداء الوزير عن طريق قياس أداء المخطط ككل. أما بالنسبة لأداء كل من الأمين العام لوزارة التربية، ومدير عام التعليم، فتقاس من طريق قياس التقدم الحاصل في المبادرات التي تقع ضمن مجال اختصاصهم. بعد الانتهاء من ذلك، ستشأ مؤشرات الأداء أساسية إلى الوظائف الباقية التي يتراوح عددها بين (150-200) وظيفة، التي عرفت بكونها أساسية لنجاح هذا المخطط، بضمنها الأدوار المفصلة في الوزارة، مثل مديري (JPN) وروساء أقسام (PPD)، أخيراً سيتم طرح مؤشرات الأداء أساسية لبقية الأفراد في المنظمة.

- مراقبة مؤشرات الأداء الأساسية بصرامة، وإجراء تغذية استرجاعية بصورة منتظمة وقوية بناءً على الأداء المختلف وتوفير مكافآت وعواقب قيمة:

ليكون عمل مؤشرات الأداء أساسية قيماً، يجب دعم الأشخاص ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وهذا يعني استخدام تغذية راجعة تطويرية تفصيلية، ومنتظمة، مع الأهداف، والمكافآت القيمة، وإدارة العواقب، وفي كل ستة أشهر سيقوم كل من الوزير، والأمين العام للوزارة، ومدير عام التعليم بالحضور شخصياً إلى أربع جلسات لمدة نصف ساعة مع الموظفين في المناصب المحورية في الوزارة لإجراء تقييم أداء تفصيلي، وتقديم تغذية استرجاعية، وستغطي هذه الممارسة جميع منتسبي المنظمة ليتمكن جميع القياديين من إجراء مناقشات صارمة حول الأداء مع رؤوسهم، وستتبع تلك النقاشات توفير الدعم الفردي المهني المطلوب لتحسين الأداء، وإذا ما بقي الأداء ضعيفاً لمدة طويلة من الزمن على الرغم من الدعم المهني التطويري، سيُنقل الموظف لأداء أدوار أخرى تناسب مستوى أدائهم، ومع مرور الوقت سيُشكل ذلك دائرة جيدة لإدارة المكافآت والعواقب التي ستُحفز الأفراد على تحسين مؤشرات الأداء الأساسية، والتغذية الراجعة الخاصة بهم لتحديد الدعم الفردي المطلوب لإنجاز مؤشرات الأداء الأساسية.

نشر الأهداف وتقديم تقارير منتظمة عن الأداء:

ستلتزم الوزارة بالأهداف التعليمية، ومؤشرات الأداء الأساسية للوزير أمام المألا للسنوات (2015 - 2020، و2025)، وستُطبع نتائج الأداء سنوياً ليتمكن الناس من متابعة تقدم المخطط.

الحصول على الدعم من الوزارة، وإشراك الجهات المعنية الأخرى:

تُدرِك الأنظمة الناجحة أن نجاح أو فشل أي إصلاح يعتمد على شراء أكبر عدد من مكونات الإصلاح كالأهالي، والطلبة، والمدرسين، ومديري المدارس، وموظفي الوزارة، وقادتها؛ فلهذا الغرض، يعتمد نجاح التحول على استمرار إشراك الناس مع النظام من طريق تكثيف الاستشارة، والمشاركة، والحوار مع العامة.

إشراك موظفي الوزارة:

تم تكثيف الاستشارة لكثير من موظفي الوزارة في تطوير هذا المخطط، إذ عُقدت جلسات طاولة مستديرة وراء أبواب مغلقة مع موظفي الوزارة، ومراكز بلديات المدن، وأقيمت مع المدرسين، ومديريهم لكل مدينة، وولاية، وتمثل تلك البداية لاستمرار الحوار المنتظم على جميع مستويات الوزارة بشأن هذا المخطط، وحين إطلاق مبادرات المخطط، ستستمر الوزارة بأخذ التغذية الراجعة من جميع موظفي الوزارة، وتتواصل بانتظام بنشر التقدم الذي أحرز لضمان إشراك نظام التعليم بكامله في عملية التحول.

التواصل المستمر مع الجهات المعنية الأخرى:

ستواصل الوزارة باستمرار مع عامة الناس بشأن عقلانية التغيير، والرؤيا، والأولويات، والعقبات التي سيواجهها طريق التغيير، والنتائج، والتقدم الذي أحرزه المخطط، سيحدث الكثير من هذا عبر أنواع مختلفة من الإعلام، مثل: الصحافة، والإنترنت، ستقوم الوزارة بإنشاء قناة تواصل ثنائية المدخل لتسمح بتنفيذ المخطط من طريق التكيف المستمر مع التغذية الراجعة التي يوفرها المواطنون.

أولاً: ستستمر الوزارة بعقد جلسات الطاولة المستديرة وراء الأبواب المغلقة لمجاميع الجهات المعنية، مثل نقابات المدرسين، والجهات المهتمة الأخرى للتأكد من أن جميع شرائح المجتمع مشاركة، ولها صوت يؤثر في هذا التحول التعليمي.

ثانياً: ستشارك الوزارة المواطنين في عملية تنفيذ المخطط متى ما حانت الفرص، وسيضمن هذا التماس الأهالي للمشاركة بنحو أكبر من خلال أدوات الأهالي، وإشراك ممثلي الأعمال الحرة، وخريجي الجامعات من مدارس الثقة، ومشاركة المجتمعات في القرارات التي تخص المدارس ضئيلة الالتحاق.

إيصال خارطة الطريق:

في كانون الأول من عام (2012) قامت الوزارة بطباعة النموذج التمهيدي للمخطط (2013 - 2025) للتشاور العام، وفي الأشهر الثلاثة التي تلت ذلك، أقامت الوزارة جلسات مغلقة إضافية لتسعة أيام مفتوحة مع مجاميع من الجهات المعنية، وجلسة نشاط نقابي مع مجلس الحكام، وأمنت الجولة الأخيرة من التغذية الراجعة من هيئة التنقيح الماليزية. وتكونت التغذية الراجعة من (3000) فقرة، خدمت منشورات المقالات العمودية، والمذكرات كمدخلات للمخطط النهائي، وصدقت الكابينة الوزارية على المخطط النهائي في كانون الثاني عام 2013، وبدأ التنفيذ بعد ذلك بوقت قصير.

الشكل التوضيحي (4-8).

النتائج الأولية للسنة الأولى من التنفيذ.



يمرّ نظام التعليم الماليزي بمرحلة مكثفة من التغيير، ومن أهم نتائج التغيير المذكور هي تحسين الأداء على مستوى التقييم الدولي، إذ سيظهر ذلك بعد سنوات قليلة من البداية. في الوقت نفسه، تُبذل الوزارة الحاجة إلى إيصال النتائج بسرعة، واستمرارية لغرض بناء زخم التحول، والحفاظ على عليه؛ لذلك تلتزم الوزارة في إيصال نتائج التغييرات في السنة الأولى من التطبيق، وكما يوضح (الشكل 4-8).



إن التغييرات المطروحة في هذا المخطط طموحة، وتتحرك باتجاه إيصال تحويل شامل، ومستدام، وسريع لنظام التعليم، وتتعاقب تلك التغييرات في ثلاث وجبات لتبني بعضها بعضاً بنجاح، في الوقت الذي تتحسن فيه إمكانات، وقدرات النظام، ستركز الموجة الأولى من التحول على تقوية أساسات النظام من طريق التركيز على رفع مستوى جودة الأساتذة، وتحسين كفاءة جودة قيادة المدرسة، وستقدم الموجة الثانية تغييرات هيكلية أكبر لزيادة سرعة التغيير، ابتداءً بحزمة مسارات مهنية جديدة للأساتذة ومديري المدارس، إلى منهاج معياري للمدارس الثانوية، وصولاً إلى منهاج معياري مُنقح للمدارس الابتدائية. وتهدف الموجة الثانية من الإصلاح إلى خلق ثقافة قيادة الأعداد للوصول إلى التفوق المهني؛ وهذا يعني مرونةً ميدانيةً أكبر على مستوى المدرسة؛ ما يعطي القطاعات، والمدارس القدرة على اتخاذ القرارات التي تنفع مجتمعاتهم الشخصية، وطلابهم.

بالنظر إلى المستقبل فإن الطريقة الوحيدة لضمان استمرار نظام التعليم الماليزي مواكباً للتغيرات المستمرة في العالم هو دمج روح الإبداع، والروح الخلاقة بالنظام نفسه، ويجب أن يحدث هذا التحول في النماذج على جميع المستويات: الفدرالي، ومستوى الولاية، ومستوى القطاع، ومستوى المدرسة، ومستوى المدرسين أيضاً، وخلال تلك الجهود المتضافرة، التي يقع فيها التحول على عاتق كل فرد من أفراد الجهات المعنية، يمكن لنظام التعليم الماليزي أن يصبح قادراً بحق على تجاوز التحديات المتغيرة باستمرار للقرن الحادي والعشرين.

قاموس المصطلحات:

1 BestariNet	مشروع ماليزي لتجهيز جميع المدارس بمنظومة إنترنت عالي السرعة من الجيل الرابع، وبيئة التعلم الافتراض.
3 Rs	القراءة والكتاب والحساب.
4 G	الجيل الرابع من الإنترنت هو نوع من التكنولوجيا، يمكن استخدامه في الهواتف الخليوية، وأجهزة الحاسوب اللاسلكية، وأجهزة نقل أخرى، تمنح هذه التكنولوجيا المستخدم وصولاً أسرع إلى الإنترنت من التقنيات السابقة، مثل الجيل الثالث، إذ تُمكن المستخدم من الوصول إلى الفيديو عالية الدقة، ونسبة بيانات عالية، وقنوات لا سلكية عن طريق الأجهزة النقالة.
AKEPT	Akademi Kepimpinan Pengajian Tinggi أكاديمية قيادة التعليم العالي.
Band	تصنيف المدارس بحسب الأداء على مقياس من 1 إلى 7، وحسب مجموع النقاط.
BP	Bahagian Pembangunan قسم التطوير
BISP	Bayaran Insentif Subjek Pendidikan المدفوعات التحفيزية للأغراض التعليمية.
BPG	Bahagian Pendidikan Guru قسم الأساتذة التعليمي.
BPK	Bahagian Pembangunan Kurikulum قسم تطوير المناهج.
BPKhas	Bahagian Pendidikan Khas قسم التعليم الخاص.
BPPA	Bahagian Perolehan dan Pengurusan Aset إدارة الموجودات والمشتريات
BPPDP	Bahagian Perancangan dan Penyelidikan Dasar Pendidikan قسم البث والتخطيط التعليمي (EPRD).
BPSBPSK	Bahagian Pengurusan Sekolah Berasrama Penuh dan Sekolah Kecemerlangan المدارس، والمدارس المتفوقة.

BPSH	Bahagian Pengurusan Sekolah Harian المدارس الحكومية. قسم إدارة
BPSM	Bahagian Pengurusan Sumber Manusia قسم إدارة الموارد البشرية.
BTP	Bahagian Teknologi Pendidikan قسم التكنولوجيا التعليمية.
BPTV	Bahagian Pendidikan Teknik dan Vokasional قسم التعليم التقني والمهني.
Cambridge 1119	ورقة اللغة الإنجليزية. “1119GCE O-Level“
CEFR	الإطار الأوروبي المشترك للمصادر.
Composite score	درجة قياس تطور الأداء في المدارس (NKRA) وتقاس عن طريق أخذ معدل النسب الموزونة (SPG و MPKS) بنسبة 30 %.
CPD	التطوير المهني المستمر.
CPT	امتحان كامبريدج لتحديد المستوى.
DE	إنفاقات التطوير المصروفة على الممتلكات، والتشجير، والبنائات، والبنى التحتية، وموجودات أخرى.
DG[#]	صنف توظيف القطاع الخاص للتعليم.
DTP	برنامج تحويل المناطق: هو برنامج يُمكن جميع الولايات، والمناطق من إجراء تحسينات مهمة على أداء المدارس.
DKM	Diploma Kemahiran Malaysia دبلوم المهارات الماليزي.
DVM	Diploma Vokasional Malaysia الدبلوم المهني الماليزي. مؤهل للتعليم المهني لما بعد الدراسة الإعدادية.
ECCE	الرعاية الأولية والتعليم.
ELTC	مركز تدريب اللغة الإنجليزية.
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم.
EU	الاتحاد الأوروبي.

FELDA	الوكالة الفدرالية لتطوير الأراضي.
GDP	الناتج القومي الإجمالي.
GPS	Gred Purata Sekolah درجة معدل النقاط للمدارس: وهو معدل التقييمات الوطنية التي يحصل الطلبة عليها في المدارس، أي أنه درجة قياس الأداء في المدارس.
GTP	برنامج تحول الحكومة هو مبادرة من الحكومة الماليزية تهدف إلى معالجة المناطق المحورية ومساعدة ماليزيا على التحول إلى دولة متطورة ومن الأمم ذات الدخل العالي على وفق رؤيا عام 2000.
HPS	المدارس عالية الأداء.
IAB	Institut Aminuddin Baki or Aminuddin Baki. Institute معاهد تدريب قادة التعليم.
IB	شهادة البكالوريا الدولية.
ICT	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
IEA	الجمعية الدولية لتقييم الإنجازات التعليمية.
IGCSE	شهادة التعليم الثانوي الدولية.
IOM	السكان الأصليون، وفئات أقليات أخرى، راجع القانون الاتحادي لسنة 1965.
IPG	Institut Pendidikan Guru معاهد إعداد المعلمين.
IPTA	Institut Pengajian Tinggi Awam المعهد العام للتعليم العالي.
IPTS	Institut Pengajian Tinggi Swasta المعهد الخاص للتعليم العالي.
ITBM	.Institut Terjemahan dan Buku Malaysia
ISO	المنظمة الدولية للمعايير.
ISTE	المجتمع الدولي لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.

ITU	نقابة الاتصالات الدولية.
JNJK	Jemaah Nazir Dan Jaminan Kualiti المدارس. ومفتشية
JPA	Jabatan Perkhidmatan Awam قسم الخدمة المدنية.
JPN	Jabatan Pendidikan Negeri قسم تعليم الولاية.
K9 Comprehensive School Model	المدارس التي توفر تعليماً مقيماً من الابتدائية: السنة الأولى ولغاية الثانوية (MROF ولغاية MOI). الهدف الأساسي منها هو تقليل نسبة ترك الدراسة بين المرحلة السادسة و 1 Form.
KAP	Kurikulum Asli dan Penan أسلي، وبينان. مناهج لمجتمعات أقليات أورانغ
KBSM	Kurikulum Bersepadu Sekolah Menengah المدارس الثانوية، في عملية وضع المراحل لأجل KSSM.
KBSR	Kurikulum Bersepadu Sekolah Rendah المدارس الابتدائية المدمج. في عمل وضع المراحل لأجل KSSR.
KEDAP	Kelas Dewasa Orang Asli dan Pribumi مجموعات أقليات أورانغ أسلي، وبيربوماني. دروس البالغين
KKPP	Kursus Kepimpinan dan Pengurusan Pendidikan kan دورة الإدارة، والقيادة التعليمية.
KOMPAS	Kompetensi Pemimpin Sekolah كفاءة قيادة المدرسة.
KPI	مؤشرات الأداء الأساسية.
KPLI	Kursus Perguruan Lepas Ijazah في التعليم. دورة الشهادات العليا
KPPM	Ketua Pengarah Pelajaran Malaysia مدير عام التعليم.
KSSM	Kurikulum Standard Sekolah Menengah المنهاج المعياري للمرحلة الثانوية. منهاج معياري للمدارس الثانوية لتستعد لطرحة في عام 7102 ابتداءً بمرحلة 1MORF.

KSSR	المنهاج المعياري للمرحلة الابتدائية. منهاج معياري للمدارس الابتدائية لتستعد لطرحة في عام 2011.
KSU	Ketua Setiausaha أمين عام التعليم.
KV	كلية مهنية Kolej Vokasional.
KWAPM	برنامج أنشأته وزارة التعليم لتوفر دفعات مالية للطلبة تمويل الثقة للطلبة المعوزين من البيوت الفقيرة Kumpulan Wang Amanah Pelajar Miskin.
Laluan Pintas	برنامج تسريع للطلبة المتميزين لإكمال المرحلة الابتدائية بخمس سنوات، والمرحلة الثانوية بأربع.
LEPAI	Lembaga Penasihat dan Penyelarasan Pendidikan Agama Islam هيئة الاستشارة وتنسيق التعليم الإسلامي.
LINUS	برنامج التحقق من القراءة والكتابة والحساب، هو برنامج تقوية مصمم لضمان اكتساب الطالب مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية في نهاية العام الثالث من التعليم الابتدائي.
LNPT	Laporan Nilai Prestasi Tahunan تقرير الأداء السنوي.
LP	Lembaga Peperiksaan نقابة الامتحانات.
MBMMBI	Memartabatkan Bahasa Malaysia Memperku-kuhkan Bahasa Inggeris or على تقوية اللغة الإنجليزية. سياسة دعم الباهاسا للمليزيين.
MBS	نظام الموازنة المعدل.
MOHE	وزارة التعليم.
MOSTI	وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكاء.
MOU	مذكرة تفاهم.
MPM	Majlis Peperiksaan Malaysia مجلس الامتحانات الماليزية، مسؤول عن إجراء امتحان STPM.
MQA	وكالة المؤهلات الماليزية.
MRSM	كلية العلوم الصغرى للمارا.

MYP	برنامج منتصف السنة تحت برنامج IB.
NEP	السياسة الاقتصادية الجديدة.
NETS	معايير تكنولوجيا التعليم الوطني.
NKEA	المنطقة الاقتصادية الرئيسة الوطنية، هي قطاعات اقتصادية ستقوم بقيادة النمو الاقتصادي تحت خطة التحول الاقتصادي، ويُعدُّ التعليم أحد عناصر AEKN.
NKRA	منطقة أولوية للحكومة الماليزية، التي ستركز على تحسين كفاءة وجودة الخدمات الحكومية، ويُعدُّ التعليم أحد عناصر ARKN.
NPQEL	المؤهلات المهنية الوطنية للقادة التعليميين.
NPQH	المؤهلات المهنية الوطنية للقيادة.
National Dialogue	عملية التشاور والمشاركة بشأن نظام التعليم الماليزي، التي أجريت بين نيسان-حزيران من عام 2012 مع مختلف الجهات المعنية، وما يقارب 12000 شخص من العامة.
Norms-referencing	تقييم نتائج كل طالب مع الطلبة الذين أخذوا الامتحان نفسه في تلك السنة المحددة، وهذا ما يشبه استخدام منحى الجرس لتحديد مواقف الطلبة.
OBB	الموازنة على أساس الدخل.
OE	النفايات التشغيلية التي تتضمن: الراتب، والتجهيزات، والخدمات، وصيانة الموجودات، والمكافآت.
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
OMA	اتفاقية الإدارة والتشغيل.
OPS English	برنامج الكفاءة الشفوية في اللغة الإنجليزية للمدارس الثانوية.
OJT	التدريب في أثناء العمل.
PADU	وحدة الأداء التعليمي والتوصيل، هي وحدة جديدة أنشئت لمراقبة تنفيذ مخطط التعليم.
PAV	Pendidikan Asas Vokasional التعليم المهني الأدنى.
PBS	Pentaksiran Berasaskan Sekolah التقييم الذاتي للمدارس.

PCG	منحة كل فرد.
PEMANDU	وحدة إدارة الأداء والتوصيل، هي جزء من مكتب رئيس الوزراء، مهمتها مراقبة التنفيذ، وتقييم التقدم، وتقديم التسهيلات، ودعم عملية التوصيل.
Percentage of GPS	للمدرسة، للسماح لمقارنة بين النتائج الوطنية، إذ تعتمد على معادلة معيارية، كما يساعد كونها قياساً للأداء الأكاديمي.
PERMATApintar	برنامج تعليم الموهوبين الوطني.
PISMP	Program Ijazah Sarjana Muda Pendidikan برنامج بكالوريوس التعليم.
PIBG	Persatuan Ibu Bapa dan Guru (PTA). جمعية الأهالي والمعلمين
PIPP	Pelan Induk Pembangunan Pendidikan التعليم الأساسية 2006-1010 خطة تطور
PISA	برنامج تقييم الطلبة الأجانب، وهو أحد أكثر التقييمات تميزاً وتقوم منظمة التعاون الاقتصادي بتنسيقه، يجري كل ثلاث سنوات ويهدف إلى تقييم كفاءة القراءة، والرياضيات، والعلوم للطلبة الذين يبلغون 15 عاماً من العمر.
PMR	Penilaian Menengah Rendah تقييم يُجرى عند (Form 3). تقييمات المرحلة المتوسطة،
POL	لغة الطلبة.
PPD	Pejabat Pendidikan Daerah المكتب التعليمي للمنطقة.
PPP	شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص.
PPSMI	Pengajaran dan Pembelajaran Sains dan Matematik dalam Bahasa Inggeris والرياضيات في اللغة الإنجليزية. تدريس وتعلم العلوم
Public STI	معهد التدريب والمهارات الحكومية
Pr STI	معهد التدريب والمهارات الأهلي.
Remove class	برنامج انتقال، يدوم لسنة واحدة لبناء كفاءة الباهاسا الماليزية لدى الطلبة المنتقلين من CKJS أو TKJS إلى KMS.

ROI	إعادة الاستثمار.
RIMUP	Rancangan Integrasi Murid untuk Perpaduan خطة دمج الطالب للوحدة، برنامج يعرّى التفاعل بين المدارس بأنواعها المختلفة من طريق الاشتراك في نشاطات البرامج المساعدة.
RMT	Rancangan Makanan Tambahan برنامج الغذاء التكميلي.
Rukun Negara	المبادئ الوطنية أو الفلسفة التي أسسها الإعلان الملكي عام 1970.
SABK	Sekolah Agama Bantuan Kerajaan المدارس الدينية التي تدعمها الحكومة.
SAPS	Sistem Analisis Peperiksaan Sekolah امتحانات المدرسة. نظام تحليل
SBP	Sekolah Berasrama Penuh مدرسة داخلية كلياً.
SBT	Sekolah Berprestasi Tinggi المدارس عالية الأداء.
SEAMEO-SEN	منظمة وزارة التعليم لدول جنوب شرق آسيا- المركز الإقليمي للتعليم الخاص.
Set System	جمع مجموعة من الطلبة من المستوى نفسه في كفاءة اللغة الإنجليزية. ستكون المجموع أصغر من الدروس الاعتيادية (ما بين 20 أو 30 طالباً) وسيسمح للأساتذة بتصميم طرق التدريس وفقاً لمستوى مهارة التعلم المطلوبة لتدريس اللغة الإنجليزية.
SEIP	برنامج التعليم الخاص المدمج. تخصيص المدارس الأساسية لدروس معينة لطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
SISC+	مدرب مختص بتحديث المدارس بدوام كامل.
SIPartner+	شريك لتحسين المدرسة. دورة لتدريب مديري المدارس.
SIP	برنامج تحسين المدارس.
SIS	Sistem Maklumat Murid. نظام معلومات الطلبة
SJKC	Sekolah Jenis Kebangsaan Cina المرحلة الابتدائية للمدارس الصينية ذات الطابع الوطني.
SJKT	Sekolah Jenis Kebangsaan Tamil المرحلة الابتدائية لمدارس التاميل ذات الطابع الوطني.

SK	Sekolah Kebangsaan مدرسة وطنية.
SK (Asli)	Sekolah Kebangsaan Asli مدرسة وطنية تعني باقلية اورانغ آسلي. ليست نوعاً رسمياً من المدارس.
SKM(1)	Sekolah Kurang Murid المدارس قليلة الالتحاق
SKM(2)	Sijil Kemahiran Malaysia شهادة المهارات الماليزية.
SKPM	Standard Kualiti Pendidikan Malaysia معيار الجودة للتعليم الماليزي. معيار يستخدم للتقييم الذاتي، تجرته المدارس بناءً على معيار أنشأته KJNJ.
SMK	Sekolah Menengah Kebangsaan المدارس الثانوية الوطنية.
SMKA	Sekolah Menengah Kebangsaan Agama المدارس الدينية الثانوية الوطنية.
SMV	Sekolah Menengah Vokasional مدارس التعليم المهني الثانوية.
SPM	Sijil Pelajaran Malaysia شهادة التعليم الماليزية. تقييم وطني يجرى بدءاً من مرحلة 5 Form.
SPP	Suruhanjaya Perkhidmatan Pelajaran لجنة خدمات التعليم.
SPPBS	Sistem Pengurusan Pentaksiran Berasaskan Sekolah نظام إدارة المدارس الذاتي.
SSQS	معايير التأهيل للمدارس الذكية.
STAM	شهادة التعليم العالي الديني الماليزي. مؤهل علمي بعد الدراسة الإعدادية ويُعدّ معادلاً لشهادة STPM.
Standard Referencing	تقييم إنجازات الطلبة مع معايير ثابتة، بغض النظر عن سنة المشاركة أو إنجازات الأقران. إذ يتم تقييم أداء الطالب ومقارنته مع معايير مستوى كل مرحلة للسماح بمقارنة دقيقة للنتائج مع السنوات الأخرى.
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
STPM	Sijil Tinggi Persekolahan Malaysia شهادة المدارس العليا. تقييم يجرى عند المرحلة 6 Form.

TALIS	استبيان التعليم والتعلم الوطني.
Tahfiz	التعليم الإسلامي في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية مع التركيز على المواد الأكاديمية. التركيز على حفظ سور القرآن الكريم ومحتواه وفهمه.
TFM	التدريس للماليزيا.
TIMSS	التوجهات في الرياضيات العالمية، ودراسة العلوم، تقييم دولي لمستوى أداء الطلبة في الرياضيات والعلوم، وهذا يجري كل سنة لطلبة المرحلة (الثامنة والرابعة).
Trust school	المدارس الحكومية التي تدار بنحو مشترك من القطاع الخاص وقيادة المدرسة. مدارس الثقة تتمتع باستقلالية اتخاذ القرار بشكل أكبر، والمساءلة، لثمن من إعطاء الإبداع ونتائج محسنة للطلبة.
UNDP	برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
Universal Scale	مقياس لتطبيع النتائج من التقييمات الدولية: TIMSS, PISA NAEP وتقييمات أخرى لمقارنة البلدان المختلفة.
UPSR	Ujian Pencapaian Sekolah Rendah اختبار إنجازات المدارس الابتدائية، تقييم وطني يجري في المرحلة السادسة.
VLE	بيئة التعليم الافتراضي.

الملحق رقم (1): موجز عن تاريخ التعليم في ماليزيا:

أخذ التعليم في ماليزيا تغييرات وتطورات هائلة منذ الاستقلال، إذ تطور ليصبح من تعليم متنوع، ومتشظ، ومبني على أساس الحاجات البسيطة، إلى نظامٍ يجاهد لبناء أمة موحدة بحسب الأنموذج الماليزي. وتهدف ماليزيا إلى إنتاج مجتمع متناسف، وقوي، وموحد، ومقاوم التحديات، والشدائد.

التعليم قبل الاستقلال في أثناء الاحتلال البريطاني (1824 – 1957):

قبل الحصول على الاستقلال من الاحتلال البريطاني عام (1957)، كانت وحدة توفير التعليم في ماليزيا غائبة. إذ قامت كل مجموعة إثنية بإنشاء مدارسها الخاصة، واستخدمت المدارس بلغة المالايو، واللغة الإنجليزية، واللغة الصينية، ولغة التاميل تلك اللغات للتدريس، واستخدمت كتبها، ومناهجها، ومدرسيها، إذ إن الأطفال من الفئات الإثنية المختلفة كانوا يدرسون معاً باللغة الإنجليزية، وقد جلب أساتذة المدارس التي تدرس باللغة الصينية، ولغة التاميل من الصين، والهند، بينما تم تعيين المالايو للتدريس في مدارس المالايو. وفي ذلك الوقت تركز التعليم على الحفاظ على الولاء إلى البلد الأم. كنتيجة لذلك، وُجد الفصل بين الفئات الإثنية المختلفة.

التعليم ما بعد الاستقلال (1957 - 1970):

كان هنالك وعي بين القادة، والسكان المحليين قبل الاستقلال يفضي بالحاجة إلى استبدال نظام التعليم الذي تركه المستعمرون بنظام تعليم مشترك للجميع. أنتج هذا الوعي تقرير (رزاق عام 1956). واقتُرحت لجنة تقرير التعليم عام (1956) إنشاء نظام تعليم يجمع الميزات الوطنية، ويضمن مقعداً في المدارس لجميع الأطفال بغض النظر عن انتمائهم الإثني أو ديانتهم، وقد اضحت السياسات التعليمية التي رسمها تقرير رزاق الأساسات التي أنتجت نظام التعليم الوطني الذي يُشدد على الوحدة الوطنية (انظر الشكل أولاً : 1 لقائمة تقارير التعليم الكبرى).

الشكل أولاً (1).

قائمة بتقارير لجنة التعليم المهمة

(1) تقرير Barnes 1951

(2) تقرير Fenn-Wu 1951

(3) تقرير Razak 1956

(4) تقرير Rahman Talib 1960

(5) تقرير لجنة التعليم العالي لعام 1967

(6) تقرير التسرب لعام 1973

(7) تقرير لجنة مجلس الوزراء لاستعراض السياسة التعليمية لعام 1979

(8) تقرير لجنة مجلس الوزراء حول التدريب لعام 1991

في عام (1960)، أنشئت لجنة التنقيح للنظر في كيفية تطبيق التوصيات الواردة في تقرير رزاق، إذ إن ما وجدته تلك اللجنة، المعروفة باسم تقرير رحمن طالب، أكد على سياسات التعليم في تقرير رزاق، وضرورة قبول الناس لها بصورة عامة، وأصبحت توصيات هاتين اللجنتين الأجزاء الأساسية من قانون التعليم عام (1961)، وفي كانون الثاني من عام (1976)، امتد القانون إلى منطقتي صباح، وسارواك، اللتين ساهمتا في تشكيل ماليزيا عام (1963).

من أهم التحديات التي تواجه أي أمة جديدة بعد الاستقلال هو وحدة التعليم وديمقراطيته، وفي غضون تلك المرحلة، بدأت عملية صهر أنظمة المدارس المختلفة في بوتقة نظام تعليم وطني متجانس، تستخدم اللغة الوطنية كاللغة الأساسية الوسيطة للتدريس، تحولت جميع المدارس الابتدائية الموجودة إلى مدارس وطنية، ومدارس شبه وطنية في عام (1957). عُرفت المدارس الابتدائية التي تستخدم اللغة

الوطنية كاللغة الوسيطة للتدريس بالمدارس الوطنية (SK). وعُرفت المدارس الأخرى -التي تستخدم اللغة الصينية، واللغة الإنجليزية، ولغة التاميل كلغة وسيطة للتدريس- باسم المدارس الابتدائية ذات الطابع الوطني (SJK)، وجعل تعليم اللغة الوطنية إلزامياً في المدارس ذات الطابع الوطني، وتحولت المدارس التي تُدرس باللغة الإنجليزية إلى مدارس وطنية في مراحل بدايات عام (1968)، مع تنفيذ تعليم خمس مواد في المدارس الوطنية للطلبة من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.

تحولت المدارس الثانوية التي تُدرس باللغة الإنجليزية، واللغة الصينية إلى مدارس ثانوية ذات طابع وطني (SMJK)، وباتت تلك المدارس تحصل على الدعم بنحو جزئي أو كامل. تُصنف المدارس الصينية الخاصة التي توافق على سياسة التعليم الوطني كمدارس تدعمها الحكومة، وتعرف بالمدارس المتكيفة. شهد العام 1958 بداية التعليم الثانوي بلغة للبهاسا المالايو كلغة وسيطة للتعليم، بدأت حصص التعليم الثانوي بلغة الباهاسا مالايو كلغة وسيطة، كملحق في المدارس التي تُدرس باللغة الإنجليزية، وقد تطورت تلك الحصص بالتالي لتصبح مدارس ثانوية وطنية.

كان ديوان باهاسا دان بوستاكا (DBP)، ومعهد اللغات (LI) مسؤولين عن تطوير لغة الباهاسا مالايو، وكانت الوظيفة الأساسية لمعهد اللغات تدريب أساتذة مختصين بلغة الباهاسا مالايو. أما وظيفة ديوان باهاسا دان بوستاكا الرئيسة فكانت تشجيع استخدام لغة الباهاسا مالايو كلغة وطنية، فضلاً عن إصدار كُتب، ومصادر باللغة الوطنية.

أُلغيت الأجنحة المدرسية في المدارس الابتدائية التي تحصل على المساعدة الكاملة عام (1962)، وأُتيح التعليم الابتدائي المجاني لجميع الطلبة بغض النظر عن الفئات الإثنية التي ينتمون إليها، وكذلك أُلغي امتحان الدخول إلى المرحلة الثانوية عام (1964)، وتمدد التعليم العالمي في ماليزيا من ست سنوات إلى تسع سنوات في شبه الجزيرة الماليزية.

بدأت أجنحة توحيد الفئات الإثنية المختلفة في ماليزيا مع بداية إصلاح المناهج التعليمية، وركزت عملية إصلاح المناهج التعليمية على مراجعة المواد المقررة الموجودة إصلاً، وتصميم مناهج تحتوي عوامل مشتركة بنظرة ماليزية، وأُجريت أول مراجعة شاملة لمنظور المناهج، ومحتواها، وما كان يُدرس في المدارس في عام (1956)، وأنشأت هيئة المواد العامة، ولجنة التنقيح في عام 1964 لتنقيح المواد المقررة، وتعديلها، واقتراح مواد جديدة. قُدم نظام تعليم شامل للدراسة المتوسطة في عام (1965)، وتلقى التعليم التقني، والمهني زخماً حين إنشاء قسم التعليم التقني، والمهني عام (1964).

تطور نظام التعليم في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة (1971 - 1990):

ساعدت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على تطوير التعليم ما بين الأعوام (1971 - 1990). كان التناغم العرقي، والجهود لمعادلة اختلال التوازن الاقتصادي في المجتمع حاسماً للمحافظة على التطور، والاستقرار، والتقدم، وكانت تلك مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، التي تعرف بأنها السياسة الاقتصادية الاجتماعية لتحقيق الوحدة والتطور، وأضحى التركيز على القضاء على الفقر، وإعادة بناء المجتمع الماليزي للقضاء على تمييز الهوية العرقية مع الوظائف الاقتصادية، والمواقع الجغرافية، وتحسين دخل الفقراء، ولاسيما في المناطق الريفية، وسد الثغرات بين الأعراق، والمناطق، وزيادة الإنتاج، وتركيز الأهمية القصوى على خلق فرص عمل في القطاع التجاري، والقطاع الصناعي، والقطاعات المهنية.

أحدثت السياسة الاقتصادية الجديدة تغييرات جذرية في نظام التعليم الوطني، إذ تبع جميع الطلبة منهاجاً واحداً، وقاموا بتأدية الامتحان نفسه، وقد قُدمت دراسة التربية الوطنية كمادة لزرع الاعتماد على الذات في الطلبة، وكذلك قُدمت مواد العلوم، والمواد التقنية في المرحلة الثانوية لأنتاج قوة عاملة ذات مهارة في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

بدأ هدف تحقيق الوحدة باستخدام اللغة الوطنية كلغة وسيطة في التدريس في جميع المدارس الابتدائية، والمدارس الثانوية في عام (1970)، وطُبّق على مراحل، وتوقف التدريس باللغة الإنجليزية كلغة وسيطة للتعليم في شبه الجزيرة الماليزية، ومنطقة صباح في المرحلة الابتدائية عام (1975)، وللمرحلة المتوسطة عام (1982)، وللدراسة الجامعية عام 1983، أما في ساراواك، بدأ تطبيق التحول في اللغة الوسيطة عام (1977) بداية بالسنة الأولى من الدراسة.

إنَّ اللغة الوطنية اليوم هي اللغة الوسيطة للتدريس في جميع المدارس الوطنية، ومادة أساسية في المدارس التدريس باللغة الصينية، ولغة التاميل، أما اللغة الإنجليزية فتُدرس كلغة ثانية في جميع المدارس. في عام (1980) أُجري امتحان سيجيل بيلاجارام ماليزيا (SPM) بلغة الباهاسا الماليزية، وفي عام (1970)، توقف استخدام اللغة الإنجليزية كلغة وسيطة لتدريب معلمي المرحلة الابتدائية.

توفير التعليم الذي كان يركز في المراكز الحضرية امتد إلى المناطق الريفية، وُبنيت مدارس كثيرة في المناطق الريفية، وفرت وصولاً كبيراً إلى أطفال الريف، ولاسيما أولئك الفقراء، فضلاً عن تقديم الحكومة برامج الدعم، مثل المدارس المقيمة كلياً، ومدارس العلوم، وفنادق المدارس الريفية، ومخططات قروض الكتب، وبرامج التلفزيون التعليمية، ومددت الحكومة كذلك تقديم المنح الدراسية، وبرنامج الغذاء التكميلي، وبرامج الرعاية الصحية.

في عام (1974)، أنشأت لجنة الوزارة لدراسة تنفيذ نظام التعليم الوطني. ركزت هذه اللجنة على ضمان قدرة النظام التعليمي على صنع مواطنين موحدين، ومتقدمين، ومنضبطين، وموهوبين في مجالات

مختلفة بالنحو المطلوب لتحقيق المهمة الوطنية؛ وكنتيجة لذلك تم إنشاء تقرير لجنة الوزارة، ومنهاج المدارس الابتدائية المدمج (KBSR) عام (1983)، وتشكل منهاج المدارس الثانوية المدمج (KBSM) عام 1989، وإنشأت فلسفة التعليم الوطني في عام 1988 لإرشاد النظام التعليمي للأمة وتقويته.

تطور التعليم في مرحلة سياسة التطور الوطنية (1991 - 2000):

حدثت تغييرات مهمة في نظام التعليم إبان العقد الأخير من القرن العشرين، وعجل التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصالات، والمعلومات من عصر العولمة، وبالتوافق مع ما يتطلبه عصر العولمة، والتكنولوجيا، والمعلومات، أطلق الدكتور محاضر محمد رؤية لعام (2020) لئلهم الماليزيين نحو تحقيق حالة تطور الأمة بحلول هذه المدة، تبعاً، رسمت الوزارة نظام التعليم ليصبح مدرراً لتلك الرؤية، وقد عُدلت التشريعات التعليمية لتتوافق مع الحاجة الحالية؛ لذلك تم استبدال قانون التعليم لسنة (1996)، بقانون التعليم لسنة (1961).

كان من أهم ما تم تعديله هو إضافة مرحلة التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية إذ إن سن تشريع قانون التعليم العالي الخاص لسنة (1996) عُدل للسماح بإنشاء مؤسسات تعليمية أكثر للتعليم العالي الخاص، وشكلت الوزارة تشريعات جديدة، وأجرت تعديلات على القوانين الموجودة أساساً لتشجيع التطور التنظيمي للتعليم العالي، وهذه القوانين هي:

- قانون المجلس الوطني للتعليم العالي لسنة 1996: للسماح بإنشاء مجلس لتحديد سياسة وإدارة تطوير التعليم العالي.
- قانون الكليات والجامعات (المعدل) لسنة (1996): منح الاستقلالية في التمويل والإدارة للجامعات الحكومية.
- قانون هيئة الاعتماد الوطنية لسنة (1996): التأكيد على التقييس في معايير الجودة، ولاسيما لبرامج التعليم العالي الخاص.
- قانون تعاون تمويل التعليم العالي الوطني لسنة (1996): إذ يوفر القروض والمنح إلى الطلبة لغرض زيادة حصولهم على التعليم العالي.

- إنَّ أحد أهم التحركات في ذلك الوقت هو زيادة الإقبال على التعليم العالي من طريق تحضير جامعات حكومية أكثر، وكليات جامعة، وجامعات كلية، وكليات مجتمعية، وكليات، وجامعات خاصة، وتصنيف حُرُم جامعية خارج البلاد، تم تحديث مكتب بيروغرام سلطان إدريس إلى يونيفيرسستي بنديديكان

سلطان إدريس (UPSI) في عام (1997)، وتم تقيد برنامج تعليم الدبلوم الماليزي ليستبدل برنامج تعليم الشهادة كبرنامج ما قبل الخدمة للأساتذة في كلية المدرسين.

- اتخذت الاجراءات لتحسين جودة مواصفات القيادة بين مديري المدارس، ائتمن انستيتيوت أمين الدين بقية (IAB) على مهمة توفير القيادات وتدريبات الإدارة لقيادات المدارس، والإداريين، وطرح المفهوم المفتوح لامتحانات في سيجيل بيلاراجان ماليزيا (SPM)، وسيجيل تينجي بيرسيكولاهان ماليزيا (STPM) في عام (2000) يُعَدُّ تغييراً مهماً أيضاً.

التطورات التي شهدتها نظام التعليم في فترة سياسة الرؤية الوطنية (2001 - 2010):

شهدت تكنولوجيا المعلومات عدة تطورات منها: العولمة، والليبرالية وتطورات هائلة أخرى استمرت بالتأثير على تطور نظام التعليم الوطني، و كان التحدي الذي يواجه الأمة هو إيجاد رأسمال بشري ذي معرفة، وكفاءة، وقادر على التنافس عالمياً.

تشكلت سياسة التعليم الوطني بناءً على قرارات التعليم لسنة (1957) التي عدلها تقرير رزاق في عام (1956)، وتقرير رحمن طالب في عام (1960)، ولجنة التقرير الوزارية عام (1979)، وتم تقوية سياسة التعليم أكثر من طريق تشريعات، وتعديلات للقوانين الآتية (انظر الشكل أولاً: 2).

الشكل أولاً (2).

قوانين التعليم

(1) مرسوم التعليم، 1952

(2) مرسوم التعليم، 1957

(3) قانون التعليم، 1961

(4) قانون اللغة الوطنية 1963 / 67 (المعدل - 1971)

(5) قانون التعليم، 1996

أُتخذت إجراءات لتوفير بني تحتية عالية الجودة، ولزيادة عدد المنشآت التعليمية في جميع المؤسسات التعليمية، كجهد لاستيعاب إقبال الطلبة المتزايد على الالتحاق، وكان من الضروري تطوير الكفاءة، والجدارة بين القادة، والأساتذة، ومسؤولي التعليم، كونه يُشكل اجندة مهمة في هذه المرحلة من الزمن. وعملت على تشجيع زيادة القوة، وتعلم مفاهيم المنظمة وغرسها بعمق، إذ مُنحت تخصيصات لزيادة تطوير الموارد البشرية باستمرار، وأجريت برامج التدريب على الخدمة، وتطوير الإدارة، والقيادة، ومهارات البحث، على جميع المستويات في الوزارة كجزء من الجهود الرامية إلى تطبيق إدارة نظام تعليمي كفوء، ومتخصص، وقادر على توفير جودة عالية ودقة إلى الأمة.

خطة تطوير التعليم (2001 - 2010):

أخذت خطة تطوير التعليم أهداف سياسة الرؤيا الوطنية وطموحاتها بنظر الحسبان، لبناء أمة صامدة، وتنشئة مجتمع عادل، والحفاظ على نمو الاقتصاد المستدام، وتطوير التنافس الدولي، وبناء الاقتصاد على أساس المعرفة (K-economy)، وزيادة تطوير الموارد البشرية، والحفاظ على التطور البيئي المستدام.

تهدف الخطة إلى ضمان حصول كل مواطن على فرصة اثني عشر عاماً من التعليم، فيما يخص الحصول على التعليم، والإنصاف والجودة. أوجزت الوزارة الأهداف، والاستراتيجيات المطلوبة لتطوير الإمكانيات الفردية بنحو أكبر للذين يمتازون بتوازن الذكاء، والجسد تماشياً مع فلسفة التعليم الوطنية. تضمنت الخطة استراتيجيات لرعاية الإبداع، والابتكار بين الطلبة، وتعزيز ثقافة التعلم، وتطوير ثقافة العلوم والتكنولوجيا، والتشجيع على حياة التعلم الطويلة، وتوفير نظام تعليمي كفوء، وفعال، ويمتاز بجودة عالية.

ركزت الخطة على تطوير مراحل التعليم ما قبل الابتدائي، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، التي طوّرت بتفعيل برامج الدعم، والتمويل، والإدارة، ودمج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد أستخدمت الخطة كإطار عمل للتحضير لخطة العمل الخاصة بتطوير التعليم، التي أحاطت بالتوسع، وزادت من قوة البرامج الموجودة، فضلاً عن استبدال البرامج غير ذات الصلة ببرامج جديدة واقعية أكثر لما يتطلبه المستقبل. طوّرت الخطة بناءً على أربعة توجهات؛ (i) زيادة الحصول على التعليم، (ii) زيادة درجة انصاف التعليم، (iii) زيادة جودة التعليم، (iv) زيادة مستوى كفاءة الإدارة التعليمية وفعاليتها.

عملت الحكومة الفدرالية على زيادة التمويل المخصص للوزارة باستمرار لتطبيق البرنامج المذكور في المخطط، إذ شجعت الوزارة المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأفراد، على تقديم الدعم المالي باستمرار، عن توفير أسعار تنافسية لأجور الطلبة الأجانب الذين يدرسون في المدارس أو المعاهد التعليمية الماليزية، وشجعت بشدة على مشاركة القطاع الخاص في التعليم الجامعي. ساعدت عدة عوامل الحكومة على تحقيق أهدافها التعليمية، منها: الشراكات الذكية، والمحفزات، وبرامج التوأمة، وتقسيم كلف التدريب، والبحث والتطوير.

خطة تطوير التعليم الرئيسية (2006 - 2010):

أطلقت خطة تطوير التعليم الرئيسية (EDMP) في عام (2007) لتشجيع أجنحة التعليم تحت

مظلة خطة ماليزيا التاسعة (9 MP)، إذ توجز هذه الخطة ستة محاور تُقابل أهداف المهمة الوطنية، وتلك المحاور هي: بناء الأمة، وتطوير الرأسمال البشري، وتقوية المدارس الوطنية، وسد الثغرات التعليمية، ورفع مكانة مهنة التدريس، والإسراع بالتفوق في المؤسسات التعليمية. طورت الوزارة خطة التعليم الرئيسة (2006 – 2010) كوثيقة تخطيط تعليمي شاملة بناءً على ثلاثة جوانب أساسية من البنى التحتية، والمحتويات، والموارد البشرية.

إن هدف خطة تطوير التعليم الرئيسة هو توفير تعليم ذي جودة للجميع؛ ولضمان تحقيق ذلك الهدف، تم التعرف على نهجين أساسيين تحت مظلة خطة ماليزيا التاسعة، هما:

أولاً- إكمال المهمات المحددة في الخطة الخمسية السابقة، وضمان حصول الجميع على التعليم، وتوفير فرص متكافئة لجميع الطلبة.

ثانياً- تطوير إمكانات المدارس بنحو أكبر في مجاميعهم الخاصة بالمؤسسات التعليمية، وتمكين الأساتذة، والطلبة من تشجيع المدرسة، ونظام التعليم على المستوى الدولي.

تطوير التعليم في ضوء منطقة النتائج الأساسية الوطنية (2012 – 2010 NKRA):

أطلقت الوزارة برنامج تطوير التعليم في ضوء منطقة النتائج الأساسية الوطنية (NKRA) عام (2010) تحت إشراف (GTP)، ركزت الحكومة فيه على أربع مبادرات لتوسعة الحصول على تعليم ذي جودة عالية:

1. زيادة الالتحاق بالمرحلة ما قبل الابتدائية: أظهرت الأبحاث أن السنوات الخمس الأولى هي الأكثر حرجاً لتطور الطفل؛ لهذا استهدف برنامج تطوير التعليم في ضوء مناطق النتائج الأساسية زيادة التحاق الطلبة بالمرحلة ما قبل الابتدائية، ولاسيما في المناطق الريفية، من (67 %) إلى (87 %) بحلول عام (2012).

2. التأكيد على محو الأمية، وإتقان الحساب فيما يخص الباهاسا الماليزية (LINUS): تم إنشاء (LINUS) لضمان اكتساب كل طفل الثقافة المبدئية، ومهارات الحساب السهلة بعد السنوات الثلاث الأولى من الدراسة الأساسية بنهاية (2012)، من قاعدة تبدأ بنسبة (80 %) في عام (2009).

3. تطوير بمدارس المتميزين (HPS): طرحت مسألة انشاء (100) مدرسة جيدة من مدارس المتميزين لتطابق المعايير الدولية بحلول عام (2012)، إذ ستوفر هذه المدارس مرونة ميدانية

أكبر للجهود الرامية إلى تحسين نتائج الطلبة، وحالياً هنالك (91) مدرسة من مدارس المتميزين في مختلف أرجاء البلاد.

4. تقدم الصفقة الجديدة (Bai'ah) لمديري المدارس: تم تقديم برنامج أداء تحفيزي لمديري المدارس، لتشجيعهم على تحسين النتائج ويسمى هذا البرنامج الصفقة الجديدة، إذ إن هذا البرنامج يُكافئ المدارس التي حققت مكاسب في وقت قصير، والمدارس التي حافظت على مستوى عالٍ من الأداء، حيث كافأ برنامج الصفقة الجديدة (93) مديراً في عام (2011).

حقق برنامج (NKRA) التعليمي نتائج استثنائية في غضون سنتين من تطبيقه، من حيث تحسين الحصول على الدراسة، تحديداً المرحلة ما قبل الابتدائية، وتحسين جودة نظام التعليم، من طريق زيادة مستوى القراءة والكتابة والحساب. يبدو الجزء الظاهر للعيان مُشجعاً للأهداف التي يتوخاها البرنامج للحصول على تحسينات أكثر في مستوى التعليم.

الملحق رقم (2): الطرائق:

تم تطوير هذا المخطط بجهودٍ جبارة، وشاملة، وتعاونية، اشترك فيها الماليزيون من مختلف الطبقات الاجتماعية، إذ تمحورت حول ثلاث مراحل: كانت المرحلة الأولى للمراجعة الشاملة، وتشخيص نظام التعليم لغرض تقييم مستوى الأداء الحالي، وتحديد الأولويات بين المناطق التي تحتاج إلى التحسين، إذ تطلب ذلك تحليل البيانات الوطنية، والدولية، وإجراء زيارات للولايات والمدارس، ساهمت عدة منظمات ماليزية، ودولية في تقييم نظام التعليم الماليزي، بضمنها منظمة الثقافة، والتربية، والعلوم التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وست جامعات ماليزية. أما المحور الثاني فتضمن استكشافاً أبعد للمشكلات التي يواجهها النظام على الأرض، ووضع برنامج تحول شامل ليطم تطبيقه بين الأعوام (2013 - 2025)، مع تركيز خاص على الموجة الأولى (2013 - 2015)؛ ولهذا الغرض تم عقد حوار وطني لتحديد اهتمامات الناس الملحة، وجمع أفكارهم لوضع خطة تحول التعليم. إن المدى الواسع، وتنوع وجهات النظر التي تم جمعها من أكثر من (12000) مواطن، وبعض الأعضاء الأساسيين من الجهات المعنية، ساهم بشكل أساسي في صياغة التطور الحاصل في هذه الوثيقة، وتم عقد سلسلة من الجلسات الاختبارية لتطوير المبادرات للوجبة الأولى من هذا المخطط (2013 - 2015)، والشاركة مع مجموعات الجهات المعنية ذات العلاقة. خلال المرحلتين، الأولى والثانية، ستقوم هيئة المراجعة الماليزية، وهيئة دولية أخرى بتقديم مدخلات، واقتراحات مستقلة، إذ توجت المرحلة الثانية بإطلاق المخطط التمهيدي. أما المرحلة الثالثة فتطلبت جمع التغذية الراجعة للمخطط الأولي، وتحليلاً أكثر، وصقلاً لمبادرات المخطط، جمعت الوزارة التغذية الراجعة من خلال تسعة أيام مفتوحة عامة عبر البلاد، ونقاشات مع الجهات المعنية ذات الصلة،

وقامت الوزارة بتحليل التغذية الراجعة التي قام بها عامة الناس، والمجتمع المدني الماليزي على شكل (20) ندوة مستقلة، و(3000) فقرة، ومقالات عمودية.

هيكلية الحوكمة:

تم إنشاء هيكلية الحوكمة لهذا الإجراء الشامل في تشرين الأول من عام (2011)، وقد رُبطت الهيكلية بمكتب إدارة المشروع (PMO) التي تأخذ على عاتقها مسؤولية المراجعة الكاملة لنظام التعليم، وتطوير مخطط التعليم الوطني الجديد، وإشراك مدى واسع من الجهات المعنية خلال تلك العملية.

مكتب إدارة المشروع وأداء التعليم والتوجه المستقبلي:

لإجراء المراجعة على نظام التعليم الماليزي، وتطوير المخطط، أنشأت الوزارة مكتب إدارة مخصص لهذا الغرض في تشرين الأول من عام (2011)، الذي يرفع تقريره مباشرةً إلى المدير العام. كان مكتب إدارة المشروع مسؤولاً عن إجراء التحليل التشخيصي، ودمج نتائج البحث التي أنتجتها الجهات الأخرى (على سبيل المثال منظمة التربية، والثقافة، والعلوم التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والجامعات الماليزية)، وتحليل التغذية الراجعة الناتجة عن الحوار الوطني، وتطوير برنامج تحول مفصل، الذي نتج عن المبادرات المتراكمة المطورة في مختبرات التعليم. عمل مكتب إدارة المشروع كسكرتارية المراجعة التامة، وجهود التطوير، وأدار المشاركات والتفاعلات الداخلية، والخارجية مع الجهات المعنية، وقام بتنسيق المصادر الأساسية لمدخلات المخطط، (الشكل ثانياً: 1) وأخذ مكتب إدارة المشروع على عاتقه مسؤولية التخطيط لطرح المبادرات، وتطويرها تحت رعاية الوزارة عبر برنامج الأجندة رقم (1).

فريق مهمات المشروع:

رفع مكتب إدارة المشروع تقريره أسبوعياً إلى فريق مهمات المشروع، الذي قدم بدوره تحديثات بصورة منتظمة إلى وزير التعليم، (تان سري محي الدين).

يتألف فريق مهمات المشروع من:

- تان سري عبد غفار محمود، المدير العام للتعليم، ورئيس فريق مهمات المشروع.

- داتو دكتور رسلي محمد، أمين عام وزارة التربية.

- داتو وان خزانة إسماعيل، معاون الأمين العام (الإدارة).

- داتو نصر الدين عبد رحمن، معاون الأمين العام (التطوير).

- داتوك دكتور أمين سنين، معاون الأمين العام (السياسة، وتطوير التعليم).
- داتو حجي صوفات تومين، معاون الأمين العام (عمليات المدارس).
- داتوك دكتور حيلي دولحان، رئيس جامعة، معهد تعليم المعلمين الماليزي.
- دكتور فريضة أبو حسن، مدير، سياسة التعليم، قسم البحث والتخطيط.
- دكتور رسلان حنيف عبد الرشيد، مسؤول خاص بوزارة التعليم.
- دكتور نورليزا حجي زاكوان، مدير مكتب توصيل الإدارة.
- تينكو ازيان تينكو شاهريمان، مدير (NKRA) و (NKEA) في وزارة التعليم.
- أما أعضاء مكتب إدارة المشروع فهم:
- داتو ستينة سيد صالح، مدير مكتب إدارة المشروع (كانون الثاني - آذار 2012).
- دكتوة حبيبة عبد الرحيم.
- دكتور رسلي يعقوب.
- دكتور محمد يوسف محمد نور.
- دكتور ايشام ايشاك.
- نورليا عبد العزيز.
- دكتور حياتي إسماعيل.
- دكتور رسمي كو أحمد.
- حجي مصطفىار عبد الماجد.
- فاتن عبد الله.
- نور ازمان محمد يوهان.
- فريق تعديل التقرير:

في المرحلة الأخيرة من إعداد المخطط، تم تشكيل فريق كبير بأمر من المدير العام لدعم فريق مهمات المشروع في توفير المدخلات تجاه تعديل الوثيقة (المخطط)، وكان أعضاء الفريق هم:

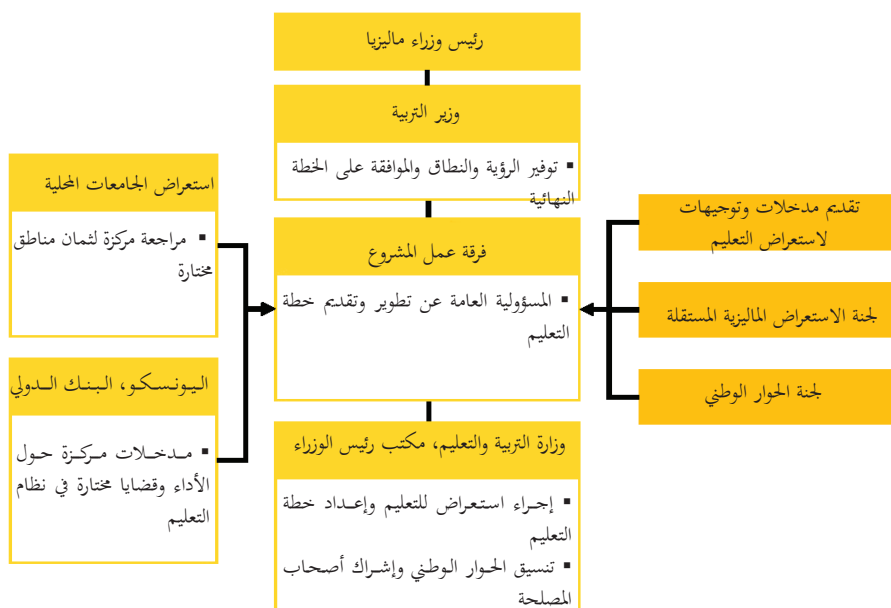
- خالد أبو بكر، وكيل وزير، قسم تطوير الكفاءة، والتقييم.
- تن حجي يوسف أوانغ لاه، معاون وكيل وزارة، قسم إدارة الموارد البشرية.
- دكتور نامية ايشاك، مدير، نقابة الامتحانات.
- اي هونغ، قسم الرياضة.
- حجي محمد صبري مات عيسى، مدير قسم التعليم الخاص.
- دكتور علىة حجي احمد شاه، رئيس قسم وحدة مناطق الاقتصاد الوطني الأساسية.
- دكتور زين العالم حسن، معاون مدير السياسة التعليمية، قسم البحث والتخطيط.
- داتن حاجة نوال حجي صالح معاون مدير نقابة الامتحانات.
- شازلي أحمد، معاون مدير قسم إدارة المدارس.
- روزناني محمد سيرين، معاون مدير، قسم التدريس الخاص.
- زينورين محمد نور، معاون مدير قسم التعليم التقني والمهني.
- نور زماني عبد الحميد، المعاون الخاص لمدير عام التعليم.
- أبرار ادريس، قسم التدريس الإسلامي.
- انستوت ترجمانة دان بوكو ماليزيا (ITBM).

التقرير النهائي

- داتو حجي خيرال أوانغ، مدير معهد أمين الدين باقي.

- دكتور مسناه علي مودا، مدير. قسم تطوير المناهج.
- دكتورة أزيان عبد الله، معاون مديراً قسم تطوير المناهج.
- حجي زين الدين عباس، معاون مدير قسم الرياضة.
- داتوك دكتور مرزوقي محمد، المسؤول الخاص لنائب رئيس الوزراء.
- دكتورة نورليزا حجي زاكوان، مديرة مكتب إيصال الإدارة.
- روحياي عبد الحميد، مساعد مدير، السياسات التعليمية وقسم البحث والتخطيط.
- الشكل ثانياً (1).

هيكل الحوكمة لاستعراض نظام التعليم وتطوير الخطة



التحليلات التي أجراها مكتب إدارة المشروع:

قام مكتب إدارة المشروع بالتحليل، عمل على بناء الحقائق الأساسية للمخطط من عدة مصادر

داخلية وخارجية.

مصادر المعلومات الأساسية:

تقارير الحكومة: أشار المخطط إلى تقارير ذات صلة من وزارات أخرى؛ لضمان توافقه مع التوجه الوطني الواسع، بما فيها:

- خطة ماليزيا العاشرة.

- منطقة النتائج الوطنية الأساسية.

- خطة تحول الحكومة.

المركز الماليزي للعلوم وتكنولوجيا المعلومات (MASTIC) استبيان الوعي العام.

- تقارير الوزارة: أشار المخطط إلى أكثر من (100) تقرير نشرتها الوزارة بمختلف أقسامها في السنوات العشر الأخيرة: بضمنها:

- تقارير الوزارة المتاحة للعامة، مثل، إحصائيات التعليم الماليزي، والحقائق السريعة، والتقرير السنوي لوزارة التربية، وبرنامج تحول التعليم المهني، وتقرير سياسة استراتيجيات أرشفة (60:40) مسارات الدراسة علمي/تقني/ آداب.

التقارير والمنشورات الداخلية، مثل: نتائج تقييم (USPR و PMR و SPM) التفصيلية، وتقرير النفقات الميدانية التفصيلي، وتقرير تطوير النفقات، وتقرير تفتيش المدارس، وتقرير التدقيق السنوي.

أوراق السياسات الداخلية، حول موضوعات مثل: (KSSR و PBS و MBMMBI

و PPSMI)، وطالب واحد رياضي واحد، و(Pembestarian).

وثائق السياسات، وكبرى المراجعات: أجريت عدة إصلاحات كبيرة ومراجعات الاستقلال فقد أشار المخطط إلى تلك التقارير لتقديم وجهة نظر تاريخية في عدد من المناطق؛ ولهذا الغرض تم تفحص عدد من الإصلاحات، ووثائق الاستراتيجيات، والأدلة التي تعزز ذلك، مثل: تقرير رزاق لسنة (1956)، وتقرير رحمن طالب لسنة (1960)، وقانون التعليم لسنة (1961)، ولجنة التقرير الوزارية لسنة (1979)، وفلسفة التعليم العامة لسنة (1988)، ومخطط التعليم (2006 - 2010)، والخطة الاستراتيجية لتحول التعليم المهني لسنة (2011).

-قاعدة بيانات الوزارة: إجراء التحليلات في قلب المخطط، من نتائج الطلبة إلى محفزات الأداء، مبنية على بيانات من أقسام الوزارة، بضمنها:

- نتائج الامتحانات حسب التقسيمات الديمغرافية، والجغرافية والتأريخية من نقابة الامتحانات.

(EMIS من EPRD) التي تُشكل الطلبة، والأساتذة، ومعلومات عن المدارس مثل: ديمغرافية الطلبة، والأساتذة، ومستوى درجات الأساتذة، والبنى التحتية للمدارس، وموضوعات أخرى.

عمليات المدارس الثانوية (OPMEN) من وحدة العمليات المدرسية اليومية، التي تُشكل بيانات دقيقة للموظفين عن المدرسين، ونشر المدرسين من خلال نظام التعليم.

(IAB EMIS) قاعدة بيانات من معهد محي الدين باقي، وتُشكل بيانات عن مشاركة المديرين في التدريب التحضيري، والحثي، والتدريب في أثناء الخدمة.

-مراجعة الأدب، والبحث الدولي: لتحديد جوانب نظام التعليم الماليزي مع بلدان العالم، ومراجعة واسعة للأدب الأكاديمي المطبوع، والصحافة التعليمية، ومطبوعات المنظمات غير الحكومية، واتجاهات الإعلام السائدة.

-الاستبيانات الوطنية الواسعة: تُمرز الوزارة أهمية الحصول على المعلومات الجديدة من شريحة واسعة من السكان عبر البلاد لرسم صورة جيدة عن النظام اليوم، مثل: إجراء الوزارة عدداً من الاستبيانات عبر الإنترنت، مصممة لتمثل أنموذجاً من السكان عبر الولايات الحضرية/ والريفية، وتتضمن الاستبيانات التي أجريت الآتي:

-استبيان الطلبة الوطني: لفهم تصورات الطلبة للتعليم، والتجربة في الصف، والكفاءة اللغوية كذلك، حيث استجاب حوالي (22000) طالب لهذا الاستبيان.

-استبيان الأساتذة الوطني: لفهم تصورات الأساتذة لبيئة العمل، وممارسات التدريس، وكثافة عمل المدرسين، والدعم الذي تلقاه كل منهم، والمشكلات التي تواجههم، وقد استجاب حوالي (15000) مدرس لهذا الاستبيان.

-استبيان مديري المدارس الوطني: لفهم تصورات مديري المدارس عن المهارات المطلوبة، والتدريب الذي تلقوه، وتخصيص الوقت، وقد استجاب (570) مدير مدرسة لهذا الاستبيان.

-الفئات التي تركز الوزارة عليها، والمقابلات: اشترك مسؤولون من الوزارة على المستوى الفدرالي

للحصول على فهم مباشر للعناصر الأساسية لعملية التوصيل. إن عملية الحصول على وجهات نظر عميقة عن النظام ساهم بنحو كبير في تطوير هذا المخطط، وتضمنت الفئات التي تركز الوزارة عليها الآتي:

قطاع البحث والتقييم، (EPRD): مشاركة الطلبة، وأداؤهم في التقييمات الدولية بما فيها (TIMSS و PISA).

-قسم إدارة المدارس: تطوير المدرسين للمدارس الوطنية، في كلتا المرحلتين الابتدائية، والثانوية.

-وحدة المساعدات المالية، قسم التمويل: فهم برامج المساعدة المالية المتاحة للمدارس، والطلبة، والبالغ عددها (22) برنامجاً، فضلاً عن آليات التخصيص، والتحديات، ووجهات النظر حول مدى فاعلية المساعدات المالية المقدمة، ولاسيما إلى الطلبة.

-وحدة المدرسين (قسم إدارة الموارد البشرية) فهم طرق تعويض المدرسين، ومعدل الراتب للمدرسين المتخرجين حديثاً.

-وحدة الصيانة (قسم التطوير): تقييم حالة البنى التحتية للمدارس، والتحديات التي تواجه عمليات الصيانة، وإجراء التصليحات.

زيارة الولايات:

أجرت الوزارة أبحاثاً ميدانية في المدارس، والمناطق من خلال خمس زيارات إلى الولايات، إذ تمت زيارة جوهور، وكيداه، وصباح، وسيلانغور، وتيرينغانو.

معايير الاختيار: تم تحديد الولايات المستهدفة بناءً على معايير صارمة تمثل أنموذجاً لنظام التعليم (الشكل التوضيحي ثانياً: 2) من الأبعاد الآتية:

الاختلاف في رحلة الأداء.

• خلط الأجواء الحضرية - الريفية.

• حجم المدرسة عن طريق تحديد عدد المدارس، ونسبة الطلبة من السكان

• المنطقة الجغرافية في ماليزيا.

نوع المدرسة: مع أكثر من (20) تصنيفاً للمدارس لنظام التعليم في ماليزيا، تم اختيار الولايات

الخمس ليمثلوا مختلف أنواع المدارس، وتضمنت المدارس المختلفة التي تمت زيارتها الآتي:

- مدارس وطنية ابتدائية، وثانوية.
- مدارس مقيمة.
- مدارس مهنية.
- مدارس خاصة، بما فيها المدارس الصينية المستقلة، والمدارس الدينية.
- مدارس السكان الأصليين (أورانغ اسلي) في سيلانغور.
- سيكولاه بوندوك في كيداه.
- مدارس الأقليات الإثنية في صباح.

فعاليات البحث الأساسية: أجرت الوزارة تركيزاً مكثفاً على فئات، ومقابلات في أثناء الزيارات إلى الولايات الخمس، تضمنت الجهات المعنية التي تم إشراكها في المقابلات لتحقيق الغرض:

- مقابلات مع المدرسين ومديري المدارس، والفئات التي تركز عليها الوزارة؛ لفهم الممارسات في المدارس، فيما يخص الخبرة، والمشكلات التي تواجه تطبيق السياسات الأساسية، التي حضر فيها 330 مدرساً، ومديراً.

بمجاميع الأهالي الذين تركز عليهم الوزارة: لفهم حد اشتراك الأهالي في تعليم أطفالهم، وما هي أكبر اهتماماتهم، حضر في تلك المقابلات أكثر من (100) من الأهالي.

بمجاميع التركيز (JPN و PDD): تستعمل لفهم أدوار تلك "الطبقات الوسطى" ومسؤوليتها كالربط، وعزل صانعي السياسات عن المدارس، فيما يخص الخبرات، والمشكلات التي تواجه تطبيق السياسات الأخيرة، والمبادرات، مثل (LINUS و KSSR) إذ حضر تلك المقابلات أكثر من (165) مسؤول.

زيارات المدارس لمراقبة ممارسات التدريس والتعلم في المدارس؛ الهدف هو تحسين تعرف المدارس على الممارسات الجيدة، والتحديات الأساسية، وغطت (15) مدرسة.

الشكل ثانياً (2).

تقييم الدول لاختيار زيارات الولاية.

العامل الحاسم

					
مقياس الاختيار	جوهور	تيرينغانو	صباح	سالانغور	كيدو
1- التباين في رحلة الأداء	الولاية الأفضل في المرحلتين الابتدائية والثانوية	الولاية الأفضل على مستوى المرحلة الثانوية والأقوى على مستويات المرحلة الابتدائية	الولاية الأقل أداء في المرحلتين الابتدائية والثانوية	من ضمن المعدل على مستوى المرحلة الابتدائية والأقوى على مستويات	من ضمن المعدل على مستوى المرحلة الابتدائية والأقوى على مستويات
أداء المدرسة - الحزمة 5-7 - الحزمة 3-4 - الحزمة 1-2	ابتدائي ثانوي	ابتدائي ثانوي	ابتدائي ثانوي	ابتدائي ثانوي	ابتدائي ثانوي
2- مزيج من الحضرة والريف	منطقة حضرية مختلطة مع وجود جيد لمناطق ريفية	عدد كبير من سكان الريف، بتوزيع متساو تقريباً	عدد كبير من سكان الريف، مع توزيع متساو تقريباً	منطقة عالية التحضر، مع مزيج صغير من المناطق الريفية	منطقة ريفية على الأغلب
% سكان حضر					
3- من بين الولايات الأكبر	من بين الولايات الأكبر	بحسب المعدل	من بين الولايات الأكبر	من بين الولايات الأكبر	بحسب المعدل
■ عدد الطلبة (000) ■ عدد المدارس [xx] مرتبة في 14 ولاية					
4- تغطية المنطقة جيدة	جنوب ماليزيا	الساحل الشرقي	شرق ماليزيا	وسط ماليزيا	شمال ماليزيا

المصدر: إحصاءات التعليم (2011)؛ وحدة التخطيط الاقتصادي.

التحليلات التي أجرتها الجامعات العامة:

أوكلت الوزارة مهمة إجراء بحوث أكاديمية في ثمان مناطق أساسية للمشاركة في إنشاء المخطط إلى ست جامعات، كُلفت كل من الجامعات بالبحث في مجموعة أسئلة اعتمدت فيها على الاستقلالية في تحديد الطرق ذات الصلة لتلبية متطلبات معينة من مناطق البحث، وفيما يأتي موجزٌ بمناطق البحث، والطرائق المتبعة:

جامعة بوترا ماليزيا:

- التركيز في البحث على مدى فاعلية الإدارة، والإشراف من وزارة إلى المدرسة. كان التركيز الأساسي للبحث على تصورات مسؤولي الوزارة، و(PIBG) عن الإدارة والإشراف في المدارس.

- المصدر، والطريقة: إكمال عدد من الجهات المعنية استبيان رأي بضمنهم (105) مسؤولين من الوزارة، و(60) من مسؤولي (JPN) من ست ولايات مختلفة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون تمثيلاً متساوياً من الولايات، ومن المناطق الريفية والحضرية، واشترك في ذلك (660) مدير مدرسة ومدرس، من ممثلين عن مختلف أرجاء البلاد، ومن مدارس مختلفة، فضلاً عن (60) من مديري (PIBG).

المحصلة النهائية، تم توزيع (945) ورقة استبيان، بمعدل نسبة رد بلغت (86.5%) (817 ردًا).

جامعة كيبانغاسان ماليزيا:

- التركيز في البحث على حدود الأهداف، والمحتوى، والتدريس، والامتحانات الخاصة بالمنهاج التعليمي، ومدى مواءمتها لفلسفة التعليم الماليزي.

- المصدر، والطريقة: تحليل الآدب، والمقابلات، وإكمال عدد من الجهات المعنية استبيان، وشارك في الاستبيان (470) شخصاً بضمنهم مدرسون ومحاضرون ومسؤولون، وشركاء من القطاع الصناعي، وخريجون من ست مناطق مختلفة من ماليزيا.

جامعة بنديديكان سلطان إدريس:

- التركيز في البحث على: (UPSI) مهمة مراجعة منطقتين:

- مدى ملائمة البنى التحتية التي توفرها الوزارة لاحتياجات الطلبة والأساتذة، من أبنية المدارس، ومعهد إعداد المعلمين (IPG)، ومراكز الوصول.

- الجودة العامة للموارد البشرية، فيما يتعلق بالتعيين، وإدارة الأداء، والتطوير المهني، والتعويض، والتوزيع الملائم لضغط العمل.

- المصدر، والطريقة: الجزء الخاص بالبنى التحتية: أُجريت استبيانات تلقت ردوداً من أكثر من (1200) مدرس، ومدير مدرسة، و(160) من محاضري ورؤساء معهد إعداد المعلمين (IPG)، و(160) من أفراد مراكز الوصول. صنفت الفئات المطلوب التركيز عليها بحسب المناطق الجغرافية: الشمال، والجنوب، والوسط، وشرق شبه الجزيرة فضلاً عن منطقة صباح، ومنطقة ساراواك.

الجزء المتعلق بالموارد البشرية: أُجري استبيان شامل من المرحلة ما قبل الابتدائية إلى الوزارة، وتلقت أكثر من (7000) رد من أصل (10200) استمارة استبيان.

جامعة ساينس ماليزيا:

- التركيز في البحث على الهيكلية، وأنواع المدارس في نظام التعليم الماليزي، وأنواع المدارس منذ الاستقلال، ومدى فائدتها في يومنا هذا.

- المصدر، والطريقة: تم إجراء مراجعة ادبية واسعة، استكملت بمقابلات مع الخبراء التعليميين، ومسؤولين من الوزارة، وقيادات المدارس، وجهات معنية أخرى، كمجاميع تعليمية، أو منظمات.

جامعة مالايا:

التركيز في البحث على تأثير السياسات التعليمية الكبرى السبع، والسياسات الثانوية التي يبلغ عددها (72)، والمطبقة بين الأعوام (1957 - 2011).

- المصدر، والطريقة: تم إجراء استبيان للمدرسين، وقيادات المدارس، ومسؤولي المناطق، والولايات، ومسؤولين في الوزارة، ومحاضرين جامعيين في ثمان ولايات، وتم توزيع (7200) استمارة استبيان، عاد منها حوالي (5500) تحمل ردوداً.

أكاديمية قيادة التعليم العالي (AKEPT) وزارة التربية:

- التركيز في البحث على جودة عملية التدريس، والتعلم في النظام في غرفة الصف، وتحديدًا اكتساب مهارات التفكير العليا (على سبيل المثال؛ الإبداع، وحل المشكلات)

المصدر، والطريقة: تم مراقبة (125) درساً في (41) مدرسة، موزعة على (6) ولايات.

بحث مشترك: يونيفيرستي مالايا، و(UPSI).

- التركيز في البحث على جودة المدرسين، وقياديين المدارس في النظام، بضمنه جودة التدريب (قبل الخدمة، وفي أثناءها)، وفهم ما يحتاج تحسينه لتطوير المدرسين، وقيادات المدرسة.

- المصدر، والطريقة: تم إجراء مقابلات مع (133) شخصاً، بما فيهم؛ (17) مدير مدرسة ابتدائية، و(41) معلم مدرسة ابتدائية، و(10) مديري مدرسة ثانوية، و(32) مدرس ثانوية، و(10) محاضرين، و (16) عضواً من المجتمع، فضلاً عن (300) خريج من (IPG و IPTA).

التحليلات التي أجرتها منظمة التربية، والثقافة، والعلوم التابعة للأمم المتحدة:

في كانون الأول من عام (2011)، تم تفويض منظمة التربية، والثقافة، والعلوم التابعة للأمم المتحدة رسمياً لمراجعة نظام التعليم الماليزي، بضمنها التخطيط، والإدارة في نطاقات السياسة الخمس:

- تطوير المناهج.
- الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات في التعليم
- تعليم الأساتذة.
- التعليم التقني، والمهني، والتدريب (TVET).
- التقييم والامتحانات.

بإيجاز، ارتكزت طريقة منظمة التربية، والثقافة، والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) إلى أربعة محاور أساسية؛ مراجعة التقرير الوطني الذي تُعده الوزارة، وبحوث مكتبية، ومقابلة الجهات المعنية على الأرض، وتوحيد التحليلات. إذ يحتوي المخطط على ما أوجده التقرير النهائي الذي نُشر في نيسان (2012).

التحليلات التي أجراها البنك الدولي:

تم تفويض البنك الدولي في الربع الأول من عام (2010) لإجراء مراجعة شاملة للنفقات الحكومية (مراجعة الانفاق الحكومي) في ماليزيا، وفي نطاق عمل دراسة البنك الدولي تم معاينة نفقات وزارة التربية، والمنظمات، واستخدم فريق مهمة المشروع التابع للوزارة تقرير البنك الدولي كأساس لتشخيص النظام المالي للوزارة، عمليات الهيكل التنظيمي، وقد تم مقارنة ما أوجده تقرير البنك الدولي مع تقرير الوزارة لتحديد التباينات، وأوجه التضارب.

الحوار الوطني:

أُطلق الحوار الوطني في نيسان من عام (2012) لجمع التغذية الراجعة، والمدخلات من عامة الناس عن نظام التعليم، وتم جمع المدخلات من أشكالٍ عديدة مختلفة لضمان شمولية التغذية الراجعة. بما فيها تلك التي أجريت في دور البلدية، والمقدمة بصيغة مكتوبة على شكل مذكرة، حوارات مغلقة على طاولة مستديرة، ومنتديات عبر الإنترنت، وتم أخذ المقترحات المقدمة بنظر الحسبان، وبعناية، ثم أُدمجت مع المبادرات المطورة لهذا المخطط (راجع الملحق III لمزيد من التفاصيل).

اجتماعات دور البلدية:

كانت اجتماعات دور البلدية الطريقة الرئيسة لجمع التغذية الراجعة على مستوى واسع، وتم إجراء تلك الاجتماعات في جميع الولايات التي يبلغ عددها (14) ولاية للتأكد من حصول جميع الماليزيين على فرصة لإبداء رأيهم، وتم تشكيل الفريق لإجراء الحوارات، وتألّفت جلسات الطاولة المستديرة من اثني عشر خبيراً في التعليم، ومجالات ذات صلة. تألّف الفريق والسكرتارية من الأعضاء الآتين:

- تان سري داتو دكتور وان محمد زاهد محمد نور الدين، رئيس فريق الحوار الوطني، رئيس مجلس إدارة يونيفيريتسي تكنولوجي مارا، والمدير العام السابق لوزارة التربية.

- بروفيسور داتوك دكتور شمس العامري بهار الدين، المدير المؤسس، معهد الدراسات الإثنية.

- تان سري عالم الدين محمد دوم، مدير مؤسسة المعلمين الماليزية، ومدير عام سابق في الوزارة.

تان سري داتو، سليمان محبوب، رئيس مجلس سلطة تطوير الاستثمار الماليزي السابق (MIDA).

- داتوك كمال دي. إي. كوادرا، مدير كلية مؤسسة صباح.

- داتو دكتور اساريا مايور شهر الدين، معاون مدير عام سابق التطوير المهني للمدرسين، وزارة التربية الماليزية.

بروفيسور داتو دكتور صديق بابا، بروفيسور تعليم (UIAM).

- بروفيسور مساعد دكتور سيفاموروجان بانديان، معلون العميد لشؤون البحث، وخريجي الدراسات العليا.

بروفيسور داتوك تيو كوك سيونغ، معاون مدير، معهد عالم، وحضارة المالايو، (UMK).

- دكتور زهري عزيز، معاون مدير عام التعليم لشؤون المدارس السابق، وزارة التربية الماليزية.

- دكتور زولوالي كيفلي ميراوي، معاون مدير مكتب الخدمات التعليمية، مجلي سارواك الإسلامي.

أغنيس ماريا سام، مدير عام مبادرة السياسة، مؤسسة الموهوبين الماليزيين (Bhd).

- ذو الحجة سوكرانو، (سكرتارية الحوار الوطني).

- دكتور عازمي سهري (سكرتير جلسات الطاولة المستديرة).

جُمِعَت التغذية الراجعة من النقاشات الشفوية المباشرة، والاستبيانات المكتوبة أيضاً، وبلغت

بجمل الجلسات التي تم عقدها (16) جلسة في مجالس البلدية، بمشاركة ما يقارب (12000) شخص. اختلفت نسبة مشاركات الإثنيات وحضورهم بواقع (بوميوتيرا بنسبة (79 ٪)، والصينية بنسبة (15 ٪)، والهنود بنسبة (6 ٪)، وكان حوالي (66 ٪) من نسبة المشاركة للمدرسين، ونسبة (18 ٪) لأعضاء (PIBG)، ونسبة (16 ٪) من عامة الناس.

التاريخ	مكان الجلسة	الحضور
29 نيسان 2012	بوتراجايا	1868
6 آيار 2012	تايينغ، بيراك	558
12 آيار 2012	الور سيتار، كيداه	725
19 آيار 2012	كاتو كينابالو، صباح	625
19 آيار 2012	تاواو، صباح	765
20 آيار 2012	لابوان	879
26 آيار 2012	كوتشنغ، سارواك	524
27 آيار 2012	ميري، سارواك	812
3 حزيران 2012	بندر ميلاكا، ميلاكا	527
3 حزيران 2012	سيريمبان، نيغيري سيمبليان	426
9 حزيران 2012	شاه علم، سيلانغور	709
17 حزيران 2012	بينانغ	526
23 حزيران 2012	كوانتان، باهانغ	530
23 حزيران 2012	كاتو باهرو، كيلانتان	912
30 حزيران 2012	كوالا تيرينغانو، تيرينغانو	425
27 تموز 2012	جوهور باهرو، جوهور	999

نقاشات الطاولة المستديرة:

أجريت جلسات مغلقة حول طاولة مستديرة، الهدف منها هو الحصول على آراء تفصيلية عن

موضوعات معينة، وتم ذلك عن طريق إشراك جهات معينة محددة في عمق الموضوع. بلغ مجمل جلسات الطاولة المستديرة التي تم عقدها (20) جلسة، اشترك فيها (325) شخصاً، إذ قدمت شريحة واسعة من القادة والخبراء مجموعة مدخلات مُركزة في العمق، بضمنهم ممثلون عن منظمات غير حكومية، والأحزاب السياسية، والخدمة المدنية، والمنظمات الشبابية، والمنظمات النسوية، وفئات الأقليات الإثنية، إلى الوزارة مدخلات مُركزة، وفي العمق، ومجاميع من ذوي الاحتياجات الخاصة.

التأريخ	المجموعة
23 نيسان 2012	نقابات التدريسين
15 آيار 2012	الإعلام
19 آيار 2012	قادة المجتمع من صباح
22 آيار 2012	المنظمات النسوية
26 آيار 2012	قادة المجتمع من ساراواك
30 آيار 2012	منظمات المجتمع المدني، والجمعيات
31 آيار 2012	المنظمات الشبابية
2 حزيران 2012	قادة المجتمع من ميلاكا
4 حزيران 2012	Guru Cemerlang متقاعد
11 حزيران 2012	ممثلي الحزب الحاكم
12 حزيران 2012	القطاع الخاص، والصناعيون
16 حزيران 2012	قادة المجتمع من بينانغ
18 حزيران 2012	ممثلو أحزاب المعارضة من كيلانتان، وبينانغ
19 حزيران 2012	ممثلي التعليم العالي
20 حزيران 2012	وزير التعليم السابق، ومدير مكتب حكومة ماليزيا
23 حزيران 2012	قادة المجتمع من كيلانتان
25 حزيران 2012	منظمات ذوي الاحتياجات الخاصة
25 حزيران 2012	المجتمع الرياضي

25 حزيران 2012	ممثل الباريسيان الوطني
13 تموز 2012	قادة المجتمع من جوهور

زيارات المدارس:

أرادت الوزارة أن تدخل إلى صلب ما يجعل نظام التعليم جيداً من طريق سماع أصوات الطلبة أنفسهم. لذا أجرى أعضاء مكتب إدارة المشروع زيارات إلى المدارس الابتدائية، والثانوية، إذ رأى الأعضاء تصورات الطلبة عما يجعل مدارسهم، وأساتذتهم أنموذجيين، فضلاً عن أفكار التغيير التي يودون رؤيتها في مدارسهم.

المذكورة:

تسلّمت الوزارة أكثر من (200) مذكرة تفصيلية منذ تموز (2012)، من كثيرٍ من الأشخاص الماليزيين، ومدىً متنوع من الجهات المعنية، بما فيها منظمات غير حكومية، وفئات ذات اهتمامات خاصة، ومسؤولو الوزارة.

الإعلام الإلكتروني:

استلمت الوزارة ما يقارب (100) رد من طريق قنوات الإنترنت، بضمنها المنتديات الرقمية، ومواقع فيسبوك، وتويتر.

مختبرات التعليم:

أقيمت عدة مختبرات تعليمية لمدة أكثر من ستة أسابيع لتطوير مبادرات تفصيلية كجزء من الموجه الأولى لهذا المخطط من نيسان، ولغاية حزيران (2012)، وقد أقيمت تلك المختبرات بدعم من (PE-MANDU)، كجزء من جهود (GTP2.0).

غطت تلك المختبرات التعرف على مناطق الأولوية للتحسين، (على سبيل المثال، المناهج والتقييمات، والأساتذة ومديري المدارس، وتحول الوزارة). تألفت فرق المختبرات من رئيس فريق، وميسر، وأعضاء فريق من ذوي الخبرة ذات الصلة بحل المشكلات المطروحة أمامهم شارك أكثر من (90) عضواً من وزارة التربية، وأعضاء من وزارات أخرى، مثل (وزارة المالية، ووزارة المرأة، والعائلة، وتطور المجتمع) فضلاً عن القطاع الخاص، بدوام كامل لمدة أكثر من ستة أسابيع، ضم ذلك مسؤولي الوزارة على المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والمنطقة.

عمل أعضاء المختبرات على تحديد المبادرات لعملية التحول، وتطوير خطة توصيل تفصيلية للوجبة الأولى من التنفيذ (2013 - 2015)، وتحديد أهداف ثابتة، وقد تمت مشاركة الأفكار التي طُورت في المختبر مع الأساتذة الممارسين، ومديري المدارس، ومسؤولي الولاية، والمنطقة، وهيئات الجهات المعنية، مثل: نقابات المعلمين، والمدرسين، وجمعيات مديري المدارس وجمعية الأهالي المعلمين، وتم تجريب مبادرات فورية التنفيذ، ومبادرات حاسمة معينة في أثناء تلك المدة (على سبيل المثال، اختبار مستوى كفاءة اللغة الإنجليزية لأكثر من 8000 مدرس).

سيتوجب على أعضاء المختبرات التعليمية الذين تم اختيارهم قيادة تنفيذ المبادرات في أثناء فترة المختبرات.

دكتور رانجيت سنغ جل، مدير، مركز تعليم اللغة الإنجليزية (ELTC).

- دكتورة ازيان . قي. اس. عبد الله، معاون مدير، قسم تطوير المناهج.
- دكتورسون سنغ ثاه، معاون مدير، قسم التكنولوجيا التعليمية.
- دكتور ميهاندير سنغ نهار سنغ، معاون مدير، معهد راجا ميلاور لتعليم الأساتذة.
- حجي أمين الدين آدم، معاون مدير، قسم إدارة المدارس النهارية.
- حجي زين الدين عباس، معاون مدير، قسم الرياضة.
- حاجة فاطمة عثمان، معاون مدير، قسم تدريب الأساتذة.

آسيا حمزة، رئيسة مكتب مساعد المدير لشؤون المرحلة ما قبل الابتدائية (BPSH).

دكتور حجي أحمد رافع تشي قاسم، مدير مركز المراقبة، والتدريب، (IAB).

هيئات المراجعة المستقلة:

لتقديم آراء مستقلة عن نظام التعليم ككل، أو عن المراجعة بحد ذاتها، توجب تشكيل هيئة مراجعة تتألف من ماليزيين، وممثلين دوليين وهذه الهيئات هي:

- هيئة المراجعة المستقلة الماليزية:

تألفت الهيئة الماليزية من اثني عشر عضواً، تم اختيارهم لتقديم التصورات من خلفية أكاديمية،

والقطاع الخاص:

- بروفيسور تان سري داتو ذو الكفل عبد الرزاق، رئيس الهيئة، ومساعد رئيس جامعة البخاري الدولية.

- تان سري انطوني فرانسيس فرنانديز، مؤسس (Air Asia Berhad) ورئيسها التنفيذي.

- تان سري داتو ازمان حجي مختار، مدير إداري لخزينة ناشيونال بيرهاد.

- تان سري داتو سيري دكتور جيفري شياه، مؤسس مجموعة سن واي، ومديرها التنفيذي.

- بروفيسور تان سري داتو دكتور شريفة حابسة سيد حسن شهاب الدين، مساعد رئيس جامعة كيبانغسان ماليزيا.

- تان سري زارينا أنوار، رئيسة لجنة الأمنيات السابقة.

- بروفيسور داتو دكتور اب رحيم سلامات، توكوه غورو، عميد الهيئة التدريسية السابق، جامعة سيلانغور؛ المدير السابق لمعهد أمين الدين باقي.

فضلاً عما ذكر آنفاً فقد أضيف خمسة أعضاء جدد إلى الهيئة بعد المرحلة الثانية من المخطط هم:

- بروفيسور تان سري دكتور محمد كمال حسن، بروفيسور ميمز من جامعة ماليزيا الإسلامية الدولية.

- دكتور حجي عادي باديو زمان تواه، مدير مكتب الخدمات التعليمية، مجلس سارواك الإسلامي.

- بروفيسور داتو دكتور تشواه هيان تيك، رئيس جامعة تونكو عبد الرحمن.

- بروفيسور دكتور راجندران أي/ أل ناغابان، بروفيسور في يونيفيرستي بنديديكان سلطان إدريس، منسق خطة عمل لمستقبل مدارس التاميل.

- دكتور حجي عبد القادر حجي روسلين، رئيس جامعة يونيفيرستي تكنولوجي مارا صباح.

اجتمع أعضاء هيئة المراجعة الماليزية المستقلة ثماني مرات منذ تأسيسها في عام (2011) لغاية وقت نشر المخطط التمهيدي لأجل مراجعة الموجودات التشخيصية الأساسية، وتقديم أفكار عن الموضوعات ذات الأولوية للعمل، ولتقديم المشورة عن التطبيق الناجح للتطورات المستقبلية للمخطط.

هيئة المراجعة الدولية المستقلة:

تم تفويض أعضاء الهيئة الذين يبلغ عددهم أربعة أعضاء لتقديم رأي ينع من خبرتهم في التعليم دولياً.

- دكتور أندريس تشليتشير، رئيس مؤشرات التحليلات، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم تفويضه لتقديم الخبرات الدولية، ووجهات النظر عن مراجعة نظام التعليم، والممارسات الحسنة ذات الصلة من جهود التحول لأنظمة التعليم في البلدان الأخرى.

- دكتور بيونغ-مان آهن، وزير التعليم السابق لكوريا الجنوبية، مهمته تقديم التصورات من خبرته في قيادة نظام التعليم في كوريا الجنوبية، ورحلة إصلاحه.

- بروفيسور مايكل فولان، المستشار الخاص لرئيس الوزراء، ووزير التعليم، في كندا، تم اختياره لتوفير البصيرة من جهود إصلاح أنظمة التعليم عالمياً، من خبرته المكثفة في قيادة التحول الناجح لنظام التعليم في أونتاريو.

- بروفيسور سنغ كنغ لي، مدير المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة (NIE) لتقديم التصورات من خبرته في إصلاح نظام التعليم السنغافوري، والخبرات في مجال التطوير المهني للمدرسين، وقيادات المدارس.

الملحق رقم (3): التغذية الراجعة للحوار الوطني:

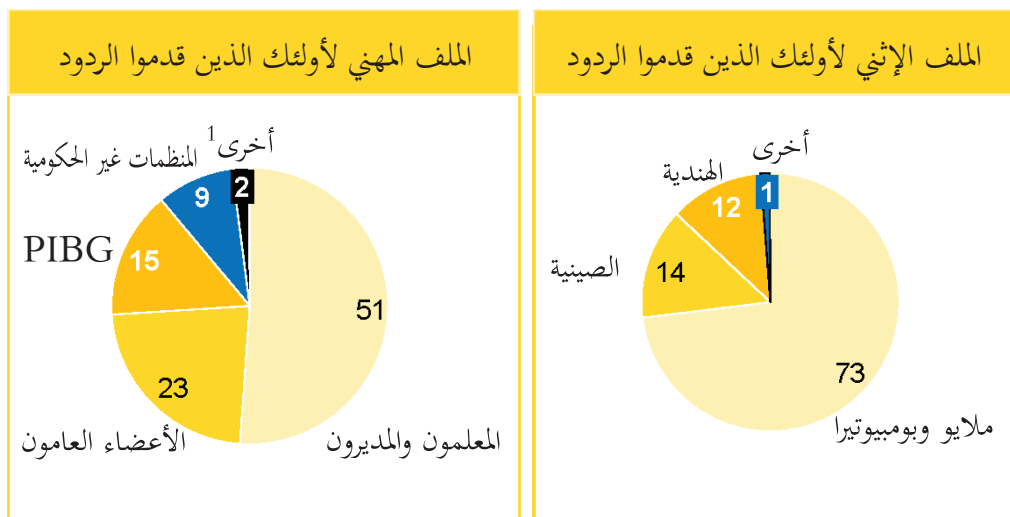
ساعدت التغذية الراجعة من عامة الناس والحوار الوطني في تطوير مخطط الوزارة إذ أخذت الوزارة بعين الاعتبار جميع الاهتمامات، والمقترحات التي استلمت من مصادر متعددة، وسيوفر هذا الملحق لائحةً لبعض الموضوعات المتكررة، والمستمرة التي أثارها عامة الناس، ووضع خارطة لكيفية التزام الوزارة بمعالجتها.

تسلّمت الوزارة نماذج متعددة من الردود من شريحة واسعة من المجتمع من طريق الحوار الوطني. بلغ مجمل تلك الردود (7000) رد استلمتها الوزارة من قنوات مختلفة. أتت الردود من مختلف الجهات المعنية ذات الصلة، بضمنها، الطلبة، والأساتذة، ومديرو المدارس، والأهالي، والمجاميع ذات الاهتمامات الخاصة، والسياسيون، والقطاع الخاص كذلك. يعتقد عامة الناس بشدة بالحاجة إلى مراجعة نظام التعليم. من بين الناس الذين بلغ عددهم (3000) شخص، والذين استجابوا للاستبيان الذي أُقيم في قاعات البلدية، ويعتقد ما نسبته (42 %) منهم بأن الوقت مناسب لإجراء مراجعة لنظام التعليم، بينما يعتقد (56 %) منهم أن الوقت متأخر جداً.

مصادر ردود الرقيات:

جرى التواصل مع عامة الناس من طريق (16) جلسة في قاعات البلدية، وثلاث قنوات عبر الإنترنت من مختلف الشرائح في ماليزيا. كانت ما يقارب نسبة (87 %) من الردود عبر قاعات البلدية، وساهم الأساتذة، ومديرو المدارس بما نسبته (51 %) من الردود، وأطلق ما نسبته (28 %) من أعضاء العامة صوته، وأعطى أعضاء (PIBG) ما نسبته (13 %) من الردود، وعبرت منظمات المجتمع المدني عما نسبته (7 %)، وساعد الطلبة، والسياسيون بنسبة شكلت (2 %) (الشكل III-1). أتت الردود من ست إثنين، شكلت ردود مجتمع البوموتورا ما نسبته (73 %)، ووفر المجتمع الصيني ما نسبته 14 %، وساهم المجتمع الهندي بما نسبته (12 %) من الردود، بينما شكلت نسبة (1 %) أتت من مجتمعات مختلفة (الشكل III-1). يمكن مقارنة ملف المستجيبين، بملف الحضور (راجع الملحق II لمزيد من التفاصيل عن ملف الحضور).

الشكل ثالثاً (1).



1 . من مجموع الذين قدموا الردود) والسياسيين (1 % من إجمالي الذين قدموا الردود).

المصدر: مكتب إدارة المشاريع، وزارة التربية.

أشركت جلسات الطاولة المستديرة التي بلغ عددها (20) جلسة جهات معنية محددة، وفئات ذات اهتمامات خاصة، وقدمت الجلسات تصورات أكثر اختلافاً من تلك الجهات المعنية، وتم جمع

التغذية الراجعة من الطلبة أنفسهم من طريق زيارات المدارس، وورش العمل في جوهر، وفي نهاية الأمر قدم الأفراد مذكرات مكتوبة مفصلة، وقوية، وتوصيات من الجهات المعنية المهمة، وخبراء الموضوعات الخاصة، إذ كانت التغذية الراجعة غنية بالمعلومات، ومهمة لتطوير المخطط.

رسم خارطة التغذية الراجعة المستسقة من الحوار الوطني إلى التزامات الوزارة:

وَقَرَّ الحوار الوطني فرصة لعامة الناس للادلاء بآرائهم، وتقديم نقدٍ بَنّاء، واقتراح الحلول للمشكلات التي يواجهها نظام التعليم الماليزي، ويمكن تصنيف التغذية الراجعة أربعة أصناف رئيسة:

- الطموحات: تطابقت كثير من الطموحات المطروحة، السياسات الموجودة أصلاً، ولكن تقترح درجة الاهتمام بهذه المنطقة الحاجة لبذل جهود أكبر لمعالجتها، وأقامت أكثر ردود التغذية الراجعة بحاجة الوزارة للتركيز على تحسين جودة التعليم، والإنصاف، والوحدة على المدى القريب؛ ما يبدو واعدًا، اعتقاد ما نسبته (73 %) من مجمل المشاركات البالغ عددها حوالي (3000)، ممن أجابوا على الاستمارة قبيل خروجهم، بإمكانية تحقيق نظام التعليم الماليزي المعايير الدولية في المستقبل.

- الأساتذة: ناقش المشاركون من مختلف مناحي الحياة في ماليزيا مراراً وتكراراً أهمية زيادة مستوى كفاءة الأساتذة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة أداء الأساتذة والدعم، في الوقت الذي كان الموضوع يُبحث بنحوٍ متكرر بين الأساتذة أنفسهم، وأثيرت تلك النقطة من جانب مديري المدارس، والطلبة، والأهالي على حدٍ سواء.

- جودة المدارس: كان هنالك مجموعة من الردود في التغذية الراجعة بنحوٍ موسع عن كيفية تحسين جودة المدارس، وقد أشارت معظم تلك الردود إلى ضمان توفير المدارس لبيئة تعليمية تؤوّل إلى تحسين التعليم، والتعلم.

- تعليم الطلبة: عبّر المشاركون عن رغبتهم في إيجاد مناهج أكثر صلة بالواقع، وكفاءة لغوية أفضل، وقدرات تواصل أفضل لطلبتنا؛ لوضع الأساسات لنجاح الطلبة في القرن الحادي والعشرين.

تلتزم الوزارة باتخاذ إجراءات حول ردود التغذية الراجعة التي استلمتها، وتُظهر الجداول التي ستذكر لاحقاً خارطة واضحة عن الالتزام، إذ توضح تلك الجداول بعضاً من التعليقات، والمقترحات المثارة، وتوفر شرحاً موجزاً عن كيفية معالجة الوزارة لتلك المشكلات، ويمكن إيجاد فهم أعمق لسياق المبادرات، ومحدداتها في الفصول التي يذكرها هذا المخطط.

الطموحات

العنوان الثانوي	مثال العنوان المثار في الحوار الوطني	إجابة الوزارة/ الإجراء	المصدر
الجودة	يجب على نظام التعليم أن ينتج طلبة كفؤين، ويمكنهم التنافس دولياً	تشاطر الوزارة هذا الطموح، وتهدف إلى النهوض باتجاه نقل ماليزيا من قاع الثلث الأخير من التقييمات الدولية إلى الثلث الأول. تهدف العديد من المبادرات في هذا المخطط إلى جعل ذلك الهدف حقيقة، من تحسين مهارات التدريس للأساتذة، إلى تحديث المناهج الموجودة، والوصول إلى معايير التقييمات الدولية.	الفصل الثاني، الفصل للمموحات، والفصل الخامس للمبادرات عن الأساتذة، والفصل الرابع عن مبادرات المناهج، والتقييمات
	يتوجب على نظام التعليم أن يطور الطلبة بشكل شامل (تماشياً مع فلسفة التعليم الوطنية)	ستبقى جميع سياسات الوزارة مرتكزة إلى فلسفة التعليم الوطنية؛ لهذا الغرض، يتحرك المخطط وراء التركيز التقليدي على محتوى المعرفة، والمهارات الأساسية، ليشمل عناصر القرن الحادي والعشرين، بما فيها: القيادة، والأخلاقيات، والروحية، وإحساس عميق بالهوية الوطنية على سبيل المثال ستضمن الوزارة جزء الخدمة الاجتماعية الزامياً لترعى الوحدة الوطنية بين الطلبة، كما ستستمر الوزارة مشاركة الطلبة على الأقل في نشاط رياضي واحد، وناشط واحد، وهئية خدمة علم واحدة.	الفصل الثاني، الفصل للمموحات، الفصل الرابع، تضمن عناصر الشمولية في تعليم الطلبة
	يتوجب على نظام التعليم غرس أساسيات أخلاقية قوية في الطلبة	تستمر الوزارة بتوفير التعليم الإسلامي للطلبة المسلمين، والتربية الأخلاقية للطلبة الآخرين، وستقوم بتنقيح المناهج للمادتين المذكورتين آنفاً لتتضمن دراسة أوسع للديانات الرئيسة في ماليزيا، بينما ستعمل على تحسين طرق التدريس لتشجع فهم أكبر للمعتقدات، والقيم التي تُدرس في حصص تلك المواد	الفصل الرابع، والسابع
	يتوجب على نظام التعليم أن يحضر الطلبة بنحو أفضل للدخول في سوق العمل	ستقوم الوزارة بتنقيح المناهج الموجودة، والتقييمات ليتضمن المهارات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين، ومتطلبات سوق العمل اليوم، وتقوم بتحديث جودة المسارات التعليمية المتخصصة (على سبيل المثال، التعليم التقني، والمهني، والإسلامي) لضمان اعتمادها، وكونها على صلة بالقطاع الصناعي	الفصل السابع
	يتوجب على الوزارة تحسين التعليم المهني وزيادة مدارس التعليم المهني لتحسين خيارات مسارات الطلبة	أطلقت الوزارة خطة تحول التعليم المهني بالفعل لتحسين كفاءة التعليم المهني، وزيادة عدد المقاعد المتاحة (بما فيها المرحلة المتوسطة)	الفصل السابع
	يتوجب على الوزارة أن تبدي اهتماماً أكبر بالمدارس الدينية	تهدف الوزارة إلى توفير جودة تعليم ديني، وعلمي في جميع المدارس الدينية الوطنية مثل (SMKA) تماشياً مع فلسفة التعليم الوطنية، وسيتم تحديث المناهج الدينية باستمرار لضمان توفير تعليم ذا جودة في جميع المدارس؛ لإيجاد معايير تعليم دينية عالية في جميع المدارس الدينية. كما تقوم الوزارة بتوفير الدعم المالي إلى المدارس الدينية التي تدعمها الحكومة، وستقوم بتوفير النوع نفسه من الدعم إلى مدارس القطاع الخاص (تخضع لأحكام تحول المدرسة إلى مدرسة تدعمها الحكومة) على المدى القصير ستبحث الوزارة في إمكانية زيادة عدد الامكنة المتاحة في المدارس الدينية لتسد حاجة الطلب المتنامي	الفصل السابع

الإنصاف	يتوجب على الوزارة أن تركز على أن يتمكن الطلبة الذين ينتمون إلى عوائل من ذوي الدخل المحدود من الوصول إلى مرحلة أساسية من القراءة والكتابة في المدارس الابتدائية	ستقوم الوزارة بتحديث برنامج (LINUS) لضمان تعلم جميع الطلبة القراءة، والكتابة، والحساب بغض النظر عن حالتهم الاقتصادية والاجتماعية (بلغة الباهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية) بعد ثلاث سنوات من المرحلة الابتدائية. كما تعمل الوزارة على توسيع الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي للطلبة الذين ينتمون إلى عوائل من ذوي الدخل المحدود بضمنها البرامج الخاصة بالمساعدة المالية	الفصل الرابع فيما يخص توسيع برنامج (LINUS)، والفصل السابع فيما يخص توسيع التعليم للمرحلة ما قبل الابتدائية
	يتوجب على الوزارة الالتزام بتوجهات سياسة واضحة للتوفير الضمني للتعليم الخاص؛ لضمان حصول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة على التعليم	تلتزم الوزارة برفع جودة برامج التعليم جميعها بضمنها برامج التعليم الخاص وتوسعة أجزاء الطلبة المشمولين ببرامج التعليم في مدارس التعليم العامة	الفصل الرابع
	يتوجب على الوزارة اتخاذ سياسة محددة تجاه فئة أورانغ أسلي، وفئات الأقليات الأخرى، وفئات الطلبة من الأقليات الأخرى لوضع تجربة تعليمية لبرامج مفصلة للتعليم لتلائم ثقافتهم وممارساتهم الطبيعية، وتعالج نتائجهم المتدنية ونسبة ترك المدرسة العالية.	أطلقت الوزارة خطة عمل خاصة بطلبة أقلية أورانغ أسلي، وفئات الأقليات الأخرى، إذ تتضمن الخطة تقديم برنامج مداخلات مكثفة لتعليم القراءة والكتابة لفئة أورانغ أسلي، وفئات الأقليات الأخرى في السنة الأولى، لمعالجة الطلبة المصنفين (في خطر) في مرحلة مبكرة، وإنشاء مركز بحوث لتطوير المنهاج، وطرائق التدريس ملائمة لهاتين الفئتين، وتنفيذ دروس تطوير مهنية لتحضير الأساتذة للتعليم في مدارس أقلية أورانغ أسلي	الفصل الرابع
	يتوجب على نظام التعليم الاعتناء بجميع الطلبة الماليزيين، ويجب أن تكون هناك وحدة بين التنوع	تستمر الوزارة بتشجيع التنوع داخل المدارس لجميع الطلبة. كما ستقوم الوزارة بتوسعة برنامج (RIMUP) ليشمل جميع المدارس. تقتضي وظيفة برنامج (RIMUP) بتوأمة نوعين مختلفين من المدارس (على سبيل المثال، مدرسة وطنية مع مدرسة صينية ذات طابع وطني) لإقامة نشاطات المناهج المساعدة، كالرياضة والموسيقى، والخدمات الاجتماعية معاً. تتماشى هذه الممارسة مع نتائج الأبحاث الدولية التي تفضي بأن النشاطات المقامة على مجموعات، وموجهة نحو إنجاز المهمات معاً، وهي من أفضل الطرق لتشجيع الطلبة على إنشاء صداقات بين المجموعات.	الفصل السابع
الوحدة	يتوجب على نظام التعليم أن يقدم حصص تعليم الأخلاق للطلبة المسلمين، وغير المسلمين	ستقوم الوزارة بتضمين عنصر الخدمة الاجتماعية لجميع الطلبة (المسلمين، وغير المسلمين) لتشجيع الصداقات بين المجموعات، وتقدير المجتمع المحيط.	الفصل السابع

الأساتذة

العنوان الثانوي	مثال العنوان المثار في الحوار الوطني	إجابة الوزارة/ الإجراء	المصدر
الجودة	يتوجب على الوزارة الإعلاء من شأن مهنة التدريس لتصبح مهنة اختبار، لضمان معايير جودة عالية.	ستقوم الوزارة بإنعاش مهنة التدريس من طريق الآتي: (i) رفع معايير الدخول، (ii) زيادة الاستثمار في التطوير المهني للأساتذة، ودعمهم، (iii) تمكين التقدم السريع المبني على أساس الأداء، والكفاءة، بدلاً عن المنصب، (iv) تعزيز إعادة توزيع الأدوار غير التعليمية أو الخروج الطوعي من تلك الأدوار للأساتذة ضعيفي الأداء، (v) إضفاء الطابع الرسمي على المسارات الوظيفية المختلفة للأساتذة بناءً على اهتمامات الأساتذة، ومهاراتهم.	الفصل الخامس
التركيز	يتوجب على الوزارة الحرص على أن يقضي أساتذة المواد وقتاً أكبر في النشاطات التعليمية، ووقتاً أقل على النشاطات غير التعليمية، وعليها كذلك توظيف ملاك غير تعليمي للعمل الإداري	ستقوم الوزارة بتقليل العبء على المدرسين من طريق تسهيل نظام جمع البيانات، ودمج إدارة المعلومات للقضاء على الطلبات المكررة، وتيسير عملية إدخال البيانات، وستقوم الوزارة بإعادة توزيع الأساتذة للدعم المخصص، وإدارة البيانات، وأدوار التحليل تدريجياً	الفصل الخامس
التدريب	يتوجب على الوزارة أن توفر التطوير المهني المستمر، وغرس ثقافة التعلم المستمر والتحسين بين الأساتذة للحصول على معايير من الطراز العالمي	ستقوم الوزارة بتحسين مستوى التطوير المهني باستمرار، من طريق تطوير ملف برامج التدريب لربطه بوضوح مع الكفاءة المطلوبة، وستركز الوزارة على التدريس داخل المدرسة والتدريب، مثل توظيف مدرّبين متخصصين بتحسين المدارس (SISC +) في الخُزم 5، 6، و7	

إدارة الأداء	يجب على الوزارة تحسين نظام تقييم الأساتذة، وربطه بالأداء لرفع جودتهم الأساتذة	تقوم الوزارة بتطوير أداة وحيدة تُبين بوضوح الكفاءة المطلوبة من الأساتذة تحديداً فيما يخص التعلم، والتعليم. ستستخدم هذه الأداة في أثناء التقييم السنوي للأساتذة، مُبدلة جميع الأدوات المستخدمة حالياً. وتعتزم الوزارة النهوض بواقع نظام التقدم بحسب الكفاءة والأداء، عوضاً عن بنائه على المنصب الوظيفي.	الفصل الخامس
	يتوجب على الوزارة منح الأساتذة التمييز لأخذهم الوقت، والجهد للحصول على مؤهلات أعلى (شهادة الماجستير، أو الدكتوراه)	تقوم الوزارة بتحسين نظام التقدم في المسارات الوظيفية، والأخذ بنظر الحسبان الكفاءات الخاضعة للمؤهلات العليا.	
	يتوجب على الوزارة منح المنح المالية للأساتذة بحسب أدوارهم، ومسؤولياتهم	تقوم الوزارة بمراجعة الرواتب، والمنح باستمرار، لضمان التعويض العادل المكافئ لضغط العمل، ومستوى الكفاءة، والنتائج التي يحققها الطلبة.	
	على الوزارة تحسين المنشآت السكنية للأساتذة في المناطق الريفية	الضمان الاجتماعي للأساتذة منطقة تركيز مهمة للوزارة، وستقوم الوزارة في بادئ الأمر بتحديث البنى التحتية الأساسية للمنشآت، وجميع المدارس. مثل: الماء والكهرباء، والتأكد من أمان الهيكل الأساس، حالما يتحقق ذلك، ستركز الوزارة على تحسين البنى التحتية الأساسية، الذي يتضمن المنشآت السكنية.	

جودة المدارس

العنوان الثانوي	مثال العنوان المثار في الحوار الوطني	إجابة الوزارة/ الإجراء	المصدر
حجم الصف	يتوجب على الوزارة تعزيز عملية وضع صفوف أصغر لتحسين عملية التعلم.	تُظهر الأبحاث عدم تأثير عوامل مثل حجم الصفوف على جودة التعليم، مثلما تؤثر عوامل مثل جودة الأستاذ؛ لذلك تلتزم الوزارة بالعدد الأقصى لكل صف، 35 طالباً ، وسيكون تركيز الوزارة على تحسين ظروف المدارس التي تحتوي أكثر من 35 طالباً في الصف الواحد، التي تبلغ نسبتها 11%	الفصل السادس

انضباط الطلبة	يتوجب على الوزارة أن تولي عناية أكبر بمسألة انضباط الطلبة.	ستطلق اللوحات التعليمية الجديدة للمدارس والمناطق، والولايات بحلول عام 2013، وستتضمن معايير للأداء المنضبط، الذي سيُعدُّ منطقة تركيز لإدارة المدارس.	الفصل الرابع
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	يتوجب على الوزارة تحسين منشآت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جميع المدارس.	ستقوم الوزارة بطرح مبادرة (1- Bestari Net)، وهي مبادرة شبكة إنترنت من الجيل الرابع مع بيئة تعلم افتراضية تغطي جميع المدارس التي يبلغ عددها 10000 مدرسة بمنتصف العام 2013، وستنظر الوزارة في إمكانية زيادة عدد الحواسيب في المدارس، وتلقي الأساتذة التدريب الكافي لضمان تضمين مبادئ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطبيقات الحياة اليومية.	الفصل السادس
البنى التحتية	على الوزارة تحويل المدارس التي تعطي جلسات مضاعفة إلى مدارس تعطي جلسات مفردة؛ لتحسين نتائج الطلبة	قامت الوزارة بتحليل نتائج الطلبة في المدارس التي تعطي جلسات مضاعفة، والمدارس التي تعطي جلسات مفردة، ووجدت أن نتائج الطلبة يمكن مقارنتها بأبعاد متعددة منها: البعد الأكاديمي، والمناهج المساعدة، وانضباط الطلبة. هنالك العديد من المدارس التي تعطي جلسات مضاعفة في يومنا هذا، وتحويل جميع تلك المدارس يتطلب كلفةً عالية؛ لذلك ستقوم الوزارة بمراجعة حالات المدارس بشكل مفرد، لتحديد فيما إذا كان الحل لمسألة الاكتظاظ هو تحول المدارس، أو إيجاد حلول أكثر ملاءمة مثل توفير صفوف إضافية.	الفصل السادس
	يتوجب على الوزارة التأكد من وجود تخصيص كافٍ لصيانة البنى التحتية للمدارس	ستقوم الوزارة بمراجعة التخصيصات اللازمة لصيانة المدارس وتوفيرها سنوياً	الفصل السادس
إدارة الأداء	على الوزارة مراجعة برامج (KPIs) لقياس أداء الطلبة، إذ تركز برامج (KPIs) الحالية على النتائج الأكاديمية، ونتائج الامتحانات بكثرة، بدلاً من المسألة الأساسية التي تقضي بزرع جودة تعليم أفضل.	قامت الوزارة بتطوير مجموعة شاملة من برامج (KPIs) التي تركز على المدخلات الحاسمة التي تؤثر على نتائج الطلبة، كالوقت الذي يقضيه الأساتذة في التعليم والتعلم، والمشاركة في نشاطات المناهج المساعدة. وستقوم برفع مستوى الأداء للنظام بأكمله باستمرار ليصل إلى المعايير الدولية، مثل امتحانات (TIMSS، و PISA) لضمان إمكانية مقارنتها مع أنظمة مدرسية أخرى.	الفصل السادس فيما يخص تنقيح مبادرات (K P I s)، والفصل الرابع فيما يتعلق بالمناهج، والامتحانات

الفصل السادس	هناك قسم ضمن دوائر الوزارة يدعى (JNKN) وهو القسم المسؤول عن تقييم جودة المدارس، من طريق مجموعة من الأبعاد الآتية: (القيادة، التنظيمية، وإدارة المناهج، ونشاطات المناهج المساعدة، والرياضة، والتعليم والتعليم، والتطور الشامل للطلاب). تنظر الوزارة إلى تقوية عمل (JNJK) من خلال تسهيل المسؤوليات الملقاة على كاهله، وتحسين القدرات بالإمكانيات، وزيادة استقلاليته كذلك.	يتوجب على الوزارة إعداد لجنة تفتيش مستقلة لتقييم المناطق الرئيسية في جودة التعليم في المدارس بشكل عام لبيان: (i) إنجازات الطلبة، (ii) جودة الأساتذة، (iii) جودة إدارة المدارس، وقيادتها، (iv) سلوكيات الطلبة، وسلامتهم العامة	
الفصل الرابع	تعمل الوزارة على تقوية الولايات، والمناطق لتخصيص تمويل تقريبي، مثل: تخصيص أعمال الصيانة إلى المدارس، وبالشكل الذي يرونه مناسباً. وكذلك تستثمر الوزارة مواردها في المدارس ضعيفة الأداء (على سبيل المثال، تعيين مدرسين للمدرسين، والأساتذة بدوام كامل، ومنح مخصصات سفر إلى الطلبة في المدارس الريفية)	يتوجب على الوزارة أن توفر مستويات مختلفة من التمويل لكل مدرسة وبحسب الحاجة	التمويل
الفصل الرابع	تماشياً مع ممارسات أنظمة التعليم عالية الكفاءة، مثل سنغافورة، تعتقد الوزارة أن درجة الاستقلالية الممنوحة لكل مدرسة يجب أن توازي مستوى الأداء، ومسار التحسينات. في الموجة الأولى من الإصلاحات، من المتوقع أن تحصل القليل من المدارس على المؤهلات المطلوبة لتمتع بحقوق اتخاذ القرارات فيما يخص المناهج والميزانية، إذ ستطلب معظم المدارس مستوى عالياً من الدعم، ومراقبة الوزارة عن كثب لتحقيق المعايير الوطنية، ومع ذلك تتوقع الوزارة أن تتمتع معظم المدارس بحق اتخاذ القرار.	يتوجب على الوزارة السماح باستقلالية أكبر للمدارس فيما يخص إجراء تغييرات في سياسات المدرسة، وتعيين مدير المدرسة، والأساتذة، وحياسة المواد بما يتناسب مع احتياجات الطلبة	استقلالية المدارس

تعلم الطلبة

العنوان الثانوي	مثال العنوان المثار في الحوار الوطني	إجابة الوزارة/ الإجراء	المصدر
--------------------	---	------------------------	--------

الفصل الرابع	تخطو الوزارة خطواتٍ ثابتة باتجاه تضمين المناهج بمهارات القرن الحادي والعشرين، وضمان إيصال المواد كما هو مُقدَّر لها. يتضمن ذلك زيادة الأسئلة التي تركز على مهارات التفكير العليا في الأسئلة الوطنية، التقليل التدريجي للمنهاج، وخلق وقت أكثر في الصف للعمل الصفّي الجماعي أو عمل المشاريع، وتحسين المهارات التدريسية.	على نظام التعليم تطوير مهارات حل المشكلات للطلبة، ويجب أن تكون المناهج التعليمية ذات صلة «بتجارب الواقع»	المنهاج
--------------	---	--	---------

الفصل الرابع	تقوم الوزارة بتوسعة برنامج (LINUS) لضمان وصول الطلبة إلى المعيار الأساسي من القراءة والكتابة خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة الابتدائية، وتعمل على استثمار مهارات مدرسي اللغة الإنجليزية الذين يبلغ عددهم 61000 مدرس، لضمان وصولهم إلى معايير مستوى الكفاءة الدولية، فضلاً عن ذلك، ستقوم الوزارة بتقوية مبادرة (MBMMBI) فيما يخص اللغة الإنجليزية بما فيها برنامج اللغة الإنجليزية (OPS) لتحسين مهارة المحادثة وإعداد نظام (لتدريس اللغة الإنجليزية إلى مستوى كفاءة الطلبة)	على نظام التعليم تقوية الطلبة في تعلم اللغة الإنجليزية، ومستوى القراءة والكتابة	
الفصل الرابع	تُقدم الوزارة برنامج اللغة الإنجليزية (OPS)، وهو برنامج مصمم ليركز على التعليم في الصف لتطوير مهارات المحادثة في اللغة الإنجليزية، وتقوم كذلك بإعادة النظر في خطوات تطبيق امتحان شفوي للغة الإنجليزية في امتحانات (SPM، و UPSR).	على نظام التعليم تقوية مهارات التواصل لتحسين فرص توظيفهم	
الفصل الرابع	سيتم تحسين برنامج (MBMMBI) لتوصيل تحسينات مهمة في كفاءة اللغة الإنجليزية لجميع الطلبة، والاستماع إلى النقص، والمعوقات التي واجهت تطبيق برامج سابقة مثل: (PPSMI)، إذ إن أحد الشروط المسبقة المهمة هو التطور السريع لمستوى كفاءة اللغة الإنجليزية لمدرسي اللغة الإنجليزية، الذي سيصبح من أولويات الوزارة، ونقطة تركيز مهمة.	يتوجب على الوزارة المحافظة على (PPSMI)	اللغة الإنجليزية
الفصل الرابع	تقوم الوزارة بمجموعة من المبادرات لتحسين جودة تدريس مواد اللغة الإنجليزية، بما فيها ممارسة جمع الطلبة بحسب مستوى الكفاءة إلى مجموعات، وصياغة التدريس على هذا الأساس.	يتوجب على الوزارة أن توفر تعليمًا محسنًا للغة الإنجليزية إلى الطلبة، مع جدارة اللغة للسماح لهم باستخدامها في مراحل متقدمة	
الفصل الرابع	تبقى لغة الباهاسا الماليزية اللغة الرئيسة الوسيطة للتدريس في المدارس الوطنية. إن طوحات جميع الأطفال الماليزيين هو أن يكونوا كفوئين في لغة الباهاسا كونها اللغة الوطنية، واللغة الإنجليزية كذلك كونها اللغة العالمية للتجارة، والدبلوماسية. إذ تدرك الوزارة أن تحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة في اللغة الإنجليزية يتطلب تحسين جودة الدروس المعطاة في حصص مواد اللغة الإنجليزية. على المدى القريب ستنتظر الوزارة في إمكانية إجراء تغييرات هيكلية لتعزيز وقتاً تدريسياً أكبر في اللغة الإنجليزية.	يتوجب على الوزارة تقديم اللغة الإنجليزية كلغة وسيطة للتدريس في المدارس	

الفصل الرابع	بحسب سياسة اللغة لعامة الناس أنفسهم، تلتزم الوزارة بتوفير التعليم بلغة الماندرين الصينية، ولغة التاميل في المدارس الوطنية إذا ما أقدم على طلبها 15 طالباً في الأقل، وبالطريقة نفسها مع طلبة (KSSR)، إذ يمكنهم اختيار تعلم لغة إضافية سواء أكانت اللغة الصينية، أم لغة التاميل، أم اللغة العربية، يخضع توفر اللغة إلى توفر الأساتذة. على المدى البعيد -عند تحسن مستوى الكفاءة في لغة الباهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية في عموم نظام التعليم- ستنتظر الوزارة في إمكانية توسيع مدى خيارات اللغات الاضافية لتتضمن اللغات الآسيوية الكبرى، واللغات الدولية، مثل اللغة اليابانية، والإسبانية.	على نظام التعليم تحسين الكفاءة فيما يخص تعدد اللغات بين الطلبة وتدرّس لغات إضافية كاللغة العربية، والصينية، ولغة التاميل	كفاءة تعدد اللغات
--------------	--	---	--------------------------

لائحة بأسماء المنظمات التي قدمت مذكرة إلى الوزارة:

تضم اللائحة المذكورة لاحقاً المنظمات، والوكالات التي قدمت مذكرة رسمية مباشرة إلى الوزارة في أثناء عملية إعداد مسودة المخطط التمهيدي، لا تشمل اللائحة على الأشخاص، والمنظمات الذين قدموا المدخلات بصورة مباشرة إلى الوزارة، ولا الأشخاص الذين قدموا مدخلات من طريق القنوات الأخرى، مثل عن طريق مذكرة مفتوحة، ورسالة لانتخاب ممثلين، ولا عن طريق التغذية الراجعة الشفوية في أثناء الحوار الوطني.

Pertubuhan Ikram Malaysia (IKRAM)	(Angkatan Belia Islam Malaysia (ABIM
Pertubuhan Pribumi Perkasa Malaysia (PERKASA)	جمعية مجموعات الأهالي لإصلاح التعليم (ASPIRE)
معهد تطوير سارواك	مركز السياسات العامة للدراسات (CPPS)
Suruhanjaya Perkhidmatan Pelajaran	معهد الاستراتيجيات الآسيوية والقيادة (ASLI)
مؤسسة التاميل ماليزيا	جمعية تعزيز حقوق الإنسان (PROHAM)
التجمع الروحي لباهاس ماليزيا	معهد الدراسات الإثنية، يونيفيرستي كيبانغاسان ماليزيا (KITA-UKM)

Fakulti Pendidikan dan Pembangunan Manusia, Universiti Pendidikan Sultan Idris (UPSI)	مجموعة عمل الأهالي للتعليم (PAGE)
Persatuan Sasterawan Nusantara Melayu Raya (NUMERA) Malaysia	جمعية لجان المدارس الصينية الموحدة ماليزيا (Dong Zong)
Himpunan Keilmuan Muslim (HAKIM)	Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
Persatuan Kebangsaan Pelajar Islam Malaysia (PKPIM)	Gabungan Bertindak Malaysia
Yayasan Kepimpinan & Strategi Malaysia (YKSM)	Gabungan Persatuan Penulis Malaysia (GAPENA)
Dewan Amal Islami (DAMAI)	نقابة الجمعيات الصينية ماليزيا (Hua Zong)
Kesatuan Guru-Guru Agama Malaysia Barat (KGAMB)	Gabungan Pelajar Melayu Semenanjung (GPMS)
Lembaga Bahasa Melayu Melaka (LBM)	Ikatan Muslimin Malaysia (ISMA)
Majlis Profesor Negara	معهد التحليلات الاستراتيجية وبحوث السياسات (IN-SAP)
Majlis Dekan Pendidikan Institut Pengajian Tinggi Awam	Persatuan Bekas Pegawai Perkhidmatan Pendidikan Malaysia
جمعية مدرسي المدارس الصينية المتحدة ماليزيا (Jiao Zong)	Kesatuan Kebangsaan Guru-guru Besar Malaysia
نقابة جمعيات سبع قبائل كبرى	غرف التجارة والصناعة الصينية المتحدة ماليزيا (AC-CIM)
(Unit Bahasa Cina, Universiti Pendidikan Sultan Idris (UPSI	ثمان منظمات شبابية صينية كبيرة (EMCO)

(Kolej Tunku Abdul Rahman KTAR	Universiti Tunku Abdul Rahman UTAR
مجلس المدارس المسيحية للملايو	Pusat Pembangunan Kebudayaan Lim Lean Geok
Parti Gerakan Rakyat Malaysia PGRM	حزب سارواك الشعبي المتحد (SUPP)
حزب سارواك للتقدم الديمقراطي (SPDP)	الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP)
اتحاد جمعيات خريجي جامعات تايوان، ماليزيا	المجتمع العلمي الصيني الماليزي (MCCS)
جمعية خريجي جامعات وكليات الصين، ماليزيا	Persekutuan Persatuan-persatuan Alumni Sekolah China Malaysia
Persatuan Kebajikan Guru Bahasa Cina Sekolah Menengah Malaysia	تحالف خطة العمل لماليزيا
Majlis Pengetua Sekolah Menengah Conforming Malaysia	Pensyarah Bahasa Cina Institut Pendidikan Guru Malaysia
CFBT ثقة التعليم	Majlis Pembakuan Bahasa Cina Malaysia
PIBG SMSSI Mersing, Johor	Pakatan Kebajikan Islam Kg Tunku
كلية كيركي الدولية، سايبرجايا	Angkatan Belia Islam Malaysia Selangor
جمعية تعزيز حقوق الإنسان (PROHAM)	مركز الدراسات للسياسة العامة، والاستراتيجية الآسيوية، ومعهد القيادة (ASLI-CPPS)
Pro Pendidikan Kuala Lumpur	Dewan Perhimpunan Cina Negeri Sembilan
Ikatan Graduan Melayu Sarawak	Gabungan Bertindak Malaysia
Ikatan Muslimin Malaysia (ISMA)	Jabatan Pelajaran Negeri Sabah

Jawatankuasa Penaja Persatuan Bekas Pegawai Kanan Pendidikan Perkhidmatan Pendidikan	Jawatankuasa Pengurusan Fakulti Pendidikan UTM
Komuniti Ibu Bapa (Parent Support Group), Autisme Malaysia	Kumpulan Pengetua Daerah Pitas, Sabah
Lembaga Jemaah Pengurus Sekolah Jenis Kebangsaan (C) Chukai, Kemaman	Majlis Kebangsaan Intervensi Awal Kanak-Kanak
Majlis Lembaga-Lembaga Pengurus Sekolah Cina Negeri Sembilan	Majlis Pengetua Cawangan Johor
Majlis permuafakatan PIBG Daerah Kota Tinggi, Johor	Majlis Tertinggi Pendidikan Al- Hikmah
Majlis Pengetua Sekolah Malaysia (MPSM)	Jabatan Pengajian Politeknik, Kementerian Pengajian Tinggi
Permuafakatan Badan Ilmiah Malaysia (PEMBINA)	Persatuan Kebangsaan Geografi Malaysia
Persatuan Bekas Polis Diraja Malaysia	Persatuan Bekas Pegawai Perkhidmatan Pendidikan Malaysia cawangan Negeri Terengganu
Persatuan Jemaah Pengelola dan Guru-Guru Sekolah Cina Kelantan	Persatuan Ibubapa SJKT Jalan Tajul Kota Tinggi Johor
PPD Penampang, Sabah	Persatuan Kanak-Kanak Spastik Johor
مؤسسة INTEL الماليزية	PPD Pitas, Sabah
معهد تطوير سارواك	مستقيمون أخلاقياً مجموعة من الناس المهتمين
مؤسسة التاميل ماليزيا	Suruhanjaya Perkhidmatan Pelajaran (SPP)

Dewan Persuratan Melayu Pahang	Gabungan Pelajar Melayu Semenanjung
Fakulti Pendidikan dan Pembangunan Manusia Universiti Pendidikan Sultan Idris	Persatuan Sasterawan Numera Malaysia
Himpunan Keilmuan Muslim dan Klasika Media	Persatuan Kebangsaan Pelajar Islam Malaysia
PIBG & Lembaga Pengelola SRJK(C) Taman Connaught	Yayasan Kepimpinan & Strategi Malaysia (YKSM)
Kesatuan Guru-Guru Agama Malaysia Barat	Lembaga Bahasa Melayu Melaka
Malaysia Hindu Sangam	Persekutuan Tiong Hua Johor Baru
Kementerian Pengajian Tinggi	Gabungan Persatuan Guru-Guru Sekolah Cina Malaysia
Kesatuan Perkhidmatan Perguruan Kebangsaan Malaysia	Yayasan 1 Malaysia
جامعة لم كوك وينغ	Suruhanjaya Hak Asasi Manusia (SUHAKAM), Malaysia
Majlis Pembangunan Sekolah Menengah Jenis (Conforming) Malaysia MPSMJK	مؤسسة رفاهية التعليم، والبحث (EWRf)
Persekutuan Pekilang-Pekilang Malaysia	جمعية هوكن سيلانغور، وكوالالامبور
غرفة التجارة والصناعة الدولية الماليزية	Persatuan Pustakawan Malaysia
جمعية البوذيين الشباب الماليزية	LLG مركز بيرهاد للتطور الثقافي

الملحق رقم (4): التغذية الراجعة عن الخطة التمهيدية:

كانت التغذية الراجعة من الركيات والمجتمع الماليزي حاسمة في تطوير المخطط النهائي؛ إذ اعتنت الوزارة بجميع الاهتمامات والمقترحات التي استلمتها من مصادر متعددة.

بعد إطلاق المخطط التمهيدي في (11) أيلول (2011)، حصل المخطط على انتباه عامة الناس، ودعمهم، وأطلقت العنان للأصدقاء، والمقترحات من الركيات، والمجتمع المدني الماليزي على كيفية تحسين الطموحات، والمقترحات المطروحة في المخطط التمهيدي، على الرغم من اتخاذ الوزارة خطوات باتجاه جمع التغذية الراجعة بشأن المخطط من الناس، إلا أن أعضاء الركيات، والمجتمع المدني الماليزي بدأ معظم التغذية الراجعة، مشيراً بذلك إلى درجة اهتمام الناس بمراجعة نظام التعليم. قامت الوزارة بتحليل التغذية الراجعة، وأخذها بنظر الاعتبار عند إعداد مسودة المخطط النهائي.

مصادر الردود:

تم تغطية الأيام المفتوحة التسعة، والقنوات الثلاث عبر الإنترنت الركيات في جميع أرجاء ماليزيا. حضر الأيام المفتوحة ما يقارب (5000) شخص، وقدموا التغذية الراجعة إلى الوزارة من طريق القنوات الثلاث على الإنترنت أو على شكل مذكرات. قُدمت إلى الوزارة نسبة كبيرة من المذكرات، من منظمات المجتمع المدني، والأطراف المهمة الأخرى. في استمارات استبيان الخروج للأشخاص الحاضرين في الأيام المفتوحة، والبالغ عددهم (2100) شخص، أحس ما نسبته (73 %) منهم بأن الوزارة سمعت آرائهم وستستجيب لها بالشكل الصحيح، فضلاً عن التغذية الراجعة المستلمة بنحو مباشر أو التي جُمعت من طريق الوزارة، قامت الوزارة بتحليل التغذية الراجعة، والتعليقات من الصحف المطبوعة، والرقمية، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، بما فيها (3000) مقالة، ومقالات عمودية، منذ إطلاق المخطط التمهيدي.

لائحة بأسماء المنظمات التي قدمت مذكرة إلى الوزارة:

تضم اللائحة المذكورة لاحقاً المنظمات، والوكالات التي قدمت مذكرة رسمية مباشرة إلى الوزارة في أثناء عملية إعداد مسودة المخطط التمهيدي، لا تشمل اللائحة على الأشخاص، والمنظمات الذين قدموا المدخلات بصورة مباشرة إلى الوزارة، ولا الأشخاص الذين قدموا مدخلات من طريق القنوات الأخرى، مثل عن طريق مذكرة مفتوحة، ورسالة لانتخاب ممثلين، ولا عن طريق التغذية الراجعة الشفوية

في أثناء الأيام المفتوحة.

Kesatuan Guru-Guru Kerajaan Sabah (KGKS)	مجموعة عمل الأهالي للتعليم (PAGE)
Kesatuan Kebangsaan Guru-Guru Ugam Malaysia Barat (KKGUMB)	اتحاد مجالس مدارس البعثة المسيحية الماليزية
الجمعية الصينية الماليزية (MCA)	اتحاد جمعيات هوكين الماليزية
Persatuan Orang Pekak Malaysia	Jabatan Hal Ehwal Khas (JASA), Kementerian Penerangan Komunikasi dan Kebudayaan
Pertubuhan Ikram Malaysia (IKRAM)	Institut Kefahaman Islam Malaysia (IKIM)
Jabatan Kemajuan Orang Asli, Kementerian Kemajuan Luar Bandar dan Wilayah	Persatuan Jawatankuasa Pengurusan Sekolah Jenis Kebangsaan Cina, Sabah
Persatuan Belia Buddhist Malaysia	Gabungan Persatuan Guru-Guru Sekolah Cina Malaysia
معهد الدراسات الدولية والاسيتراتيكية الماليزي (ISIS)	Gabungan Pertubuhan Cina Malaysia
Kesatuan Guru Agama	نقابة جمعيات سبع قبائل كبرى
Pemuda UMNO, Pertubuhan Kebangsaan Melayu Bersatu (UMNO)	Persekutuan Persatuan-Persatuan Alumni Sekolah Cina Malaysia
Majlis Guru Cemerlang	Gabungan Persatuan Alumni Universiti Taiwan Malaysia
Persatuan Pengguna Pulau Pinang	جمعية خريجي جامعة نان يانغ للملايو

Kementerian Perdagangan Dalam Negeri, Koperasi dan Kepenggunaan	غرفة تجارة الصين، وكوالالمبور، وسيلانغور
Persatuan Peace, Conscience and Reason (PCORE)	Persatuan Bekas Pegawai Perkhidmatan Pendidikan Malaysia
Majlis Bekas Wakil Rakyat Malaysia (MUBARAK)	مجلس اللغة الصينية الماليزية
معهد القيادة والاستراتيجية الآسيوية (ASLI)	Universiti Kebangsaan Malaysia (UKM)
	مركز السياسات العامة للدراسات (CPPS)
Kesatuan Kebangsaan Guru-guru Besar Malaysia	جمعية مدرسي المدارس الصينية المتحدة ماليزيا (Jiao Zong)
غرف التجارة والصناعة الصينية المتحدة ماليزيا (ACCIM)	نقابة جمعيات سبع قبائل كبرى
ثمان منظمات شبابية صينية كبيرة (EMCO)	Unit Bahasa Cina, Universiti Pendidikan Sultan Idris UPSI
Universiti Tunku Abdul Rahman (UTAR)	Kolej Tunku Abdul Rahman KTAR
Pusat Pembangunan Kebudayaan Lim Lean Geok	منظمة بحوث السياسات، والتحليلات الاستراتيجية (INSAP)
مجلس المدارس المسيحية للملايو	حزب سارواك الشعبي المتحد (SUPP)
Parti Gerakan Rakyat Malaysia (PGRM)	الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP)
حزب سارواك للتقدم الديمقراطي (SPDP)	المجتمع العلمي الصيني الماليزي (MCCS)
اتحاد جمعيات خريجي جامعات تايوان-ماليزيا	Persekutuan Persatuan-persatuan Alumni Sekolah China Malaysia

The Association of Graduates from Universities and Colleges of China , Malaysia	تحالف خطة العمل للماليزيا
Persatuan Kebajikan Guru Bahasa Cina Sekolah Menengah Malaysia	Pensyarah Bahasa Cina Institut Pendidikan Guru Malaysia
Majlis Pengetua Sekolah Menengah Conforming Malaysia	Majlis Pembakuan Bahasa Cina Malaysia
CFBT ثقة المدارس	Pakatan Kebajikan Islam Kg Tunku

الملحق رقم (5) المقياس العالمي:

استخدم القائمون على هذه المراجعة مقياساً عالمياً لتصنيف أداء النظام المدرسي بوحدة من التصنيفات الآتية: (ضعيف أو مقبول أو جيد، جيد جداً أو ممتاز) شاركت أنظمة مدرسية مختلفة في تقييمات متنوعة لأداء الطلبة (TIMSS، PISA، PIRLS، NAEP) على مديات متعددة كالرياضيات، والعلوم، والقراءة، في مختلف المراحل الدراسية، الابتدائية والمتوسطة، وعلى فترات زمنية طويلة، منذ عام (1980) إلى يومنا الحاضر. كان هنالك (25) تقييماً فريداً، استخدم كل منهم مقياساً مختلفاً، تحاول طريقة القياس العالمي جمع، ومقارنة أداء أنظمة تعليمية مختلفة على المقياس نفسه.

الأنظمة التي شاركت في التقييمات الوطنية والدولية:

كجزء من هذه المراجعة، تم استخدام المقياس العالمي لتصنيف أداء النظام المدرسي بوحدة من التصنيفات الآتية: ضعيف، أو مقبول، أو جيد، جيد جداً أو ممتاز. استخدم المقياس العالمي في تقرير مكنزي، وشركائه، تحت عنوان: «كيف تستمر أكثر أنظمة المدارس تحسناً في العالم بالتقدم نحو الأفضل»، الذي تبع الطرق التي طورها أيرك هانوشيك، ولودجر ووسمان «الثنى الباهظ للأداء التعليمي المتدني» لقد استخدمت تلك الطرق لتطبيع مقاييس الأنظمة المختلفة التي شاركت في التقييمات الدولية أو التقييمات الوطنية، مثل التقييم الوطني الأمريكي للتقدم التعليمي (NAEP) في مقياس عالمي وحيد. كانت الوحدات المستخدمة في المقياس العالمي تكافئ الوحدات المستخدمة في امتحان (PISA 2000)، ففي هذا المقياس، تعادل (38) نقطة سنة دراسية واحدة. على سبيل المثال، طالب من الصف الثامن في نظام يستخدم المقياس العالمي، له من النقاط (505)، سيكون متقدماً بمعدل سنتين على طالب آخر في المرحلة نفسها في نظام يستخدم مقياساً عالمياً ويسجل من النقاط (425).

لصنع مقياس عالمي حسب طريقة هانوشيك، يتطلب الأمر معايرة الفوارق في التقييمات المفردة (على سبيل المثال PISA 2000)، وفي جميع الموضوعات، ومجموعات الفئات العمرية على نطاق واسع من أنظمة التعليم، تعود إلى عام (1980). هنالك تحديات هائلة لمعايرة الفوارق، إذ يختبر كل من تلك التقييمات نظاماً مدرسياً مختلفاً، عاكسة مستويات جغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وديموقراطية، على سبيل المثال: تهيمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبلدان شريكة أخرى على امتحان (PISA)، بينما يشمل (TIMSS) على تمثيل أكبر للدول النامية؛ لذلك فإن متغير (X) في (TIMSS) لا يكافئ متغير (X) في (PISA). في كل تقييم، تتغير مجموعة الدول المشاركة بين سنة وأخرى، ولكي تتمكن من مقارنة المتغير بين التقييمين، يجب استخدام مجموعة ثانوية من الأنظمة المستقرة كمجموعة سيطرة (أي: التي دائماً ما تسجل نسبة التحاق عالية بالمدارس)، وأن تتم مقارنة المتغير بين الأنظمة.

تدعو الطريقة إلى معايرة الوسط لكل تقييم، وكان هذا قد أُنجز باستخدام التقييم الوطني الأمريكي للتقدم التعليمي (U.S. NAEP) كنقطة أساس. وتم اختيار التقييم الوطني الأمريكي للتقدم التعليمي (U.S. NAEP) لهذا الغرض بالدرجة الأولى لأنه يوفر نتائج تقييمات مقارنة منذ (1971)، وثانياً لأن الولايات المتحدة كانت قد شاركت في جميع التقييمات الدولية. وحالما تتم مقارنة مقاييس التقييمات المختلفة، يتم احتساب معدل مجموع نقاط التقييم لكل نظام مدرسي لسنة من السنوات عن طريق أخذ معدل مجموع النقاط للامتحانات، والمواد الدراسية، ومستوى المرحلة لتلك السنة، وسينتج هذا مجموعاً مركباً للنظام على المقياس العالمي لكل سنة، التي يمكن مقارنتها بمرور الوقت.

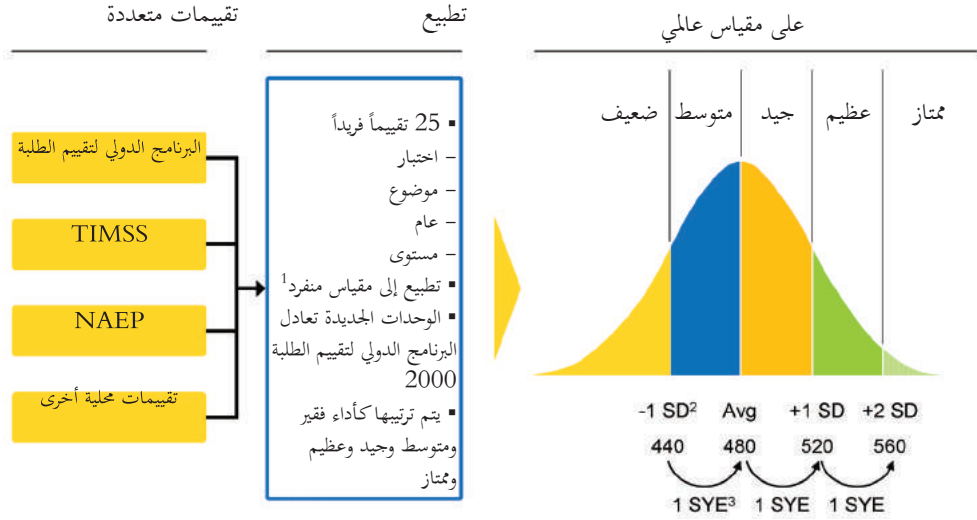
أخيراً، مجموع المقياس العالمي لكل بلد يُصنف أما على أنه ضعيف وإما مقبول وإما جيد، جيد جداً وإما ممتاز بناءً على التوزيعات لاحقة الذكر، وتوضح تصنيفات الأداء المختلف في أدناه:

- ممتاز: أكبر من انحرافين معياريين فوق المتوسط - $(560) <$ نقطة.
- جيد جداً: أكبر من انحراف معياري واحد فوق المتوسط $520 - 560$ نقطة.
- جيد: أقل من انحراف معياري واحد فوق المتوسط $480 - 520$ نقطة.
- مقبول: أقل من انحراف معياري واحد فوق المتوسط $440 - 480$ نقطة.
- ضعيف: أكبر من انحراف معياري واحد فوق المتوسط - $440 >$ نقطة.

ثغرة التحسين، بحسب توزيع النقاط في المقياس العالمي، التحسين المطلوب إجراؤه على نظام للتقدم من مستوى أداء إلى المستوى الذي يليه- تعادل سنة دراسية واحدة ما يقارب (38) نقطة على

المقياس العالمي كما يوضح (الشكل خامساً: 1).

الشكل خامساً (1).



1 . طريقة Erik Hanushek & Ludger Woessmann ..

2 . الانحراف المعياري.

3 . معادل السنة الدراسية (يساوي 38 نقطة على مقياس البرنامج الدولي لتقييم الطلبة 2000).

المصدر: TIMSS; PISA; PIRLS; Hanushek and Woessmann, “The High Cost of Low Educational Performance” 2010, McKinsey & Co

الملحق رقم (6): خارطة الطريق:

بيّن الفصل الثامن أهمية تعاقب المبادرات بنحوٍ لا يُثقل كاهل النظام، ويسلط الضوء على الأولويات بين المبادرات لتمكين الوزارة من تركيز طاقاتها عليها. يوضح هذا الملحق تعاقب برنامج التحول بتفصيل أكبر ويتضمن جميع مبادرات المخطط التي سيتم إكمالها في الوجبات الثلاث من عام 2013 ولغاية (2025)؛ ولأجل التوضيح، تم تصنيف المبادرات بحسب الموجة التي تُطبق فيها تلك المبادرة، وليس بحسب النقطة التي بدأ فيها التخطيط، أو التحضير لها.



التحول التعليمي التي سيجري خلال (13) عاماً:

الموجة الأولى (2013 - 2015): تشغيل النظام :

تعزيز معارف المعلم ومهاراته التربوية لتحسين التعليم المتمركز حول الطالب ■ إنتاج أداة تقييم واحدة ذات كفاءات واضحة في التعليم والتعلم ■ رفع بوابة (e-Guru) الخاصة بمكتبة الفيديو وتفعيلها ■ قدم المعلمون مزيداً من الدعم للدراسات الأخرى ■ شارك القطاع الخاص في تدريب المعلمين ■ إدخال معايير أعلى للمعلمين ■ إعداد معلمي الدراسات العليا من خلال دورات تدريبية ■ إطلاق تسويق رفيع المستوى للتدريس كمهنة مفضلة ■ توفير الموارد لعملية تدريب المعلمين ومراجعتها وتعزيزها	المعلمون	المعلمون مديرو المدارس
تعزيز القيادة المدرسية ■ بدء التخطيط لتعاقب الموظفين ■ جعل تدريب (NPQEL) إلزامياً لجميع المديرين الجدد ■ إدخال برنامج الإقامة والعمر ■ تعزيز معايير الاختيار للمديرين ■ منح المديرين الجيدين فرصة للانتقال إلى المدارس ضعيفة الأداء	مديرو المدارس	

التحويل الوزاري	الموارد الإنتاجية	تحسين كفاءة الوزارة - إعادة الميزانية للمناطق ذات التأثير الاعلى - الترشيد السنوي للبرامج على مستوى المقاطعات والولايات والوزارات - توفير الأجهزة المدرسية و(1 BestariNet) وتدريب المعلمين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - جميع المدارس مجهزة بالبنية التحتية الأساسية وتتوافر فيها مبالغ للصيانة
قدرات التسليم		تعزيز قيادة وطرق (JPN و PPD) - تعيين أفضل 150 قائد في الجمعية العامة لرعاية الشباب (JPN/ PPD) - تم إعادة توزيع ما يقرب من 2,500 موظف من وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية إلى مؤسسات تنمية القطاع الخاص - إصلاح بيانات التعليم وإكمالها - إنشاء قاعدة بيانات موحدة واحدة - تحديث لوحات (KPI) للمدارس والمقاطعات في الوقت المناسب - جمع بيانات أخف وتقديم الواجبات للمعلمين - تصميم الهيكل النهائي للوزارة وتم الشروع بتنفيذه جزئياً

هيكل النظام	مراحل التعليم	زادت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية ▪ إطلاق حملة الالتحاق بقوة ▪ 11 عاماً من التعليم الإلزامي - تم توسيع نطاق المدارس الدولية
المسارات		تعزيز التعليم المهني ▪ تقديم مشورة مهنية أفضل للطلبة ▪ تحسين جودة التدريب العملي من خلال التعاون مع الصناعة ▪ زيادة عدد المنتسبين من خلال التعاون مع مؤسسات التدريب المهني العامة والخاصة - تطوير المعايير في المدارس الدينية العامة والخاصة ▪ ترقية (STAM) ▪ وضع مناهج دينية وطنية موحدة ▪ منح شهادة تحفيظ لطلبة المدارس الدينية المعترف بها - الأنموذج 6 تم تغيير علامته التجارية وإجازة شهادة الثانوية العامة المعتمدة دولياً
وحدة التطوير		تمت المحافظة على المدارس الوطنية وتعزيزها من خلال مبادرات تستهدف الجودة تطبيق منهج التأريخ المعدل تم تطوير الأدوات والمسح لتحديد حد الأساس
الآباء والمجتمع والقطاع الخاص		زيادة مشاركة الوالدين والمجتمع المحلي ▪ تنفيذ حملة للتوعية بالتعليم الوطني وأدواته المجتمعية بضمنها الوالدين ▪ تعديلات على المساعدات المالية حسب الحاجة ▪ المنح الدراسية الممولة من القطاع الخاص لأطفال الريف والفقراء

الموجة الثالثة (2021 - 2025) التحرك نحو التميز	الموجة الثانية (2016 - 2020) تسريع تحسين النظام
إعادة النظر في المناهج والتقييمات وتنقيحها ▪ تنقيح (KSSM) في عام (2022) ▪ تنقيح (KSSR) في عام (2023)	رفع معايير التعلم • إطلاق (KSSM و KSSR) اللتين هما جزء لا يتجزأ من مهارات القرن الحادي والعشرين على أساس المعايير الدولية • 50 % على الأقل من أسئلة الامتحانات الوطنية تكون من الأسئلة التي تتطلب قدرة عالية على التفكير
توسيع خيارات التطرق الناجح للغة الإنجليزية ▪ نشر خيارات التطرق الناجحة بناءً على طلب الوالدين ▪ تدريس اللغة الإنجليزية في جميع المدارس الثانوية اللغة الصينية والتاميلية والعربية ولغات إضافية مثل الإسبانية والفرنسية والإيطالية هي لغات متاحة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية الوطنية	تغييرات هيكلية لزيادة وقت التطرق للغة الإنجليزية • إستكشاف وزيادة هذا الوقت، على سبيل المثال من خلال الأدب باللغة الإنجليزية • فصل اللغة الإنجليزية في المستوى الأعلى للمرحلة الابتدائية طرح خيارات الإزالة أو الإصلاح بالنسبة للغة الإنجليزية اللغة الصينية والتاميلية والعربية متاحة كلغات إضافية في جميع المدارس الابتدائية الوطنية
زيادة استقلال المناهج الدراسية والميزانيات لمعظم المدارس	تعزيز البرامج الجديدة للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة. زيادة المرونة التشغيلية على الجداول الزمنية للمناهج الدراسية ومخصصات الميزانية شريطة تلبيةها بوضوح لمعايير الأداء المحددة

طرح برامج التعليم للموهوبين على الصعيد الوطني	تعزيز برامج الاحتياجات الخاصة: ■ اعتماد مناهج مصممة بنحو خاص ■ تحسين البنية التحتية ■ تدريب معلمين متميزين ■ توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص ■ تسريع المسار المتبع للطلبة ذوي المستوى العالي ■ برامج للطلاب الموهوبين - دمج (SKM) إذا وافق عليها المجتمع المحلي
تمكين مديري المدارس والمعلمين والمهنيين ■ زيادة المرونة التشغيلية في القضايا المهنية ■ اعتماد الشهادات للمعلمين المرتبطين بكفاءات	تنفيذ حزمة مهنة المعلم الجديد ■ الشروع في تنفيذ الخطة الشاملة للبرنامج القطري المتعلق بالكفاءات ■ التتبع السريع أو إعادة التوزيع إستناداً إلى الأداء المنفذ - تم تحويل تدريب المعلمين قبل الخدمة (IPG, IPTA, IPTS)
رفع مستوى الإدارة المدرسية لجميع المدارس التي تستوفي المعايير	بدء مسارات وظيفية جديدة وآلية تقدم للعمل ■ التتبع السريع أو إعادة التوازن استناداً إلى الأداء المنفذ ■ بدء البرنامج القطري الشامل للكفاءات ■ تعزيز الطبقة الوسطى من قادة المدارس
توسيع نطاق النماذج الناجحة لابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحويل المدارس الثانوية المكتظة التي لها متطلبات إصلاحية بعد المدرسة إلى مدارس بدورة دراسية واحدة	جميع المدارس لديها بنية تحتية أساسية لتقدم المناهج الدراسية الجديدة. نظام الميزانية قائم على نتائج الإدارة المالية المعمول بها وجميع الموظفين يتم تدريبهم على جميع الأعمال المالية التحضيرية

تعزيز أقسام الوزارة الرئيسية زيادة استقلال (JNJK) ▪ تعزيز بنك البحرين والكويت في موقع التميز ▪ تعزيز (LP و BPPDP و BPG) وتنظيم هيكل المنظمة لمواءمة الوظائف الأساسية الجديدة	توفير مسارات وظيفية جديدة لموظفي الوزارة بالكامل
ترقية شهادة الثانوية العامة إلى المعايير الدولية زيادة الإهتمام بالتعليم المهني ▪ زيادة عدد المستشارين التوجيهيين ▪ توسيع نطاق اتفاقيات التعاقد مع الكليات المهنية الخاصة	زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم المهني
تعزيز الوحدة بين المدارس ▪ تقديم خدمة مجتمعية إلزامية ▪ توسيع (RIMUP) ▪ إطلاق منهج التعليم الإسلامي والتربية الأخلاقية يتم تسجيل المدارس الخاصة والأخرى الموالية للحكومية كمدارس دينية وطنية	مراجعة وتحديث هيكل النظام المدرسي
التغذية الراجعة تم جمعها من (PIBG) على سياق المناهج الدراسية وجودة التعليم	الشراكة مع القطاع الخاص على نطاق واسع مثل مدارس الثقة ومدارس التبني المدرسي

(A-29) سيجري التحول في التعليم على مدى (13) عاماً.

الموجة الأولى (2013 - 2015): حول النظام.

الموجة الثانية (2016-2020): تسريع تحسين النظام	الموجة الثالثة (2021 - 2025): الانطلاق نحو التميز
رفع معايير التعلم • إطلاق KSSM و KSSR المنقحة مع مهارات القرن الحادي والعشرين كونه جزءاً لا يتجزأ من البناء على المعايير الدولية • تتكون الامتحانات الوطنية من 50 % على الأقل من أسئلة التفكير العالي	إعادة النظر في المناهج والتقييمات وتنقيحها ▪ تنقيح KSSM في عام 2022 ▪ تنقيح نظام KSSR في عام 2023
إدخال التغييرات الهيكلية لزيادة وقت التعرض في اللغة الإنجليزية ▪ استكشاف زيادة وقت التعرض للغة الإنجليزية، على سبيل المثال من خلال الأدب باللغة الإنجليزية ▪ تقديم دروس تعويضية باللغة الإنجليزية في المستوى الابتدائي	توسيع خيارات التعرض الناجحة للغة الإنجليزية ▪ تم نشر خيارات التعرض الناجحة للغة الإنجليزية بناء على طلب أولياء الأمور ▪ تدريس اللغة الإنجليزية في جميع المدارس الثانوية
إتاحة طرح خيار تعويضي في اللغة الصينية والتاميلية والعربية كلغات إضافية في جميع المدارس الابتدائية الوطنية	إتاحة اللغة الصينية والتاميلية والعربية ولغات إضافية مثل الإسبانية والفرنسية والإيطالية في جميع المدارس الابتدائية والثانوية الوطنية
تعزيز البرامج الجديدة للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة زيادة المرونة التشغيلية على الجداول الزمنية للمناهج الدراسي وتخصيص الميزانية للمدارس المختارة بشرط أن تستوفي معايير أداء محددة بوضوح	زيادة الاستقلالية على المناهج والميزانيات بالنسبة لمعظم المدارس

طرح برنامج التعليم للموهوبين على الصعيد الوطني	تعزيز برامج الاحتياجات الخاصة ■ اعتماد مناهج مصممة خصيصاً ■ تحسين البنية التحتية ■ تدريب معلمين مختلفين ■ توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص ■ تسريع المسار الذي تم إدخاله للطلبة ذوي التحصيل العالي ■ برنامج للطلبة الموهوبين نقل SKM أو دمجها إذا وافق عليها المجتمع المحلي
تكوين مديري المدارس والمعلمين ■ زيادة المرونة التشغيلية على القضايا المهنية ■ اعتماد الشهادات للمعلمين المرتبطين بالكفاءات	تنفيذ حزمة مهنة المعلم الجديد ■ تنفيذ الخطة الشاملة لبرنامج CPD المرتبط بالكفاءات ■ التتبع السريع أو إعادة التوزيع استناداً إلى الأداء المنفذ تحويل تدريب المعلمين قبل الخدمة (IPG, IPTA, IPTS)
زيادة الإدارة المدرسية لجميع المدارس التي تستوفي المعايير	بدء مسارات وظيفية وآلية تقدم رئيسة جديدة ■ التتبع السريع أو إعادة التوزيع استناداً إلى الأداء المنفذ ■ إطلاق CPD الشامل المرتبط بالكفاءات ■ تعزيز الطبقة الوسطى من القادة في المدارس

توسيع نطاق النماذج الناجحة لابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحويل المدارس الثانوية المكتظة التي لها احتياجات تعويضية كبيرة بعد الدوام المدرسي إلى مدارس ذات دوام واحد	جميع المدارس لديها بنية تحتية أساسية ضرورية لتقاسم مناهج جديدة نظام الموازنة القائم على النتائج للإدارة المالية المعمول به جميع الموظفين المدرسين على جميع الأعمال التحضيرية المالية تجريب ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
بدء مسارات مهنية جديدة للمسؤولين في الوزارة	تعزيز أقسام الوزارة الرئيسة ▪ زيادة استقلالية JNJK ▪ تقوية BPK إلى مركز للتميز ▪ تعزيز LP, BPPDP, BPG يكون هيكل المنظمة مبسطا لمواءمة الوظائف الأساسية الجديدة
زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم المهني	ترقية شهادة الثانوية العامة إلى المعايير الدولية زيادة الاهتمام وتلقي التعليم المهني ▪ زيادة عدد المستشارين التوجيهيين ▪ توسيع نطاق اتفاقات التعاقد مع الكليات المهنية الخاصة

مراجعة هيكل النظام المدرسي وتحديثه	تحسين الوحدة بين المدارس ▪ تقديم خدمة مجتمعية إلزامية ▪ توسيع RIMUP ▪ إطلاق برنامج التعليم الإسلامي وإعادة تأهيل التربية الأخلاقية المدارس الدينية الخاصة والحكومية المسجلة طوعاً كمدارس دينية وطنية
شراكات القطاع الخاص على نطاق واسع (مثل مدارس الثقة، وبرنامج التني المدرسي)	ردود الفعل التي تم جمعها من كل PIBG حول سباقية المنهج والمعلمين وجودة التعلم

الملحق رقم (7): مبادرة التعليم (GTP2.0):

تم تحديد التعليم بأنه منطقة النتائج الرئيسة الوطنية (NKRA) بضمن برنامج التحول الحكومي (GTP) في عام 2009، الذي ركّز على خمس مناطق: التعليم ما قبل الابتدائي، القراءة والكتابة، والحساب، ومدارس المتميزين، والصفقة الجديدة (Bai'ah) لمديري المدارس، وبرنامج تحسين المدارس. تداخل التخطيط للمرحلة الثانية من (GTP 2.0) مع التخطيط لهذا المخطط لضمان توازي الأولويات، والأعمال؛ لهذا الغرض أن مبادرة (GTP 2.0) التي ستجري بين الأعوام 2013 – 2015 تشكل جزءاً من الموجة الأولى لهذا المخطط، التي تمتد على طول الإطار الزمني للأعوام 2013 – 2025. وسيتم توصيل تلك المبادرات بالاشتراك مع (PEMANDU).

مناطق تركيز مبادرة (GTP 2.0):

ستتضمن مبادرة (GTP 2.0) استمراريةً لمناطق التركيز الخمس من مبادرة (GTP 1.0) مع إضافة تحسينات للسنوات الثلاث المقبلة، وسيتم إضافة ثلاث مناطق تركيز، هي: الحزمة المهنية الخاصة بمديري المدارس، والحزمة المهنية الخاصة بالأساتذة، والارتقاء بمهارات مدرسي اللغة الإنجليزية.

منطقة التركيز	المبادرات والتحسينات
مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية	شدت مبادرة (GTP 1.0) على أهمية زيادة الالتحاق بمرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية، بينما يتمحور هدف مبادرة (GTP 2.0) حول تعزيز البرنامج من طريق تقلد معايير دنيا لمرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية، وتوسعة البرنامج ليغطي الرعاية الأولية أيضاً: وتتضمن المبادرات الآتي: - زيادة عدد صفوف مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية المتاحة من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص. - مراجعة، وتنقيح متطلبات الأهلية (وربطها بنحو أفضل مع الاحتياجات)، وآليات التوزيع لأجور المساعدات في مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية، والمنح. - تجانس مؤهلات المعلمين، والمعلمين المساعدين في مرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية. - توسعة المساعدة في الأجور، وإطلاق منح لمرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية، والرعاية الأولية. - وضع معايير للرعاية الأولية، ومرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية (ECCE)، ومعايير مهنية للمعلمين.
القراءة، والكتابة، والحساب	قام برنامج (LINUS) في مبادرة (GTP1.0) بتحقيق نتائج مهمة بنجاح في القراءة، والكتابة، والحساب في لغة الباهاسا الماليزية. لبناء على هذا النجاح، سيتوسع برنامج (GTP2.0) ليغطي القراءة والكتابة للغة الإنجليزية، وسيتم تحسين هيكلية البرنامج لضمان شمولية، واتساق تقييمات جميع الطلبة من السنة الأولى وحتى السنة الثالثة. في المقابل، سيتم توسيع ثلة مُيسري برنامج (LINUS)، وبرنامج (FASILINUS).
المدارس عالية الأداء	سيكون التركيز في السنوات الثلاث المقبلة في الحفاظ على جودة المعايير العالية لجميع المدارس عالية الأداء، لحقوق اتخاذ القرار ولتستمر بالإبداع ورفع المعايير. سيستمر هدف برنامج (GTP2.0) ليحقق وصول 100 مدرسة عالية الأداء إلى ذلك.

برنامج تحسين المدارس (SIP) وبرنامج تحول المناطق	أثبت نجاح برنامج تحسين المدارس (SIP) في (GTP1.0) أهمية استهداف المدارس الضعيفة وتوفير الدعم المنسق لتعزيز التحسينات. وستستمر تلك الجهود في برنامج (GTP2.0) من طريق برنامج تحول المناطق مع التركيز على تقوية كل من (JPN، PPDs) ومساءلتهم. تلك المنظمات في الخط الأمامي للتماس مع المدارس، وهي الأحدث بتوفير الدعم للمدارس. تتضمن المبادرات ما يأتي: • مراجعة أدوار كل من (JPN، PPDs) لتقويتهم، ومساءلتهم عن الدعم المقدم إلى المدارس. • وضع معايير (KPIs) في المدارس، والمناطق، والولايات، والمستوى الوطني من طريق لوائح، وتصنيفات. • استهداف المداخلات باتجاه المدارس التي هي بأمر الحاجة لها، على سبيل المثال، إعادة نشر مدرّبي الأساتذة بدوام كامل إلى مكاتب المناطق لدعم المدارس، وإجراء حوار عن الأداء بنحوٍ منتظم على مستوى الولاية، والمنطقة، والمدرسة لغرس الانضباط في المراقبة، وحل المشكلات، ومتابعة الإجراءات... وغيرها. سيتم دعم (PPDs) بتدريبات، وموارد لتتمكن من أداء الأدوار الجديدة، وسيتم إنشاء برامج لها لمشاركة الممارسات الحسنة
--	--

حزمة مديري المدارس الوظيفية	تفصي مبادرة الصفقة الجديدة من (GTP 1.0) بمكافأة مديري المدارس عالية الأداء، إذ أثبتت التجربة أن رؤساء الأساتذة يمثلون آلية فعالة لتحفيز قيادات المدرسة وحثهم، وسيستمر البرنامج في (GTP 2.0). وستطرح أيضاً مبادرات إضافية عن التخطيط لتعاقب المديرين، ويضاف إلى ذلك عملية التسريع، على وجه الخصوص: • سيتم تحسين عملية اختيار المديرين، واختصار الوقت للتمكن من التعرف على خلف المدير المغادر، قبل ستة أشهر من تأريخ التقاعد. • إيجاد نظام مركزي لاختيار من بين حوض مرشحين، الذين قُيِّمَت جاهزيتهم من قبل. • إعادة النظر في المحفزات التي تجذب المرشحين النوعيين للعمل في المدارس الريفية. • توفير الدعم للمديرين في أثناء انتقالهم إلى مدارس جديدة. • وضع معايير على أساس الكفاءة لتعمل كأساس لعملية الاختيار، والتقييم، وسيتم تشجيع المديرين، والعمل على التطور المهني المستمر لهم.
حزمة الأساتذة الوظيفية	يبقى تجهيز الأساتذة، ومكافأتهم لإيصال نتائج عالية للطلبة هدفاً جوهرياً. وتم إضافة مبادرات إلى (GTP 2.0) باتجاه هذا الهدف، بالذكر: • مسار جديد على أساس الكفاءة لخلق فرص وظيفية مثيرة للأساتذة، بضمنها عملية التسريع لذوي الإنجازات العالية. • إيجاد أداة تقييم وحيدة تركز على التعليم، والتعلم. تجمع أفضل العناصر من بين أدوات التقييم الخمس الموجودة، فضلاً عن نتائج الطلبة. • خطة التطوير المهني المستمر (CDP) لتوفر دعماً مصمماً لكل أستاذ. • وضع معايير جديدة لخطة التطوير المهني المستمر، آلية دخول، ومراقبة جديدة لتعيين الأساتذة الجدد، والدعم الوظيفي على المدى الطويل، وتقييم الأساتذة.

الارتقاء بمهارات مدرسي اللغة الإنجليزية	الهدف من منطقة التركيز هذه هو معالجة معايير كفاءة اللغة الإنجليزية للطلاب الماليزي من طريق تحسين الطرق التي تدرس بها اللغة في المدارس وعن طريق رفع كفاءة ومهارات مدرسي اللغة الإنجليزية، وبالتالي، سيتم تقييم كفاءة جميع مدرسي اللغة الإنجليزية، وتم وضع برنامج تقوية لإعادة تدريب مدرسي اللغة الإنجليزية الذين لم يلاقوا معايير الكفاءة الدولية.
---	---

الملحق رقم (8): مشاريع نقطة دخول التعليم (NKEA):

تم تحديد التعليم بأنه المنطقة الاقتصادية الرئيسة الوطنية (NKEA) ضمن برنامج التحول الاقتصادي (ETP) في عام (2010). إذ تركز على (14) نقطة دخول مشروع (EPPs) تُقسم على أربعة أقسام ذات أولوية مبنية على أساس حصة السوق الموجودة والنمو المستقبلي المحتمل: الرعاية الأولية، والتعليم المبكر (ECCE)، والتعليم الأساس (الابتدائية والثانوية)، والتعليم التقني والتدريب المهني (TEVT)، والتعليم الجامعي. تركز وزارة التربية على الأقسام الثلاثة الأولى، بينما تركز وزارة التعليم العالي على التعليم الجامعي، وستستمر مشاريع نقطة دخول بالعمل لغاية العام (2020)، وسيتم توصيل تلك المبادرات بالاشتراك مع (PEMANDU).

القسم ذو الأولوية	مشاريع نقطة دخول (EPP)
التعليم المبكر والرعاية الأولية (ECCE) سوق الرعاية الأولية (منذ الولادة وحتى الرابعة من العمر) غير مستقلة إلى حدٍ بعيد، بنسبة التحاق تعادل 4 %؛ على الرغم من مشاركة القطاع الخاص في تعليم المرحلة ما قبل الابتدائية (من خمس إلى ست سنوات) كان بنسبة أكبر، وهنالك طلب متنامي على جودة عالية من التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية. (EPP1): الارتقاء بمراكز التعليم المبكر والرعاية الأولية (ECCE) يركز على زيادة اشتراك القطاع الخاص في توسعة (ECCE)، ليتضمن قسمًا خاصًا للتعليم المبكر والرعاية الأولية، بمرحلة الدراسة ما قبل الابتدائية، وتتضمن هذه المبادرات ما يأتي: • إعداد مركز شامل الخدمات لجميع التقديمات، والمعاملات للحصول على الترخيص. • تقليل وقت الموافقة على إصدار الترخيص من 7 إلى 14 يومًا. • مجانسة أجور إجراء المعاملة، والترخيص للتحويل من مقيم إلى حالة أعمال. (EPP2): تحسين تدريب التعليم المبكر والرعاية الأولية (ECCE)، إذ يركز على زيادة جودة معلمي (ECCE) من خلال تشجيع القطاع الخاص لتطوير برامج (ECCE) عالية الجودة تعترف بها وكالة المؤهلات الماليزية، وهنالك خطة موضوعة للإعلان عن المؤهلات الدنيا لجميع معلمي الدراسة ما قبل الابتدائية. وسيعتمد جزء كبير من التدريب على الاستعانة بمصادر من مراكز تدريب (ECCE) الخاصة	

الدراسة الأساسية (الابتدائية، والثانوية)	يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً باطّراد في تحسين التعليم، فيما يخص التعليم الدولي، وزيادة مهارات الأساتذة وتدريبهم. يقدم إشراك القطاع الخاص عدداً من الامتيازات. أولاً: يوفر خياراً أكبر للعوائل بتوفير ملف واسع من نماذج المدارس. ثانياً: ترفع المنافسة المتولدة عن تلك المعايير في المدارس العامة، والخاصة جمعاء. ثالثاً: تسمح بتلبية الطلبات المتزايدة لتدريب الأساتذة في ظل قيود القدرة في المعاهد العامة. (EPP 3): إن الارتقاء بالمدارس الدولة يركز على تشجيع نمو المدارس الدولية عن طريق بدل ضريبة الاستثمار، وإزالة حصص الطلبة الماليزيين، ورفع القيود عن أقساط الأجور، والترويج لماليزيا كونها الوجهة المفضلة للتعليم. (EPP 4): توسعة تدريب الأساتذة الخاص الذي يركز على ليبرالية سوق تدريب الأساتذة لتتضمن مزودين خاصين لزيادة المنافسة على تدريب/ قبل الخدمة، وفي أثناءها (EPP13): تقلص الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يخص التعليم الأساسي، ويركز على تطبيق أنموذج تجريبي للشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص (PPP)، حيث يختلف دور الممول والمنظم عن دور المزود، في المدارس المهنية الثانوية، والمدارس النهارية الاعتيادية.
التعليم والتدريب التقني والمهني	تم تعريف التعليم والتدريب التقني والمهني على أنه عامل حاسم لنجاح خطة التحول الاقتصادي، مع ما يقارب مليون فرصة عمل تتطلب شهادة أو دبلوماً مهنيًا بحلول العام 2020. تم تقديم عدة مبادرات لرفع جودة التعليم والتدريب التقني والمهني؛ لضمان تطابقها مع متطلبات القطاع الصناعي. (EPP5): الارتقاء بتدريب المهارات الخاص الذي يهدف إلى تقليل نسبة العمال الذين لا يمتلكون مهارات، أو ممن يمتلكون بعضها من طريق توفير (SPM) فرص أكبر للسعي وراء التعليم الذي يمنح الخريجين أو ممن يتكون المدرسة المهارات. سيتم تطبيق ذلك من طريق تمويل جانبي مطلوب ليحفز اشتراك القطاع الخاص عن طريق مؤسسة تمويل تطوير المهارات التي تعدّ القناة الأساسية للتوزيع. (EPP12): مناصرة علامة التعليم الدولي الماليزي، الذي يهدف إلى جعل ماليزيا محور الاختيار الإقليمي في شبكة التعليم العالمية، سيتضمن ذلك تسويق التدريب المهني للطلبة الأجانب. هنالك مبادرات أخرى لتشجيع القطاع الخاص على توفير تدريب المهارات، بضمنها التعاون مع (IPts) في شراكة القطاع الحكومي مع القطاع الخاص (EPP13) حيث سيأخذ طلبة التعليم المهني في المرحلة الثانوية (في أثناء Form 4, Form 5) الجزء العملي من المحاضرات في معهد تدريب المهارات الخاص.

1. Barber B. (2010), Deliverology 101: A Field Guide For Educational Leaders
2. Barber M. (2009), Impossible and Necessary
3. Barro R.J. and Lee J.W. (2010), World Bank EdStats
4. Center for International Education Benchmarking (2012), website
5. Department for Education (United Kingdom), website
6. Department of Education & Training (New South Wales), website
7. Department of Statistics (2010), Population Distribution and Demographic Characteristics 2010
8. DuFour R., DuFour R., Eaker R. and Many T. (2008), Learning by doing - a handbook for building professional learning communities
9. Education Bureau (Hong Kong), website
10. Education Bureau (Shanghai), website
11. Fullan M. (2010), Leading professional development
12. Kulik J. (2003), Effects of using instructional technology in elementary and secondary schools: What controlled evaluation studies say
13. Malaysian Science and Technology Information Centre (MASTIC) (2008), Public Awareness study 2008
14. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) (2000), Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)
15. International Association for the Evaluation of Educational

- Achievement (IEA) (2004), Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)
16. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) (2008), Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)
 17. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA) (2012), Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)
 18. Marzano, Robert J., Timothy W. and McNulty B.A. (2005), A “meta-analysis” of 6ww9 studies of school leadership conducted between 1978 and 2001,
 19. involving an estimated 14,000 teachers and 1.4mn students
 20. Massachusetts Department for Elementary and Secondary Education, website
 21. McKinsey & Company (2010), How the World’s Most Improved School Systems Keep Getting Better
 22. Md Nor et al. (2011), Dropout Prevention Initiatives for Malaysian Indigenous Orang Asli Children
 23. Ministry of Education (2012), Vocational Education Transformation Plan
 24. Ministry of Education & Culture (Finland), website
 25. Ministry of Education (1960), Rahman Talib Report
 26. Ministry of Education (1994), Framework for Action on Special Needs Education
 27. Ministry of Education (2006), Education Development Master Plan

(PIPP) 2006-2010

- 28.Ministry of Education (2010), Malaysia Educational Statistics
- 29.Ministry of Education (2010), Quick Facts
- 30.Ministry of Education (2011), Annual Report,
- 31.Ministry of Education (2011), Malaysia Educational Statistics
- 32.Ministry of Education (2011), Quick Facts
- 33.Ministry of Education (2012), Annual Report,
- 34.Ministry of Education (2012), Education System Review Principal survey 2012
- 35.Ministry of Education (2012), Malaysia Educational Statistics
- 36.Ministry of Education (2012), Quick Facts
- 37.Ministry of Education (2012), Societal Relations Index
- 38.Ministry of Education (Ontario), website
- 39.Ministry of Education (Singapore), website
- 40.Ministry of Education (Taiwan), website
- 41.Ministry of Education(1979), Report of the Cabinet Committee Reviewing the Implementation of the Educational Policy
- 42.Ministry of Education(2010), Annual Report,
- 43.Ministry of Educatoin (1988), National Education Philosophy
- 44.Ministry of Finance (Indonesia), website
- 45.Ministry of Finance (Thailand), website

- 46.Ministry of Higher Education (2007), National Higher Education Strategic Plan (NHESP) 2007-2020
- 47.Ministry of Higher Education (2009), Implementation plan for development of innovative human capital at tertiary level
- 48.Ministry of Higher Education (2011), Higher Education Statistics 2011
- 49.Minsitry of Education (1956), Razak Report
- 50.Mohd. Majid K., et al. (2012), Penilaian Terhadap Pengajaran dan Pembelajaran Sistem Pendidikan Negara, Kumpulan Penyelidik Institusi Pengajian
- 51.Tinggi Awam
- 52.Noor Shah S. et al. (2011), Penilaian Kemudahan dan Prasarana Institusi Pendidikan Di bawah Kementerian Pelajaran Malaysia, Universiti Pendidikan
- 53.Sultan Idris
- 54.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2008), Improving school leadership
- 55.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2008), Teaching and Learning International Survey (TALIS)
- 56.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2009), Learning for Jobs, Organisation for Economic Co-operation and Development
- 57.(OECD) reviews of vocational education and training
- 58.Organisation for Economic Co-operation and Development

- (OECD) (2010), Improving Health and Social Cohesion through Education
- 59.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2010), Reviews of Vocational Education and Training— Learning for Jobs
- 60.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2010), Teachers Matter: Attracting, Retaining and Developing Teachers
- 61.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2010, 2011, 2012), Education at a glance
- 62.Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2009), Programme for International Student Assessment (PISA)
- 63.Prime Minister Office of Malaysia (2010), Government Transformation Programme
- 64.Prime Minister's Office – Economic Planning Unit (2010), Model baru ekonomi untuk Malaysia
- 65.Prime Minister's Office – Economic Planning Unit (2010), Tenth Malaysia Plan 2011-2015
- 66.Prime Minister's Office – Economic planning unit, Guidelines and Rules on Development Planning by the Committee of Standards and Cos
- 67.Prime Minister's Office (2010), Laporan Penilaian Prestasi Tahunan (LNPT)
- 68.Prime Minister's Office (2011), Laporan Penilaian Prestasi Tahunan (LNPT)

69. Prime Minister's Office (2012), Laporan Penilaian Prestasi Tahunan (LNPT)
70. Pritchett L. (2004), Towards a New Consensus for Addressing the Global Challenge of the Lack of Education
71. Robinson K. (2010), Changing Education Paradigms
72. Robinson V., Hohepa, M. and Lloyd C. (2009), School leadership and student outcomes: identifying what works and why
73. Sanders W. (2000), Value-Added Assessment from Student Achievement Data: Opportunities and Hurdles
74. Sanders W. and Rivers J. (1996), Cumulative and Residual Effects on Future Student Academic Achievement
75. Siti Esah M et al. (2011), Penilaian Kualiti Guru dan Pemimpin Sekolah, Universiti Malaya dan Universiti Sultan Idris
76. Statistics Singapore, website
77. Subahan M.M. et al. (2011), Penilaian Kurikulum dan Pentaksiran Pendidikan, Universiti Kebangsaan Malaysia
78. Sufean H. et al. (2011), Pencapaian Pelaksanaan Dasar-Dasar Pendidikan Malaysia, 1957 – 2011, Universiti Malaya
79. Teach for All, website
80. The Center for Public Education (United States) (2005), Teacher quality and student achievement: Research review
81. Tor G.H. (2009), Measuring youth civic development in Malaysia: Conceptualisation, instrument development using the Rasch measurement model, and

82.substantive outcomes

83.United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2005), EFA Global Monitoring Report

84.United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2009), Education For All Global Monitoring Report

85.United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2010), Education Today: Mother Tongue Dilemma

86.United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2011), Transforming Education: The Power of ICT Policies

87.United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2012), The Malaysia Education Policy Review

88.Woessmann L. (2002), Schooling and the Quality of Human Capital

89.World Bank (2011), Public Expenditure Review

90.Zaidatol A.L.P. et al. (2011), Penilaian Sistem Pendidikan Negara, Pengurusan dan Pentadbiran Kementerian Pelajaran Malaysia (KPM), Universiti

91.Putra Malaysia

92.Zakaria K. et al. (2011), Penilaian Sistem Pendidikan Negara: Sumber Manusia, Universiti Pendidikan Sultan Idris

قائمة قواعد البيانات الخارجية الدولية

1. Economic Intelligence Unit Database
2. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Institute for statistics
3. World Bank, World Bank Database
4. McKinsey & Company, Universal scale database

